الدوافع والمعوقات الإسرائيلية لتحقيق تسوية سلمية مع الفلسطينيين

S. Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue
Netanya Academic College

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG

جدول المحتويات

مقدمة
فيرنر بوشرا 2

تقديم
يائير هيرشفلد 3

تهيئة الظروف التي تسمح بتحقيق حل الدولتين في الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ
يائير هيرشفلد 6

عوامل مساعِدة / متيحة للتقدّم نحو حلّ الدولتين – المجال الأمنيّ
رون شتسبرغ 18

الشروط الاقتصاديّة المُتيحة: نحو بناء دولة فلسطينيّة مستدامة
عنات كاوفمان وباروخ شبيغل 24

هل ثمّة ما يقدّمه الفلسطينيّون في إسرائيل إلى الشرق الأوسط؟
كمال علي حسّان 32

العوامل المعيقة / المعرقلة (spoilers) للتقدم نحو حلّ الدولتين
يوسي حين 44

محاسبة النفس: المجتمع المدنيّ يبحث عن أكثرية لحل الدولتين
نيد لزروس 62

جمهور المتديّنين القوميّين واحتمالات السلام مع الفلسطينيّين – بين الإفشال والدفع قُدُمًا
روئي رڤيتسكي 74

عن المؤلّفين 78

تم اصدار هذا الكتيب بفضل التمويل السخيّ من مؤسسة فريدريخ إيبرت في إسرائيل. ونحن نشكر المؤسسة على تعاونها المتواصل، ونعبر عن تقديرنا وشكرنا ليهوديت ستلماخ، مديرة المشاريع في مؤسسة فريدريخ إيبرت في إسرائيل، على مشاركتها والتزامها وعلى اسهاماتها خلال المشروع، كنا نشكر الباحثين المشاركين على جهودهم.

الآراء الواردة في هذا الكتيب لا تعكس بالضرورة مواقف مؤسسة فريدريخ إيبرت و/أو مواقف الكليّة الأكاديميّة نتانيا.

يمنع بتاتًا أي استخدام تجاريّ لمنشورات مؤسسة فريدريخ إيبرت أو الكليّة الأكاديميّة نتانيا دون إذن خطيّ.

كانون أول، 2016
© جميع الحقوق محفوظة
ردمك 978-965-92408-7-6

تحرير علمي:
د. يائير هيرشفلد

الترجمة:
نواف عثامنة

تحرير:
يهوديت ستلماخ

تصوير:
Signelements, Istockphoto

مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الاستراتيجيّ في كليّة نتانيا الأكاديميّة هو فريق تفكير يدمج بين الأهداف الأكاديميّة والأدوات السياسيّة والحلول التطبيقيّة لتسوية النزاعات. يتناول المركز القضايا الاستراتيجيّة والأحداث الجارية عن طريق الأبحاث، ونقاشات الطاولة المستديرة، والمؤتمرات وورشات العمل.

أعضاء اللجنة الاستشارية: العقيد (احتياط) د. إفرايم سنيه، المدير؛ د. دافيد التمان، نائب المدير؛ د. يائير هيشرفلد، مدير أكاديميّ؛ العقيد (احتياط) باروخ شبيغل؛ د. بئيري فاينشتاين؛ بروفيسور موتي نايغر؛ السفير إسحاق مائير؛ السيدة أڤيڤة فلتر.

مقدمة

فيرنر بوشرا

منذ عدة سنوات تتعالى أصوات المُشككين في احتمالات حل الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. وتطرح الشكوك بالنسبة لمعايير عملية أوسلو، التأييد السياسيّ والجماهيريّ لحل الدولتين آخذ في التراجع. إنّ غياب التقدم في العمليّة السياسيّة هو أحد الأسباب التي تسهم في التشاؤم المُتفشي بخصوص الحل، إضافة إلى الظروف السياسيّة المتغيّرة في إسرائيل، والمنطقة، وأوروبا والولايات المتحدة.

التأييد الجماهيريّ في إسرائيل لحل الدولتين في حالة تراجع مستمر. وفق استطلاع معهد سميث من شهر تموز 2016، فإنّ أقل من 50% من المجتمع الإسرائيلي اليهوديّ ما زال يؤيد حل الدولتين. مصوتو "شاس"، و"البيت اليهودي"، و"يهدوت هتوراه"، و"الليكود"، و"إسرائيل بيتنا" يعارضون الفكرة بشكل جليّ. التأييد لدى الرجال أقل مما لدى النساء، ومعارضة حل الدولتين أشد على نحو خاص لدى المصوتين تحت سن الثلاثين.

لقد عبّرت قيادات سياسية من الولايات المتحدة وأوروبا في العديد من المناسبات عن قلقها من احتمالات نهاية حل الدولتين. الحل الأخر المحتمل، حل الدول الواحدة، يصطدم بمعارضة كبيرة أكثر وليس له أية فرصة.

على ضوء هذا التوقعات البائسة، يهدف المشروع والنشر الحالي إلى تحديد العناصر الرئيسيّة التي يجب أن تتوفر بغية التقدم في العمليّة السلميّة من خلال النظر إلى الأمام نحو حل سلميّ لهذا الصراع الطويل. المؤلفون المشاركون على قناعة أنّ الحل السلميّ ما زال ممكنًا، وأن ليس ثمة سبب للغرق في اليأس. وهم يصوغون التحديات المتوقعة بخصوص المجالات السياسيّة التالية، ويصفون العوامل المُعززة التي ستقودنا إلى حل الدولتين:

- ما هي أسباب فشل العملية السلميّة؟
- كيف يمكن ضمان الاحتياجات الأمنيّة للإسرائيليين والفلسطينيين؟
- ما هي الشروط الاقتصاديّة والسياسة الاقتصاديّة المطلوبة بغية تحسين رفاهية ومستوى حياة الشعب الفلسطيني؟

يركز الباحثون المشاركون في هذا الكتيب على اللاعبين المصيريين لإحراز التقدم في المجالات السياسية المختلفة.

- ما هو دور مواطنو إسرائيل العرب في الحل السلميّ؟
- كيف يمكن أن يتحول المجتمع المدنيّ إلى لاعب مبادر أكثر بغية دعم حل الدولتين؟
- ما هو دور المجتمعات المتديّنة من الطرفين لتهيئة أرضيّة التعاون من أجل السلام؟
- كيف يمكن للمجتمع الدوليّ دعم العمليّة وفتح قنوات مصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟

لا يهدف هذا النشر إلى توفير صيغة محددة لإعادة العمليّة السلميّة إلى مسارها. بل، إلى وضع توجه استراتيجيّ شامل لجميع الذين ما زالوا يؤمنون بالحل السلميّ، ولأولئك الذين يجب أن يقتنعوا بإمكانية الأمر.

بودي التقدم بخالص امتناني لطاقم مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الاستراتيجي بقيادة د. يائير هيرشفلد على عملهم الرائع في هذا المشروع، وعلى الحوار المثمر والمجدي بيننا.

الشكر الخاص لزميلتي يهوديت ستلماخ التي ساهمت في المشروع والنشر بكل جوارحها. الشكر لإيلي فريدمان، إستي عوفر، جلعاد سيغال على عملهم مع المركز. لقد عملوا معًا كفريق رائع لم يكن لهذا المشروع والنشر أن يتما بدونهم.

د. فيرنر بوشرا، مدير مؤسسة فريدريخ إبرت في إسرائيل

تقديم

يائير هيرشفلد

قبل نحو عام، اقترح د. فيرنر بوشرا ويهوديت ستلماخ من مؤسسة فريدريخ إبرت، إعداد كتيب يصف ما يتوجب على إسرائيل عمله بغية دفع اتفاق السلام مع الفلسطينيين على أساس حل دولتان لشعبين. في محاولة لاستعراض جميع الجوانب ذات الصلة، طلبنا سبعة مقالات مختلفة تتناول التحديات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة والدينيّة، إضافة إلى وجهة نظر الأقليّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، والتحديات أمام نشاطات المجتمع المدنيّ؟

يائير هيرشفلد يقدم استعراضًا تاريخيًّا قصيرًا لتطور فكرة الدولتين في الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. وهو يحلل أسباب فشلها في الماضي، ويصف الإنجازات، ويشير إلى طرق التقدم. يدّعي هيرشفلد أنّه ليس ثمة "حل ناجز" يمكنه استبدال السيرورة التدريجيّة لتحقيق السلام، ويعزو الإخفاقات الخمسة المتكررة لتحقيق "إنهاء الصراع" إلى التطلعات السياسيّة غير الواقعيّة. فبدل السؤال "كيف يمكن حل جميع المسائل الخلافيّة"، أي القدس، واللاجئين، والحدود، والمستوطنات والأمن، يقترح سؤال "كيف يمكن أن تتطور دولة فلسطينيّة متواصلة الأطراف، ناجحة ومزدهرة تعيش في جيرة حسنة إلى جانب إسرائيل وبقية الدول المجاورة". وبدل إدارة مفاوضات تستند إلى مبدأ "لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء"، يقترح تبني مبدأ "تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه". يتضمن هذا التوجه إمكانيات ترميم علاقات الثقة والشرعية لدى طرفي النزاع الإسرائيليّ والفلسطينيّ.

وهو يدعو إلى التزام إسرائيليّ بالتوصل إلى حل الدولتين إلى جانب الاعتراف المتبادل في مبدأ "دولتان لشعبين" يرافقهما مفاوضات على مراحل، هدفها التوصل إلى الاتفاق على الاعتراف، والأمن، والمناطق ومستقبل المستوطنات مع إقامة دولة فلسطينيّة. ينبغي إنهاء المفاوضات خلال سنة واحدة.

الاتفاق بين إسرائيل وفلسطين للتقدم نحو "إنهاء الصراع" من خلال التوصل إلى تفاهم حول كيف يمكن الاتفاق على عدم الاتفاق سيكون عاملًا جوهريًّا لنجاح عمليّة المفاوضات. فقط النهج المتواصل على نحو تصاعديّ (bottom up) – تشكيل واقع دائم على أرض الواقع، إلى جانب النهج التنازليّ (top down) للتوصل إلى تفاهمات واتفاقيات – يمكنه الحيلولة دون المزيد من الإخفاقات واليأس. بغية توفير الشرعيّة المطلوبة يتوجب على الرباعيّة العربيّة – مصر، الأردن، السعوديّة والإمارات العربيّة المتحدة – لعب دور المبادر الداعم، من خلال التنسيق التام مع الولايات المتحدة، وروسيا، والأمم المتحدة والمجتمع الدوليّ عامة.

رون شتسبرغ يُبين أنّ التنسيق الأمنيّ بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة هو أداة حيويّة للتوصل إلى الاستقرار الذي يُشكل شرطًا مسبقًا لكل تقدم نحو حل الدولتين. رغم أنّ قوات أمن السلطة الفلسطينيّة ما زالت تواجه العديد من التحديات، فلقد نجحت بالحصول على ثقة معقولة من قبل الجمهور الفلسطينيّ. تتيح المصالح الأمنيّة المشتركة لإسرائيل والسلطة الفلسطينيّة لكلا الطرفين الحفاظ على علاقات حساسة في بيئة شديدة الحرج.

يدّعي شتسبرغ أنّ توسيع صلاحيات الشرطة الفلسطينيّة في بلدات منطقة B التي لا تحصل على خدمات شُرطيّة مُنتظمة، يساعد على استعادة القانون والنظام العام والحكم السويّ، بما يعزز مكانة السلطة الفلسطينيّة ومؤسساتها. وهو يضع خطة لتوسيع الخدمات الشرطيّة الفلسطينيّة لأكثر من 700 ألف نسمة لا يحصلون على خدمات ناجعة. سوف يجلب تطبيق هذه الخطة امتيازات جوهريّة لجميع الأطراف، وسيشكل خطوة في عملية إنشاء بنية أمنيّة وقانونيّة لدولة فلسطين المُتشكلة. توفير القانون والنظام العام لجميع السكان يُشكل البيئة المستقرة الضروريّة للتنميّة الاقتصاديّة ورفاهيّة المواطنين. كما إن رفع مستوى التعاون الإسرائيليّ الفلسطينيّ بالتوازي يبني الثقة والشرعيّة المطلوبتين لمواصلة المفاوضات.

باروخ شبيغل وعنات كاوفمان يتناولان مسألة الشروط الاقتصاديّة التي تتيح بناء دولة فلسطينية مستدامة. يقوم المؤلفان بعمليّة مسح للشروط الاقتصاديّة والمؤسساتيّة (والعمل بذلك على اقناع الجمهور الإسرائيليّ) التي تضمن أنّ الدولة الفلسطينيّة العتيدة لن تكون دولة عاجزة، بل جارة مزدهرة قادرة على العيش اقتصاديًا. ويدعيان لدى تطرقهما إلى "البروتوكول بخصوص العلاقات الاقتصادية"، أي بروتوكول باريس الاقتصاديّ من عام 1994، أنه رغم تغيّر الأوضاع السياسيّة والأمنيّة بشكل جذريّ منذ تلك الفترة، لكنه لم يطرأ تغيير مماثل في الأطر الاقتصاديّة الفاعلة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وهما يشيران خاصة إلى عدم حدوث أي تقدم في مجال البنى التحتيّة الأساسيّة الأكثر أهميّة، مثل الشوارع والمياه والطاقة. وأن الوضع الحالي وصل إلى طريق مسدود، وهو وضع محكوم للمبدأ المعيق "لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء"، الذي يخلق وضعًا هو خسارة لجميع الأطراف. يقترح المؤلفان عدة خطوات (في مجال الزراعة، والمعابر، ومناطق C وقضايا أخرى) التي يجب تطبيقها وفق الاتفاقيات الاقتصاديّة بما يتلاءم مع الأوضاع على أرض الواقع، ويؤكدان على ضرورة تعزيز القدرات الفلسطينيّة للإدارة المستقلة للبنى التحتيّة، وهو الأمر المتعلق برفع مستوى التعاون عابر الحدود مع إسرائيل والتعاون الإقليمي الأكثر شموليّة.

كمال علي حسّان يناقش المساهمة المُحتملة للمواطنين العرب في إسرائيل في العمليّة السلميّة. وهو يدعي أنّ لدى العرب في إسرائيل القدرة والمصلحة على لعب دور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة والعالم العربيّ ككل. وفي الوقت الذي حافظ فيه العرب في إسرائيل على ثقافتهم، نجحوا على مدار أكثر من نصف قرن في التعرف على المجتمع اليهوديّ في إسرائيل عن كثب، واختبروا الديمقراطيّة على جميع مزاياها وعيوبها.

يشرح كمال علي حسّان بأنّ الراديكاليّة المتواصلة وصعود المتطرفين في الشرق الأوسط نتيجة فشل "الربيع العربيّ" توفر الفرص أمام نخب المثقفين العرب في إسرائيل للعب دور الوسيط. والشرط الرئيسيّ لذلك تقليص التمييز الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ ضد المواطنين العرب في إسرائيل، بغية خلق المساواة المدنيّة. عملية التمكين الفكريّ والثقافيّ والاقتصاديّ، وحتى السياسيّ، الذي يمر فيها المجتمع العربيّ في إسرائيل، من شأنها أن توفر الشروط الداعمة لهذا التطور.

كما يدّعي علي حسّان أنّ هناك ثلاث مجموعات في المجتمع العربيّ في إسرائيل تلعب دورًا هامًا: النخب المثقفة، والطبقة الدنيا والوسطى، ومجموعة "لاجئي الداخل" وهم العرب الذين اضطروا إلى ترك بلداتهم داخل دولة إسرائيل، ويجب عودتهم إلى منازلهم السابقة أو الحصول على تعويضات. يتطلب التقدم نحو حل الدولتين بطرق سلميّة التخطيط الحكيم للمطالب والخطوات، الأمر الذي يتيح تحقيق النتائج لمصلحة الطرفين.

يوسي حين يناقش العوامل المعيقة والمعرقلة للتقدم في حل الدولتين في الماضي والحاضر. وهو يصف العدد الكبير للمعيقات العاطفيّة، والنفسيّة، والسياسيّة، والدينيّة والأيديولوجيّة؛ والفجوة الخطيرة بين السرديات والأنشطة للاعبين الدوليين وغيرها.

يُحلل حين السياسة الإسرائيليّة ويُحدد إمكانيّات النشاط السياسيّ للهيئات السياسيّة في إسرائيل؛ والحاجة لإدراك محدوديّة القوة العسكريّة والنشاطات العسكريّة، وكذلك الفعاليّات المطلوبة من الطرف الإسرائيليّ لمد اليد للفلسطينيين، وللعالم العربيّ وللمجتمع الدوليّ. وهو يُحدد الأنشطة الفلسطينيّة والعربيّة المطلوبة بغية ترجيح الكف في إسرائيل لصالح حل الدولتين. كما يقترح طرق ووسائل للنشاطات الأوروبيّة والألمانيّة العمليّة من خلال المطالبة بحوار استراتيجيّ كامل بين أوروبا وإسرائيل من أجل مناقشة التهديدات والفرص على نحو مجديّ.

نيد لزروس يكتب عن دور المجتمع المدنيّ. وهو يدّعي أنّ على المجتمع المدنيّ في إسرائيل التوجه إلى ثلاث مجموعات هدف مختلفة:

- معسكر *السلام*، بغية تجديد الأمل لديهم؛ تجنيد ناشطين لبناء الجسور بين اليهود والعرب داخل الدولة، وتعزيز التعاون الإسرائيليّ الفلسطينيّ.
- *المترددون*"، وهم غالبيّة الإسرائيليين، الذين ما زالوا يؤيدون فكريًا حل الدولتين، لكنهم فقدوا الأمل في إمكانية تحقيقه، ويخشون العواقب السلبيّة. ثمة حاجة لخبراء من ذوي السيرة الحسنة لتوصيف الخطوات الأمنية المُقترحة، ومناقشة وسائل بناء الثقة في المجال الاقتصاديّ وتأثيراتها الإيجابيّة المحتملة، وتقدير أهميّة الدعم العربيّ الإقليمي واسقاطاته المتوقعة على العلاقات بين إسرائيل والعالم.
- مجموعة *المستوطنين ومعسكر المتدينين*. في حالة تحقيق التقدم في حل الدولتين، فمن المؤكد أنّ هذه المجموعة سوف تدفع ثمنًا باهظًا، شخصيًا وأيديولوجيًا. يدّعي لزروس أنّ نشاطات المجتمع المدنيّ، والتي تستهدف هذه المجموعة بشكل خاص، هي التحدي الأكثر حيويّة، ويُلمّح أنه رغم حصول تقدم هام في هذا الموضوع، لكنه ما زال في حاجة إلى مجموعة خطوات جيدة التخطيط.

روئي رڤيتسكي يكتب عن أهميّة الحصول على الشرعيّة الدينيّة اليهوديّة والاسلاميّة لعمليّة السلام. وهو يؤكد على أربع نقاط رئيسيّة:

1. على مدار جميع تجارب المفاوضات في الماضي بين إسرائيل والفلسطينيين تم تحييد القيادات الدينيّة ومجتمع المتدينين من هذه العمليّة. والأسوأ من ذلك، أنه تم تشخيص جهود السلام لدى الطرف الإسرائيليّ والطرف الفلسطينيّ كمحاولة لدعم العلمنة، الأمر الذي أدى إلى معارضة جذريّة بين أوساط المتدينين.
2. القيادات الدينيّة في كلا المجتمعين، الإسرائيليّ والفلسطينيّ، تستطيع بالذات توفير الشرعيّة لعمليّة السلام. بدون مباركة هذه المجموعة سوف تكون المعارضة الداخليّة على الأرجح أشد بكثير وتسعى إلى تقويض تطبيق الاتفاقيّات المُوقعة.
3. الأعمال الراديكاليّة، غير الإنسانيّة والجنائيّة إلى حد كبير، من قبل جماعات اسلاميّة متشددة، وأعمال أوساط يهوديّة هامشيّة، خلقت لدى غالبيّة القيادات الدينيّة الوعيّ بضرورة الحوار والتسوية. الاعتبارات الأخلاقيّة، وكذلك التخوف من المزيد من التعصّب، تشكل قاعدة هامة للحوار الدينيّ اليهوديّ الإسلاميّ الشامل، وينبغي البحث عنه بمنعزل عن الاعتبارات السياسيّة الضيقة.
4. تحقق في السنوات الأخيرة تقدمًا هامًا (روئي رڤيتسكي الذي يعمل مع الرابي ميخائيل ملكيئور، أكثر تواضعًا في هذا السياق)، وحجر الزاوية لبناء الحوار قد وُضعت فعلًا. يسود لدى القيادات الدينيّة اليهوديّة والاسلاميّة الميل لقبول التغييرات على أرض الواقع مع وجود فعليّ لدولتين كأمر إلاهيّ، رغم تعارض ذلك مع الشريعة الإيديولوجية. في الوقت نفسه، فإن بناء بيئة أخلاقيّة دينيّة غير صداميّة في كلا المجتمعين، وكذلك بين المجتمع الإسرائيليّ والفلسطينيّ، هو أمر مفهوم كشرط لا مفر منه ينبغي أن يرافق ليس عملية المفاوضات فحسب، بل جميع مراحل التطبيق أيضًا.

المقالات السبعة في هذا الكتيب ليس برنامجًا رئيسيًّا لرؤيا اتفاق السلام بين إسرائيل وفلسطين. تصف هذه المقالات النشاطات السياسيّة، والأمنيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والدينيّة، ونشاطات المجتمع المدنيّ لدعم حل الدولتين. **بدل اقتراح حل ناجز، تقترح المقالات توجهًا استراتيجيًّا شاملًا.**

هذا التوجه هو الذي حفّز د. فيرنر بوشرا ويهوديت ستلماخ من مؤسسة فريدريخ إبرت إلى اقتراح هذا المشروع. رافقت يهوديت ستلماخ المؤلفين وقدمت مساهمة هامة، بل وحاسمة أحيانًا. نحن نشكرها ونشكر جميع أعضاء مؤسسة فريدريخ إبرت.

الشكر الجزيل لإيلي فريدمان وإستي عوفر على العمل الرائع في مراجعة المقالات واقتراح التعديلات والمساعدة في التحرير.

وفي الختام، نشكر د. إفرايم سنيه، رئيس إدارة مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الاستراتيجيّ، ولدافيد التمان، النائب الرفيع لرئيس كلية نتانيا ونائب رئيس مركزنا، والشكر طبعًا لجميع المؤلفين على مقالاتهم.

تهيئة الظروف التي تسمح بتحقيق حل الدولتين في الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ

يائير هيرشفلد

I ملاحظات افتتاحية: أربعة أسئلة يجب طرحها

في المساء الأول في النرويج، في 20 كانون الثاني 1993، حين بدأت محادثات أوسلو، حدثت أبا العلاء وأعضاء آخرين من وفد منظمة التحرير الفلسطينيّة، ماهر الكرد وحسن عصفور، بالنكتة التالية:

استدعى الله ثلاثة من كبار زعماء العالم: الرئيس بوش الأب، غورباتشوف وشمير، وقال لهم إنّه ارتكب خطأ وفي غضون أسبوعين سوف يضرب نيزك الكرة الأرضيّة ويموت الجميع. وأضاف الرب: "لكم حق إخبار شعوبكم بذلك حتى يستعدون ويحاولون على الأقل الاستمتاع بآخر أسبوعين في حياتهم". خرج غورباتشوف إلى الشعب الروسي وخاطبهم قائلًا: "لديّ خبرين سيئين لكم. الخبر الأول أنّ الله موجود، وكنا نأمل ونؤمن غير ذلك ويتضح أننا أخطأنا. الخبر الثاني الأسوأ، أننا سنموت جميعنا بعد أسبوعين. فيا أبناء شعبي الأعزاء، استعدوا وتمتعوا بأيامكم الأخيرة".

بعده ألقى الرئيس بوش خطابًا للشعب وقال: "لدي خبر رائع وآخر سيء. الله موجود ونحن فرحون به. لكن بعد أسبوعين سوف نموت جميعنا. استعدوا".

وفي النهاية خرج شامير إلى شعبه وقال: "لدي خبرين رائعين. الله موجود ونحن فرحون به. والخبر الثاني وهو أفضل بكثير، أستطيع أن أضمن لكم أنّ الدولة الفلسطينيّة لن تقوم أبدًا".

ضحك أبو علاء وزملاؤه من النكتة، لأنني أخبرتهم بهذا أن هدف محادثاتنا هو التوصل، بطريقة ما، إلى اتفاق إسرائيليّ فلسطينيّ سلميّ، على حل الدولتين.

أتناول في هذا المقال القضايا التالية:

1. لماذا تجرأت بالإشارة إلى أن المباحثات الإسرائيليّة الفلسطينيّة ترمي إلى التوصل إلى حل الدولتين؟ وبكلمات أخرى، لماذا حل الدولتين هو مصلحة إسرائيليّة وفلسطينيّة على حد سواء؟
2. ما هو التقدم الذي طرأ على مسألة حل الدولتين منذ عام 1993؟
3. لماذا فشلت مفاوضات الحل الدائم مرة تلو المرة؟
4. ماهي العبر المستفادة، وبناء على ذلك، ما هي الظروف المتيحة التي ينبغي البحث عنها من أجل الاستمرار في طريق حل الدولتين بطرق سلمية؟

II المصلحة الإسرائيليّة الفلسطينيّة المشتركة في التوصل إلى حل الدولتين

لقد وُضع الأساس لمباحثات النرويج خمسة عشر سنة تقريبًا قبل بدايتها، وذلك في اتفاقيّات كامب ديفيد في 17 أيلول 1978. تحدثت تلك المفاوضات عن عملية من مرحلتين وخلال ثلاث فترات زمنيّة: أولًا، فترة تتعلق مدتها بالمفاوضات على الشروط المسبقة لإقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة؛ ثانيًا، فترة انتقاليّة لمدة خمس سنوات تبدأ "عند إقامة وانشاء سلطة الإدارة الذاتيّة (المجلس الإداريّ) في الضفة الغربيّة وغزة"[1]؛ ثالثًا، مفاوضات تبدأ "بأسرع وقت ممكن، وليس بعد السنة الثالثة من بدء الفترة الانتقاليّة، بهدف تحديد الوضع النهائيّ للضفة الغربيّة وقطاع غزة والعلاقة مع جيرانها..."[2].

في كلمته أمام الكنيست في تشرين الثاني 1977 كان واضحًا أنّ الرئيس المصريّ أنور السادات يهدف إلى تعزيز مفاوضات تؤدي إلى حل الدولتين. وكان السادات قد وضع خلال المفاوضات حول اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 الأسس لهذه النتيجة. فأربع مواد من الاتفاق تشير على نحو واضح إلى أنّ النتيجة الوحيدة الممكنة للمفاوضات هي حل الدولتين. والمواد المشار إليها هي:

1. المفاوضات على "المكانة الدائمة للضفة الغربية وغزة... تستند على جميع مواد ومبادئ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 242" الذي يتحدث عن انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها في حزيران 1967.
2. وإن لم يكن هذا واضحًا كفاية، فقد تم التوضيح بشكل جيد بأن الانسحاب من المناطق سوف "يحل، ضمن أمور أخرى، موقع الحدود وطبيعة الترتيبات الأمنيّة".
3. الانسحاب الإسرائيليّ والمفاوضات حول الحدود يؤديان إلى حل "يعترف في الحقوق الشرعيّة للشعب الفلسطينيّ ومطالبه العادلة"، والتي تتعلق، برأي السادات، بشكل واضح في حق تقرير المصير للفلسطينيين، وكذلك:
4. من أجل ضمان اتساق النتيجة النهائيّة مع تطلعات السكان الفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، ألزمت اتفاقيات كامب ديفيد (1978) الأطراف "عرض الاتفاق على الممثلين المنتخبين لسكان الضفة الغربيّة وقطاع غزة للمصادقة عليه"[3].

كل من قرأ وفهم نصوص اتفاقيات كامب ديفيد يمكنه أن يُخمّن أنّ نتيجة المباحثات لن تكون سوى اتفاق بين إسرائيل والكونفدرالية الأردنيّة الفلسطينيّة، وفق تعهدات الملك حسين لياسر عرفات في اتفاق شباط 1985[4]، وفي حالة عدم حدوث ذلك، ستؤدي المفاوضات إلى حل الدولتين بين إسرائيل وفلسطين[5]. بسبب هذا امتنع معظم نواب الكنيست من حزب "حيروت" سابقًا، الذي عارض من الناحية الأيديولوجيّة تقسيم أرض إسرائيل، أو منطقة الانتداب البريطانيّ السابقة من جديد، وخاصة العضوين البارزين يتسحاق شمير وموشيه أرنس، امتنعوا عن التصويت أو صوتوا ضد اتفاقيات كامب ديفيد.

لكن وبعد ثلاث عشرة سنة من جهود المفاوضات الفاشلة، كان رئيس الحكومة شمير هو الذي وافق على شروط مؤتمر مدريد؛ تحت قيادته بالذات بدأت مفاوضات السلام بين إسرائيل والوفد الأردنيّ الفلسطينيّ بدايةً، والوفد الفلسطينيّ لاحقًا بأعقاب الخلافات داخل الوفد، وبدأت إسرائيل في التفاوض مع فريق مفاوضات فلسطينيّ كليًا، تحكمت به منظمة التحرير الفلسطينيّة، وكانت القضيّة المطروحة هي كيفيّة تطبيق قرارات اتفاقيات كامب ديفيد أيلول 1978.

ليست نصوص اتفاقيات كامب ديفيد وحدها التي أوضحت بأنّ النتيجة الأفضل للمفاوضات هي إقامة دولتين. الأهم من ذلك، لقد اتضح لإسرائيل، ذات الأغلبيّة اليهوديّة والأقليّة العربيّة، وكذلك للشعب الفلسطينيّ ككل – إنّ المصلحة الوجوديّة لجميعهم هي التوصل بطرق سلميّة إلى حل الدولتين.

كي تستطيع إسرائيل استمرار الحفاظ على هويتها اليهوديّة الديمقراطيّة، فمن الضروريّ فصلها عن الضفة الغربيّة وقطاع غزة. لقد أثرت رغبة الحفاظ على الطابع اليهوديّ الديمقراطيّ للدولة على بن غوريون في الموافقة على قرار التقسيم للأمم المتحدة من تشرين الثاني 1947 ودفعته إلى معارضة كل محاولة إسرائيليّة لاحتلال الضفة الغربيّة خلال حرب الاستقلال. والمصلحة الإسرائيليّة

1 أنظر اتفاقيات كامب ديفيد، 17 أيلول 1978.

2 المصدر السابق.

3 المصدر السابق.

4 أنظر، Avi Shlaim, Lion of Jordan – The Life of King Hussein in War and Peace; Allen Lane, Penguin, London 2007; chapter twenty "Peace Partnership with the PLO", pp.422–439.

5 قارن تعقيب هنري كسنجر: "الدولة الفلسطينيّة كانت متأصلة في اقتراح مناحيم بيغين في الأتونوميا الفلسطينيّة في قمة كامب ديفيد الأولى عام 1978" مع: Henry Kissinger's Does America Need a Foreign Policy? Toward a Diplomacy for the 21st Century; Simon and Schuster, New York 2002; p. 183.

الاستراتيجيّة الأخرى هي تحديد حدود الدولة مع جيرانها بغية الحصول على الشرعيّة الإقليميّة والدوليّة.

بالمقابل، كان واضحًا أنّ الشعب الفلسطينيّ يطالب بإحقاق حقه في تقرير المصير، وإقامة دولة له وإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ للضفة الغربيّة وقطاع غزة. عبرت الأقليّة العربيّة في إسرائيل، المرة تلو المرة، عن رغبتها في الحفاظ على مواطنتها الإسرائيليّة والبقاء كأقليّة في دولة تقودها وتبلورها الأغلبيّة اليهوديّة. فعلى مدار سنوات عديدة كان الشعار السياسيّ الأساسيّ للحزب الشيوعيّ الإسرائيليّ لعرب إسرائيل "دولتان لشعبين". فقد أملوا بأن علاقات حسنة بين إسرائيل وفلسطين سوف تتيح للعرب في إسرائيل لعب دور الوسيط.

على المستوى العمليّ كان واضحًا أنّ نجاح إسرائيل وفلسطين كذلك، يتعلق بعلاقات الجيرة الحسنة. فالبنى التحتيّة الماديّة – المياه، والطاقة، والشوارع والقطارات – تعتمد كثيرًا، بل كليًا، على بعضها البعض. كما أنّ المصالح الاقتصاديّة الحيويّة متداخلة في بعضها البعض. فإذا كانت إسرائيل ترغب بدولة فلسطينيّة مزدهرة تقوم إلى جانبها، ينبغي على الشعب الفلسطينيّ الوثوق بها. فإسرائيل هي السوق الأكثر طبيعيًا للبضائع الفلسطينيّة. وإذا كانت إسرائيل ترغب بالتواصل مع الأردن ومصر، فالطريق المُجديّة هي التعاون مع الفلسطينيين. الوصفة لحل الصراع هي أن يتعرّف الشعبين اليهوديّ والفلسطينيّ على بعضهما ويتعاونان معًا. كتبت (بدون أي تعديل) لما أصبح لاحقًا الملحق III و–IV لاتفاق المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة المُوقع يوم 13 أيلول 1993. ناقشت الملاحق التعاون بين إسرائيل وفلسطين في مجالات المياه، والكهرباء، والطاقة، والماليّة، والمواصلات، والاتصالات، والتجارة، والصناعة، وعلاقات العمل، وتعزيز مشاريع لتنمية الموارد البشريّة، وحماية البيئة وتنسيق التعاون في مجال الاتصالات والإعلام؛ كما رسمت تلك الملاحق "برنامج التنمية الاقتصاديّة" في الضفة الغربيّة وقطاع غزة بدعم إقليميّ، وكان من المفترض أن تشمل التأهيل المجتمعيّ وتطوير الأعمال التجاريّة المتوسطة والصغيرة وتطوير البنى التحتيّة وغيرها[6].

مهما تكن الاستنتاجات من تطورات الماضي، فإن التوجه الأساسيّ العلائقيّ اليوم، لا يقل عما كان عليه عام 1993. يجب الفصل السياسيّ والقوميّ بين إسرائيل والدولة الفلسطينيّة قيد الإنشاء، يرافق ذلك برنامجًا شاملًا للتعاون الاقتصاديّ، والاجتماعيّ، والثقافيّ وغيره، الضروريّ للطرفين بغية بناء دولتين ناجحتين ومزدهرتين. من هذا المنظور، فإن علاقات الجوار الحسن هي مصلحة مشتركة ضروريّة، مثلها مثل الحاجة إلى عملية مصالحة مجتمعيّة بغية التغلب التدريجيّ على جراح الماضي.

III ما هو التقدم الذي تم احرازه في الطريق إلى حل الدولتين؟

1. الانتقال من معارضة جميع الأطراف إلى التأييد المفاهيميّ لحل الدولتين

أ. الخلفية التاريخيّة لرفض فكرة الدولتين

لجنة بيل البريطانيّة كانت الأولى التي قدمت فكرة حل الدولتين في صيف 1937. في شهر تشرين الثاني 1947 جددت الأمم المتحدة الفكرة وصوتت على تقسم أرض إسرائيل الانتدابيّة إلى دولة يهوديّة ودولة عربيّة. رغم تصويت 33 دولة مع القرار، إلا أن التأييد الدوليّ للفكرة سرعان ما تبخر. عارضت الدول العربيّة والإسلاميّة إقامة دولة يهوديّة. بعد الإعلان عن إقامة الدولة، غزت معظم الدول العربيّة، مصر، والأردن، وسوريا والعراق، الأراضي الإسرائيليّة، من خلال التجاهل التام لقرار الجمعيّة العامة للأمم المتحدة 181 وبهدف محو إسرائيل عن الخارطة. رغم ذلك، ومع بداية الحرب الباردة، تهافتت الدول العظمى على مغازلة الدول العربيّة لكسب تأييدها.

في شهر كانون الأول 1948 عينت الجمعيّة العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 194 الولايات المتحدة (وحلفائها تركيا وفرنسا) لقيادة عمليّة البحث عن السلام. وزير الخارجيّة بالوكالة، السيد لوفيت، وضع الخطوط التوجيهيّة لسياسة الولايات المتحدة للبحث عن السلام، والتي قُدمت لرئيس طاقم المفاوضات الأمريكيّ، مارك ف. إتيريدج في 19 كانون الثانيّ 1949. وجاء في المادة 8: "معالجة مسألة فلسطين العربيّة – تؤيد الولايات المتحدة شمل غالبيّة فلسطين العربيّة مع شرق الأردن. ويمكن تقسيم البقية بين دول عربيّة أخرى، وفق المقتضيات[7]". كان واضحًا تمامًا أن الولايات المتحدة ترمي إلى منع إقامة دولة عربيّة في أرض إسرائيل الانتدابيّة، الأمر الذي يتناقض كليًا مع قرار الجمعيّة العامة للولايات المتحدة رقم 181 من تشرين الثاني 1949. حيث كان التخوف من تحول الزعيم الفلسطينيّ الحاج أمين الحسيني، الذي أيد ألمانيا بقيادة هتلر، إلى زعيم الدولة الفلسطينيّة الجديدة بلا منافس.

في تلك الظروف اضطرت السياسة الإسرائيليّة للتعامل مع معضلة جديدة: إرضاء الولايات المتحدة ومسايرة السياسة التي تقترحها واشنطن، أو مواصلة المناورة وتأييد فكرة تقسيم أرض إسرائيل الانتدابيّة لدولة عربيّة ودولة يهوديّة. حول موقف إسرائيل أفاد مبعوث السلام الأمريكيّ مارك إيتريدج في أيار 1949: "حول موضوع الحدود قال إيتان بأنّ التقسيم يقوم على أساس دولة سياديّة في فلسطين... والوفد الإسرائيليّ يصر على انسحاب جميع الدول العربيّة. يجب الحفاظ على مبدأ تقرير المصير لفلسطين العربيّة. ويجب أن يُحدد مستقبل فلسطين العربيّة من قبل سكانها"[8].

مطالبة السفير إيتان بالحفاظ على مبدأ تقرير المصير لفلسطين العربيّة والسماح للسكان بتقرير مستقبلهم كانت هامة بما يكفي كيّ يرد عليها وزير الخارجيّة شخصيًا في الغد. لقد تم تجاهل الطلب الإسرائيليّ لاحترام "مبدأ تقرير المصير لفلسطين العربيّة"[9]. وهكذا جرى تجميد فكرة البحث عن حل سلميّ لإقامة دولتين، الذي أُقترح بالأصل من قبل الأمم المتحدة، وتم نسيانه لأكثر من ثلاثين سنة.

وفي خمسينيّات القرن العشرين لم يطالب الفلسطينيون بدولة فلسطينيّة[10]، وعند تأسيس منظمة التحرير الفلسطينيّة، طالب الميثاق الفلسطينيّ بإقامة دولة فلسطينيّة على جميع مناطق فلسطين الانتدابيّة بدون تقسيم، والسماح فقط لليهود الذين عاشوا في فلسطين "قبل الغزو الصهيونيّ" (المادة 6 من الميثاق) بالبقاء هناك[11].

الرد الإسرائيليّ الصهيونيّ على العدائيّة الفلسطينيّة والعربيّة كان مماثلًا. والمعارضة في إسرائيل لإقامة دولة فلسطينيّة كانت مطلقة.

تشتق معارضة اليمين المتطرف في إسرائيل لكل تفاهم مع الفلسطينيين من معسكر المتدينين القوميين الذين يعتبرون حرب الأيام الستة و"تحرير يهودا والسامرة وغزة" بدًا إلاهيّة. فهم يؤمنون أنّ "الهدف الأساسيّ للشعب اليهوديّ هو الخلاص الماديّ والروحانيّ الذي يتم تحقيقه عبر العيش والبناء في أرض إسرائيل الكبرى. إنهم يعزون لجميع مناطق أرض إسرائيل القداسة التي يتطلب حمايتها بعد تحريرها من نير الغرباء، حمايتها وحماية سكانها، حتى من خلال

6 أنظر، إعلان المبادئ إسرائيل – منظمة التحرير الفلسطينيّة، 13 أيلول 1993.

7 وزير الخارجية في الوكالة إلى مارك ف. إيتريدج، 19 كانون الثاني 1949، في: Foreign Relations of the United States, 1949; Government Printing Office, Washington, 1977; vol. vi; p. 682.

8 مارك إيتريدج لوزير الخارجية، لوزان 17 أيار 1949 – العصر؛ FRUS vol. vi. Op.cit. 1019–pp. 1018.

9 أنظر: وزير الخارجية للسفير الإسرائيلي (إيلات)، واشنطن، 18 أيار 1949؛ أنظر ص 1021–1022.

10 رشيد الخالدي يسمي الفترة بين "الحرب الإسرائيليّة العربيّة الأولى" عام 1948 وظهور م.ت.ف، "السنوات الضائعة" وكذلك "اختفاء (والظهور من جديد) للهويّة الفلسطينيّة"؛ أنظر الهوية الفلسطينيّة لرشيد الخالدي – The Construction of Modern National Consciousness; Columbia University Press, New York, 1997;pp. 177–178.

11 الميثاق الوطني لمنظمة التحرير، 1964، و 1968؛ أنظر Avalon.law.yale.edu/20th_century/PLOCOV.asp

معارضة حكومة إسرائيل"[12]. الذي قاد هذا الإيمان إلى حد كبير هو الحزب الدينيّ القوميّ وحركة "غوش إيمونيم" التي قادت سياسة الاستيطان الإسرائيليّ في المناطق المحتلة وأيدتها بهدف منع حل الدولتين[13]. يستند السبب العميق لهذا التوجه على الإيمان بأنّ الله وعد أرض إسرائيل للشعب اليهوديّ، وليس للفلسطينيين. كما أنّ العديد من الوصايا الدينيّة في التوراة ترتبط بأرض إسرائيل، وبشكل خاص بالقدس والخليل وأماكن مقدسة أخرى في الضفة الغربيّة المحتلة. وفق هذا الإيمان فإن منح السيادة الفلسطينيّة على هذه الأماكن قد يؤدي لاحقًا إلى منع اليهود من تأدية الفرائض الدينيّة، وهذا خطأ مصيريّ.

كما عارض رئيس الحكومة بيغين وحزبه إقامة دولة فلسطينيّة. لدى التوقيع على اتفاقيّات كامب ديفيد أصر بيغين على تسمية الضفة الغربيّة "يهودا والسامرة" وحصل على موافقة الرئيس كارتر، الأمر الذي تضمن بشكل واضح التمسك بادعاء السيادة الإسرائيليّة على هذه المناطق. لكن ليس الليكود فقط من عارض، بل أيضًا حزب العمل عارض في البداية فكرة إقامة دولة فلسطينيّة. فقد كتب شمعون بيرس في كتاب مذكراته "الحرب والسلم" (Battling for Peace):

"برأينا، الدولة الفلسطينيّة، حتى وإن كانت منزوعة السلاح في البداية، فسوف تسعى مع الوقت بدون شك إلى بناء قوة عسكريّة، والمجتمع الدوليّ، الذي يعتمد على التأييد الجارف لدولة العالم الثاني والثالث في الأمم المتحدة، لن يفعل شيئًا لوقف ذلك. وفي نهاية الأمر سيتم نشر هذا الجيش على مشارف القدس وعلى طول حدود إسرائيل الضيقة. الأمر الذي سيشكل تهديدًا دائمًا على أمن وسلامة واستقرار المنطقة"[14].

العديد من كبار المؤسسة الأمنيّة شاركوا بيرس آرائه. من ضمنهم أريئيل شارون. فبرأيه، في سبعينيّات وثمانينيّات القرن العشرين، يجب أن يكون الأردن دولة الشعب الفلسطينيّ.

إسحاق رابين كان الأقرب أيديولوجيًا لتأييد "الحل الإقليميّ". في بداية السبعينيّات قال مرة إنه على استعداد للسفر إلى "غوش عتصيون" بجواز سفر وتأشيرة دخول. رغم ذلك، ظل رابين مترددًا ولم يصرح علانيّة بتأييده لحل الدولتين. في خطابه أمام الكنيست من عام 1995، أشار إلى معارضته لإقامة دولة فلسطينيّة. لقد كان يرغب في إقامة كونفدراليّة أردنيّة فلسطينيّة وليس في إقامة دولة فلسطينيّة مستقلة تمامًا. وقد أصر على أنّ نهر الأردن يجب أن يستمر بكونه حدود أمن إسرائيل وضم الكتل الاستيطانيّة إلى إسرائيل، مع إمكانيّة الإبقاء على بقيّة المستوطنات في مكانها. وبناء على ذلك رفض الانسحاب إلى حدود الهدنة من الرابع في حزيران 1967. كما أصر على الحفاظ على وحدة القدس[15].

موقف المملكة الأردنيّة الهاشميّة كان هو الآخر معاديًا لمنظمة التحرير ولإقامة الدولة الفلسطينيّة، حيث ساد في تلك الفترة (1988) أنّ الدولة الفلسطينيّة سوف تعرض وجود المملكة الأردنيّة إلى موضع الشك وتسعى إلى تقويضها. كما كان الملك حسين يخشى من تعرض الجيش الأردنيّ إلى "ثغرات على طول الحدود الفلسطينيّة الأردنيّة"[16]. لقد وصف هنري كسنجر موقف الأردن بالكلمات التالية:

"وضع الأردن هو ربما الأكثر تعقيدًا. جميع الدول العربيّة صرحت عن تمسكها بالمسألة الفلسطينيّة، بعضها بدافع الإيمان وبعضها تمشيًا مع النزعة الراديكاليّة في المنطقة... جميع الزعماء العرب كانوا في وضع مناسب لهذه اللعبة، باستثناء صديقنا الملك حسين. فالدولة الفلسطينيّة يمكن إقامتها فقط على حساب الموقع السابق للأردن في فلسطين... وبالفعل، فإن إنشاء (الدولة الفلسطينيّة) سيشهد بداية الصراع على مجرد وجود الدولة الهاشميّة شرقيّ الأردن. فقد صرح زعماء منظمة التحرير أكثر من مرة بأن الصراع الدمويّ مع الملك حسين أعمق حتى من الصراع مع إسرائيل"[17].

على ضوء هذه الأوضاع فإنّ الاستنتاج المنطقيّ للقيادات في الولايات المتحدة، والمملكة الهاشميّة ولقيادة حزب العمل في إسرائيل، وعلى ضوء اتفاقيات كامب دفيد، هو اتفاق إسرائيليّ أردنيّ. الأمر الذي تم إحرازه في نهاية المطاف في شهر نيسان 1987، لدى التوقيع على "اتفاق لندن" بين شمعون بيرس، واسحاق رابين والملك حسين[18]. لكن رئيس الحكومة إسحاق شامير رفض الاتفاق[19]. بعد عدة شهور، وفي كانون الأول 1987، بدأت الانتفاضة والتي عززت من قوة منظمة التحرير وأضعفت التأثير الأردني في الضفة الغربيّة وقطاع غزة[20].

ب. تطورات التغيير الذي أدى إلى تأييد فكرة الدولتين

بدأ التغيير لتقبل منظمة التحرير ومعها قبول فكرة إقامة دولة فلسطينيّة لأول مرة خلال العام 1988، وخاصة بفعل حدثين متتابعين ومترابطين: في أواخر شهر تموز 1988 فك الملك حسين الارتباط مع الضفة الغربيّة وغزة مما أبقى فراغًا لم يستطع ملؤه بالكامل غير منظمة التحرير الفلسطينيّة[21]. في أعقاب هذه الخطوة بادر وزير خارجيّة الولايات المتحدة، جورج شولتس، بمساعدة وزير خارجيّة السويد، ستان أندرسون، إلى الحوار مع منظمة التحرير. طالبت الولايات المتحدة من منظمة التحرير الاعتراف بقرار مجلس الأمن رقم 242، الأمر الذي سمح للفلسطينيين بقبول مبدأ الأرض مقابل السلام. وهذا يعني أنّه في حالة إجراء مفاوضات بين الوفد الفلسطينيّ وإسرائيل، فإن إسرائيل سوف تنسحب، عاجلًا أم آجلًا، من الضفة الغربيّة وقطاع غزة مقابل السلام، الأمر الذي سيتيح إقامة دولة فلسطينيّة. أيضًا عرفات، كان قد وافق، كلاميًا على الأقل، على الطلبين الآخرين للولايات المتحدة: الاعتراف في حق إسرائيل بالوجود والتخلي عن الإرهاب. غداة ذلك، وفي الرابع عشر من كانون الأول 1988، أعلنت الولايات المتحدة عن بدء الحوار مع منظمة التحرير، برئاسة سفير الولايات المتحدة في تونس، روبرت بليترو[22].

شكل قرار الملك حسين بفك الارتباط مع الضفة الغربيّة وغزة والتراجع عن معارضة حل الدولتين تطورًا هامًا للمستقبل. المنطق من وراء الخطوة الأردنيّة كان بسيطًا للغاية. فالمعنى كان أنّ المصلحة الوطنيّة الأردنيّة هي تعزيز الهويّة الأردنيّة مقابل التنازل عن أراض. وإقامة دولة فلسطينيّة غربيّ الأردن ستتيح للشعب

12 مقتبس في كتاب مارتين جيلبرت؛ Israel – A History; London Black Swan, 1998; p. 469؛ لتحليل معمق حول أهمية التفكير الديني القومي أنظر مقالي إليعيزر بركوفيتش "حول العودة إلى الحياة اليهودية القومية" و "حول السيادة اليهودية"، كلاهما في "مقالات حول أسس اليهودية" تحرير دافيد حزوني، اصدار شليم، القدس 2002، أنظر ص 155–175، 177–190.

13 أنظر عيديت زارطل وعقيبا إلدار، Lords of the Land: The War Over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967–2007; New York, Nation Books, 2009.

14 شمعون بيرس، Shimon Peres, Battling for Peace – A Memoir; ed. David Landau, London, Weidenfeld and Nicolson, 1995; pp. 352–353

15 إسحاق رابين، خطاب في الكنيست، 5 تشرين الأول 1995؛ http://www.mfa.gov.il/mfa/mfa-archive/1995/pages/pm%20rabin%20in%20knesset%20ratification%20of%interim%20agree.aspx

16 مقتبس من الملك حسين، أنظر Avi Shlaim, Lion of Jordan – The Life of King Hussein in War and Peace; Penguin Books, London 2007; p.312

17 هنري كسنجر، Years of Upheaval; Little Brown, Boston, Toronto 1982; p.748. الخط المائل في الأصل.

18 أنظر الهامش 16، ص 440–447.

19 المصدر السابق

20 أنظر بائير هيرشفلد، Track Two Diplomacy toward an Israeli–Palestinian Solution, 1978–2014; Woodrow Wilson Center Press, and John Hopkins University Press, Baltimore; 2014; pp. 57–62.

21 أنظر الهامش 16، ص 453–477

22 أنظر الهامش رقم 20، ص 59–60

الفلسطينيّ ممارسة حقه في تقرير المصير، وتعمل على تحسين العلاقات الأردنيّة الفلسطينيّة في الضفة الشرقيّة لنهر الأردن. وأكثر من ذلك، فإن النخب الفلسطينيّة في الأردن، التي تسيطر إلى حد كبير على الاقتصاد الأردنيّ، ستواصل حرصها على استقرار المملكة الهاشميّة في الأردن. وإذا كان هدف الدولة الفلسطينيّة النجاح والازدهار، فهي بحاجة إلى علاقات جيرة حسنة مع الشعب الإسرائيليّ ومع الشعب الأردني كذلك، وإلى التنسيق الأمنيّ والنمو الاقتصاديّ عبر العلاقات الحسنة مع جارتها.

استغرق قيادة حزب العمل الإسرائيليّ عدة سنوات للبدء في التفكير في مفاهيم مماثلة. فقد طغت هويّة إسرائيل كدولة يهوديّة ديمقراطيّة بشكل عام على الحاجة إلى السيطرة الإقليميّة على الضفة الغربيّة وقطاع غزة، شريطة إمكانية التوصل إلى ترتيبات أمنيّة تمنع تحول فلسطين إلى دولة تؤيد ضم المناطق، وترعى نشاطات عدائيّة عسكريّة و/أو نشاطات ارهابيّة ضد دولة إسرائيل. بعد التوقيع على اتفاق إعلان المبادئ في أوسلو أيلول 1993، الأمر الذي مهد الطريق للتوقيع على اتفاقيّة سلام أردنيّة إسرائيليّة، وفعلًا تم التوقيع على اتفاق سلام كهذا، وأتيحت الإمكانيّة لقبول فكرة الدولة الفلسطينيّة. في أيار 1977 أيد برنامج حزب العمل الإسرائيليّ إقامة دولة فلسطينيّة إلى جانب إسرائيل. وتم الاعتراف في حق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينيّة كما لم يتم استبعاد "السيادة المحدودة" من "مجمل الخيارات". برنامج حزب العمل من العام 2006 كان واضحًا ومباشرًا أكثر، فقد تحدث عن إقامة دولة فلسطينيّة وطلب استئجار الأراضي التي أقيمت عليها الكتل الاستيطانيّة لحل هذه المشكلة[23]. في اليمين الإسرائيلي كانت معارضة حل الدولتين ما زالت شديدة، لكنها بدأت في التآكل، ورويدًا رويدًا، وبشكل جزئيّ، تم في شهر كانون الثاني 1977 التوقيع على "الوفاق الوطني بشأن مناقشات الاتفاق الدائم مع الفلسطينيين" بين يوسي بيلين من "اليسار" وميخائيل إيتان من "الليكود" ودافيد ليفي من "جيشر" ورفائيل إيتان من حزب "تسومت" من اليمين. لم يشمل ذلك القبول بإقامة دولة فلسطينيّة مستقلة، وإنما "الالتزام بـ : السماح بإقامة كيان فلسطينيّ تُحدد مكانته عبر المفاوضات"[24].

هيأت هذه العمليّات الأرضيّة أمام إيهود براك في محاولاته للتوصل إلى حل الدولتين مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينيّة، تلك الجهود التي فشلت أواخر كانون الثاني 2001 (أنظر لاحقًا مناقشة أسباب الفشل).

بالرغم من ذلك، فقد حظيت فكرة حل الدولتين بتعزيز جوهريّ من لاعبين هامين هما الأكثر صلة:

في آذار 2002 تبنت القمة العربيّة في بيروت "مبادرة السلام العربيّة" التي اقترحتها السعوديّة؛ أيدت هذه المبادرة حل الدولتين بطرق سلميّة. الجملة الرئيسيّة في المبادرة تقول:

"تدعو [المبادرة] إلى انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ 1967، تنفيذاً لقراري مجلس الأمن (242 و338) واللذين عززتهما قرارات مؤتمر مدريد عام 1991 ومبدأ الأرض مقابل السلام، والى قبولها قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية. وذلك مقابل قيام الدول العربية بإنشاء علاقات طبيعية في إطار سلام شامل مع إسرائيل"[25].

لاحقًا جاء خطاب الرئيس بوش في حديقة الورود في شهر حزيران 2002، حيث قبلت الولايات المتحدة بفكرة اتفاق السلام وحل الدولتين. وبينما كانت فكرة اتفاق السلام القائم على حل الدولتين مشابهة للفكرة الواردة في مبادرة السلام العربيّة، إلا أنّ الشروط المتيحة التي عُرضت كانت مختلفة جذريًا. فيما يلي أهم ما جاء في كلمة الرئيس بوش:

"رؤيتي هي حل دولتين تعيشان جنبًا إلى جنب بسلام وأمن... ليس ثمة طريق سهلة لتحقيق مثل هذا السلام حتى يعمل الطرفان على محاربة الإرهاب... حين يصبح للفلسطينيين قيادة جديدة، ومؤسسات جديدة وترتيبات أمن جديدة مع جيرانهم، سوف تدعم الولايات المتحدة قيام دولة فلسطينيّة تكون حدودها وبعض جوانب سيادتها مؤقتة إلى حين يتوصل الأطراف إلى حل دائم في الشرق الأوسط"[26].

ليس في الحقيقة ثمة شك أنّ الالتزام المفاهيميّ للاعبين الأكثر صلة بفكرة اتفاق سلام إسرائيليّ فلسطينيّ عن طريق حل الدولتين، يشكل تقدمًا هامًا نحو اتفاق سلام محتمل. مع ذلك، فإنّ الفجوة المتبقيّة بين فكرتين متضادتين تهدد بخلق معيقات في طريق التطبيق. فالشروط المتيحة التي طالب بها الفلسطينيون والدول العربيّة هي: انسحاب إسرائيليّ من الأراضي المحتلة، وإقامة دولة فلسطينيّة عاصمتها القدس الشرقيّة واتفاق حول حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى بيوتهم في إسرائيل.

التصوّر الأمريكيّ لمسألة حل الدولتين، والذي شاركتها فيه أحزاب اليسار في إسرائيل، كان مختلفًا جدًا: الشروط المُتيحة كانت أولًا وقبل كل شيء الكفاح المشترك ضد الإرهاب؛ تشكيل قيادة فلسطينيّة تسعى إلى السلام، وإقامة مؤسسات دولة فاعلة كشرط مسبق للنهج التدريجيّ في الطريق نحو حل الدولتين.

2. إنجاز تقدم على أرض الواقع من أجل حل سلمي لدولتين

أ. معيقات سياسيّة لبناء الدولة الفلسطينيّة

عندما أعلن بن غوريون عن إقامة دولة إسرائيل في 14 أيار 1948، كان قد مر على "اليشوف" نحو ثلاثين سنة (منذ العام 1921) في بناء مؤسسات الدولة[27]. لم يشهد الجانب الفلسطينيّ مثل هذا التطور بعد التوقيع على اتفاقيات أوسلو 1 وأوسلو 2. وكان لذلك سببين رئيسين: 1) المصالح السياسيّة الأنانيّة لعرفات وأسلوبه القياديّ؛ 2) التقييدات التي فرضتها إسرائيل.

أسلوب عرفات السياسيّ

لقد كان عرفات زعيمًا فريدًا من نوعه. فقد ظلت قيادته صامدة إلى حد كبير حتى وفاته. ولقد حقق ذلك بدون آليّة حكوميّة وبدون احتكار للقوة، حيث كان على رأس تنظيم المظلة، منظمة التحرير الفلسطينيّة، والتي تشكلت من عدة مجموعات ثوريّة، لكل مجموعة قيادتها الخاصة، وتنظيماتها شبه العسكريّة، وتأييد شعبي لكل منها ومصادر تمويل مستقلة. الحفاظ على قيادة بدون منازع في مثل تلك الظروف يستلزم قدرة غير قليلة على التلاعب. لقد نجح عرفات في هذا بمساعدة بعض الاستراتيجيّات:

23 بخصوص برنامج حزب العمل الإسرائيليّ من العام 1997، والعام 2006 أنظر: www.jewishviruallibrary.org/jsource/politics/laborplatform.htm

24 هيرشفلد، مصدر سابق، ص 196. لم يتحول مضمون هذا الاتفاق بين أعضاء معسكر السلام الإسرائيليّ وأحزاب اليمين إلى برنامج عمل مشترك. لكن غالبية السياسيين الذين وقعوا على الاتفاق، وخاصة جيشر وتسومت، انسحبوا من الائتلاف مع الليكود برئاسة نتنياهو، وأسهموا بذلك في فوز إيهود براك في انتخابات أيار 1999.

25 مقتبس في الملحق 4 لمبادرة السلام العربيّة التي تبنتها القمة العربية في بيروت في آذار 2002 في: Marwan Muasher The Arab Center – The Promise of Moderation; Yale University Press, New Haven and London 2008; p. 281. مروان المعشر، كان وزير خارجية الأردن، ولعب دورًا بارزًا في إعداد مبادرة السلام العربية (ولاحقًا في تحضير خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط) يصف النشاط السياسيّ والدبلوماسيّ لتحضير مبادة السلام العربيّة. أنظر: المصدر السابق، ص 102-133.

26 النص الكامل لخطاب الرئيس بوش حول إسرائيل وفلسطين أنظر: http://www.theguardian.com/world/2002/jun/25/Israel.USA.

27 أنظر أنيتا شبيرا، , Israel – A History; Weidenfeld and Nicolson, London 2012; 1918–1948–Part II: A State in the Making; pp.67–152.

I. *السيطرة على ثلاثة مبانٍ تشريعيّة مختلفة:*

بعد التوقيع على اتفاقيّات أوسلو، حافظ عرفات بنجاعة على ثلاثة مبانٍ تشريعيّة مختلفة: منظمة التحرير الفلسطينيّة؛ حركة فتح؛ السلطة الفلسطينيّة. إضافة إلى حرصه على اتخاذ القرارات في محكمته الخاصة، خارج تلك المباني. سمح عرفات بإجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطينيّ (الذراع التشريعيّ لمنظمة التحرير)، ولمجلس الثورة الفلسطينيّة (الذراع التشريعيّ لحركة فتح) وفي 20 كانون الثاني أجرى انتخابات لانتخابه رئيسًا ولانتخاب المجلس – الذراع التشريعيّ للسلطة الفلسطينيّة. لكنه حافظ لنفسه على حق تعيين أعضاء وجرى اتخاذ القرارات على نحو متواصل خارج تلك المباني، استنادًا إلى جولة من تقديم المنافع الشخصيّة للاعبين متناوبين. رغم ذلك، لعبت الهيئات التشريعيّة الثلاث دورًا هامًا: عمل الأعضاء المنتخبون كوسطاء للتوفيق بين الشعب الفلسطينيّ وقيادته.

II. *السيطرة على البنيّة الحكوميّة المستقبليّة للسلطة الفلسطينيّة:*

بعد مؤتمر مدريد عام 1991، أقام قسم قيادة "الداخل" في الضفة الغربيّة وقطاع غزة ما يسمى "اللجان الفنيّة"، والتي كانت عمليًا مؤسسات حكوميّة قيد الإنشاء. وقام مختصون، تحت الإشراف السياسيّ والتنظيميّ لفيصل الحيسنيّ وسري نسيبة، بإدارة تلك "اللجان" بمهنيّة عالية[28]. بعد التوقيع على "اتفاق المبادئ" بين منظمة التحرير واسرائيل في حديقة البيت الأبيض في أيلول 1993، وعندما بدأت مباحثات إقامة السلطة الفلسطينيّة، جرى توكيلي لتقديم اقتراح نقل جميع الملفات (أو معظمها) الإدارية المدنيّة في المناطق المحتلة إلى تلك اللجان الفنيّة، بغية تمكينها من تهيئة ناجعة للمهام الحكوميّة المستقبليّة. حظيّ هذا الاقتراح بدعم رئيس الحكومة إسحاق رابين، لكنه تم رفضه، لأن عرفات لم يرغب بسمح لتلك اللجان الفنيّة تحت قيادة فيصل الحسينيّ وسري نسيبة بمراكمة قوة حكوميّة.

III. *تمسك عرفات بالسيطرة الماليّة*

في النرويج حكوا لنا نكتة عن رجل منظمة التحرير الفلسطينيّة، الذي أراد الطيران من ريو دي جانيرو إلى ساو بالو. وكي يسمحوا له بشراء التذكرة، طُلب منه القدوم إلى تونس، لأنه كان يتطلب توقيع عرفات الشخصيّ لشراء التذكرة. السيطرة المالية ترتبط بالفساد، من أجل خلق التبعيّة الشخصيّة لعرفات وقابليّة الأذيّة السياسيّة. دبلوماسيّ فلسطينيّ رفيع المستوى، كان قد قضى معي ساعات طويلة، حدثني بالتفصيل كيف خلق عرفات تلك التبعيّة الماديّة، عندما كان يقدم في البداية الهدايا لقيادات الانتفاضة وعائلاتهم خلق بشكل تدريجيّ تلك التبعيّة. المنافع الشخصيّة كانت دائمًا تُقاس وكان بالإمكان ابطالها في كل لحظة.

IV. *الحفاظ على البنية "الثوريّة" للمجموعات المسلحة*

لم يرغب عرفات بتشكيل احتكار استخدام القوة أو بنيّة قياديّة واحدة. بدل ذلك، عمل على تحريض المجموعات المسلحة ضد بعضها ومنح كل واحدة منها ما يشبه المقاطعة الماليّة: لمجموعة واحدة منح حق السيطرة على مدخولات معبر المنطار (كارني) للبضائع والأشخاص بين إسرائيل وقطاع غزة؛ مجموعة أخرى حصلت على حق السيطرة على مدخولات معبر جسر الملك حسين (اللنبي)، مجموعة ثالثة حصلت على الدخل عن طريق أنواع معينة من التجارة. منعت هذه الطريقة شفافيّة الإدارة الماليّة ووجود ميزانيّة واحد للدولة؛ فكانت الميزانيّة مرتبطة بمصادر ماليّة مختلفة سيطر عرفات بنفسه على جميعها أو عن طريق أشخاص منحهم حق السيطرة، بينما كان عرفات يسيطر على جميعهم.

القيود التي فرضتها إسرائيل اعترف اتفاق أوسلو 2 من 25 أيلول 1995 في السلطة الفلسطينيّة كجهاز حكوميّ ووضع مبادئ إقامة البرلمان الفلسطينيّ (المجلس)، والتي تعتبر أسس هامة لبناء الدولة. وفي الوقت ذاته تم فرض القيود الكبيرة الناجمة عن تقسيم الضفة الغربيّة إلى مناطق A، المدن، حيث حصلت السلطة الفلسطينيّة على صلاحيّات إداريّة وأمنيّة؛ مناطق B، القرى، وهناك حصلت السلطة الفلسطينيّة على صلاحيّات إداريّة بدون صلاحيّات أمنيّة (أو صلاحيّات أمنيّة محدودة جدًا)، وفي بقيّة مناطق الضفة الغربيّة (60% من مساحتها) حافظت إسرائيل على صلاحيّاتها الإداريّة والأمنيّة. كان لهذه الترتيبات تأثيرًا ضارًا على قدرة الفلسطينيين في بناء الدولة كما سنوضح هذا لاحقًا.

I. *قدرات إداريّة محدودة*

حقيقة انعدام السيطرة الإداريّة للسلطة الفلسطينيّة على 60% من مناطق الضفة الغربيّة تشكل عائقًا خطيرًا أمام بناء الدولة: فهذا يحرمها من إمكانية تخطيط شبكة شوارع وقطارات، وموانئ جويّة وبحريّة لخدمة السكان الفلسطينيين. كما لا تستطيع السلطة الفلسطينيّة بدون مصادقة من إسرائيل إنشاء بنى تحتيّة فاعلة للطاقة: محطات توليد الطاقة، شبكات كهرباء، استغلال مخزون الغاز الطبيعيّ وغيرها. يضر هذا الوضع بالتخطيط والتوزيع إلى مناطق بما يسمح للمناطق الحضريّة والريفيّة التوسع وبناء بيوت جديدة وغيرها.

II. *قدرات شرطيّة محدودة*

الحفاظ على القانون والنظام العام هي من الأمور الضروريّة لبناء دولة فاعلة ومسؤولة ومزدهرة. الجهاز القضائيّ هو نوعًا ما تحت سيطرة القيادة السياسيّة الفلسطينيّة. هنالك نقص في مرافق للسجون. والمشكلة الأخطر هي أنّ بنود اتفاق أوسلو 2 تضر على نحو ملحوظ في قيام قوات الشرطة الفلسطينيّة بواجباتها. هنالك مراكز شرطة قليلة جدًا في المناطق B، وملاحقة المجرمين في تلك المناطق تعتمد بشكل كبير على عملية طويلة ومضنية من التنسيق مع سلطات الأمن الإسرائيليّة.

III. *قدرات محدودة للتنمية الاقتصاديّة*

النهوض في الزراعة الفلسطينيّة وتنميّة السياحة وإمكانيات بناء مراكز حضريّة جديدة، محتملة من الناحية النظريّة في مناطق C، التي تشكل 60% من مساحة الضفة الغربيّة، لكن إمكانيّات التنميّة الاقتصاديّة هذه غير مضمونة بمعظمها في ظل الظروف الحاليّة.

IV. *المستوطنات تخلق معيقات مختلفة لبناء الدولة الفلسطينيّة*

تعيق المستوطنات التنمية الفلسطينيّة. لكن العائق الأكبر للنمو هو تخصيص "أراضي الدولة" للمستوطنات، وأحيانًا أيضًا مصادرة أراضي فلسطينيّة خاصّة. تمارس قيادات المستوطنين الضغط السياسيّ الكبير على حكومة إسرائيل من أجل تقييد حرية حركة وتنقل الفلسطينيين من أجل عدم المس في حركة المستوطنين وأمنهم. عملت حكومة إسرائيل المرة تلو المرة على إعاقة امتيازات هامة لبناء دولة فلسطينيّة من أجل الحفاظ على هذه الخطوات كورقة مساواة، وخاصّة بغيّة كسب تنازلات فلسطينيّة فيما يتعلق بالمستوطنات الإسرائيليّة.

علاوة على ذلك، لقد أنتجت السلطة الفلسطينيّة معيقات خاصة بها أمام التنميّة بغية الاستمرار في الادعاء بأنّ المستوطنات غير شرعيّة بناءً على القوانين الدوليّة. عمليًا هذا الادعاء غير صحيح، أو كان يمكن أنّ يكون صحيحًا لو أعلنت

28 أنظر: Israel – A History; Weidenfeld and Nicolson, London 2012; Part II: 1918–A State in the Making; 1948 ;pp.67-152.

السلطة الفلسطينيّة عن عدم صلاحيّة اتفاقيّات أوسلو. فلقد وافقت منظمة التحرير الفلسطينيّة والسلطة الفلسطينيّة عبر الاتفاقيّات المختلفة الموقعة في إطار عملية أوسلو بإبقاء الصلاحيّة القضائيّة في المستوطنات داخل الأراضي المحتلة بيد إسرائيل، وبأنّ مسألة المستوطنات سوف تناقش خلال مباحثات الحل الدائم. فهذه المسألة ذات أهميّة حاسمة فيما يتعلق بمسألة المياه. تتحدث اتفاقيّات أوسلو عن إقامة لجنة مياه مشتركة، التي تقوم بتنسيق جميع النشاطات المتعلقة بالمياه في المناطق المحتلة. وقد قام ممثلو الفلسطينيين في تلك اللجنة بوضع فيتو على العديد من المشاريع التي هدفت إلى توفير ماليّة مصادر المياه للفلسطينيين، وذلك بغية عدم "شرعنة" تزويد المستوطنات بالمياه. تغيير هذه السياسة من شأنه تعزيز حلول لمشكلة المياه وتوسيع الزراعة والسياحة والتنمية الحضريّة بصورة ملحوظة.

ب. **تطورات في الطريق إلى بناء الدولة الفلسطينيّة**

لا شك أنّ بناء الدولة الفلسطينيّة هو مصلحة فلسطينيّة بالغة الأهميّة. إنها سيرورة مضنية، وطويلة ومعقدة، ضروريّة لتحويل منظمة التحرير الفلسطينيّة، المنظمة الثوريّة التي كانت (وربما ما زالت)، إلى دولة نظاميّة. لكن، مع إقامة السلطة الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، ورغم جميع المعيقات، بدأت سيرورة بناء الدولة. وفي الحقيقة، ورغم المعيقات، **تم إحراز تقدم هام.**

احتكار استخدام القوة وسلسلة قياديّة واحدة

أحد الإجراءات الأولى التي اتخذها سلام فياض، عندما كان رئيسًا للحكومة عام 2007، كان تنظيم العلاقات بين وزارة المالية والأجهزة الأمنيّة المختلفة. لقد أصر على تغيير يبدو بسيطًا جدًا للوهلة الأولى: حصول جميع أفراد الأمن على رواتبهم مباشرة إلى حساباتهم المصرفيّة الخاصة من وزارة المالية. قضت هذه الخطوة (لكن ليس نهائيًا) على قاعدة القوة الماليّة لقوات الأمن المختلفة، ووحدت بذلك عمليًا جميع الأجهزة الأمنيّة الفلسطينيّة.

الجنرال كيث دايتون، المنسق الأمريكيّ بين السلطة الفلسطينيّة وإسرائيل، رافق الرئيس عباس ووزراء داخليته في إقامة الأجهزة الأمنيّة المختلفة وفي تشكيل سلسلة قياديّة واضحة وموحّدة. العنصر الأكثر حيويّة لبناء الدولة الفلسطينيّة الذي تم إنجازه.

خلق ظروف داعمة لتنمية الاقتصاد الفلسطينيّ

عملت مؤسسة التعاون الاقتصادي برئاستي ورئاسة الجنرال باروخ شبيغل على تطوير فكرة للتغلب على الفوضى بأعقاب الانتفاضة الثانية. تشكلت الفكرة من أربعة مكوّنات: الأول، دمج المطاردين ("الفارين") (أفراد أو مجموعات كانوا أعضاء في قوات الأمن، واستخدموا السلاح لترهيب السكان المحليين لجباية أموال حماية عن كل عمليّة اقتصاديّة، والذين كانوا يخشون الاعتقال من قبل قوات الأمن الإسرائيليّة، وعارضوا بشدة كل تغيير أو إصلاح في قوات الأمن الفلسطينيّة، وشكلوا تهديدًا مركزيًا على القانون والنظام العام). اقترحنا أن يقوم هؤلاء بتسليم السلاح وفي المقابل الحصول على العفو من قوات الأمن الإسرائيليّة، وتعمل السلطة الفلسطينيّة على اعتقالهم لبضعة شهور من أجل إبعادهم عن الشارع خلال المرحلة الانتقاليّة، وفي ذات الوقت توفير الحد الأدنى لعائلاتهم من الضمان الاجتماعيّ. السلطات الفلسطينيّة والإسرائيليّة ذات الصلة قبلت بالفكرة، التي أتاحت للسلطة الفلسطينيّة نزع سلاح "الفارين" والبدء باستعادة القانون والنظام العام. هيأ هذا الاتفاق الأرضيّة لمواصلة التعاون. المكوّن الثاني هو إزالة الحواجز والمعيقات الأخرى أمام حركة التنقل وتوفير إمكانيّة التنقل الحر، وخاصة بين جنين ورام الله في شمال الضفة الغربيّة وبين بيت لحم والخليل جنوبًا. أما مشكلة التنقل عن طريق القدس فظلت قائمة. المكوّن الثالث هو تعزيز إنشاء مجمعات صناعيّة في منطقة الجبل، شمال جنين، في الجنوب الغربي لترقوميا، وفي الجنوب الشرقي قرب أريحا. المكوّن الرابع والأخير هو تسهيلات في الإجراءات على المعابر[29]. ظلت الحاجة إلى التوسيع الهام للنشاط الفلسطينيّ في مناطق C، وإعادة فتح اتفاقية باريس من شهر أيار 1994، والتي تنظم العلاقات الاقتصاديّة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة؛ إعادة مناقشة الاتفاقيّة بخصوص المياه وتوفير الشروط للسيطرة الفلسطينيّة على الموارد الطبيعيّة في الضفة الغربيّة. في هذا الخصوص لم يطرأ شيء حتى الآن.

خلق تعاون أمني إسرائيليّ فلسطينيّ

بعد الانتفاضة الثانية واصلت قوات الأمن الإسرائيليّة اعتبار قوات الأمن الفلسطينيّة، المتماثلة سياسيًا مع حركة فتح، كعدو محتمل. مع ذلك، مهدت جهود التنسيق الإسرائيليّ الفلسطينيّ لمواجهة مشاكل "الفارين" الطريق أمام تعاون أمنيّ آخر. تجاهل جهاز الأمن الإسرائيليّ إلى حد كبير الجهود الصادقة التي قام بها الجنرال جيمس جونز، الذي عُيّن من قبل وزيرة الخارجيّة كوندوليزا رايس بغية اقتراح شروط أمنيّة للاتفاق النهائي، مثلما تجاهل جهود سابقه الجنرال كيث دايتون. في بداية شهر تموز 2008 وخلال لقاء مع جلعاد شير (الذي كان مندوب براك في الشأن الفلسطينيّ) ومع باروخ شبيغل وأنا، اشتكى الجنرال جونز من هذا التجاهل. على الفور عمل جلعاد شير على ترتيب لقاء بين الجنرال جونز وإيهود براك، وزير الأمن في حينه. بعد عدة أسابيع توجه براك وقائد الأركان جابي أشكنازي إلى واشنطن. بأعقاب هذه الزيارة بدأ تعاون أمنيّ إسرائيليّ فلسطينيّ بإشراف الولايات المتحدة. وقد لخص قائد الأركان أشكنازي الأمر بجملة بسيطة واحدة: "عندما يقومون (السلطة الفلسطينيّة) بالمزيد، نحن نقوم بالأقل". رغم التقدم والتراجع في محادثات السلام، بقي التعاون الأمنيّ قائمًا. وكان هذا التعاون حجر الأساس الهام لحل الدولتين ولعلاقات الجوار الحسنة بين الدولتين.

استراتيجيّة سلام فياض لبناء الدولة

جزء آخر هام في بناء الدولة الفلسطينيّة هو الإصلاحات التي قام به رئيس الحكومة الفلسطينيّة في حينه، سلام فياض، بهدف بناء مؤسسات دولة فاعلة. حيث قام بتنجيع عمل وزارات حكوميّة مختلفة والتعاون بينها؛ انبثق عن ذلك ميزانية شفافية للدولة؛ تعزيز اصلاحيات أولية في الجهاز القضائيّ. رغم أهميّة هذه الاستراتيجية، إلا أنها تجاهلت مشكلتين: لدى تشكيله لآلية دولة فاعلة خسر فياض ثقة الرئيس أبو مازن، الأمر الذي أدى في نهاية الأمر إلى إقالته وتعطيل جهوده الإصلاحيّة، بل إلى التراجع في هذا المجال. ثانيًا، كان فياض يميل إلى العمل بشكل أحادي الجانب ومن خلال تجاهل طلب التنسيق والمصادقة على التغييرات التي تقترحها إسرائيل.

بالنظر إلى أنّ جهود بناء دولة إسرائيل، قبل الإعلان عن إقامة الدولة، استمرت سبعة وعشرين عامًا، فإنّ الجهود الفلسطينيّة لبناء الدولة، وفي ظروف أصعب بكثير في بعض جوانبها، مثيرة للإعجاب نسبيًا. إجمالًا: أولًا، بناء الدولة هي مصلحة فلسطينيّة حيويّة، وبصفتها هذه فقد أثبتت أنها مستدامة. ثانيًا، ينبغي القيام بالمزيد من الجهود لبناء الدولة، على نحو تصاعدي وعلى نحو تنازلي على حد سواء. تصاعديًا يعني أنّ التنسيق والتعاون مع إسرائيل ضروريين، مثلهما مثل غالبيّة المصالح الإسرائيليّة الحيويّة المرتبطة بكل خطوة فلسطينيّة. وتنازليًا يعني أنّه ينبغي إحداث تغيير جذريّ على أرض الواقع، بما يخلق الثقة المتبادلة والشرعية للتنازلات السياسيّة الضروريّة من الطرفين. ثالثًا، أيضًا الدعم الإقليمي والدولي ضروريّ ودلالة على الرقابة.

29 أنظر هيرشفلد أعلاه، ص 317-318

IV لماذا يتكرر فشل جهود مباحثات الحل الدائم المرة تلو المرة؟

1. خمسة إخفاقات

منذ توقيع اتفاقيّات أوسلو فشلت محاولات التوصل إلى اتفاق الحل الدائم، الذي "سيضع حدًا للصراع" ويحدد "نهاية المطالبات"، خمس مرات:

المحاولة الأولى كانت "تفاهمات بيلين أبو مازن"، والتي تم الاتفاق عليها في 31 تشرين الأول 1995، خمسة أيام قبل مقتل إسحاق رابين. أديت حينها دورًا قياديًا في المباحثات تحت إشراف يوسي بيلين وبدعم من يرون بونداق. وأنا على قناعة اليوم بأنّ هذا كان أكبر خطأ قمت به في حياتي، لأن الوثيقة صنعت وهم أنّ "إنهاء الصراع" قابل للتحقيق. أسابيع قليلة قبل التوقيع على التفاهمات، وفي 11 أيلول 1995، شاركت في لقاء مع الرئيس عرفات، وفرديناند لاتسينا الذي كان رئيس ديوان المستشار كرايسكي. خلال اللقاء توجه إليّ عرفات وقال أنّ قضايا الوضع الدائم صعبة ومعقدة للتعامل معها[30]. ونفس التحذير قاله ليوسي بيلين[31]. عندما وصلت مباحثات الوضع الدائم إلى مرحلة حاسمة في أيلول 2000، تتصل عباس علنًا من تفاهمات بيلين أبو مازن. في تلك الفترة تجاوزت المطالب الفلسطينيّة بشكل كبير مما تم الاتفاق عليه في تشرين الأول 1995، مما كشف بأنّ "التفاهمات" لم تسوى الورق الذي كتبت عليه[32].

تمسك عرفات بموقف ثابت، وطالب بموافقة إسرائيليّة مطلقة على جميع المطالب الفلسطينيّة من أجل أن يلتزم – ربما – بـ"إنهاء الصراع"[33]، أو بالمقابل، اقترح نهج المراحل. قبل ذلك ببضع سنوات، في فترة حكومة نتنياهو الأولى، رفض عرفات مناقشة اتفاق الوضع الدائم. في صيف 2000 طلب عرفات من إسرائيل قبول الإعلان عن الدولة الفلسطينيّة؛ تنفيذ خطوة إضافية من إعادة الانتشار بواقع 11%، الأمر الذي سيمنح الفلسطينيين سيطرة فعليّة على 51% من مناطق الضفة الغربيّة وإقامة بلدة فلسطينيّة في الأحياء العربيّة في القدس. بالنسبة للمسألة الإقليميّة فقد كان عرفات على استعداد للالتزام بمناقشة النتائج النهائية، بينما كان على اتفاق بعدم الموافقة على النتائج النهائية، ومن خلال منح الفلسطينيين إمكانية الطعن في حدود هدنة الرابع من حزيران كحدود مؤقتة[34]. لم يوافق رئيس الحكومة براك على تلك الشروط، وهكذا فشلت المحاولة الثانية للتوصل إلى حل الوضع الدائم بأعقاب كامب ديفيد، في أيلول 2000[35].

في تاريخ 23 كانون الأول 2000 قدم الرئيس كلنتون لطواقم المفاوضات الإسرائيليّة الفلسطينيّة الوثيقة التي عرفت لاحقًا باسم "مخطط كلنتون". رفض عرفات الوثيقة ورد كلنتون على ذلك:

"... لم تكن لدي في حينه فكرة عن موقف عرفات. لغة جسده أوحت بالرفض، لكن الصفقة كانت جيدة كفاية ولم اعتقد أنّه سيكون أحد بهذا الغباء لرفضها. أراد براك أن آتي إلى المنطقة، لكنني كنت أرغب أن يوافق عرفات أولًا على القضايا الكبرى في مخططي... في النهاية وافق عرفات على اللقاء مع شمعون بيرس... لم ينتج عن ذلك أي شيء. للخروج من هذا الوضع عمل الإسرائيليون على تحضير رسالة تتضمن أكبر قدر من الموافقة على المخطط، مع افتراض إمكانية خسارة براك في الانتخابات، لكن بهذه الطريقة يمكن الزام الطرفين بمسار يمكنه أن يؤدي إلى اتفاق. عرفات لم يوافق حتى على ذلك لأنه لم يرغب بالظهور بمظهر المتنازل"[36].

أيضًا المحاولة الثالثة في طابا نهاية كانون الثاني 2001 فشلت.

ووفق ذلك فشل أيضًا مقترح السلام الذي قدمه أولمرت في أيلول 2008. الادعاء الفلسطينيّ أن المقترح كان عبارة عن "كل شيء أو لا شيئًا" لم يكن دقيقًا. طلب الرئيس بوش ووزيرة خارجيته كوندوليزا رايس من عباس إعادة النظر باء بالفشل[37].

في نهاية المطاف لحقت جهود وزير الخارجيّة كيري في السنوات 2013-2014 بقائمة الفشل الطويلة.

2. فهم أسباب الفشل

من الناحيتين التاريخيّة والسياسيّة، تشير التوجهات المختلفة لحل الدولتين، كما تم صوغها في مبادرة السلام العربيّة من جهة، وفي خطاب حديقة الورود للرئيس بوش من الجهة الثانية، إلى حقيقة عدم وجود توجهًا مشتركًا حتى الآن بخصوص الطريقة لحل الدولتين. الدول العربيّة وقيادات السلطة الفلسطينيّة تطالب بالتزام إسرائيليّ مسبق بالانسحاب شبه الكامل إلى حدود هدنة الرابع من حزيران 1967، وإقامة عاصمة الدولة الفلسطينيّة في القدس، وبأكثر من مجرد خطوات رمزية في موضوع "حق العودة" للاجئين. المجموعات الفلسطينيّة الراديكالية، وخاصة حماس، ترفض حق إسرائيل في الوجود، ولكنها على استعداد للموافقة على تسويات مؤقتة.

الولايات المتحدة واسرائيل – المؤيدتان لفكرة الدولتين – تتحدثان عمليًا عن سيرورة تدريجيّة وعلى مراحل. في السنوات الأربع عشرة التي مضت منذ إعلان مبادرة السلام العربية وتوجهات بوش لحل الدولتين، لم تتقلص الفجوات، بل اتسعت أكثر.

تعززت تخوفات الماضي الإسرائيليّة من أنّ الدولة الفلسطينيّة ستجلب العنف العسكريّ أو الإرهاب الفلسطينيّ أو العربيّ ضد إسرائيل، تعززت بفعل الانتفاضة الثانية، وبعد انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان ومن ثم من قطاع غزة، وبسبب ضعضعة الاستقرار في الشرق الأوسط. تواصل العمليات الارهابيّة الفلسطينيّة، وحتى من قبل الأفراد، تغذية هذه التخوفات. المعرفة المشتركة والمستندة إلى الواقع في إسرائيل هي، أنّه ليس ثمة اتفاق سلام يمكنه وضع حد للإرهاب. داعش والتنظيمات الجهادية الأخرى، حزب الله، وحماس، وإيران بالطبع، تتحدث جميعها علانية عن تدمير دولة إسرائيل، وسوف تحاول تقويض السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ.

كابوس إسرائيليّ آخر يكمن في إقامة دولة فلسطينيّة "متخلفة"، وهو احتمال لا يمكن التغاضي عن حدوثه. فضعضعة الاستقرار في فلسطين يمكن أن تنزلق بسهولة كبيرة شرقًا وتهدد الاستقرار في الأردن؛ أو الانزلاق غربًا وضعضعة الأمن والقانون والنظام العام في إسرائيل، بوسائل ارهابيّة أو أعمال جنائيّة.

بما أنّ حل الدولتين يخدم المصلحة القوميّة الإسرائيليّة في الحفاظ على طابعها اليهوديّ والديمقراطيّ، وإنشاء علاقات سلام ليس مع الشعب الفلسطينيّ فقط، بل مع دول عربيّة واسلاميّة أخرى، فإن التقدم الحذر في عملية منضبطة وعلى مراحل، هو أمر الساعة. الخيار الإسرائيليّ الواقعيّ ليس بين التوقيع أو عدم التوقيع على اتفاق الحل الدائم مع السلطة الفلسطينيّة، بل هل الدخول في عمليّة على مراحل نحو حل متفق للدولتين، أو محاولة مواصلة سياسة إدارة الأزمة وفق خطوط الوضع الراهن المعاصر.

من الجهة الأخرى، يخشى الفلسطينيون من أنّ كل عملية على مراحل سوف تؤدي في نهاية المطاف إلى دولة فلسطينية مبتورة ومتجزئة، ومع سيادة محدودة على منطقتها هي فقط.

لم يتم حتى الآن التوسط بين هذين الموقفين، وخاصة بسبب الأسباب التالية:

1. **الاسقاطات المدمرة لعدم التماثل المزدوج**

عدم التماثل الأول يتعلق في علاقات القوة غير المتساوية بين إسرائيل وفلسطين. فقوة إسرائيل العسكريّة وازدهارها الاقتصاديّ وسيطرتها على الشؤون الفلسطينيّة تؤدي إلى خلق الشعور الخطير للغاية من

30 هيرشفلد أعلاه ص 357، هامش 113

31 أنظر أعلاه، ص 176-177

32 أنظر أعلاه، ص 245

33 اجتمع عرفات مع كلنتون في 20 نيسان 2000. حصلنا على نصوص الاجتماع والذي كان من نواح عديدة مثيرًا للشفقة وعبارة عن حوار الطرشان. كلنتون قال لعرفات أن المعروض على الطاولة هو "كل شيء أو لا شيئًا"، وبالمقابل طرح عرفات مطالب لم يكن لأي حكومة إسرائيليّة الموافق عليها جميعها. أنظر أعلاه، ص 232-233

34 جرى تسليم طلبات عرفات هذه إلى بوعاز كرني من قبل حنان عشراوي وقام براك برفضها. في المساء نفسه التقى عرفات وبراك وتم طرح الفكرة مجددًا فعاد براك ورفضها. أنظر أعلاه، ص 246-247.

35 فشل قمة كامب ديفيد كان متوقعًا. عشية افتتاح المؤتمر اتصلت بشقيقتي وقلت لها أنّ براك يقفز من الطائرة بدون مظلة. أنظر هيرشفلد أعلاه، الفصل السابع: "مسيرة الحماقة: محاولات إيهود براك التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم"، أيار 1999 – شباط 2001، ص 221-260.

36 بيل كلنتون، My Life, New York, Random House, 2005; p. 944.

37 كوندوليزا رايس، No Higher Honor: A Memoir of My Years in Washington; Random House, New York 2011; pp. 723-724.

التفوق الإسرائيليّ، والذي يجعل إسرائيل تبالغ في تقدير قدرتها على المساومة ويجعل الطرف الفلسطينيّ يتخوف من بلطجيّة إسرائيل.

بالتوازي مع عدم التماثل الأول، ثمة تماثل آخر يدفع الفلسطينيين إلى الاعتقاد بأنّ الظروف الجيوسياسيّة والديموغرافيّة والوقت تعمل جميعها لصالحهم. الافتراض هنا أنّ الشعب الفلسطينيّ وقياداته قادرون، وسوف يكونون كذلك في المستقبل، على تجنيد ليس العالم العربي وحده فقط، بل تجنيد غالبيّة المجتمعات في العالم الإسلاميّ. وتبين الأوضاع الجيوسياسيّة على نحو جيد بأنّ إسرائيل لا تستطيع أن تبقى في العقود القادمة جزيرة منعزلة ومحاصرة، مدججة بالسلاح، في الشرق الأوسط. وتشير الديموغرافيا بشكل واضح إلى أن إسرائيل لا تستطيع الحفاظ على غالبيّة يهوديّة ومواصلة السيطرة على الضفة الغربيّة وقطاع غزة، وأن الوقت سيتيح للفلسطينيين، عاجلًا أم آجلًا، التغلب على التفوق النوعيّ (التعليميّ) لإسرائيل وبناء ائتلافات إقليميّة وعالميّة ضد الدولة اليهوديّة.

هذا التماثل المزدوج ينتج ديناميكيّة خطيرة. فالطرف الإسرائيليّ يخشى من الفلسطينيين الذين يتنقلون باستمرار من المباحثات إلى العنف. وهو يدرك التأييد الإقليمي الواسع لإمكانية العنف والنزاع المسلح، لذلك فهو يتردد من التسويات بعيدة المدى والتنازل عن ممتلكات استراتيجيّة ضروريّة في حالة الصراع. ويدرك الطرف الفلسطينيّ قدرته على الصمود أمام الضغوط، ولا يجد حاجة إلى الموافقة على أقل مما يعتبره أقل انصافًا.

2. **الحكمة المريبة في البحث عن "نهاية الصراع"**

يصنع السياسيون أحيانًا عقبات عالية جدًا. العديد من عمليات حل الصراع نجحت بشكل أو آخر دون أن يحتاج أحد الأطراف إلى الالتزام بـ"إنهاء الصراع". عملية السلام في إيرلندا الشماليّة تطرح لنا نموذجًا واضحًا. هناك لم يتم التوصل حتى إلى اتفاق على إنهاء اللعبة، بل التزام الطرفين بحل الصراع القائم بوسائل إجرائيّة متفق عليها وديمقراطيّة.

مطالبة عرفات بالتوقيع على اتفاق "إنهاء الصراع" و"نهائيّة المطالب" أخافته وأدت إلى تعقيبه بقوله أنّهم سوف يقتلونه إذا وقع على الاتفاق المقترح. والأمر أكثر وضوحًا لدى الرئيس عباس. بغية الالتزام بـ"إنهاء الصراع" يتوجب على الرئيس عباس استيفاء المطالب الأساسيّة لثلاث مجموعات فلسطينيّة مختلفة: السكان الفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، الشتات الفلسطيني، السكان العرب في إسرائيل. من أجل حصوله على دعم سكان الضفة الغربيّة وقطاع غزة، فإن كل تسوية إقليميّة تعتبر فشلًا؛ من أجل الحصول على دعم الشتات الفلسطينيّ، لا يستطيع عباس المساومة على "حق العودة"؛ ومن أجل مراعاة مصالح العرب في إسرائيل، لن يستطيع الموافقة على المطلب الإسرائيليّ بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهوديّة.

3. **خطورة التقديرات المُقللة من "ثمن السلام"**

عندما يكون الهدف هو معالجة جميع القضايا المركزيّة التي لم تُحل بعد، فإن "ثمن السلام" الذي سيدفعه كل طرف سيكون باهظًا. اللاجئون الفلسطينيون مطالبين بالتنازل عن حق العودة إلى بيوتهم القديمة؛ المستوطنون مطالبين بالتنازل عن حلم العيش في يهودا والسامرة وتطبيق الأمر الإلهي. في الشأن الأمني المطلوب من الفلسطينيين التنازل عن مكونات جذرية في السيادة، والمطلوب من إسرائيل الانسحاب من المناطق التي توفر لها عمقًا استراتيجيًا معينًا في الدفاع عن سكانها بين أشكلون وحيفا، المنطقة المعرضة للاعتداءات في حالة استئناف العنف. لقد بات الفشل استنتاجًا حتميًا طالما لم يتم إشراك هذه المجموعات (التي لديها الكثير ما تخسره في الاتفاق الدائم)، أو في بعض جوانب الاتفاق، أو طالما تم استبعادها.

4. **ميول القائمين على المفاوضات من الطرفين إلى تجاهل القيادات الدينية من الطرفين**

في العام 2006 نظمت حكومة اسبانيا أحداثًا للاحتفال بمرور خمسة عشرة عامًا على مؤتمر مدريد. بمناسبة هذه الاحتفالات تمت دعوة الوفدين الإسرائيليّ والفلسطينيّ إلى لقاء مع ملك اسبانيا وزوجته، اللذين استقبلانا جيدًا واختلطا معنا بعد الخطابات. خلال الاحتفال تم تقديم أطعمة خفيفة، بعضها على شكل لحم خنزير. لم تكن المشكلة خطأ الديوان الملكيّ الاسبانيّ؛ المشكلة كانت عدم اهتمام الإسرائيليين والفلسطينيين بأنّ تلك الوجبات والأطعمة لم تكن "كوشير" أو "حلالًا".

في كلا الطرفين، يوسي سريد من الجانب الإسرائيليّ وياسر عبد ربه من الجانب الفلسطينيّ، مجدا راية العلمانيّة بتعاملهما مع العملية السلميّة مما أدى إلى شعور الاغتراب لدى الأغلبية الإسرائيليّة والفلسطينيّة، صاحبة المشاعر الدينيّة والتقليديّة القوية.

القضايا الأربع التي تم عرضها أعلاه تمثل الأسباب الاستراتيجيّة الأساسيّة التي أدت إلى الفشل المتكرر في المفاوضات. كما وقعت أخطاء تكتيكية عديدة، التي يجب تجنبها في المباحثات المستقبليّة[38].

V الشروط المتيحة لتعزيز حل الدولتين

بغية تشخيص الشروط المتيحة، بالنسبة لإسرائيل خاصة، ولكن أيضًا بالنسبة للفلسطينيين، يفضل استعراض التجربة المتراكمة من مباحثات أوسلو والاستخلاص منها ما الذي يمكن عمله.

1. ما العمل؟

فهم "الحاجة" إلى خمس عشرة سنة من الفشل:

عندما ألقى علي الاتحاد الأوروبيّ كتابة مقال بحثيّ، والذي أصبح في نهاية الأمر برنامجًا لمباحثات أوسلو[39]، سنحت لي الفرصة لتعلم العبرة من أربع عشرة سنة من المحاولات الفاشلة في المفاوضات التي هدفت إلى تحديد اتفاق حول الحكم الذاتي للفلسطينيين. أحرزت هذه المحاولة النجاح. لنتذكر ملاحظة تشرتشل الساخرة حين قال: "سياسة الولايات المتحدة تكون دائمًا عقلانية، فقط بعد استنفاد جميع البدائل الأخرى". في المباحثات التي تهدف إلى التغلب على صراعات طويلة المدى، فإن عملية دراسة نتائج "غير عقلانية" محتملة تكاد تكون حتمية، لأن كل طرف يرغب بتحقيق النتائج المثلى. فقط بعد صوغ احتمالات مختلفة غير ناجحة، وفقط بعد استخراج عنصر واحد بنّاء، أو عنصرين، من كل منها، بالإمكان تحديد القاسم المشترك القابل للتحقيق.

بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد عام 1978 اختبرنا إخفاقات متكررة. محاولات التوصل إلى اتفاق في المباحثات بين إسرائيل ومصر فشلت في نهاية العام 1981؛ مقترح السلام الذي عرضه الرئيس ريغين في أيلول 1982 فشل؛ محاولة أخرى للتوصل إلى تفاهمات إسرائيليّة أردنيّة عبر التوقيع على اتفاق لندن فشلت هي الأخرى؛ وكذلك الأمر مع محاولة التوصل إلى تفاهمات مع قيادة الداخل الفلسطينيّ، بداية في السنوات 1989–1990، ثم في مباحثات واشنطن بعد مؤتمر مدريد. ولكنه تم تبني عناصر هامة من كل واحدة من تلك المحاولات في الاتفاق الذي وقع في نهاية المطاف.

لدى محاولة التوصل إلى حل الدولتين اليوم، علينا التذكر مرة أخرى أنّ لنا حق التعلم من الإخفاقات المتكررة: البحث عن اتفاق لإنهاء الصراع فشل المرة تلو المرة؛ فكرة "خارطة الطريق التي تستند على تنفيذ حل الدولتين الدائم" فشلت هي

38 للاطلاع على الأخطاء التكتيكية أنظر هيرشفلد، الفصول السابع والثامن والتاسع.

39 يائير هيرشفلد، إسرائيل والفلسطينيون والشرق الأوسط: من التبعية إلى التبعية المتبادلة؛ أيلول 1992؛ ورقة موقف لم تنشر؛ مضمون هذه الوثيقة نشر باختصار في هيرشفلد، أعلاه، ص 100–106

الأخرى[40]. أيضًا محاولة المبادرة إلى فكرة الانسحاب أحادي الجانب فشلت[41]. لدى محاولة التقدم نحو حل الدولتين، من الضروري استخراج من كل واحدة من هذه المحاولات العناصر اللازمة للطرفين بغية التوصل إلى اتفاق.

الشرط المتيح للنجاح هو الامتناع عن تحويل الفشل إلى يأس، وبدل ذلك العمل على خلق حالة يتحول فيها الفشل والمعاناة المترتبة عنه إلى إصرار وأمل. في الحالات المثلى يكون هذا من دور القيادة. وكوسيلة كبح، فهذا هو دور المجتمع المدنيّ.

تعريف "دقيق" لمجال الاتفاق المحتمل

شرط مسبق وواضح يتيح للقيادات وللمتفاوضين تعريف منطقة الاتفاق المحتمل، هو الفهم العميق لجميع قضايا عدم الاتفاق. خلال التحضيرات لفكرة أوسلو حصلت من حنا سنيورة، الذي عينه عرفات عام 1985 كأحد المتفاوضين المحتملين، على وصف مفصل للمواقف الإسرائيليّة والفلسطينيّة المختلفة بخصوص مباحثات الحكم الذاتي[42]. وبما أنّ رابين وعرفات اعتبرا الحكم الفلسطينيّ الذاتيّ مصلحة مشتركة ومنفصلة في الوقت نفسه، كان التقدم في هذا المسار ممكنًا. أتاح فهم الصعوبات التقدم التدريجيّ، بمعنى التقدم خطوة فخطوة وعملية شديدة الانضباط ومُعرّفة مسبقًا.

في البحث عن حل الدولتين، يتفق معظم الإسرائيليين والفلسطينيين على أن بناء الدولة الفلسطينيّة الناجحة، والمزدهرة، والمسؤولة والمتواصلة جغرافيًّا هو مصلحة مشتركة. في هذا السياق، توفر الأسئلة التي يطرحها المتفاوضون المفتاح لتشخيص منطقة الاتفاق المحتمل. فإذا كان السؤال المطروح: كيف يمكن حل جميع المسائل الرئيسيّة للصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين؟ تعلم التجربة عدم وجود منطقة اتفاق محتمل. ولكن، إذا كان السؤال المطروح: كيف يمكن إقامة دولة فلسطينيّة ناجحة ومزدهرة وتقيم علاقات جيرة حسنة مع إسرائيل وجاراتها؟ عندها يمكن تشخيص منطقة كبيرة لاتفاق محتمل.

تشخيص العنصر الذي يتيح الاتفاق الحاسم للطرفين

نجحت مباحثات أوسلو لأنه تم منذ البداية تشخيص العناصر المتيحة (Deal-Makers). بالنسبة لعرفات كان العنصر الحاسم هو اقتراح العودة من تونس إلى فلسطين التاريخيّة واستعداد إسرائيل للاعتراف بمنظمة التحرير. بالنسبة لرابين، كان العنصر الحاسم الأساسيّ هو فكرة التدريج، الذي أتاح لحكومة إسرائيل الحفاظ على آليات رقابة ناجعة، أي المرجعيّة، والحفاظ على الإدارة المدنية والحكم العسكريّ (الذي كان يجب تفكيكه وفق اتفاقيات كامب ديفيد).

أدعي أنّه يمكن الآن تشخيص شروط متيحة حاسمة مماثلة في جهود التحرك نحو حل الدولتين. يحتاج الرئيس عباس والسكان الفلسطينيين في الضفة الغربيّة وقطاع غزة إلى التزام لا رجعة عنه من قبل إسرائيل بالتوصل إلى حل الدولتين. على هذا النحو، فإن التزام إسرائيل، بصورة الاعتراف على مراحل بالدولة الفلسطينيّة، وإمكانية التفاوض بين الدولتين، حتى بدون حدود معترف بها بينهن، يمكن أن يصبح عنصرًا حاسمًا يدفع نحو الاعتراف الكامل، الذي سيأتي عند إنجاز اتفاق حول المناطق والحدود. رئيس الحكومة نتنياهو، أو أي زعيم آخر، يمكنه الاحتفاظ من طرفه، كما فعل رابين، بآليات رقابة على العملية المبرمجة.

بغية تأييد هذا النهج يحتاج الطرفان إلى دعم جوهريّ، سياسيّ، أمنيّ، اقتصاديّ، فنيّ وأخلاقيّ من المجتمع الدوليّ، وأكثر من ذلك، من الدول العربيّة في المنطقة.

2. ما العمل بطريقة آخرى.

الحاجة إلى إدارة التوقعات على نحو واقعيّ

في محاولة لتسويق اتفاق أوسلو للجمهور الإسرائيليّ، بالغ رابين وبيرس في الادعاء بالتوصل إلى اتفاق سلام؛ اتفاقيات أوسلو لم تكن أبدًا اتفاق سلام. هذه الاتفاقيات وصفت عملية متفق عليها للبحث المشترك عن حل للصراع.

بيني بيغين، في مقابلة مع كوني بروك عام 1996، أوضح أن هذا الادعاء سوف يتيح لليكود المعارضة الناجعة لفكرة أوسلو[43].

في السياق الحالي، من الخطأ الادعاء بأنّ التقدم في عملية السلام سوف يضع حدًا للهجمات الإرهابيّة ويضمن الأمن الشخصي لسكان إسرائيل. فاحتمال قيام إيران بتأجيج عمليات إرهابيّة، ومحاولة داعش ومجموعات جهاديّة مختلفة، وحزب الله وحماس، القيام بعمليات إرهابيّة، من أجل سد الطريق على عملية البحث عن السلام، أو استمرار العمليات الإرهابية الفرديّة، هو احتمال كبير جدًا.

بالإمكان خفض سقف التوقعات إلى أهداف واقعيّة، من خلال تعزيز الهويّة اليهوديّة الديمقراطيّة لإسرائيل، وتحسين العلاقات مع دول الجوار، وإلغاء المقاطعة التجارية، والأهم تشكيل تحالفات أمن وجهود إقليميّة مشتركة ودوليّة لمحاربة الإرهاب.

الحاجة إلى وضع سياسة ناجعة ضد العوامل المعيقة

شعار رابين بأنه سيحارب الإرهاب كأنه لا توجد مباحثات سلام وسيواصل مساعي السلام كأنه لا يوجد إرهاب كان خطأً. كانت نتيجة هذا النهج سلبيّة لسببين: الأول، قلصت العمليات الإرهابيّة وتصعيدها الدعم الشعبيّ لرئيس الحكومة رابين وأسهمت في خلق أجواء عامة أدت إلى اغتياله؛ ثانيًا، الالتزام باستمرار التفاوض رغم عمليات الإرهاب الفلسطينيّة خلقت وضعًا لا وجود فيه للعصا أو للجزرة، كي يقوم عرفات باتخاذ خطوات فاعلة ضد الإرهاب. في الظروف الحاليّة، التنسيق الأمنيّ الإسرائيليّ الفلسطينيّ لم يعد كافيًا وحده، لأن السلطة الفلسطينيّة، وحتى سويّة مع إسرائيل، غير قادرة على وضع حد لأعمال الإرهاب والتفجيرات في المنطقة كلها، ولا في أوروبا والولايات المتحدة. لذلك، المطلوب هو بناء تعاون وتنسيق ناجع فوق إقليميّ وعالميّ من أجل التعامل بنجاعة قدر الإمكان مع مظاهر الإرهاب: التحريض، انتاج وتهريب الأسلحة، حركات الإرهاب وتدريب الإرهابيين ونشاطات مانعة وناجعة[44].

من الواضح تمامًا أنّ على حكومة إسرائيل القيام بالتوازي باتخاذ خطوات حاسمة ضد الإرهاب اليهوديّ وجرائم الكراهية.

الحاجة إلى إشراك المعارضين و/أو تهميشهم

في إطار عملية أوسلو تم التجاهل المطلق، من خلال نتائج وخيمة، من مجموعتين (متداخلتين)، القيادات الدينيّة وجماعة المستوطنين. مباحثات رئيس الحكومة براك حول الوضع النهائي أدت إلى خلق شعور الاغتراب لدى المجتمع العربيّ في إسرائيل. تجاهل أصحاب الشأن وشعورهم في الاغتراب يشكلان تهديدًا لكل عملية تفاوض.

العمل مع جماعة المستوطنين وليس ضدهم

لا شك أن جماعة المستوطنين هي المجموعة التي ستدفع أكبر ثمن ممكن لحل الدولتين: حيث سيكون عليهم التخلي عن التزامهم الأيديولوجيّ بأرض إسرائيل، والبعض سيضطر إلى دفع ثمن شخصيّ مرتفع (إخلاء بيوتهم) والانتقال إلى الكتل الاستيطانيّة أو التحرك غربًا إلى حدود هدنة حزيران 1967.

تشير التقديرات بخصوص التقسيم الداخليّ بين المستوطنين إلى أن نحو 20% منهم يؤيدون حل الدولتين؛ ونحو 60% يمكن أن يكونوا مع أو ضد، وخاصة إذا اضطروا شخصيًّا إلى إخلاء بيوتهم؛ نحو 20% من المستوطنين يعارضون أي تقدم في حل الدولتين، لكن يوجد من بينهم من سينصاع لكل قرار حكوميّ من خلال الدعوة إلى المعارضة المدنيّة. ومن الأرجح بأنّ البقيّة سوف يمارسون المعارضة العنيفة، ضد أي تقدم نحو حل الدولتين[45].

يبدو أنّه من أجل تشكيل ظروف متيحة للحصول على تأييد، أو تأييد غير فعّال على الأقل، من جماعة المستوطنين، ثمة حاجة إلى خمس وسائل:

- الامتناع عن المطالبة بتجميد مطلق للمستوطنات، لأن هذه الخطة توحّد المجموعات المختلفة. الغالبية العظمى من المستوطنين يعيشون في مناطق

40 النص الكامل، أنظر أعلاه، ص 283–290؛ توصيف العمليات الدبلوماسية ودافعية تطوير فكرة خارطة الطريق، أنظر: أعلاه، الفصل الخامس، ص 134–175.

41 أنظر دوف فايسغلاس، أريك شارون – رئيس الحكومة، نظرة شخصية، تل أبيب، يديعوت آحرونوت 2012.

42 وثيقة حنا سنيورة لدى هيرشفلد أعلاه، ص 102–103.

43 أنظر كوني بروك، The Wounds of Peace, The New Yorker, November 14, 1996.

44 للاستزادة، أنظر مقال رون شتسبرغ في هذا الكتيب.

45 تستند هذه المعطيات على استطلاع شخصي لم ينشر، أجراه عتئيل شنار عام 2014.

حضرية قريبة من خط هدنة 1967. وبضمنهم مستوطنون حريديم مؤيدون لحركة شاس، وتأييدهم لعملية السلام ضروريّ.

- وفق مبدأ "تنفيذ ما يتفق عليه"، يجب التوصل إلى تفاهمات متوازية، توفر من جهة الشرعية القانونيّة لنشاطات المستوطنين في مناطق معينة، وتوضح من جهة ثانية المناطق التي يجب الانتقال منها/إخلاؤها.
- تحضير الشروط الضروريّة للمستوطنات التي سيتم نقلها؛ بناء أماكن سكن بديلة قبل مطالبتهم بالانتقال، مما يتيح للعائلات الانتقال مباشرة من البيوت القديمة إلى بيوت جديدة.
- صوغ قواعد سلوكيّة مع قيادات الاستيطان (القيادات الأيديولوجيّة، ورؤساء المجالس الإقليميّة والحاخامات) بغية إتاحة نشاطات احتجاجية سياسيّة ومدنيّة من خلال الالتزام التام بالانصياع لقرارات الحكومة.
- القيام بالخطوات الضرورية لردع عنف المستوطنين.

كي تنجح هذه الخطوات التكتيكيّة ثمة حاجة إلى خطوتين إضافيتين: بدء التغييرات على أرض الواقع بما يتيح للفلسطينيين بناء دولتهم، وخاصة في مناطق C، وبما يخلق واقعًا يمكن القبول به؛ وكذلك الاهتمام بأقل عدد من المستوطنات التي يجب إخلاؤها، من خلال البحث عن مختلف الحلول التي تسمح ببقاء الأغلبية في بيوتهم مع التزام من حكومة إسرائيل بالامتناع عن مصادرة أراضٍ فلسطينيّة.

العمل مع القيادات الدينيّة وليس ضدها

الإسرائيليون والفلسطينيون، على حد سواء، بحاجة ماسة إلى الدعم، غير الفعّال على الأقل، من قبل القيادات الدينيّة اليهوديّة والمسلمة. يجري حاليًّا البحث عن نوعين مختلفين من الحوار: الحوار اليهوديّ الداخليّ مع الحاخامات، والذي يهدف إلى تحمل مسؤوليّة دعم عملية السلام القابلة للتحقيق على أرض الواقع؛ والحوار الموازي اليهوديّ الاسلاميّ، الذي يهدف إلى تعريف الأرضية المشتركة والنشاط المُنسق[46].

إشراك العرب في إسرائيل

تجنيد العرب في إسرائيل إلى هذه المساعي يجب أن يتم على عدة مستويات: عملت القيادات السياسيّة للعرب في إسرائيل في الماضي، وفي الفترة الأخيرة أيضًا، للتوسط سريًّا بين رئيس حكومة إسرائيل وعرفات وأبو مازن (أحمد طيبي أخذ على عاتقه هذه المهمة فترة إسحاق رابين، وأيمن عودة من أجل نتنياهو). على المستوى الاجتماعيّ السياسيّ الأوسع، نحتاج إلى بناء ائتلافات مشتركة، يهوديّة عربيّة، لدعم حل الدولتين. العملية الأوسع التي تقوم بها النخب العربيّة في هذه الفترة، تشكل شرطًا مسبقًا آخر، ثقافيًا اجتماعيًا، واجتماعيًا اقتصاديًا سياسيًا، لدمج العرب في إسرائيل في العملية[47].

3. المعضلة التي سيواجهها الشعب الفلسطينيّ وقيادته

ينسجم موقف الرئيس عباس الحاليّ مع الأفكار التي تطرحها مبادرة السلام العربيّة من أذار 2002: تجنيد الدعم الكافي من المجتمع الدوليّ للضغط على إسرائيل لقبول الخطوط العريضة لاتفاق الوضع النهائي. في سعيه من أجل هذه النهج أظهر عباس مرونة بالنسبة لعملية التنفيذ، لكنه لم يبدِ أية مرونة بالنسبة للنتائج النهائيّة المطلوبة.

أعتقد أنّ هذا الموقف مفهوم، لكنه غير قابل للتحقيق على أرض الواقع. ثمة مصلحة واضحة للقيادة الفلسطينيّة في اقناع المجتمع الدوليّ بعدم البحث عن نسق لـ"إنهاء الصراع"، بل البحث عن نسق برغماتيّ أكثر، يتضمن الشرعيّة الكافية للتوصل إلى اتفاق مع إسرائيل يحقق "إنهاء الاحتلال". يملك الرئيس عباس، أو من سيخلفه، كامل الشرعيّة المطلوبة على الساحة الداخليّة، الإقليميّة والدوليّة، للبحث عن اتفاق إقليميّ يضع حدًا للاحتلال ولإقامة دولة فلسطينيّة متواصلة الأطراف وغير مبتورة. من المفهوم ضمنًا بأنّه سيتم تحقيق ذلك على نحو يأخذ بعين الاعتبار المصالح الحيويّة السياسيّة والأمنيّة لإسرائيل، عبر عملية مراقبة، وعبر ضمان علاقات جوار حسنة.

46 أنظر مقال رون شتسبرغ في هذا الكتيب.

47 للاستزادة، أنظر مقال كمال حسّان في هذا الكتيب.

إذا استمر الرئيس عباس، أو من سيخلفه، بالتمسك في نهج "كل شيء أو لا شيئًا"، فأخشى أنّه سيتم في نهاية المطاف اعتبار الرفض الفلسطينيّ بنظر المجتمع الدوليّ كوصفة لاستمرار الجمود، الأمر الذي سيؤدي إلى الدعم غير الفعّال للتحريض، أو الأسوأ من ذلك، إلى دعم للإرهاب. ينطوي هذا النهج على خط من الهشاشة الخطيرة، من الأرجح أنّ السلطة الفلسطينيّة لن ترغب بتجاوزه. فهذا يتضمن عودة إلى خطأ 1990–1991 عندما أيد عرفات اعتداء صدام حسين على الكويت، واتخذ موقفًا يتعارض مع الائتلاف العريض والموحّد للمجتمع الدوليّ وغالبية الدول العربيّة.

فقط ميول الرفض لحكومة اليمن في إسرائيل يمكنها إنقاذ الفلسطينيين من مسؤولية اجتياز خط الكسر بين الدول المعارضة للإرهاب وتلك التي تدعمه بشكل غير فعّال أو فعّال.

سياسة بنّاءة من قبل حكومة إسرائيل الملتزمة بتقدم منضبط على مراحل نحو حل الدولتين بطرق سلميّة، ونحو بناء علاقات جيرة حسنة جنبًا إلى جنب، ستؤدي إلى تغيير توجه الرفض الحاليّ للرئيس عباس، التوجه غير القابل للتحقيق، وبالعكس أيضًا، فإن التوجه البراغماتي من قبل الرئيس عباس لن يترك لنتنياهو أية ذريعة لعدم التقدم في المسار نحو حل الدولتين بطرق سلميّة.

4. المجتمع الدوليّ: مطالب سياسية واسقاطات

ثمة أصوات تُسمع في المجتمع الدوليّ تميل إلى تجاهل أقوال ألبرت أينشتاين: إذا فشل اختبار أربع أو خمس مرات، فلا داع لتكراره مرة أخرى. تتمسك هذه الأصوات بنهج "كل شيء أو لا شيئًا"، ومع ذلك ما زالوا يؤيدون نسق حل قضايا الصراع الرئيسيّة بغية التوصل إلى التزام بـ"نهاية الصراع" و "نهائيّة المطالب". بعملهم هذا فهم يتيحون للقيادات الإسرائيليّة والفلسطينيّة البقاء في "المنطقة المريحة" – هي سياسة الرفض. لأسباب سياسيّة داخليّة يتضمن هذا الوضع أفضليّات لرئيس الحكومة نتنياهو، حيث يمكنه الادعاء بأنّ "العالم كله ضدنا" وتقديم نفسه كالفارس الوحيد الذي يدافع عن حقوق إسرائيل غير القابلة للنقض، من جهة. وهنالك أيضًا أفضليات سياسيّة مشابه للرئيس عباس، حيث يستطيع بذلك مواصلة التمسك في نهج "كل شيء أو لا شيئًا".

عمليًا يلاحظ من خلال الإعلان الأخير للرباعيّة الدوليّة من الفاتح من تموز 2016 [48]جهود إخراج القيادات الإسرائيليّة والفلسطينيّة على حد سواء من مواقعهم المريحة وعرض مطالب أوليّة ضروريّة لقيادة تغيير سياسيّ على شقي الخط: مطالبة السلطة الفلسطينيّة بوضع حد للتحريض ومطالبة إسرائيل بإجراء تغيير جذريّ على سياسة المستوطنات ومنع التنمية الفلسطينيّة في المناطق C.

- بغية الاستمرار في أعمال المجتمع الدوليّ يجب:
- تطوير توجّه تدريجيّ بمشاركة الأطراف لتحقيق حل الدولتين.
- تشجيع الأطراف على العمل من أجل تفاهمات حول الأراضي، والأمن، والمستوطنات، والعلاقات الاقتصاديّة والمدنيّة بين الدول على قاعدة "ما يتفق عليه يتم تنفيذه".
- مساعدة الأطراف للعمل مع الدول العربيّة على تطوير آلية "سيطرة وقيادة" ناجعة لمكافحة أشكال العنف، والتحريض، والإرهاب.
- تجنيد الدعم الإقليمي والعالميّ لإنشاء البنية التحتيّة للدولة الفلسطينيّة قيد الإقامة، من خلال التنسيق مع إسرائيل، وبغية خلق الظروف الداعمة لعلاقات الجوار الحسنة. الأمر الذي يتطلب بدون شك الالتزام بأن تكون كامل الضفة الغربيّة وقطاع غزة جزءًا لا يتجزأ من الدولة الفلسطينيّة. ومن الضروريّ لدى التعاطي السياسيّ مع قطاع غزة تطوير موقف بالتنسيق مع حكومة إسرائيل، والسلطة الفلسطينيّة في رام الله والحكومة المصريّة، والحصول على دعم آخر من المملكة العربيّة السعوديّة ودول الخليج (باستثناء قطر) والأردن.
- الاتفاق بين الأطراف على تحديد آلية رقابة دوليّة ناجعة، بغية ضمان قيام الأطراف المسؤولة بتنفيذ التزاماتها. في هذا السياق بالإمكان دراسة توجهات

48 تقرير الرباعية الدولية بشأن الشرق الأوسط، 1 تموز 2016. أنظر: http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Quartet%20Report%20and%20Arabic%29.pdf%20%20July%202016%Statement%201

مختلفة. ففي المسألة الأمنيّة قد يكون من الأفضل السماح للتنسيق الأمنيّ التابع للأمم المتحدة فحص التقدم الحاصل والعمل مع الأطراف من أجل ضمان إحراز التقدم. إمكانية أخرى هي تشكيل مجموعات عمل مشتركة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة ومصر والولايات المتحدة (كما ورد في اتفاق حرية الحركة والوصول من العام 2005)، من أجل مناقشة قضايا الأمن. وفي المسألة الاقتصاديّة، يمكن أن تكون اللجنة المختصة (AHLC) مسؤولة عن دور الرصد ومنحها الولاية المطلوبة لذلك. إمكانية أخرى محتملة هي تشكيل لجنة مشتركة (وفق المبادرة الفرنسيّة) تعمل على رفع تقارير موسميّة إلى منتدى دوليّ متفق عليه. وبخصوص العمليّة السياسيّة، تحتاج الدول العظمى والرباعيّة الدوليّة (الولايات المتحدة، روسيا، الاتحاد الأوروبيّ والأمم المتحدة) إلى أن تأخذ على عاتقها دور الرقابة والدعم والتصحيح.

- مساعدة الأطراف على تحديد آلية متفق عليها تتيح لهم مواصلة العمل المشترك من خلال "الاتفاق على عدم الاتفاق" حول مختلف القضايا؛ ومساعدة الأطراف على إقامة آلية لحل الخلافات التي قد تبرز أو المتبقيّة. ينبغي على الأطراف الاتفاق على هذه الآليّة عبر المفاوضات.
- مساعدة المجتمع المدنيّ لدى الطرفين للعمل كآلية كبح، تكرّس في الوعيّ العام فكرة المصلحة المتبادلة والتعاون حول حل الدولتين، وتعزيز سيرورة متواصلة للمصالحة المدنيّة.

VI مسار الحالة السيئة

لقد أدعيت في الماضي بعدم "وجود بديل للسلام". من المؤسف أن هذا لم يعد صحيحًا. هنالك العديد من البدائل: الحفاظ على سيولة الوضع الراهن بشكل أو بآخر، العنف المتبادل والحرب. بديل العمل الشجاع المبتكر هو دائمًا اللاعمل. في الوقت الحاليّ، المسار الأكثر واقعيّة هو أحد هذه الخيارات السلبية. فأوروبا منشغلة جدًا في مشكلة اللاجئين والخروج من الاتحاد الأوربيّ؛ الولايات المتحدة لم تقرر بعد المسار الذي ستتخذه، بينما دورها الدوليّ في الشرق الأوسط آخذ في التقلص، إن كان ذلك بحكم نواياه، أو بحكم الوضع الافتراضيّ المسبق.

يبدو أن السرد الإسرائيليّ والفلسطينيّ بخصوص تاريخ الثلاثين سنة الأخيرة غير قابل للجسر، رغم كونه متناظرًا إلى حد كبير، والعمليّة السياسيّة لمن سيخلف عباس ونتنياهو تميل إلى الامتناع عن تبني سياسة عقلانيّة من قبل الطرفين.

رغم هذا كله، فإن فكرة حل الدولتين صامدة وقويّة على نحو ملفت للنظر. قد تكون ثمة حاجة للعودة إلى التسلسل الذي عرضه الرئيس أوباما في دلاس: المعاناة تنتج المثابرة – المثابرة تنتج الطبع (والإصرار) – الطبع والإصرار ينتجان الأمل.

ثمة مصلحة استراتيجيّة لإسرائيل في بناء التحالفات الإقليميّة مع جارتها من الدول العربيّة والاسلاميّة. الرئيس نتنياهو يدرك هذه الحقيقة جيدًا. حاليًا مفتاح نجاح هذه المساعي هو بيد القيادة الفلسطينيّة. لعصف ذهنيّ استراتيجيّ مشترك، ثنائيّ ومتعدد الأطراف، مطلوب على المسار الأول، وكذلك على المسار واحد ونصف (الذي يشارك فيه مسؤولين رسميين وأصحاب وظائف غير رسميّة)، القدرة على تبيان الطريق إلى الأمام.

عوامل مساعِدة / متيحة للتقدّم نحو حلّ الدولتين – المجال الأمنيّ

رون شتسبرغ

مدخل

تحاول هذه الورقة الإشارة إلى العوامل المساعِدة وتلك المعيقة للتقدّم نحو حلّ الدولتين من خلال دراسة القضيّة من المنظور الأمنيّ. ضمان أمن مواطني إسرائيل هو موضوع وجوديّ بالنسبة للقيادات الإسرائيليّة وشرط مسبق لكلّ تقدّم نحو حلّ الدولتين. في المقابل، تواجه السلطة الفلسطينيّة انتقادات داخليّة بسبب عدم تمكّنها من توفير الأمن الشخصيّ لسكّانها. منذ التوقيع على الاتّفاقيات المرحليّة عام 1995، تُعتبر القضايا الأمنيّة أحد العوامل الرئيسيّة في بلورة الواقع السياسيّ. أثّرت الانتفاضة الثانية (2000–2004) والصراعات العنيفة التي اندلعت بين الحين والحين قبلها وبعدها على نحوٍ حاسم، على قدرة الأطراف على الدخول في مفاوضات وتجنيد التأييد الجماهيريّ لفكرة الدولتين. مسح العوامل المتيحة والعوامل المعيقة للتهدئة الأمنيّة يساعد على فهم كيفيّة إمكان التقدّم نحو الحلّ الدائم. الديناميكيّة المعقّدة والسيرورات الداخليّة التي يمرّ فيها الشعبان، إضافة إلى تدخّل المجتمع الدوليّ، تؤثّر شديد التأثير على تطوُّر الظروف المتيحة للتفاوض. وَفق تجربة الماضي، يمكننا التحديد أنّ حالات التصعيد والمواجهات لا تتيح للأطراف التقدّم نحو الحلّ، حتّى لو كانا في أوج المفاوضات. علاوة على ذلك، ثمّة جهات في كِلا الطرفين تدرك ذلك وتعمل على إفشال المفاوضات عبر محاولات جذب أنظار الأطراف إلى مسار المواجهات العنيفة. هذه الأطراف (spoilers) تعلم جيّدًا مدى اعتماد القيادات المتفاوضة على التأييد الجماهيريّ وتعمل جلّ جهدها بغية استغلال الرأي العامّ لإيقاف المفاوضات وإفشالها.

أجهزة الأمن الفلسطينيّة

تملك السلطة الفلسطينيّة، وَفق الاتّفاقيّات المرحليّة (أوسلو)، عدّة أجهزة أمنيّة لا تشكّل جيشًا، لكنّها تتيح إنفاذ القانون والنظام ومواجهة قضايا الأمن الداخليّ.

تتألّف قوى الأمن الفلسطينيّة من سبعة أجهزة أساسيّة:

1. قوّات الأمن الوطنيّ – وتشكّل أساس القوّة العسكريّة الفلسطينيّة. مَهمّتها حفظ الأمن العامّ وضمان استقرار النظام.
2. الشرطة المدنيّة – وهي الجهاز المركزيّ لحفظ النظام العامّ. مَهمتها الرئيسيّة العناية بأمور السكّان المحلّيّين. الشرطة المدنيّة هي الأكبر والأكثر عصريّة من بين قوّات أمن السلطة الفلسطينيّة. تضمّ نحو 8,000 شرطيّ يعملون على مكافحة الجريمة، وإنفاذ قوانين السير، والقيام بدوريّات، وتعزيز وحدات الأمن الأخرى.
3. الأمن الوقائيّ – جهاز لجمع المعلومات الاستخباريّة داخل مناطق السلطة. يركّز الأمن الوقائيّ على العمل ضدّ حماس في الضفّة الغربيّة وضدّ عناصر المعارضة الآخرين.
4. الحرس الرئاسيّ (القوّة 17) – ويخضع مباشرة للرئيس عبّاس، ووظيفته حماية الرئيس وكبار المسؤولين في السلطة الفلسطينيّة. لكن يجري استخدامه تكرارًا لمحاربة حماس والجهاد الإسلاميّ. يضمّ الحرس نحو 5,000 جنديّ، ويخصَّص كذلك للسيطرة على المظاهرات.
5. المخابرات العامّة – وهو جهاز لجمع المعلومات الاستخباريّة خارج مناطق السلطة الفلسطينيّة. تضمّ المخابرات نحو 4,000 شخص.
6. المخابرات العسكريّة – مسؤولة عن الأمن الداخليّ في أجهزة الأمن.
7. خدمات الطوارئ والإنقاذ (الدفاع المدنيّ) – تخضع لرئيس السلطة الفلسطينيّة[1].

1 ط. كرفيتو، مهلة في يهودا والسامرة، معرخوت 445، تشرين الأوّل 2013، ص 44 (بالعبريّة).

التعاون الأمنيّ بين الجيش الإسرائيليّ وقوّات الأمن الفلسطينيّة

الاتّفاقيّات المرحليّة التي وُقّعت بين إسرائيل والفلسطينيّين في 28.9.1995 أَولَت التعاون الأمنيّ بين الجيش الإسرائيليّ والفلسطينيّين أهمّيّة بالغة، كما جاء في المادّة "إعادة الانتشار والترتيبات الأمنيّة"[2]. شهدت العلاقات بين الجيش الإسرائيليّ وقوّات الأمن الفلسطينيّة في الضفّة الصعود والهبوط ،وبالإمكان تقسيمها إلى عدّة مراحل: المرحلة الأولى من 1995 حتّى أحداث النفق في أيلول عام 1996 وبناء الثقة. في هذه المرحلة، شُرع في بناء الثقة والتعاون الناجح بين الطرفين والتطبيق رفيع المستوى للقواعد المنصوص عليها في البروتوكول الأمنيّ. المرحلة الثانية – شكّلت أحداث النفق بداية أزمة، فهذه المرّة الأولى التي يشارك فيها أفراد من قوى الأمن الفلسطينيّة في إطلاق النار على جنود الجيش الإسرائيليّ ممّا أدّى إلى خسائر في الأرواح. منذ هذه النقطة، تبنّت القيادة المركزيّة برئاسة الجنرال موشيه يعلون التصوّر الذي يستدعي من الجيش الإسرائيليّ الاستعداد ليوم تحدث فيه مواجهة شاملة بين الطرفين، مع استمرار عمل آليّات التنسيق الأمنيّ، ولكن بحذر شديد. المرحلة الثالثة بدأت مع اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول عام 2000، وبقوة أشدّ منذ عمليّة "السور الواقي" في آذار عام 2002، واستمرّت حتّى انتخاب أبي مازن رئيسًا للسلطة الفلسطينيّة عام 2006. في هذه المرحلة، انهار التنسيق الأمنيّ كلّيًّا وبدأ الجيش الإسرائيليّ دخول مناطق A على نحو منتظم في عمليّات مكافحة الإرهاب، تلك المناطق التي تُعتبر وَفق الاتّفاقيّات المرحليّة تحت السيطرة الأمنيّة الفلسطينيّة. المرحلة الرابعة بدأت منذ العام 2006. بالإمكان الإشارة إلى عدّة عوامل أدّت إلى تراجع ملحوظ في حجم الإرهاب وارتفاع تدريجيّ في مستوى التنسيق الأمنيّ. انتخاب أبي مازن الذي مارس سياسة مثابرة لمعارضة النضال العنيف ضدّ إسرائيل، الصراع الذي خاضته السلطة وفتح ضدّ حركة حماس، الحركة التي اعتُبرت بعد انتخابات عام 2005 والسيطرة على غزّة عام 2006 كتهديد أمنيّ وقياديّ على السلطة الفلسطينيّة بقيادة أبي مازن. هكذا بدأ التعاون بين الجيش الإسرائيليّ والسلطة الفلسطينيّة ضدّ حماس باعتبارها عدوًّا مشتركًا. علاوة على ذلك، بعض التغييرات من الطرف الإسرائيليّ أدّت إلى تحسُّن الوضع الأمنيّ وانخفاض كبير في عدد العمليّات الإرهابيّة: إقامة جدار الفصل الذي أعاق دخول منفّذي العمليّات إلى مناطق إسرائيل السياديّة وأتاح للجيش الإسرائيليّ تطبيق سياسة الفصل بين المدنيّين وعناصر الإرهاب بواسطة احتواء مناطق الضفّة الغربيّة، والتحسُّن الكبير في قدرة الجيش الإسرائيليّ في المجال الاستخباراتيّ، وتقليص النشاط المكثّف للدبّابات والمدرّعات، وتقليص تنفيذ سياسات فرض الطوق والإغلاق على البلدات الفلسطينيّة[3]، هذه الأمور جميعها تؤدّي بصورة تدريجيّة إلى إعادة التنسيق الأمنيّ بين الجيش الإسرائيليّ والجهات الأمنيّة الأخرى (المخابرات العامّة والشرطة) من جهة، وقوى الأمن الفلسطينيّة من جهة أخرى.

التنسيق الأمنيّ – صورة الوضع

بالإمكان تعريف الوضع الأمنيّ في الضفّة خلال العقد الأخير بالوضع المستقرّ لكن المتوتّر. فمن الناحية العدديّة الواضحة، يلاحَظ انخفاض حادّ في عدد الجرحى والقتلى الإسرائيليين والفلسطينيّين مقارنة بفترة الانتفاضة الثانية في النصف الأول من عام 2000. بناء على معطيات المخابرات العامّة ("الشاباك") خلال خمس سنوات في الفترة الواقعة بين العام 2000 والعام 2005 قُتل 632 إسرائيليًّا، وفي السنوات الثماني الواقعة بين العام 2006 والعام 2013 قُتل 143 إسرائيليًّا. وتشير المعطيات بالنسبة للفلسطينيّين أنّه خلال الفترة الواقعة بين العام 2000 والعام 2008 قُتل 4791 فلسطينيًا (1793 في الضفّة الغربيّة)، وفي

2 انظر http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3291

3 الجنرال احتياط أورن أيمان، إستراتيجيّة الفصل – المؤشّر العمليّ نموذج شمال السامرة http:// pdf.112137/maarachot.idf.il/PDF/FILES/7 يوني 2006

الفترة الواقعة بين العام 2009 والعام 2015 قُتل 784 فلسطينيًا (238 في الضفّة)[4]. منذ انتهاء الانتفاضة الثانية، وقعت عدّة عمليّات تصعيد، وخاصّة في غزّة (الرصاص المصبوب عام 2008–2009؛ عامود السحاب عام 2011؛ الجرف الصامد 2014)، لم يجرِ خلالها وقف التنسيق الأمنيّ بين الجيش الإسرائيليّ والمخابرات العامّة من جهة، وقوّات الأمن الفلسطينيّة من جهة أخرى. خلال جميع هذه العمليّات، عملت قوات الأمن الفلسطينيّة على تهدئة الأوضاع ومواجهة عمليّات الإخلال بالنظام في أنحاء الضفّة. حافظت قوّات الأمن الفلسطينيّة على التنسيق الأمنيّ حتّى خلال عمليّات التصعيد في الضفّة، مثل اختطاف الشبّان الثلاثة وعمليّة "عودة الإخوة" عام 2014 وخلال أحداث انتفاضة السكاكين عام 2016، ومن خلال مواجهة الرأي العامّ الفلسطينيّ المُعارض للتنسيق الأمنيّ والذي يعتبره رمزًا للإذلال القوميّ الفلسطينيّ.

آليّات التنسيق الأمنيّ

التنسيق العسكريّ – في الرابع من أيّار عام 1994 وُقّعت اتّفاقيّة القاهرة، وفي الملحق الأمنيّ للاتّفاقيّة تفاصيل إجراءات إقامة وعمل آليّة التنسيق الأمنيّ الإسرائيليّ الفلسطينيّ. بناء على الاتّفاقيّة، شُكّلت الآليّة: لجنة أمنيّة مشتركة (JSC) Joint Security Committee؛ لجنة أمن إقليميّ (في قِطاع غزّة) – Regional Security Committee (RSC)؛ ثلاثة مكاتب للتنسيق في المناطق – District Coordination Office (DCO) – اثنان من بينها في قِطاع غزّة والمكتب الثالث في أريحا. في 28 أيلول 1995، وُقّع في واشنطن على اتّفاقيّة "أوسلو 2"، وأُقيم في إطارها سبعة مكاتب إضافيّة للتنسيق في مناطق الضفّة الغربيّة. عملت الآليّة على نحو معقول حتّى عمليّة "السور الواقي" في آذار عام 2003 كجهاز امتصاص للصدمات يحافظ على اتّصالات منتظمة بين الهيئات الأمنيّة. بعد انتهاء العمليّة، قرّر الجيش الإسرائيليّ وقف التنسيق الأمنيّ وتفكيك آليّة التنسيق بينما استمرّ الفلسطينيّون في الحفاظ على الآليّة من أجل مواصلة دفع الرواتب للموظّفين في الأساس. استؤنِف التنسيق الأمنيّ في نهاية الانتفاضة الثانية فقط، ونُقلت المسؤوليّة إلى منسّق العمليّات في المناطق، الذي يدير في كلّ مديريّة للتنسيق والارتباط في المناطق المختلفة في يهودا والسامرة وحدة تنسيق أمنيّ تحت قيادة ضابط برتبة رائد يعمل مقابل آليّة التنسيق الفلسطينيّة، ومقابل قائد الأجهزة الأمنيّة المسؤول عن المنطقة.

وفق الاتّفاقيّات، القوّات الفلسطينيّة مسؤولة عن الأمن في مناطق A (20% من مساحة الضفّة، وتضمّ في الأساس المدن الفلسطينيّة ومحيطها)، ولذلك يُسمح لها بالعمل بحرّيّة ولا يمكن للجيش الإسرائيليّ العمل في تلك المناطق. أمّا في مناطق B (20% من مساحة الضفّة)، فهي تحتاج إلى التنسيق الأمنيّ المسبق باستثناء بضع بلدات أُقيمت فيها مراكز للشرطة الفلسطينيّة حيث يُسمح لها بالعمل بحرّيّة. وكلّ تحرك (مع الزيّ العسكريّ وحمل السلاح) للقوّات الفلسطينيّة في المناطق C (60% من مساحة الضفّة) يتطلّب التنسيق الأمنيّ المسبق مع الجيش الإسرائيليّ. منذ بداية عمليّة "السور الواقي" في آذار عام 2002، لا يلتزم الجيش الإسرائيليّ بالاتّفاق المرحليّ ويدخل إلى المناطق A للقيام بعمليّات منع الإرهاب. في هذه الحالات، التي تحدث غالبًا في ساعات الليل، يجري إبلاغ القوّات الفلسطينيّة في الوقت الحقيقيّ، ووفق الاتّفاق بين الطرفين تدخل القوّات الفلسطينيّة إلى مراكز الشرطة بغية منع الاحتكاك والإصابات المتبادلة بين قوّات الجيش الإسرائيليّ والقوّات الفلسطينيّة. كلّ اقتحام (Incursion) من هذا القبيل يُعتبر إذلالًا وإعتداءً على شرعيّة قوّات الأمن الفلسطينيّة بنظر الفلسطينيّين.

4 وَفق معطيات "بتسيلم"–
http://www.btselem.org/arabic/statistics/fatalities/before-cast-lead/by-date-of-event

هيكليّة آليّة التنسيق الأمنيّ

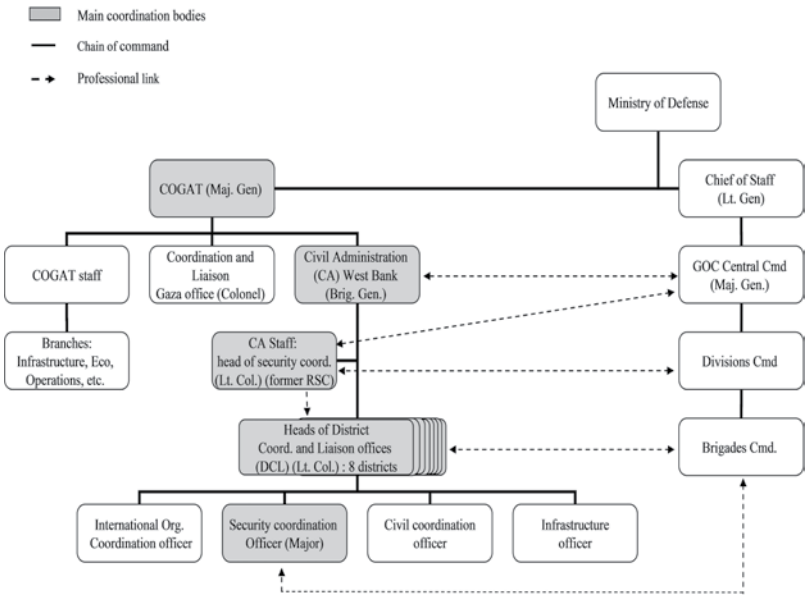

التنسيق بين الهيئات الاستخباريّة – ثمّة مستوى عامّ آخر للتنسيق الأمنيّ لا يحتلّ العنوانين، هو التنسيق الاستخباراتيّ بين هيئات الاستخبارات في الطرفين. في الجانب الإسرائيليّ، "الشاباك" هو المسؤول الرئيسيّ عن جمع المعلومات الاستخباريّة، ويعمل من بين نظرائه في الجانب الفلسطينيّ جهاز الأمن الوقائيّ وجهاز المخابرات العامّة. التنسيق الأمنيّ في هذا المستوى معقّد لأنّ "الشاباك" يعمل بواسطة مُخْبِرين بشر (Human Intelligence)، أي من خلال فلسطينيّين ينقلون المعلومات إلى مشغّليهم الإسرائيليّين. ما دامت المعلومات الاستخباريّة التي جُمعت تخدم مصالح الطرفين، يحصل مستوى معيّن من التنسيق وتبادل المعلومات. لكن هناك مساحة واسعة من المواضيع والأمور لا تتشابه فيها مصالح الطرفين. في حالات معينة، يحرص "الشاباك" للغاية على عدم نقل معلومات استخباريّة لأجهزة السلطة الفلسطينيّة بسبب التخوّف من كشف مصادره، وفي حالات أخرى بسبب التخوّف من عدم قدرة السلطة على العمل ضدّ تلك العناصر. رغم ذلك، ثمّة حالات جرى فيها نقل معلومات استخباريّة عمل الفلسطينيّون خلالها على إحباط عمليّات إرهابيّة.

المشاركة الدوليّة في تدريب القوّات الفلسطينيّة

منذ أكثر من عَقد، تعمل هيئتان دوليّتان على تدريب وتنمية قدرات أجهزة الأمن الفلسطينيّة. في عام 2005، عُيّن الجنرال كيث دايتون منسّقًا أمنيًّا للولايات المتّحدة في السلطة الفلسطينيّة (USSC)، وشَرَع في تدريب قوّات الأمن الفلسطينيّة طاقمٌ مؤلّفٌ بمعظمه من ضبّاط أمريكان وبريطانيّين وكنديّين وكذلك أتراك. في العَقد الأوّل، جرى تأهيل 14 كتيبة للأمن الوطنيّ في مركز التدريب في الأردنّ Jordan International Police Training Center (JPTC) لمواجهة الإخلال بالنظام العامّ وأعمال الشغب. ويساعد هذا الجهازُ اليوم في شراء المعدّات ومواصلة تدريب ومأسَسة قوّات الأمن. في موازاة ذلك، في عام 2006 شُكّل جهاز تنسيق الاتّحاد الأوروبيّ لدعم الشرطة European Union Co-ordinating Office for Palestinian Police Support EUPOL COPPS –. تعمل هاتان الهيئتان على مساعدة قوّات أمن السلطة الفلسطينيّة على استدخال التوجّه المهنيّ الذي ينمّي قدرات هذه القوّات على تنفيذ مهامّها ونيل ثقة الجمهور الفلسطينيّ. وفي المقابل، يتعزّز مستوى ثقة الجانب الإسرائيليّ بقدرات قوّات الأمن الفلسطينيّة.

تحدّيات التنسيق الأمنيّ

الشذوذ الأساسيّ – يجري التنسيق الأمنيّ في وضع شاذّ تواصل فيه إسرائيل السيطرة على العديد من جوانب حياة السكّان الفلسطينيّين والعمل على تأمين الحياة الاعتياديّة للمستوطنين في الضفّة الغربيّة. تضع هذه الحقيقة الطرفين

أمام واقع لا يتيح التعاون من خلال ظروف متساوية، وتخلق لدى الجانب الفلسطينيّ الإحباط المتواصل الذي يتفاقم في ظلّ انعدام المفاوضات السياسيّة وضمان أفق حلّ طويل المدى. ثمّة مَن يدّعي أنّ إسرائيل حاولت في إطار الاتّفاق المرحليّ تحقيق مصالحها الأمنيّة المتمثّل في قيام قوّات الأمن الفلسطينيّة بالعمل ضدّ عناصر الإرهاب من المجموعات المعارضة لإسرائيل (حماس، والجهاد الإسلاميّ والجبهة الشعبيّة)، أو أيّ عنصر إرهاب آخر. يرفض الجمهور الفلسطينيّ التصوّر أنّ على قوّات الأمن الفلسطينيّ خدمة المصالح الإسرائيليّة، وتواجه محاولة السلطة الفلسطينيّة تصوير التعاون كمصلحة وطنيّة فلسطينيّة المعارَضة الواسعة من قبل الجمهور الفلسطينيّ[5].

انعدام الشرعيّة الداخليّة – تعتبر أجهزة الأمن في السلطة بنظر الجمهور الفلسطينيّ كمن يخدم المصالح الإسرائيليّة. اعتقال أفراد من حماس ممّن نفّذوا أو خطّطوا تنفيذ عمليّات في إسرائيل وتواتر توغّلات قوّات الجيش الإسرائيليّ في مناطق A هي من المظاهر التي يعتبرها الجمهور الفلسطينيّ تعاونًا مع "الاحتلال الإسرائيليّ". يعتمد مدى الشرعيّة أيضًا على شرعيّة السلطة الفلسطينيّة نفسها، فكلّما انخفضت هذه الشرعيّة انخفضت كذلك شرعيّة أجهزة الأمن.

خدمات خارج المنالية – بسبب الاتّفاقيات والأوضاع على أرض الواقع، لا خدمات شرطيّة ولا فرض نظام متوافران لنحو 760 ألف فلسطينيّ، أي نحو ثلث السكّان الفلسطينيّين في الضفّة الغربيّة. لا يستطيع هؤلاء السكّان الذين تعيش غالبيّتهم في قرى مناطق B (نحو 700 ألف نسمة)، وأقلّيّة تعيش في قرى مناطق C (نحو 60 ألفًا)، لا يستطيعون الحصول على خدمات شرطيّة فوريّة بسبب الحاجة لإجراءات التنسيق الأمنيّ للسماح للشرطة الفلسطينيّة بالدخول إلى هذه القرى. فقد يستغرق التنسيق الأمنيّ عدة ساعات، ممّا يُفقد تدخّل الشرطة الفلسطينيّة في تلك الحالات علائقيّته.

علاوة على ذلك، القرى التي لا تدخلها الشرطة بانتظام (أحيانًا لأكثر من سنة) تتحوّل إلى ملاجئ للمجرمين الذين يدركون أنّ يد القانون لن تطولهم، فيهربون إلى تلك القرى بعد تنفيذ جرائمهم في مناطق تابعة للسلطة الفلسطينيّة. يَفرض واقعُ غياب إنفاذ القانون والنظام العامّ على نحو منتظم على السكّان اللجوءَ إلى السلاح للدفاع عن النفس، الأمر الذي يؤدّي إلى تفاقم الإحباط وإلى ضعضعة شرعيّة قوّات الأمن والسلطة جميعها.

عدم القدرة إلى إنفاذ القانون والنظام العامّ في عشرات القرى في مناطق B يضعضع شرعيّة السلطة الفلسطينيّة كسلطة مركزيّة يُفترض أن توفّر لمواطنيها الاحتياجات الأكثر أساسيّةً – الأمن الشخصيّ، الإدارة السليمة، الخدمات الحكوميّة وغيرها. محافظ المنطقة الفلسطينيّ الذي ينبغي أن يرسل عناصر الإنفاذ والرقابة يمتنع عن القيام بذلك بدون مرافقة أفراد شرطة مسلّحين، ممّا يؤدّي إلى تضرُّر الخدمات التي يتلقّاها المواطن من الحكم المركزيّ[6].

مهنيّة متدنّية – رغم تطوُّر قدرات قوّات الأمن الفلسطينيّة، تعاني الأجهزة المختلفة من مستوى تدريبات ودافعيّة متدنّية. رواتب أفراد قوّات الأمن غير مرتفعة، لكنّها كافية لجذب الشبّان الباحثين عن الضمان الوظيفيّ. تعاني الأجهزة من البطالة السافرة بسبب تعدُّد القوّات المختلفة وشُحّ المهامّ، وهو ما يترك أثره في الثقافة التنظيميّة الضعيفة المختلّة. نظام الترقيات القائم على فترات زمنيّة ثابتة تنتج عنه كثرةُ عدد الضبّاط الذين جرى ترقيتهم إلى مناصب عالية بدون مهمّات واضحة، وبالمقابل تراجُعُ عدد الجنود العاديّين.

مشاكل تنظيميّة – الرواتب المتدنّية وكذلك عدم انتظام دفع الرواتب أفرزا ظاهرة قيام أفراد من الشرطة وقوّات الأمن الأخرى بالعمل ثلاثة أو أربعة أيّام في الأسبوع فقط، وذلك بغية توفير مصاريف السفر إلى مكان العمل ومنه. أعداد القوى العاملة تفوق الحاجة الفعليّة بكثير، بسبب تضخيم أجهزة الأمن في الماضي من أجل استيعاب المقرّبين من حركة فتح لضمان استقرار النظام. يُضاف إلى هذا وجودُ مشكلة في توزيع الصلاحيات، وهو ما يعني حصول صراعات قوّة بين الأجهزة المختلفة ممّا يؤثر على النجاعة المهنيّة لقوّات إنفاذ النظام العامّ.

مشاكل مجْمَل عمليّة إنفاذ القانون والنظام العامّ – تشمل الدائرة المكتملة لإنفاذ القانون والنظام العامّ عنصرًا هامًّا من جهاز النيابة والقضاء، وهما مجالان يعانيان من الضعف ولا يسمحان بإنفاذ القانون إنفاذًا سليمًا. المشاكل الرئيسيّة: جمع مهنيّ للأدلّة؛ جهاز نيابة ضعيف؛ جهاز قضاء لا يستطيع الصمود أمام ضغوط عناصر حمائليّة وسلطويّة.

مشاكل في التنسيق الأمنيّ – من المفترض أن يجري التنسيق الأمنيّ عن طريق آليّة التنسيق الأمنيّ الفلسطينيّة وعبره إلى ضبّاط التنسيق الأمنيّ الإسرائيليّين في مديريّة التنسيق والارتباط ذات الصلة، لكن في الكثير من الحالات يجري تجاوز آليّة التنسيق الفلسطينيّة، ممّا يخلق فجوة تعرقل عمليّة التنسيق. انظر التخطيط أدناه:

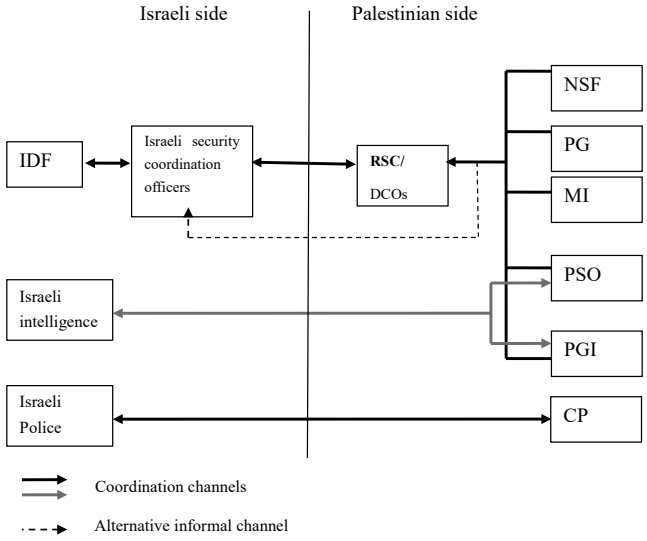

عوامل متيحة للتقدُّم نحو حلّ الدولتين

في الوضع المرحليّ، حيث لا تجري مفاوضات بين الطرفين، والمستوطنات باقية مكانها، والجيش الإسرائيليّ منتشر في الضفّة ويواصل مهامّه، ثمّة "سقف زجاجيّ" منخفض لا يسمح بالتغيّرات الدارماتيكيّة التي تقودنا إلى حلّ الدولتين. المَهَمّة الرئيسيّة للجيش الإسرائيليّ: منع العمليّات الإرهابيّة ضدّ السكّان الإسرائيليّين والحفاظ على روتين الحياة الاعتياديّة للمستوطنين، تستمرّ في التأثير على مدى قدرته على نقل بعض صلاحياته الأمنيّة إلى القوّات الفلسطينيّة. الائتلاف الحكوميّ الحاليّ، الذي يضمّ أحزابًا مثل "البيت اليهوديّ" وَ "إسرائيل بيتنا"، لا يؤيّد بصورة خاصّة فكرة توسيع صلاحيات القوّات الفلسطينيّة. كما شهدنا مؤخّرًا حين حاول الجيش الإسرائيليّ تطبيق سياسة جديدة لتحويل صلاحيات لقوّات الأمن الفلسطينيّة في مناطق A في رام الله وأريحا، عارض وزراء "البيت اليهوديّ" بشدّة الفكرة، ممّا منع تنفيذها[7]. رغم ذلك، حتّى في مثل هذه التقييدات تملك إسرائيل القدرة على السماح لقوّات الأمن الفلسطينيّة، وعلى نحوٍ مراقَب، بناء قدراتها، وتعزيز شرعيّتها الداخليّة وخدمة الجمهور الفلسطينيّ. في ما يلي مقترح أنموذج لتوسيع الصلاحيات الأمنيّة لقوّات الأمن الفلسطينيّة.

توسيع صلاحيات قوّات الأمن الفلسطينيّة:

تنفيذ معظم مركّبات هذا المشروع يتعلّق بقرار بموافقة إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة وتطبيقها من خلال التنسيق بين إسرائيل والسلطة، وبمساعدة الولايات المتّحدة وجهات دوليّة أخرى ذات صلة.

الافتراضات الأساسيّة للمشروع

يتعلّق المشروع بدخول الطرفين في عمليّة سياسيّة؛ ففي غيابها يصعب على الطرفين تسويق خطوات نقل المسؤوليّة إلى قوّات الأمن الفلسطينيّة. يفترض المشروع أنّه خلال هذه العمليّة لن يجري إخلاء مستوطنات، وأنّ الجيش الإسرائيليّ

5 Roland Friedrich, Security Sector Reform in the Occupied Palestinian Territories, Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs (PASSIA), Jerusalem, November 2004, p. 23

6 من محادثة مع محافظ فلسطينيّ لمنطقة كبيرة في الضفّة.

7 انظر: http://www.inn.co.il/News/News.aspx/318147 (بالعبريّة).

يبقى المسؤول عن أمن المستوطنين، ولذا فإنّ جميع المستوطنات والطرق الرئيسيّة التي يستخدمها المستوطنون تبقى تحت مسؤوليّة الجيش الإسرائيليّ الأمنيّة. كذلك يفترض المشروع تعزيز وتأهيل وتقوية القدرات الفلسطينيّة من قِبل جهات التدريب الدوليّة: USSC وَ EUPOL COPPS. يحتفظ الجيش الإسرائيليّ بحقّ دخول كلّ منطقة يجري نقلها إلى مسؤوليّة الفلسطينيّين في حالات "القنبلة الموقوتة"، وذلك فقط بعد فشل السلطة الفلسطينيّة في معالجة المشكلة والقيام بالمطلوب منها. الجهة المخوّلة لإصدار تصديقات بشأن دخول الجيش إلى المناطق الفلسطينيّة تكون جهة من مستوى رفيع: وزير الأمن ورئيس الحكومة.

يشمل المشروع التجريبيّ المقترَح نقْلَ صلاحيات أمنيّة للسلطة الفلسطينيّة في المناطق التجريبيّة، التي تقع بمعظمها في مناطق A وَ B، وكذلك في مناطق C حيث لا قواعد للجيش الإسرائيليّ، ولا مستوطنين إسرائيليّين، ولا شوارع يستخدمونها يوميًّا.

توسيع تدريجيّ لمناطق التجربة ومناطق أخرى

وَفق توصيف العمليّة أعلاه، يجري نقل الصلاحيات الأمنيّة إلى السلطة الفلسطينيّة في مناطق مختلفة ضمن المناطق التجريبيّة، منطقة تلو المنطقة، بالتوازي مع خفض عمل قوّات الجيش الإسرائيليّ في المنطقة ذات الصلة. ترتيب تنفيذ توسيع المنطقة التجريبيّة إلى مناطق إضافيّة يقوم وَفق الأهمّيّة والحسّاسيّة السياسيّة للمنطقة لدى الطرفين. يُتّخَذ قرار توسيع المنطقة التجريبيّة إلى مناطق أخرى بالإجماع بين الطرفين وبما يخضع لمقاييس النجاح المتّفَق عليها.

بالاستناد إلى معايير توسيع المناطق التجريبيّة إلى مناطق أخرى، في ما يلي اقتراح ترتيب إجراء توسيع المنطقة **في شمال الضفّة الغربيّة**: (انظر الخرائط آخر المقال)

المنطقة	كم²	السكّان الفلسطينيّون
1. منطقة جنين	812 كم²	389,000 فلسطينيّ
2. منطقة طولكرم	31 كم²	81,000 فلسطينيّ
3. منطقة طوباس	171.7 كم²	6,473 فلسطينيًّا
4. منطقة نابلس	57.8 كم²	170,123 فلسطينيًّا
5. منطقة قلقيلية	126 كم²	83,211 فلسطينيًّا
المجموع	**1,197 كم²**	**729,719 فلسطينيًّا**

في ما يلي مقترح ترتيب توسيع المناطق التجريبيّة في **جنوب الضفّة الغربيّة**:

المنطقة	كم²	السكّان الفلسطينيّون
1. الخليل – H1	21 كم²	160,470 فلسطينيًّا
2. يطّا – سمّوع	60 كم²	88,552 فلسطينيًّا
3. دورا – الظاهريّة	241 كم²	118,310 فلسطينيّ
4. حلحول – ترقميا	121 كم²	90,191 فلسطينيًّا
5. بني نعيم – سعير	300 كم²	68,693 فلسطينيًّا
المجموع	**743 كم²**	**526,126 فلسطينيًّا**

مراحل تطبيق الخطّة الأمنيّة

تستند المراحل المختلفة لتطبيق البرنامج التجريبيّ في الأساس على قدرة الفلسطينيّين في تنفيذ المهامّ المطلوبة منهم وَفق الخطّة الأمنيّة، وكذلك على قدرتهم في السيطرة على المنطقة. يعمل المنسّق الأمريكيّ (USSC) على تقييم أداء قوّات الأمن الوطنيّ الفلسطينيّة (NSF)، والشرطة والاستخبارات الفلسطينيّة ويقرّر ما إذا نُفّذت الأهداف المحدّدة في الخطّة الأمنيّة أم لم تنفَّذ. يسهم هذا التقييم في اتّخاذ قرار توسيع المنطقة التجريبيّة إلى مناطق أخرى. وَوْفق تقييمات المنسّق (USSC)، يستطيع الجيش الإسرائيليّ اتّخاذ قرار الخفض التدريجيّ لنشاطه في المنطقة التجريبيّة. تأخذ العمليّة التدريجيّة أعلاه بالاعتبار مدى **رؤية قوّات الجيش الإسرائيليّ ودرجة الإلحاح التي تتطلّب العمل العسكريّ**.

وَفق عمليّة تطبيق البرنامج المقترَح، وكلّما تعزّزت القدرات الأمنيّة للسلطة الفلسطينيّة، تكون نشاطات الجيش الإسرائيلي بالتلاؤم وتستند أقلّ على العمل الأحاديّ الجانب وأكثر على التنسيق والتعاون، الأمر الذي سيسهم في تعزيز القدرات الفلسطينيّة. في موازاة هذه العمليّة، يجري توسيع حرّيّة حركة قوّات الأمن الوطنيّ (NSF) والشرطة الفلسطينيّة. المخطّط التالي يصف التفاعليّة بين تطوير القدرات الفلسطينيّة والنشاطات الأمنيّة الإسرائيليّة.

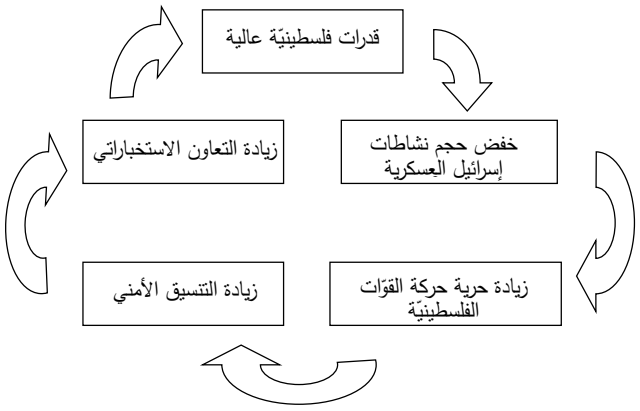

تشمل عمليّة تطبيق الخطّة المهامّ الفلسطينيّة والالتزامات الإسرائيليّة المتضمَّنة في الخطّة الأمنيّة المقترَحة بواسطة العلاقة الترابطيّة بين تنفيذ المهامّ الفلسطينيّة وتقليص نشاطات الجيش الإسرائيليّ في المنطقة التجريبيّة.

في ما يلي مجالات مسؤوليّة إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة المتضمَّنة في الخطّة الأمنيّة:

الالتزامات الإسرائيليّة	المهامّ الفلسطينيّة
إيقاف العمليّات العسكريّة	فرض القانون والنظام والحفاظ عليهما
التنسيق الأمنيّ	بناء قوّات الأمن الفلسطينيّة
نقل المعلومات الاستخباريّة الضروريّة	العمل ضدّ نشطاء الإرهاب
منح حرّيّة الحركة للقوّات الفلسطينيّة	تحسين الاستخبارات الفلسطينيّة
آليّة التنسيق الأمنيّ – تعزيز التنسيق والتعاون	

تستند الخطّة الأمنيّة إلى المواضيع التالية:

أ. ترسيم جغرافيّ مفصّل للمناطق التجريبيّة المحتملة ومعايير توسيعها إلى مناطق أخرى.

ب. برنامج عمليّ يفصّل الجوانب العمليّة لوظائف قوّات الأمن الوطنيّ الفلسطينيّ (NSF)، والشرطة وأجهزة الاستخبارات الفلسطينيّة (تخطيط البرنامج من قِبَل السلطة الفلسطينيّة وبمساعدة USSC وَEUPOL COPPS).

ج. تقسيم مجالات المسؤوليّة بين قوّات الأمن الوطنيّ الفلسطينيّة، والأمن الوقائيّ، والمخابرات العامّة والشرطة الفلسطينيّة.

د. برنامج تدريب وتنمية قدرات إضافيّة.

هـ. المهامّ الفلسطينيّة ومراحل التنفيذ.

و. الخطوات المطلوبة من إسرائيل.

ز. مجالات مسؤوليّة USSC وَ EUPOL COPPS.

ح. مراحل تنفيذ الخطّة الأمنيّة (كما جاءت في الجدول أدناه)

ط. جدول زمنيّ.

الجدول أدناه يدمج مركّبات الخطّة الأمنيّة. تتألّف الخطّة من ثلاث مراحل،

المرحلة	مهامّ فلسطينيّة	مجالات مسؤوليّة إسرائيل	حرّيّة حركة الفلسطينيّين	تعاون استخباراتيّ	تنسيق أمنيّ
مرحلة 1	القانون والنظام العامّ في المدن الفلسطينيّة ومحيطها (مناطق A وَ B). سقف منخفض للعمل ضدّ نشطاء الإرهاب في المدن الفلسطينيّة. استخدام السلاح مسموح في مناطق A. في مناطق B يقتصر استخدام الأسلحة للأهداف التالية: إنفاذ القانون الدفاع عن النفس	استمرار نشاطات الجيش الإسرائيليّ في المناطق التجريبيّة لدى الضرورة، بما يقتصر على النشاط الليليّ وبحدّة منخفضة في المدن الفلسطينيّة (بالتنسيق مع مكتب التنسيق الأمنيّ في المنطقة الفلسطينيّة). المصادقة على النشاط تجري على مستوى قيادة المركز.	حرّيّة حركة مطلقة في مناطق A. حركة بالتنسيق مع السلطات الإسرائيليّة خارج مناطق A. إزالة الحواجز في المناطق التجريبيّة. حركة قوّات فلسطينيّة من أريحا ورام الله إلى المناطق التجريبيّة وَفق إجراءات تنسيق مختصرة مع السلطات الإسرائيليّة.	يقتصر على المنطقة التي يقوم فيها الفلسطينيّون بأعمال ضدّ نشطاء الإرهاب	يقتصر على المنطقة التي يقوم فيها الفلسطينيّون بأعمال ضدّ نشطاء الإرهاب
مرحلة 2	تطبيق القانون والنظام العامّ ونشاطات مكثّفة ضدّ نشطاء الإرهاب في المناطق التجريبيّة. استخدام السلاح مسموح في المناطق التجريبيّة لأعمال الحفاظ على القانون والنظام العامّ وكذلك في العمليّات ضدّ نشطاء الإرهاب. تحديث أسلحة ومعدّات القوّات الفلسطينيّة مثل سترات واقية من الرصاص وغيرها.	إيقاف النشاطات العسكريّة في المناطق التجريبيّة، باستثناء حالات ضرورة إحباط تهديدات أمنيّة فوريّة ("قنبلة موقوتة"). مدّة العمليّة وحدّتها منخفضة قدر الإمكان وبأقلّ قدر من مضايقة السكّان الفلسطينيّين. المصادقة على العمليّة على مستوى وزير الأمن. تأهيل مكتب التنسيق الأمنيّ للمنطقة والمكاتب المشتركة..	حرّيّة حركة مطلقة في المناطق التجريبيّة. لا حاجة للتنسيق.	توسيع ليشمل جميع عمليّات الإرهاب التي يُكشف عنها في المنطقة التجريبيّة	توسيع ليشمل جميع القضايا الأمنيّة في المنطقة التجريبيّة
مرحلة 3	مسؤوليّة أمنيّة ومدنيّة شاملة للسلطة الفلسطينيّة في المنطقة التجريبيّة.	عدم القيام بنشاطات عسكريّة، باستثناء حالات "القنبلة الموقوتة".	حرّيّة حركة لقوّات الأمن الفلسطينيّة في مسارات متّفق عليها بين المنطقة التجريبيّة ومراكز أمنيّة معيّنة.	نقل معلومات دقيقة لنشاطات فوريّة ضدّ الإرهاب	توسيع ليشمل جميع النشاطات المطلوبة فورًا للملاحقات الساخنة

يُتوقّع أن تستمرّ كلّ مرحلة من بينها نحو ثلاثة أشهر. الفترة الزمنيّة المقترحة لتطبيق الخطّة بكاملها تتراوح بين ستّة أشهر وسنة، وذلك وَفق سير المفاوضات.

بناء الثقة بين الطرفين

المركّب الأمنيّ هو المركّب الرائد في الاعتبارات التي سيراعيها متّخِذو القرارات في إسرائيل عند اتّخاذ قرار التنازل عن مناطق مقابل اتّفاق سلام. بغية التوصّل إلى ترتيبات دائمة، ينبغي ترميم الثقة بين أجهزة الأمن في الطرفين. يشرح الجنرال احتياط (رتبته الحاليّة خلال كتابة هذه السطور) جيل هيرش الذي كان ضابط قسم العمليّات في قيادة المركز، في مقالته "الرصاص المصبوب"، التغييرات التي طرأت على التصوّرات التي وضعها رئيس الحكومة أريئيل شارون، والتي اعتبرت السلطة الفلسطينيّة خصمًا وجهازًا حكوميًّا يتحمّل مسؤوليّة مباشرة عن أعمال الإرهاب والعنف التي تنطلق من منطقتها. مارس الجيش الإسرائيليّ في هذه المرحلة الضغط على السلطة الفلسطينيّة وأجهزتها الأمنيّة لإجبارها على مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال الامتناع عن الاعتداء على السيادة الفلسطينيّة والاعتداء على أجهزتها المدنيّة[8]. بعد الانتفاضة الثانية، طرأ تغيير تدريجيّ على تعامل أجهزة الأمن الإسرائيليّة مع قوّات الأمن في السلطة الفلسطينيّة. على نحوٍ تدريجيّ، بدأ في إعادة نسج علاقات العمل بين الطرفين، جنبًا إلى جنب مع عمليّة إشراك جزء من الميليشيات القتاليّة في أجهزة الأمن (اتّفاقيّة المطلوبين). واجه التنسيق الأمنيّ تحدّيات هامّة، وأجهزة الأمن الإسرائيليّة صرحت أكثر من مرة أنّ التنسيق الأمنيّ هو حجر أساس استقرار الضفّة. صحيح أنّ التغيير هذا لم يتغلغل إلى وعي السياسيّين، ولا حتى بين الجماهير الواسعة، التي تواصل النظر إلى أجهزة الأمن الفلسطينيّة كجهات معادية لا يمكن الاعتماد عليها في الحاضر ولا حتّى بعد التسوية. في إطار المفاوضات حول الترتيبات الأمنيّة في أنابوليس، اتّضح أنّ المفاوضين الإسرائيليّين يعتمدون نهج الثقة بالطرف الفلسطينيّ كعامل يمكنه الحفاظ على الغلاف الأمنيّ والحفاظ على نزع سلاح الدولة الفلسطينيّة. مقابل ذلك، اعتبر الجانب الفلسطينيّ ذلك محاولة لفرض الوجود الإسرائيليّ في مناطق الدولة الفلسطينيّة واستمرار الاحتلال بطرق أخرى[9]. بغية التوصّل إلى اتّفاق، يجب إقناع صُنّاع القرار والجمهور الإسرائيليّ بأنّ نقل المسؤوليّة الأمنيّة إلى أجهزة السلطة الفلسطينيّة لن يضرّ بأمن إسرائيل، وأنّ القوّة التي تملكها هذه الأجهزة لن توجَّه ضدّ إسرائيل، حتّى في حالة استبدال الحكم في الدولة الفلسطينيّة. لبنة الأساس لبناء الثقة المطلوبة لدى الطرف الإسرائيليّ هي تعزيز الثقة بأنّ الفلسطينيّين يملكون القدرة والدافعيّة للحفاظ على الاتّفاق الموقّع. ولذلك يقترح بناء عمليّة تعزيز العلاقات الأمنيّة بين أجهزة

8 جيل هيرش "من الرصاص المصبوب إلى نهج آخر" تطوّر المعركة في قيادة المركز 2000-2003، معرخوت، شباط 2004، ص 28-29 (بالعبريّة)

9 عومر تسنعاني، أنابوليس واحة في الصحراء أم سراب، ص 98-99، 2015.

السلطة والجيش الإسرائيليّ والاستخبارات، وذلك رغم تخوّف الجمهور الفلسطينيّ والجمهور الإسرائيليّ من عمليّات من هذا النوع على الرغم من القيود التي يفرضها استمرار الوضع الحاليّ، حيث تتلخّص مَهمّة الجيش الإسرائيليّ في الدفاع عن السكّان الإسرائيليّين في الضفّة. تنبغي دراسة كيفيّة توظيف التنسيق الأمنيّ بحيث يخدم تعزيز ثقة الجمهور الإسرائيليّ والجمهور الفلسطينيّ في ضرورة التنسيق الأمنيّ، وتوضيح الكيفيّة التي بها يخدم ذلك مصالح الطرفين. من أمثلة ذلك، بالنسبة للطرف الإسرائيليّ: إعادة إسرائيليّين يدخلون مناطق A عن طريق الخطأ من قبل أجهزة أمن السلطة الفلسطينيّة؛ حماية المصلّين اليهود الذين يذهبون إلى قبر يوسف في نابلس. بالنسبة للطرف الفلسطينيّ تعزيز التعاون الأمنيّ مع إسرائيل في واقع غياب العمليّة السياسيّة هو مَهمّة مستحيلة. قيادة أبي مازن المستندة إلى ولاء أجهزة الأمن تتطلّب منه إيجاد السبيل الصحيح الذي يرسّخ شرعيّة عمل قوّات الأمن دون أن يعتبر ذلك تعاونًا مع إسرائيل. تستغلّ حماس نقاط الضعف هذه وتنشر في وسائلها الإعلاميّة وعلى شبكات التواصل الانتقادات القاسية والسامّة ضدّ التنسيق الأمنيّ. سوف يتيح التنسيقُ الأمنيّ وتوسيع صلاحيات الشرطة الفلسطينيّة إلى مناطق A تعزيزَ الأمن الشخصيّ وتحسينَ مستوى الخدمات المقدَّمة إلى المواطنين. في المقابل، تَحسُّن أداء أجهزة الأمن ضدّ نشطاء حماس على نحوٍ يخدم القيادة الفلسطينيّة وإسرائيل، وكذلك من شأنه أن يعزّز الثقة بين الطرفين ويمنع التصعيد ويضمن الهدوء –وتلك هي شروط مسبقة لكلّ عمليّة تفاوض.

التنسيق الأمنيّ بشأن غزة

منذ سيطرة حماس على غزّة عام 2007، لا علاقة بتاتًا بين قوّات الأمن الفلسطينيّة في غزّة الواقعة تحت السيطرة المطلقة لحركة حماس من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى. تحصل قوّات الأمن هذه على رواتبها من السلطة الفلسطينيّة، لكنّها لا تأتمر بإمرتها، ومن الناحية العمليّة هنالك جهازان أمنيّان متوازيان. طُرحت في العقد الأخير العديدُ من الأفكار من قِبل المجتمع الدوليّ، الذي حاول اقتراح اتّفاق لدخول قوّات أمن السلطة الفلسطينيّة إلى غزّة. تدّعي معظم هذه الأفكار أنّه بالإمكان دخول قوّات أمن السلطة إلى غزّة للحفاظ على المعابر ومنطقة التّماسّ بين غزّة ومصر (محور فيلادلفيا). بَيْدَ أنّ حماس والسلطة الفلسطينيّة لم تنجحا حتّى الآن في التوصّل إلى اتّفاق بهذا الشأن. الافتراض أنّ السيطرة على غلاف غزّة سوف تساعد السلطة في إعادة السيطرة التدريجيّة على غزّة غيرُ واقعيّ. حماس لن تتطوّع لتفكيك قوّاتها العسكريّة، ولذلك يبدو أنّ غزة لن تكون جزءًا من الترتيبات المرحليّة التي تتيح توسيع الصلاحيات. بالرغم من ذلك، ثمّة مصلحة للجيش الإسرائيليّ في التوصّل إلى ميزان الردع وتفاهمات غير مكتوبة مع حماس تحدّد الواقع الأمنيّ المرغوب فيه إسرائيليًّا.

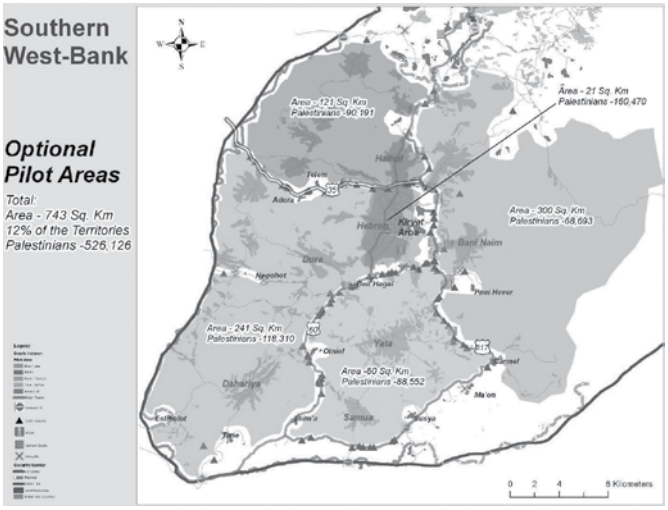

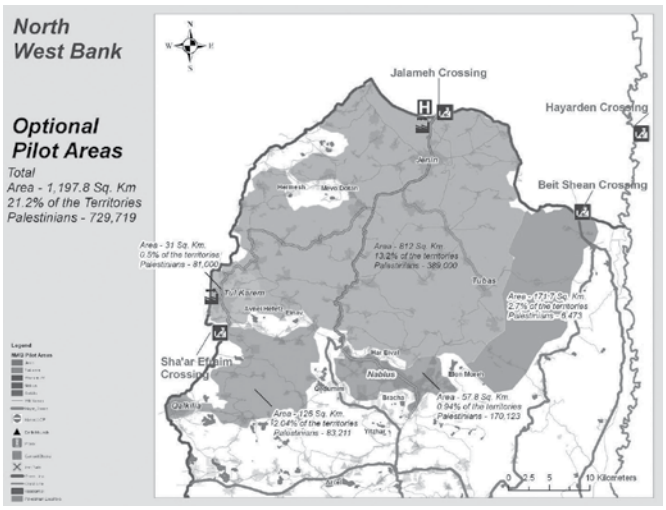

الشروط الاقتصاديّة المُتيحة: نحو بناء دولة فلسطينيّة مستدامة

عنات كاوفمان وباروخ شبيغل

مقدمة

رؤيا الدولة الفلسطينيّة العتيدة التي يكثر اقتباسها تتحدث عن دولة سياديّة، متواصلة جغرافيًا ومزدهرة. ليس ثمة شك أن هذه المُكوّنات الثلاثة جميعها متشابكة الواحدة في الأخرة. نُتمحور في هذا المقال بالمُكوّن الثالث، مُكوّن الازدهار، ومكوّنات أساسيّة ضروريّة لضمان الدولة المزدهرة، بناءً على الفرضيّة بأنّ الأسس المستدامة اقتصاديًا هي نقطة انطلاق ضروريّة للحل السلميّ لدولتين سياديتين ومتواصلتين.

يهدف هذا المقال إذًا إلى تشخيص الشروط الاقتصاديّة والمؤسساتيّة الضروريّة من أجل ضمان (وإقناع الجمهور الإسرائيليّ) أنّ الدولة الفلسطينيّة العتيدة لن تكون دولة عاجزة، رغم الاسقاطات السياسيّة والأمنيّة السلبيّة المرتبطة في مثل هذا الجارة.

تجدر الإشارة إلى أنّ هذا المقال لا يناقش العلاقات الاقتصاديّة بين إسرائيل وفلسطين في الحل الدائم، فهذا موضوع تناقشه في نهاية الأمر الدولة الفلسطينيّة السياديّة، بل يتمحور حول التطورات الاقتصاديّة الضروريّة بغية مساعدة الطرفين في التوصل إلى هذه النقطة في حالة مثلى وآمنة من الناحية الاقتصاديّة.

وفي الختام، يدعي هذا المقال أنّه بغية التقدم نحو هذا الحالة المثلى، ثمة حاجة إلى تخطيط وتنفيذ ترتيبات اقتصاديّة جديدة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة، على قاعدة متفق عليها.

خلفيّة

جرى تعريف الإطار الاقتصاديّ للعلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة رسميًا عام 1994 في "البروتوكول الاقتصاديّ"، المعروف باسم بروتوكول باريس، والموقع بين حكومة إسرائيل وم.ت.ف، ممثلة الشعب الفلسطينيّ. عمل البروتوكول على توحيد أمور الجمارك بين الطرفين، فيما يعرف باسم "غلاف الجمارك"، واعتبر واضعوا البروتوكول أنه اتفاق موقت لا تزيد صلاحيته عن خمس سنوات[1]، إلى حين إقامة كيان ذا سيادة، هو الدولة الفلسطينيّة. على مدار العشرين السنة التي مضت منذ الاتفاق، ما زال بنيّة عدم التناظر الداخليّ هي المسيطرة على العلاقات، إن كان ذلك من ناحية القوة الاقتصاديّة أو من ناحية معاملات التبادل التجاريّ اليوميّة.

الفجوة بين الاقتصاد الإسرائيليّ واقتصاد السلطة الفلسطينيّة معروفة جدًا: اجمالي الناتج المحلي للفرد في إسرائيل هو 37,208 دولار أمريكي، بينما في الضفة الغربيّة هو 2,966 دولار أمريكي[2]. علاوة على ذلك، بينما تتعامل إسرائيل عادة مع التداول التجاري مع الفلسطينيين كتجارة داخليّة، كما تم تعريفه عبر توحيد الجمارك، فإن هذا التداول يعتبر في السلطة الفلسطينيّة "تجارة خارجية". وبالفعل، فإنّ مفهوم "التجارة الخارجيّة" هو مفهوم إشكاليّ، لأنه يشير إلى وجود حدود متفق عليها، وهو ما ليس قائمًا بالطبع في السياق الإسرائيليّ الفلسطينيّ. ورغم استخدام المصطلح الحياديّ "معابر" من وجهة نظر التجار والموظفين الفلسطينيين، فإنّ نقاط الدخول والخروج بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة تُستخدم عمليًا كنقاط حدود وجمرك[3].

وفق تحليلات أرنون (2001)، فإنّ الرؤيا المُعبّر عنها في البروتوكول هي خلق شروط أفضل لتطوير الاقتصاد الفلسطينيّ، من خلال الأمل بأن يشهد هذا الاقتصاد تنمية مستدامة. لكن هذا الهدف لم يتحقق؛ جرى تخصيص مبالغ خارجيّة كبيرة لبرامج الطوارئ للقطاع العام، وواصلت إسرائيل التمتع بقوة أكبر في العلاقات، لكن التقدم الاقتصادي الذي تم تحقيقه قد توقف مع اندلاع الانتفاضة الثانية. لقد تسبب التراجع الحاد من قبل المانحين مؤخرًا "... من 32% من أجمالي الناتج المحلي لعام 2008 إلى 6% في عام 2015، بشكل ملحوظ إلى التراجع الاقتصاديّ الأخير" (تقرير البنك الدوليّ إلى "لجنة التنسيق الخاصة" – ALHC، نيسان 2016).

علاوة على الحاجة إلى إصلاح وتحديث الإطار الاقتصاديّ الذي بُنّي منذ البداية للمرحلة الانتقاليّة، فإن الغلاف الجمركي في برتوكول باريس نُفّذ جزئيًا فقط (أرنون، 2001). يبرز الأمر على نحو خاص في قطاع غزة، حين ازدهرت "تجارة الأنفاق" بين غزة ومصر. فإنّ تهريب كل شيء عن طريق الأنفاق: السيارات، الوقود والماشية، وحتى السجائر والأسلحة، شكل مصدر دخل ربحيّ لحركة حماس، التي جبت الضرائب عن التجارة عبر الأنفاق. في أوج صناعة الأنفاق، وقبل أن تبدأ مصر في هدمها عام 2012، كان هناك نحو 1,500 مسلكًا تحت الأرض بين قطاع غزة ومصر[4].

هكذا، ورغم تغيّر الأوضاع السياسيّة والأمنيّة بشكل ملحوظ منذ تسعينيّات القرن العشرين، لم يتم تعديل الإطار الاقتصاديّ للعلاقات التجارية بين إسرائيل والفلسطينيين. زد على ذلك، أنه حتى الإنهاء الكامل للصراع، وبغية تحسين المستوى الاقتصاديّ (وبناء عليه المستوى السياسيّ أيضًا) خلال الفترة الانتقاليّة، تتناول الفصول التالية الشروط الاقتصاديّة المطلوبة من ناحية البنى التحتيّة، والمؤسسات والإطار.

الشروط المُتيحة – البنى التحتيّة

كل نقاش للشروط المُتيحة لبناء الدولة يجب أن يبدأ في خلق تفاهم إسرائيليّ فلسطينيّ لتطوير بنى تحتيّة حديثة ومستدامة للدولة الفلسطينيّة المستقبليّة، البنى التحتيّة الضروريّة للتنميّة الاقتصاديّة وتشجيعها. في الوضع الحالي وصل الطرفان إلى طريق مسدود، والذي يتسبب بخسارة للطرفين. في إطار الاتفاقات الحاليّة، لا يزال الفلسطينيون يعتمدون كثيرًا على إسرائيل في القضايا الأكثر أساسيّة مثل الشوارع، والمياه والطاقة. في ظل المناخ السياسيّ الذي يهيمن عليه مبدأ "لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء"، يجري سد الطريق أمام كل توجه بنّاء لتطوير بنية مستقلة، بدل هيكلية تعتمد بشكل تبادليّ على البنى التحتيّة والمواصلات والطاقة والمياه والمواصلات.

في ظل هذه الأوضاع تم الزج بموضوع البنى التحتيّة على عتبة المجتمع الدوليّ. في عام 2012 أقيمت مؤسسة PID (Palestinian Partnership for Infrastructure Development Multi-Donor Trust Fund). وضعت هذه المؤسسة، التي يديرها البنك الدوليّ، هدفًا لها لتحسين تغطية ومساواة واستدامة البنى التحتيّة في المناطق الفلسطينيّة عبر الدعم الماديّ والفنيّ لقطاعات المياه، والتطوير الحضريّ والطاقة، وحتى العام 2015 تم التبرع بأكثر من مليون دولار أمريكي لهذا الهدف[5]. رغم ذلك، صرح مكتب الرباعيّة في التقرير الأخيرة للجنة المانحين (AHLC – لجنة التنسيق الخاصة)، أنه لم يتم عمليًا أي تقدم في مجال البنى التحتيّة العامة في سنة 2015. المطلوب هو إلزام الطرفين بالموافقة على مبدأ الفصل المادي للبنى التحتيّة من أجل تعزيز الاستقلال التام وسيادة الدولة الفلسطينيّة، ومن خلال التنسيق الإقليميّ بين إسرائيل وفلسطين ودول الجوار.

1 كان من المفترض أن يستبدل هذا البروتوكول باتفاق اقتصادي دائم، يُناقش ويصبح ساري المفعول لدى التوقيع على اتفاق الوضعية الدائمة في نهاية عام 1999.

2 معطيات البنك الدولي للعام 2014، كما وردت في تقرير الرباعيّة للجنة المخصصة – Quartet Report to the AHLC، نيسان 2016.

3 تقرير "مركز بيرس" حول "تعزيز القطاع الفلسطينيّ الخاص بواسطة تقليص تكاليف المعاملات التجارية: دراسة موسعة وبرنامج مرافعة"، كانون الأول 2015.

4 حصريًا لوكالة رويترز، آب 2014، http://www.reuters.com/article/2014/08/21/us-egypt-gaza-tunnels-idUSKBN0GL1LC20140821

5 http://www.worldbank.org/en/programs/palestinian-partnership-for-infrastructure-trust-fund

بغية بناء قاعدة مستقرة للدولة الفلسطينيّة العتيدة، يجب البدء في تطوير بنى تحتيّة مستقلة، والفصل التدريجيّ لإدارة المنشآت القائمة، من خلال الاستثمارات والمساعدات والخبرات الإسرائيليّة ودول أخرى. لا يمكن لهذه القضايا الانتظار إلى حين التوقيع على اتفاق سلام، ففي العديد من الحالات يتطلب الأمر إعادة تنظيم الفصل بين البنى التحتيّة أو استبدالها، وقت االضرورة، وإدارة مشتركة لصيانة البنى التحتيّة. تصف الفصول التالية العوامل الرئيسيّة المُحدّدة في مجال تطوير البنى التحتيّة ترافقها خطة شاملة ونظرة اقتصادية شاملة، بدءًا بخطوات فوريّة وحتى خطوات على المدى المتوسط والمدى الطويل.

الطاقة

شبكة الكهرباء الإسرائيليّة التي تزود الكهرباء إلى الضفة الغربيّة وقطاع غزة، هي منظومة وطنيّة، أي منظومة مغلقة تنظم مجمل إمدادات الكهرباء في إسرائيل، والضفة الغربيّة وقطاع غزة. لذلك فإن قطاع الطاقة الفلسطينيّ يعتمد كثيرًا على مصادر الطاقة الخارجيّة، باستثناء جزء بسيط من الكهرباء الذي يتم انتاجه في محطة التوليد في غزة، التي توفر جزءًا من الاحتياجات المحليّة للكهرباء[6].

اجمالًا، أكثر من 95% من كهرباء المناطق الفلسطينيّة مستوردة من إسرائيل[7]، بينما هنالك حاجة إلى ترتيب مسألة ديون السلطة الفلسطينيّة المالية الهائلة لشركة الكهرباء في إسرائيل[8] لمصلحة الطرفين، إلا أنّ الانتاج المستقل للطاقة – وخاصة بواسطة مصادر مُتجددة مثل الطاقة الشمسيّة – هو أمر ضروريّ للحد من الاعتماد على إسرائيل وخفض تكاليف الطاقة للمستهلكين. يجب التأكيد أنّه على المدى الفوريّ، ووفق البنك الدوليّ، هذه المسألة هي أحد أهم المشاكل الاقتصاديّة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة، وتستوجب الحل في المستقبل القريب: فاستمرار الديون يعرقل تطوير المشاريع في السلطة الفلسطينيّة، تلك المشاريع التي تحتاج إلى المزيد من الكهرباء.

بناءً على تقديرات الرباعيّة من نيسان 2016، فإنّ تطوير الطاقة الشمسيّة في الضفة الغربيّة سيؤدي إلى توفير نحو 25% من التكاليف العامة للكهرباء المستوردة من إسرائيل حتى العام 2025. يعمل الآن مبادرون مستقلون ووكالات دوليّة على تعزيز مشاريع لإنتاج الطاقة الشمسيّة، ومن أجل ضمان تنفيذها في الوقت المُحدد وبنجاح، يجب تسهيل عمليات المصادقة على مثل هذه المشاريع من قبل السلطات في إسرائيل[9].

تكتسب مبادرة "الغاز إلى غزة"، في قطاع غزة، الذي يعاني منذ فترة طويلة من أزمة حادة في إمدادات الكهرباء إلى البيوت بشكل متقطع، بدعم جهات دوليّة زخمًا كبيرًا. بما أنّ ربط قطاع غزة بالإمدادات الموثوقة وبتكلفة منخفضة يُعتبر كحلٍ قابل للتطبيق للمدى الطويل لأزمة الطاقة، فقد أقامت مكاتب الرباعيّة في شهر آب 2015 فريق مهام "G4G". بالتنسيق مع سلطة الطاقة والموارد الطبيعيّة الفلسطينيّة (PENRA)، وضع فريق المهام نصب عينيه هدف تعزيز اتفاقيّة غاز وبناء خط امدادات للغاز الطبيعيّ، يربط قطاع غزة بالشبكة الإسرائيليّة للغاز الطبيعيّ. بعد وقت قصير من اجتماع لجنة التنسيق (AHLC) في أيلول 2015، أعلنت حكومة إسرائيل عن موافقتها المبدئيّة على مشروع G4G.

لذلك، واضافة إلى الخطوات التي تقوم بها إسرائيل لإقامة محطات فرعيّة إضافيّة لتلبية الطلب الهائل[10]، ينبغي العمل على تنويع مصادر الطاقة، بما في ذلك الاتصالات الإقليميّة مع دول الجوار، مثل الأردن ومصر.

على المدى الطول، هنالك ومنذ فترة طويلة حاجة إلى تطوير حقول غاز مستقلة. يجب منح التصريح لشركة "شل" (مالكي مجموعة BP) لتطوير موارد الغاز الكامن في البحر أمام شواطئ غزة، بالتنسيق الكامل مع السلطة الفلسطينيّة. سوف تحصل السلطة الفلسطينيّة جراء ذلك على الدخل من شركة الكهرباء الإسرائيليّة و/أو يمكنها تسويق الغاز إلى الأردن عن طريق شبكة الخطوط الإسرائيليّة بحيث يكون تطوير حقل الغاز مجديًا من ناحية التكلفة (وثيقة إعادة إعمار غزة، 2015) ويشكل منافسًا ضروريًا لاحتكار إسرائيل لسوق الغاز. وبالفعل، فإنّ تطوير واستغلال مورد الغاز في بحر غزة يشكل "تغيير للعبة" بالنسبة لمراكمة المشاريع الكبيرة التي تتيح ذلك، مثل منشآت تحلية المياه ومشاريع معالجة مياه الصرف الصحيّ. علاوة على ذلك، يشكل هذا نموذجًا نادرًا لاقتراح مربح لجميع الأطراف ('win-win')، ولا حاجة، بل يُمنع، الانتظار حتى الاتفاق الدائم بغية تنفيذه.

المياه والصرف الصحيّ

الحلول في مجال المياه والصرف الصحي بشكل خاص، هي حلول فوريّة متاحة وتتيح تطوير الزراعة الفلسطينيّة وكذلك توفير فرص عمل كبيرة. أيضًا في هذا المجال وصلت الأمور إلى طريق مسدود، بينما يتعامل الطرفان، إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة، مع مشكلة المياه من المنظور السياسيّ فقط على حساب رفاهيّة السكان.

الاتفاقيّة المرحليّة الإسرائيليّة الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، والمعروفة باسم اتفاق أوسلو 2، كانت الاتفاقيّة الأولى التي تناولت بشكل واضح "حقوق المياه للفلسطينيين في الضفة الغربيّة" وشكلت إطارًا لإدارة مصادر المياه المشتركة. المادة 40 من الاتفاقيّة المرحليّة تتحدث عن إقامة لجنة مياه مشتركة وسلطة مياه فلسطينيّة؛ توزيع المياه بين إسرائيل وفلسطين، مع التركيز على مياه الخزان الجبليّ الجوفيّ؛ الالتزام المتبادل في معالجة وإعادة استخدام مياه الصرف الصحيّ (بروكس وزملاء، 2013).

هنالك اجماع آخذ بالاتساع (أ) بأنّ مشكلة المياه يجب أن تُحل الآن وعدم تركها "رهينة" انعدام التقدم في قضايا الصراع الرئيسيّة، (ب) بفضل التقدم التكنولوجيّ الكبير في مجال تحلية المياه ومعالجة الصرف الصحيّ، **بالإمكان** حل مشكلة المياه على المدى الآني وحتى المتوسط. التوصل إلى تفاهمات جديدة حول إدارة وتوزيع المياه هو الأهم، لأن غياب الاستخدام المستدام من قبل الشعبين يعرض النمو الاجتماعيّ والاقتصاديّ للخطر، وكذلك استقرار المنطقة (بروكس وزملاء، 2013).

ينبغي أن يستند الاتفاق الإسرائيليّ الفلسطينيّ الشامل حول مسألة المياه على التوزيع المتساوي لكميات المياه للفرد، وعلى الحد الأقصى لاستغلال المصادر المُتجددة. تعتبر تكنولوجيا المياه في إسرائيل رائدة في العالم، وطرأ في السنوات الأخيرة تقدمًا هامًا بحيث لم يعد هناك نقص في المياه في هذه المنطقة القاحلة رغم مواسم المحل المتتالية، وخاصة في شمال إسرائيل. ينبغي استغلال هذه الخبرات لمصلحة تطوير مستدام لقطاع المياه الفلسطينيّ **بإدارة مستقلة**، ومن المعلوم أن الطبيعة لا تعرف الحدود، ومخزون المياه المشتركة والنُظم الإيكولوجيّة المشتركة ستواصل **فرض التعاون الإقليميّ والالتزام بالحفاظ على الموارد الطبيعيّة المشتركة**.

بينما توصلت إسرائيل إلى مستوى من الصيانة والتحلية وتكرير المياه الذي يحد بشكل كبير من اعتمادها على المناخ والصدمات الخارجيّة الأخرى، فإن الوكالات الدوليّة تحذر منذ فترة طويلة بأنّ ظروف المعيشة الفلسطينيّة، وخاصة مياه الشرب والصرف الصحيّ، سوف تصبح حتى العام 2020 "غير صالحة للمعيشة" (un-livable). خلال شهر حزيران 2016 قلصت شركة "مكوروت" امدادات المياه بشكل كبير للقرى الفلسطينيّة في الضفة الغربيّة، الأمر الذي تسبب بمعارك وتبادل تهدم بين الموظفين الفلسطينيين والإسرائيليين والشكوى بأنّ جميع الحلول مؤقتة، وكل طرف يعرقل الطرف الآخر في لجنة المياه المشتركة. وكانت نتيجة ذلك عدم تنفيذ أعمال حيويّة لتأهيل وصيانة البنى التحتيّة لشبكات المياه، مما أدى إلى "عدم قدرة خطوط المياه القديمة على إمداد كميات المياه المطلوبة للمنطقة[11]". هذا هو التجسيد الأكثر سلبيًا لآثار الطريق المسدود الذي وصل إليه التعاون في قضية المياه.

مجال الصرف الصحيّ بحاجة إلى تحسين كبير. أقل من ثلث السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية يستخدمون شبكات المجاري الموصولة بمحطات معالجة الصرف الصحيّ؛ البقية يعتمدون على حُفَر المجاري التي لا تحظى عادة بالصيانة المناسبة (بروكس وزملاء، 2013). في غزة، ورغم أنّ 70% من السكان متصلين بشبكات الصرف الصحيّ، فإن النسبة المعلن عنها لمعالجة مياه الصرف تصل إلى نحو 25% فقط (سلطة المياه الفلسطينيّة، 2015).

6 Annual Report by the Palestinian Electricity Regulatory Council 2011.

7 المصدر السابق

8 وفق بنك إسرائيل، يصل الدين إلى 1.7 مليار شيقلًا.

9 مقابلة مع مبادر عربيّ إسرائيليّ، حزيران 2016.

10 أربع محطات فرعيّة في طور البناء في مفترق تفواح وفي مناطق ترقميا ورام الله وجنين.

11 "هآرتس"، حزيران 2016: http://www.haaretz.com/israel-news/1.726132

مرة أخرى يعيق الطريق المسدود بخصوص مسألة المياه الحلول المُقررة. وفق استطلاع سلطة الطبيعة والحدائق في إسرائيل من العام 2013، أكثر من 90% من مياه الصرف الصحيّ في المدن الفلسطينيّة (و-13% من البلدات الإسرائيليّة) تُسيّل داخل الخط الأخضر بدون معالجة وتتسبب في تلوث الخزان الجوفي للمياه الجوفيّة المشترك للطرفين. يدعي العديدون أن النموذج الأشد خطورة للتلوّث هو حوض وادي النار (عيمق كدرون) الذي يبدأ من الأحياء الغربيّة في القدس، ويمر طريق شرقي القدس وطريق صحراء يهودا حتى البحر الميت[12]. تم وضع خطة رئيسيّة لإعادة تأهيل منطقة الحوض، التي تعاني من تلوّث خطير، من قبل شركة هولنديّة، والتي انسحبت من المشروع بعد تعرضها لضغوطات سياسيّة للامتناع عن العمل في منطقة القدس الشرقيّة، وراء الخط الأخضر المُعترف فيه من قبل المجتمع الدوليّ. كما إنّ تحويل مجرى مياه الصرف الصحيّ إلى محطات المعالجة في إسرائيل يتنافى مع القانون الدوليّ الذي يحظر الاستغلال الأحادي الجانب لمصادر المياه المشتركة. محاولات أخرى لتحويل مياه الصرف التي تمت معالجتها في إسرائيل إلى الفلسطينيين (للاستخدامات الزراعيّة) اصطدمت هي الأخرى بمشاكل سياسيّة وتقنيّة/ماديّة، لأن المعايير والتكلفة المتعلقة في معالجة مياه الصرف الصحيّ في إسرائيل ما زالت عالية بالنسبة للمزارعين الفلسطينيين وللمستهلك البيتيّ. إيجاد حل متفق على الطرفين لتنفيذ مشروع إعادة تأهيل منطقة حوض وادى النار سيشكل سابقة مفيدة جدًا.

والأكثر أهميّة هو حث الطرفين على إجراء مفاوضات والتوصل إلى اتفاق (هنا والآن) حول مسألة المياه. ينبغي أن يشمل مثل هذا الاتفاق اقتراح حقوق متساوية في المياه وكميات مماثلة من المياه للفرد الفلسطينيّ والإسرائيليّ؛ الالتزام بحماية موارد المياه المشتركة بالتنسيق بين الطرفين؛ المصادقة لكل طرف على إدارة منفصلة لمصادر المياه التابعة له؛ استيفاء المعايير الأوروبيّة لصيانة جودة المياه. وفي الختام، يجب أن يشمل الاتفاق خطة منسقة تُحدد كيفية جسر فجوات استهلاك المياه، ليس عن طريق تقليل استهلاك المياه في إسرائيل، بل عن طريق تحسين وتوفير مصادر المياه لسكان فلسطين.

الزراعة

بسبب غياب اتفاق مشترك لمعالجة مسألة المياه، حصل تراجع في الزراعة الفلسطينيّة من 25% من اجمالي الناتج المحليّ في عام 1994 إلى 3.5% اليوم، رغم أهميتها للتشغيل والتصدير. تشكل الزراعة 15.3% من مجمل التصديرات الفلسطينيّة، وتوفر فرص عمل لجزء كبير من القوى العاملة الرسميّة، والغير الرسميّة بشكل خاص (13.4% وأكثر من 90% بالتلاؤم)[13]. زيادة على ذلك، ووفق معطيات البنك الدوليّ فإن أكثر من 30% من العمل الفلسطينيّ غير الرسميّ هو عمل النساء، الأمر الذي يدل على أن الاستثمار في تطوير الزراعة سيعود بالفائدة على النساء المنخرطات في سوق العمل الفلسطينيّ بمعدلات منخفضة جدًا. يرغب القطاع الفلسطينيّ الخاص بالاستثمار في الزراعة ولديه القدرات الماديّة لذلك[14].

استجابة لتزايد المطالب الجماهيريّة في إسرائيل لخفض غلاء المعيشة، وخاصة في مجال الأغذية، فإن من مصلحة إسرائيل تفضيل استيراد المنتجات الزراعيّة الفلسطينيّة وليس من اسبانيا مثلًا[15]. الأمر الذي يستوجب التوصل إلى تفاهمات بخصوص موضوع "الكوشير"، والصحة العامة، رقابة الصحة النباتيّة، مسألة المعايير وكذلك المعالجة الحكيمة لمسألة المنافسة التجارية بين المزارعين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومصلحة جميع الأطراف في حماية المنتجات المحليّة. إذا كان في الإمكان التوصل إلى تفاهمات أوسع حول مسألة المياه، والنهوض في الزراعة، وتنسيق الماليّة والحركة وغيرها، فإن ارتفاع مبيعات المنتجات الزراعيّة الفلسطينيّة، من الضفة الغربيّة وقطاع غزة، سوف يخدم مصالح الطرفين.

12 http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.538447

13 Council for European Palestinian Relations, "Agriculture in Palestine: a post-Oslo analysis", 2012

14 محادثة مع خبير اقتصاد فلسطينيّ رفيع المستوى، أذار 2016.

15 محادثة مع خبير اقتصاد إسرائيليّ رفيع المستوى، أذار 2016.

السياحة

التنوع الكبير للمواقع الدينيّة والتاريخيّة في أنحاء الضفة الغربيّة يجذب إليه اليوم أكثر من مليون سائح من أرجاء العالم، مقابل نحو ثلاثة مليون سائح في إسرائيل سنويًا. متوسط إشغال الغرف السياحيّة في الضفة الغربيّة يصل إلى 26% مقابل 66% في إسرائيل (مؤسسة بروتلاند، 2013). صحيح أنّ إسرائيل لم تنجح في تحقيق كامل مكمونها السياحيّ بسبب الأوضاع الأمنيّة غير المستقرة، فكل جولة جديدة من العنف تؤثر فورًا على قطاع السياحة، لكن المكمون السياحيّ الفلسطينيّ يعاني من قلة استغلال حادة. تحسين وتطوير البنيّة التحتيّة للسياحة الفلسطينيّة ورفع مستوى الخدمات في تطور متواصل، وهي على رأس أولويات أجندة المانحين الدوليين. وفق معطيات مؤسسة بورتلاند (2013)، هنالك مكمون كبير غير مُستغل يصل إلى نحو 5.5 مليون سائح سنويًا، وسوف يشكل استغلاله رافعة رئيسيّة للاقتصاد الفلسطينيّ ولسوق العمل.

ففي الشمال على سبيل المثال، في منطقة تياسير وطوباس، جزء كبيرة من الأراضي يعود إلى الكنيسة الكاثوليكيّة، ويمكن استغلالها كرافعة لتعزيز سياحة الحجاج المسيحيين[16]. كما ينبغي أيضًا تعزيز خطة لشمال الضفة الغربيّة كموقع سياحة واستجمام إقليميّ: بالإمكان استغلال التنوع البيولوجيّ الهام، والمواقع التاريخيّة المسيحيّة مثل كنيسة برقين[17] وتوسيع البنيّة التحتيّة السياحيّة المحليّة[18] القائمة وتحسينها لجذب السياحة المحليّة، والإقليميّة والعالميّة.

وفق معطيات الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطيني (PCBS) فإن الإنفاق العام للسواح الأجانب في السلطة الفلسطينيّة لعام 2013 يزيد عن مليار دولار أمريكي، ويشكل 11% من إجمالي الناتج المحليّ للضفة الغربيّة[19]. لكن منذ جمع هذه المعطيات حصل تدهور ملحوظ في الأوضاع الأمنيّة في قطاع غزة، والقدس والضفة الغربيّة، وفي مثل هذه الأوضاع فإن قطاع السياحة هو المتضرر الأول وأيضًا في إسرائيل.

الطرق والنقل

دولة فلسطينيّة متواصلة جغرافيًا ومزدهرة، تعيش بجوار حسن إلى جانب إسرائيل، تحتاج إلى توفير حرية التنقل لسكانها على نحو مُجديّ لاحتياجات العمل والترفيه، وخلق التواصل الضروريّ بين الدولتين ودول الجوار. بغية ذلك لا بد من اتفاق أو تفاهم كامل التنسيق حول موضوع بناء شبكة طرقات وقطارات وموانئ جويّة وبريّة للفلسطينيين. ومن أجل تعزيز التجارة والسياحة وعلاقات الجيرة الحسنة من الضروريّ التنسيق الكامل بين شبكات النقل الإسرائيليّة والفلسطينيّة.

على المستوى التكتيكيّ، ثمة حاجة لتوفر إمكانيّة التوجه إلى الحكومة الإسرائيليّة لطلب المصادقة على تحسين شبكة الشوارع في جميع أنحاء الضفة الغربيّة. لكن بغية تبني التغيير الاستراتيجيّ، يجب على الأطراف إجراء محادثات وتنسيق المصالح المشتركة، والسماح بأعمال البناء الضروريّة لضمان البنى التحتيّة للنقل بحيث تكون مُجديّة ومستدامة في الدولة الفلسطينيّة العتيدة ولعلاقاتها مع إسرائيل ودول الجوار.

ينبغي على إسرائيل الاعتراف بمسؤوليّة السلطة الفلسطينيّة في إدارة (التخطيط والإدارة والإشراف) مجال النقل، من أجل ضمان حق سكانها في الوصول والحركة الحرة عن طريق البر، والجو والبحر، للناس وللبضائع وللخدمات. وهنالك أهميّة خاصة لتوفير الأمن والأمان لجميع مستخدمي الطرقات.

بينما يُلزم تطوير شبكة النقل بوجود خطة رئيسيّة لشبكة طُرق أفقية وعموديّة، ينبغي أيضًا دراسة "طُرق مُخصصة"، والتي تتطلب ترتيبات استخدامات خاصة للمستخدمين الإسرائيليين (على سبيل المثال، شارع 443 وهو الشارع الرئيسيّ الذي يربط بين القدس والضفة الغربيّة)، وبالعكس أيضًا، أي ترتيبات خاصة للمستخدمين الفلسطينيين في "الطرقات الإسرائيليّة المُخصصة". هكذا تتيح شبكة الطرقات وسكك الحديد الإسرائيليّة والفلسطينيّة الحركة بين إسرائيل

16 محادثات مع مسؤول فلسطينيّ كبير سابق، آب 2015

17 كنيسة برقين، والمعروفة أيضًا باسم كنيسة القديس جرجس، قائمة في مكانها الحالي منذ الفترة البيزنطيّة، وقد شيدت تخليدًا لقيام المسيح بإشفاء عشرة مجذومين في ذلك المكان.

18 قرية حداد السياحيّة القريبة من معبر الجلمة تجذب إليها العديد من السواح العرب في إسرائيل.

19 محادثة مع ممثل بنك إسرائيل، نيسان 2016.

والسلطة الفلسطينيّة/فلسطين، وكذلك اتاحة حركة تنقل طرف واحد عن طريق شوارع وسكك حديد الطرف الآخر. يمكن تحقيق ذلك بواسطة إنشاء شوارع متفق عليها للنقل كوسيلة هامة تتيح التعاون الاقتصاديّ، والتبادل التجاريّ، وتوسيع منشآت السياحة وعلاقة الجوار الحسنة. إضافة إلى ذلك، وبما أنّ الفلسطينيين سيظلون يعتمدون على الموانئ الإسرائيليّة البحريّة والجويّة، بالإمكان تفعيل "مناطق موانئ مُخصصة" من أجل توفير معاملة فعّالة مع البضائع الفلسطينيّة من خلال السماح بتواجد فلسطينيّ والقدرة على حل مشاكل دخول الموانئ.

الاتصالات

رغم اعتباره من أولويّات التنمية، إلا إنّ قطاع الهايتك الفلسطينيّ قد تطوّر حتى الآن في ظل تحديات الظروف التكنولوجيّة مع تغطية وسرعة انترنت غير كافيتين.

جرى توقيع اتفاق المبادئ حول تخصيص طيف بنطاق تردد 2100 ميغاهيرتز بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة في شهر تشرين الثاني 2015 بعد سنوات من المفاوضات. يسمح الاتفاق لمزودي الخدمات الخلويّة الفلسطينيين تزويد خدمات الجيل الثالث، ويسمح لشركة "الوطنيّة" تزويد خدمات الجيل الثاني في غزة (مكتب الرباعيّة، 2016). ينبغي أن تتمحور الخطوات حول تنفيذ وتسليم كل ما ينبع من اتفاق الجيل الثاني/الجيل الثالث، واتخاذ خطوات إضافيّة لدفع الاتفاق لمصلحة قطاع هايتك فلسطينيّ قويّ.

حقيقة كون إسرائيل أحد الدولة الرائدة عالميًّا في مجال الهايتك توفر أفضلية محتملة وهامة جدًا لتطوير قدرات هايتك فلسطينيّة متلائمة، من خلال التعاون مع مبادرين إسرائيليين. صحيح أنّ هناك محاولات كهذه للتعاون، لكنها تصطدم بالمعيقات التي تضعها الحركة الفلسطينيّة لمنع التطبيع، التي تضر في المصالح الفلسطينيّة الحيويّة. ففي حين تصل معدلات البطالة بين الشباب إلى نحو 30% في الضفة الغربيّة وإلى 60% في قطاع غزة، وكل واحد من بين ثلاثة خريجين جامعيين فلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة عاطل عن العمل (IMF, 2016)، فإنّ لقطاع الهايتك أهميّة خاصة في توفير فرص العمل للشبان المثقفين.

المعابر

سوف تبقى المعابر بين إسرائيل والضفة الغربيّة، وبين الضفة الغربيّة والأردن وبين إسرائيل وقطاع غزة عاملًا حاسمًا في كل ما يتعلق في الوصول إلى الموانئ وتشجيع التجارة. أعلنت الحكومة الإسرائيليّة مؤخرًا عن خطة لمدة سنتين باستثمارات بمبلغ 300 مليون شيقلًا لإجراء تعديلات على أوضاع المعابر في الضفة الغربيّة، وذلك في محاولة تنجيع عمل المعابر وجعلها أكثر آمنة. من المفترض أن تشمل هذه التعديلات مضاعفة آلية المسح، بناء ناقلات لحصى البناء (في معبر الجلمة على سبيل المثال)، وكذلك توسيع منطقة معالجة الشواحن وفق الحاجة. إنّه تطور هام جدًا ينسجم مع التحسينات الجديّة في قدرة الوسائل التكنولوجيّة، مثل الماسحات الضوئيّة والأقفال الإلكترونية للحاويات، الذي سيخفف من المشاكل الأمنيّة والتهريب. وقد نشرت وسائل الإعلام في غزة مؤخرًا إنّ إسرائيل تنوي استئناف عمل معبر البضائع في إبرز بغية تخفيف الضغط عن معبر كرم أبو سالم، وهو المعبر البضائع الوحيد المتبقي بين إسرائيل وقطاع غزة. على المدى الطويل، ينبغي أن يكون الهدف النهائيّ الحفاظ على المعايير الدوليّة في المعابر الرسميّة، بما في ذلك معدات TIR[20]، والنقل عبر الشاحنات البحريّة والبريّة والجويّة.

للمعابر بين إسرائيل والضفة الغربيّة أهميّة خاصة في التنقل لاحتياجات العمل. لقد ازداد تشغيل العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيليّ (في إسرائيل والمستوطنات) بمواقع مائة ألف عامل، يشمل الأيدي العاملة بدون تصريح عمل. يشكل دخل هؤلاء العمال نحو 13% من إجمالي الناتج الفلسطينيّ المحليّ[21]. مسألة تشغيل الفلسطينيين من قبل إسرائيليين هي مسألة مُركّبة بما لها من آثار اقتصاديّة إيجابيّة وسلبيّة: وفق تقديرات الرباعيّة الدوليّة، من ناحية، بدون العمل في المستوطنات سيصل معدل البطالة الرسميّ في الضفة الغربيّة إلى نحو 35%، وهو معدل البطالة القائم في قطاع غزة. ومن الناحة الثانيّة، فإن أجور العمال الفلسطينيين المتدنيّة في إسرائيل لا تشكل بديلًا للحل البعيد المدى ولا تخلق زيادة في الانتاجيّة في المناطق الفلسطينيّة، لأنّ هذا النوع من العمل يتطلب تأهيل منخفض، الأمر الذي لا يتماشى مع تعزيز الاحتياجات المستقلة على المدى البعيد (مكتب الرباعيّة، 2016). الإشكاليّة الإضافيّة هي تأثير هذه العمالة على الأجور، فحين تصل معدلات الأجر اليومي للعمال في إسرائيل إلى ضعف أجور العمال في الضفة الغربيّة، يساعد الأمر على رفع أجور العمال في الضفة الغربيّة ردًا على معدلات الأجور في إسرائيل، وفي نفس الوقت يؤدي الأمر إلى رفع تكلفة الإنتاج الفلسطينيّ مما يضر في قدرته على المنافسة[22]. يعمل اليوم 11.8% من سكان الضفة الغربيّة في إسرائيل والمستوطنات. تخصص إسرائيل حصة بواقع 68,500 تصريح عمل للفلسطينيين العاملين في إسرائيل، وقد تم زيادة هذه الحصة في أذار 2016 بنحو سبعة آلاف تصريح آخر (تقرير صندوق النقد الدوليّ لـ 2016، AHLC).

بما أنّ جزء كبير من النشاط التجاري يتركز في المعابر، فإن الحاجة إلى زيادة النشاط التجاريّ التبادليّ بين إسرائيل والفلسطينيين، من خلال تشجيع الأسواق والمستهلكين المحتملين، لا تغيب عن التفكير السياسيّ الإسرائيليّ. ففي الأشهر الأخيرة أطلقت وزارة التعاون الإقليميّ مركزًا للقاءات الإقليميّة في معبر "شاعر إفرايم" (الواقع غربي مدينة طولكرم قرب مكتب الأمن)، الذي يوصف بأنّه "موقع لقاءات لرجال أعمال إسرائيليين وفلسطينيين دون حاجة على تصاريح دخول إلى إسرائيل"[23]. رغم أهمية الفكرة وأهدافها الحيويّة يمتنع الفلسطينيون عن اللجوء إلى هذه الخدمات، لأنها تمثل سيطرة السلطات الإسرائيليّة على عمليات التداول الاقتصاديّ. ويقول العديد منهم ما دام يُسمح لهم بالدخول عبر هذا المعبر، فيجب السماح لهم أيضًا بالدخول من المعبر والوصول مباشرة إلى الشركاء أو المستثمرين المحتملين في تل أبيب وحيفا، أو في كل مكان آخر يتواجدون فيه[24]. وهذه تذكير جيد إلى أنه حتى عندما يتم التعامل مع مسائل جليّة تتعلق بالتنمية الاقتصاديّة، لا يستطيع أي من الأطراف الهروب من السياق السياسيّ والحساسيات المرافقة لذلك.

مناطق C

الشرط المُسبق الأخير الذي نود التركيز عليه في هذا الفصل هو الذي يميل إلى أن يكون الأول على رأس أولويات الدبلوماسيّة الدوليّة، في كل ما يتعلق في استنفاد الكامن الاقتصاديّ للدولة الفلسطينيّة. تمتد منطقة C، الواقعة تحت السيطرة المدنيّة والأمنيّة الإسرائيليّة الكاملة، على مساحة أكبر من 60% من الضفة الغربيّة، وتشمل احتياطيّ الأراضي الرئيسيّ للتنمية والمسكن بالنسبة للضفة الغربيّة بمجملها. المنطقة C غنية بالموارد الطبيعيّة وهي متواصلة جغرافيًّا، بينما المناطق A و B غير متواصلة وأصغر مساحة. فعلى سبيل المثال، صناعة الحجر والرخام الفلسطينيّة، التي تعتبر نجاحًا اقتصاديًّا (في المرتبة 11 عالميًّا) تستهلك جميع المواد الخام تقريبًا من المنطقة C[25]. رغم ذلك، فإن طريقة إدارة المنطقة C من الناحية الفعليّة اليوم تحرم رجال الأعمال الفلسطينيين من الاستثمار في هذه المنطقة (البنك الدوليّ، 2013).

تُحدد اتفاقيات أوسلو 2 قواعد خطوات "إعادة الانتشار" الإسرائيليّ، والتي ستوسع مناطق السيطرة الفلسطينيّة. في "ملاحظة للبروتوكول" الموقع في شهر كانون الثاني 1997 تم تصنيف عمليات إعادة الانتشار بأنها "التزامات للتنفيذ" وليس "التزامات للمفاوضات". الأمر الذي يعني عمليًا حق حكومة إسرائيل في تحديد نطاق عمليات إعادة الانتشار الإضافية من طرف واحد والامتناع عن التفاوض حول هذه المسألة شديدة الأهميّة. منحت هذه المادة حكومة إسرائيل الذريعة القانونيّة لتكريس سلطتها الكاملة على 61% من مناطق الضفة الغربيّة، المُصنفة كمناطق C. تعتبر السيطرة على هذه المناطق من وجهة النظر الإسرائيليّة كورقة مساومة هامة في مفاوضات الحل الدائم.

من ناحية أخرى، فإن منع السلطة الفلسطينيّة من فرض مسؤوليتها على غالبية هذه المناطق يضعضع قوتها على إقامة دولة فلسطينيّة مزدهرة ومتواصلة جغرافيًا. على مدار العقود الأخيرة منعت الإدارة المدنيّة الفلسطينيين من البناء

20 الاتفاقية الجمركية للنقل الدوليّ البضائع

21 محادثة من ممثل بنك إسرائيل، نيسان 2016

22 المصدر السابق

23 الإعلان عن افتتاح مكتب اللقاءات الإقليميّ، وزارة التعاون، كانون أول 2015.

24 مقابلة مع مبادر أعمال عربيّ إسرائيليّ، حزيران 2016.

25 محادثة مع خبير اقتصادي ورجل أعمال فلسطيني كبير، حزيران 2016.

في غالبيّة مناطق C، وتقييد خطير لكل مبادرة تنمية فلسطينيّة[26]. وفق مقياس البنك الدوليّ (تقرير AHLC لعام 2016)، فإن منح تصاريح الدخول إلى مناطق C للأعمال الفلسطينيّة سوف يزيد الانتاجيّة الفلسطينيّة بمقدار الثلث. بناء على معرفتنا هنالك العديد من المبادرات في المناطق C التي سيكون له تأثير واسع على بناء الدولة الفلسطينيّة، والتي يمكن تعزيزها في ظل الواقع القائم. إلا أنّ تنفيذ هذه المبادرات يستلزم تغيير السياسات الإسرائيليّة، إن كان ذلك "بشكل تنازليّ" أو على المستوى المهنيّ وبدعم حكوميّ.

على ضوء الوضع العام للصراع، فإنّ حالة الوضع القائم في مناطق C خطيرة، لأنها تنمي الإحباط لدى السكان الفلسطينيين، وتُعزز المجموعات المتطرفة التي تنادي بالعودة إلى العنف وتُصعّد التوترات بين القيادات الإسرائيليّة والفلسطينيّة. ومن المؤسف إنّه طالما استمر اعتماد مبدأ "لا شيء متفق عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء" فسوف تستمر هذه الأوضاع.

المطلوب هو جهود مشتركة لمناقشة التفاهمات والوسائل الضروريّة التي تتيح إقامة دولة فلسطينيّة مزدهرة ومتواصلة جغرافيًا. والمنظور الذي ينبغي القيام بذلك عن طريقة هو ليس اتفاق الحل الدائم، بل احتياجات السكان الاقتصاديّة والاجتماعيّة الأساسيّة. وهذه الاحتياجات هي: تعزيز إقامة بنية تحتيّة ماديّة وعمليّة، أي شبكة شوارع عمليّة وقطارات فلسطينيّة، ميناء بحري ومطار يتيحان حركة دخول حرة ومُثلى؛ تطوير البنى التحتيّة للطاقة، والمياه والصرف الصحيّ؛ النهوض في الزراعة، والسياحة، والصناعة والتجارة، وكذلك بناء مدينة جديدة أو مدينتين. جميع هذه المبادرات تتطلب توسيع السيطرة الفلسطينيّة بشكل جذريّ على مناطق C.

بما أنّ هذه التطورات سوف تؤثر بالتأكيد على المصالح الإسرائيليّة، فيجب أن تكون قضيّة مركزيّة في التوصل إلى تفاهمات واتفاقيات متبادلة، حتى قبل حل جميع قضايا الصراع المركزيّة.

ظروف مُتيحة – المؤسسات

إضافة إلى إشكاليات الأمن المنبثقة عن فكرة الدولة الفلسطينيّة المستقلة لدى الإسرائيليين، ثمة أساس متين للشك في قدرة المؤسسات الفلسطينيّة على الالتزام بالمسؤوليات التي تفرضها الدولة. وثمة حاجة للتقدم على مستوى مؤسسات السلطة الفلسطينيّة من أجل تسهيل مشاريع البنى التحتيّة التي نقشناها أعلاه ومن أجل إتاحة تنميّة الاقتصاد الفلسطينيّ في غزة وفي الضفة الغربيّة.

على مستوى القطاع المصرفيّ والماليّ: هنالك حاجة إلى حل مسألة الديون القائمة في الطرفين من أجل بناء الثقة والتقدم نحو التعاون والتنسيق الأفضل بين البنوك الإسرائيليّة والبنوك الفلسطينيّة، وخاصة بين بنك إسرائيل وسلطة النقد الفلسطينيّة (PMA). تحسين الترتيبات المصرفيّة يرتبط أيضًا بمسألة الجمارك، وثمة حاجة إلى التقدم في هذا المجال لإتاحة بناء القدرات الفلسطينيّة. في عام 2012 كانت مسألة مستودعات ضمانات الجمرك الفلسطينيّ ومعالجة ضريبة القيمة المضافة ماثلة على جدول الأعمال، وتمت مناقشتها مباشرة بين الطرفين كجزء من الحوار المهني بين وزارات المالية (MOF-to-MOF). ترأس الحوار كل من د. يوڤال شتاينتس، وزير المالية الإسرائيليّة في حينه، ورئيس الحكومة الفلسطينيّة آنذاك، د. سالم فياض. "تفاهمات شتاينتس فياض" التي تم التوصل إليها حسّنت من معاملات تبادل السلع بين إسرائيل والمناطق الفلسطينيّة والعمليات الضريبيّة المتعلقة بذلك. في حين تم تطبيق التفاهمات بشكل جزئيّ في أفضل الحالات، فقد توصل وزيرا الماليّة الحاليين (كحلون وبشارة) إلى علاقات عمل أفضل وقنوات اتصال مباشرة تتيح إعادة النظر في هذه المسألة. وفي هذا السياق من الضروريّ شمل القطاع الفلسطينيّ الخاص ضمن المفاوضات، من أجل الدراسة المسبقة لقدرات الاستثمار وتعزيز التنمية الاقتصاديّة.

يجب السماح (مرة أخرى) لموظفي الجمرك الفلسطينيّ اكتساب الخبرة العمليّة في معاملات الجمرك وادرتها من أجل ضمان المستوى المهني المطلوب لتطبيق نظام جمارك مستقل في المستقل. نموذج المشروع تحت الإدارة التركية، مشروع المنطقة الصناعيّة الحرة (JIFZ) في جنين، يشكل فرصة لاختبار سلطة الجمارك الفلسطينيّة المستقلة. المشروع قائم في المنطقة B حيث لا توجد سيطرة ونفوذ لسلطة الجمارك الإسرائيليّة، وهو قريب جدًا من نقطة الجمرك الإسرائيليّة في معبر الجلبوع. مشاركة مستثمرين أتراك في ظل تحسين الأجواء الدبلوماسيّ في هذه الفترة، إضافة إلى توقيع الفلسطينيين اتفاقية امتياز مع مبادر تركيّ تنص على كون المنطقة الصناعيّة "منطقة معفيّة من الجمرك"، والتي تتطلب المزيد من التنسيق مع إسرائيل، توفر فرصة "للتفكير خارج العلبة" في كل ما يتعلق بالحلول التي تتيح الاستثمارات التجاريّة[27]. في نهاية الأمر، فإنّ مشروع JIFZ، على غرار غيره من المشاريع الاقتصاديّة الكبرى التي ينبغي الاستمرار في تعزيزها في المناطق الفلسطينيّة، يخدم المصالح الإسرائيليّة. وهو يوفر فرص ربح للجميع، لأنه يوفر للفلسطينيين أماكن عمل هم في أمس الحاجة إليها، وتنميّة اقتصاديّة وفرص للتجارة والاستثمارات، ويوفر لإسرائيل الاستقرار وتعزيز التعاون الإقليميّ.

هنالك جانب مؤسساتيّ آخر ضروريّ من أجل ضمان كل نشاط اقتصاديّ هو جانب القانون والنظام العام. وبالفعل، إذا لم تستطع السلطة الفلسطينيّة ضمان خدمات شرطيّة مناسبة في المجالات الواقعة تحت إدارتها، ولا تستطيع خلق بيئة "وديّة للأعمال التجاريّة"، فهي لن تستطيع جذب الأعمال التجاريّة والمستثمرين. للسلطة الفلسطينيّة قدرة ممارسة سلطة محدودة فقط في مناطق B. وفق اتفاقيات أوسلو 2 تقع مسؤوليّة حفظ النظام العام في مناطق B على عاتق الشرطة الفلسطينيّة المدنيّة. لكن بما أن الصلاحيّة الأمنيّة العامة ما زالت منذ حينه بيد قوات الأمن الإسرائيليّة، فهنالك حاجة دائمة للتنسيق الأمنيّ الإسرائيليّ الفلسطيني المتواصل في كل ما يتعلق في نشاطات إنفاذ القانون. نتيجة هذا فإن قدرة الفلسطينيين على إنفاذ القانون محدودة وليس لديهم خدمات شرطيّة نظاميّة في المنطقة B. لا يتيح هذا الوضع للفلسطينيين القيام بمهام الحكم المركزيّ المحليّ على نحو دائم في ظل النفوذ الفلسطينيّ، بسبب فراغ إنفاذ القانون الناجم عن ذلك، فإن المنطقة B تشكل ملجأ آمنًا للأعمال الجنائيّة وحمل السلاح بما يشكل تحديًا لسلطة ونفوذ السلطة الفلسطينيّة وقدرتها على فرض سيطرتها على هذه المناطق.

يدرك المجتمع الدوليّ والمؤسسة الأمنيّة الإسرائيليّة جيدًا مخاطر توسيع فراغ إنفاذ القانون في أجزاء من مناطق B، وانعدام التنميّة في مناطق C والحاجة إلى خطوات إيجابيّة واستقراريّة تستجيب لحالة اليأس المتفاقمة لدى السكان في السلطة الفلسطينيّة. قامت سلطات الأمن الإسرائيليّة مؤخرًا بخطوات إيجابيّة: حتى بعد اندلاع أعمال العنف الأخيرة تواصل السلطات الإسرائيليّة بالتوصية بالفصل بين الرد الإسرائيليّ على الإرهابيين من جهة، والسكان الفلسطينيين من جهة أخرى، والامتناع عن اتخاذ خطوات عقاب جماعيّة. لكن، ومن أجل إحداث تغيير جدي على أرض الواقع، هنالك حاجة إلى خطوات كبيرة أخرى لتعزيز التعاون الأمنيّ والسماح للشرطة الفلسطينيّة تعزيز قدراتها للحفاظ على القانون والنظام العام.

عمل مكتب الرباعيّة الدوليّة بالتعاون من المنسق الأمنيّ الأمريكيّ (USSC) وبعثة التنسيق الأوروبيّة لمساندة الشرطة الفلسطينيّة (EUPOL COPPS) مع سلطات الأمن الإسرائيليّة والفلسطينيّة، حيث تم وضع دراسة ومسح شامل لنفوذ الشرطة الفلسطينيّة في مناطق الضفة الغربيّة. نتيجة ذلك قامت إسرائيل في نيسان 2015 بتسهيلات كبيرة على قواعد التنسيق لقوى الأمن الفلسطينيّة (PASF). يعمل مكتب الرباعيّة حاليًا مع السلطة الفلسطينيّة ومجموعة المانحين على إقامة محطات جديدة للشرطة على أساس توسيع نطاق عمل الشرطة (مكتب الرباعيّة، 2016).

ملاحظة أخيرة حول موضوع المستوى المؤسساتي تتعلق بالحاجة إلى تنويع التجارة الفلسطينيّة. هنالك عدم توازن تجاري ثابت بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة: فالمشتريات الفلسطينيّة من إسرائيل تصل إلى نحو ثلثيّ مجمل الاستيراد الفلسطينيّ، بينما تشكل المبيعات الفلسطينيّة إلى إسرائيل نحو 81% من مجمل التصدير الفلسطينيّ. وعلى عكس ذلك، فإن التجارة الإسرائيليّة مع السلطة الفلسطينيّة تشكل 1% فقط من التجارة الإسرائيليّة الخارجيّة (بنك

26 وفق تقرير البنك الدولي (تشرين الثاني 2013)، فإن التقييدات المفروضة على النشاط الاقتصادي في منطقة C مُدمّرة بشكل خاص للاقتصاد الفلسطيني (تقدر الخسارة بـ 3.4 مليار دولار، أي ثلث اجمالي الناتج المحلي لعام 2011)؛ كما طرأ هبوط حاد على تقديم اقتراحات تنمويّة بسبب انعدام الثقة في المصادقة عليها كما يبدو.

27 محادثة مع الجمرك الإسرائيليّ، نيسان 2016.

إسرائيل، 2012)[28]. وبلغة الأرقام، يبلغ حجم المبيعات الإسرائيليّة للسلطة الفلسطينيّة 16.4 مليار شاقل، بينما يبلغ حجم المشتريات الإسرائيليّة من السلطة الفلسطينيّة 3 مليار شاقل[29]. يمكننا الاستنتاج أنه من أجل تقليص التبعيّة التجارية لإسرائيل، ينبغي على المؤسسات الفلسطينيّة ذات الصلة التنويع في شركاء التجارة. رغم توقيع السلطة الفلسطينيّة اتفاقيات مع منطقة التجارة العربيّة الحرة الكبرى (GAFTA)، فقد تم حتى الآن استغلال جزء صغير من الإمكانيات. فمثلا، تعزيز السيطرة الفلسطينيّة على الاستيراد من منطقة "جافتا" في مجالات الجمرك وعمليات التقييس، سيؤدي إلى تأثيرات فوريّة ايجابيّة على التجارة الخارجيّة للسلطة الفلسطينيّة (مركز بيرس للسلام، 2015). مثال آخر، اتفاقيّة ثلاثيّة – فلسطينيّة أردنيّة إسرائيليّة – تسمح بتداول البضائع الأردنية في الأسواق الفلسطينيّة، وفي هذا مصلحة لإسرائيل أيضًا، فكلما زاد التكامل الفلسطينيّ نحو الشرق، كلما زاد التكامل الإسرائيليّ مع الدولة الثالثة نفسها[30].

شروط مُتيحة – الإطار

بعد استعراض الشروط الأساسيّة الملموسة والتطور المؤسساتيّ المطلوبين لتحريك الاقتصاد الفلسطينيّ في طريق الازدهار، بقي أن ندرس الإطار الاقتصاديّ الفوقيّ المطلوب لما ذُكر أعلاه.

وفق أقوال خبير اقتصاديّ إسرائيليّ رفيع المستوى، كان قد شارك عن كثب في المفاوضات الاقتصاديّة في تسعينيّات القرن الماضي، من وجهة نظر اقتصاديّة بحت، فإن الادعاء البديهيّ هو: كلما زاد التكامل الاقتصاديّ، كلما كثرت المنافع التي سيحصل عليها الطرفين. لذلك، ثمة حاجة لمواصلة البحث عن الفرص والمشاريع المشتركة والمبادرات التي تعود بالربح على الجميع. رغم ذلك، فإن التباين الكبير بين الاقتصادين، والحقيقة أنّ الحديث ليس عن علاقات اقتصاديّة بين كيانين سياديين، بل علاقات تبعية فلسطينيّة في السوق الإسرائيليّ القوي، يؤكدان على الحاجة لبناء اقتصاد فلسطينيّ مستقل وفعّال وبدون تبعية. بينما نحن ندرك الحاجة الفلسطينيّة إلى تمكين السيادة والوضوح في النمو الاقتصاديّ، فلا شك أنّ الاقتصاد الفلسطينيّ سوف يحتاج إلى الاقتصاد الإسرائيليّ في السنوات القادمة، ولو فقط بسبب حقيقة سيطرة إسرائيل على المنافذ الجويّة والبحريّة.

سؤال الإطار الأكثر أساسيّة يتعلق في توحيد الجمارك القائم، والذي تقوم إسرائيل في إطاره بجباية الضرائب على البضائع المُخصصة للضفة الغربيّة وقطاع غزة وتحولها إلى السلطة الفلسطينيّة. حاليًا، ومن الطرف الإسرائيليّ، فإنّ حقيقة مسؤوليّة إسرائيل عن جباية أموال الضرائب، عرض الحكومة إلى ضغوطات لوقف تحويل أموال الضرائب وإلى نقد دوليّ في حالات تم توقيف التحويل. ففي المرة الأخيرة قامت إسرائيل بتأخير تحويل الأموال لفترة زمنية كبيرة من شهر كانون الثاني حتى آذار 2015، ردًا على انضمام السلطة الفلسطينيّة إلى محكمة الجنايات الدوليّة في هاغ. الأمر الذي كان له تأثيرًا فوريًا على ميزانية وديون السلطة الفلسطينيّة، والتي كان عليها خفض رواتب القطاع العام. في حين فشلت المحاولات السابقة، الرسميّة والغير الرسميّة، لتعديل بروتوكول باريس في محاولة لتحدي الإطار الأساسيّ للغلاف الجمركيّ، وخاصة لأن رفع مستوى الاتفاق إلى اتفاق تجارة حرة (FTA)، أو حتى "تجارة حرة منقوصة" كما جرى الاقتراح، يفترض وجود حدود اقتصاديّة فاعلة، والتي ما زالت غير قائمة بين الاقتصاد الإسرائيليّ والفلسطينيّ. في ظل الوضع القائم، فإنّ اتفاق من نوع FTA سيكون إشكاليًا بسبب الاحتمالات الكبيرة لتسريب البضائع. مع ذلك، هذا لا يعني أنّ المرونة والتسهيلات (مثل قواعد مرنة بخصوص مصدر البضائع) في الاتفاقات الاقتصاديّة القائمة، لمصلحة تسريع التنميّة، غير جديرة بالتعزيز على المدى القصير نسبيًا[31].

ترتيبات ضريبيّة أكثر مرونة قد تشمل اتفاقات حول الجمارك وضريبة الدخل (تحافظ على استعادة ضرائب مزدوجة). فمثلا، بينما الميل العالميّ يتجه نحو نسبة جمرك صفر، فقد يرغب الفلسطينيون بفرض جمارك مانعة لدعم بعض قطاعات الإنتاج الفلسطينيّة (مثل المنتجات الزراعيّة). ومن جهة أخرى، ينبغي أن يكون التنسيق الضريبيّ لمجموعات معينة وصغيرة وللأفراد منخفض جدًا (مثلا، الكحول والتبغ)[32]. في جميع الأحوال، فإن القوائم الموجودة حاليًا، A1، A2، و B هي الاستثناءات الوحيدة المتفق عليها في اتفاق الغلاف الجمركيّ ويجب تعديلها. تم شمل هذه القوائم في بروتوكول باريس من أجل السماح للسلطة الفلسطينيّة باستيراد احتياجات أساسيّة من الأسواق الأردنيّة، والمصريّة ومن دول عربيّة واسلاميّة أخرى في إطار رسوم الجمرك الفلسطينيّ والمعايير الفلسطينيّة:

- A1 – البضائع المُستوردة تكون من المنتجات المحليّة في الأردن، ومصر أو دول عربيّة أخرى
- A2 – يمكن أن تكون البضائع المُستوردة من دول عربيّة، واسلاميّة أو أخرى
- B – البضائع المُستوردة لا تخضع إلى تحديد الكميات، لكنها تخضع للمعايير الإسرائيليّة

جدير بالذكر أنّه تم تحديث القوائم مرتين منذ عام 1994، مما يعني أنها أصبحت إلى حد ما غير ذات صلة لتطور احتياجات السوق الفلسطينيّة (مركز بيرس، 2015). كما ينبغي أن تتعامل أية اتفاقات مُتعلقة أخرى مع مسألة المعايير؛ السماح بتصدير بمعايير أكثر منخفضة، لكنها مُعرّفة بشكل واضح[33].

إضافة إلى أهميّة الإطار الاقتصاديّ المُعدّل ثمة حاجة أيضًا إلى النظر في دور اللاعبين الآخرين في هذا الإطار. في ظل التراجع المتواصل في المساعدات الخارجيّة، ومع احتمالات نمو إضافي في القطاع العام، هنالك حاجة للنظر في لاعب آخر وهو القطاع الفلسطينيّ الخاص. وفق معطيات من عام 2013 لمؤسسة بورتلاند، ومقرها في لندن ورام الله، فإنّ دور القطاع الخاص بالغ الأهمية لخلق أماكن العمل والاستثمارات غير المنحازة، أي لتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجيّة. خبراء اقتصاد فلسطينيين يؤيدون هذا التوجه ويؤكدون على أنّ القطاع الخاص يملك القدرات (والسيولة النقديّة) لتمويل مشاريع كبيرة، بدءًا بالاستثمارات في الزراعة وحتى التعليم، إضافة إلى الاهتمام الخاص في المشاريع في غزة[34]. على غرار هذا، يتوجه لاعبون دوليون بإصرار لمبادرات التنمية التي يقودها القطاع الخاص ويؤكدون "وجود كامن نمو كبير في قطاعات مثل الزراعة، الإنتاج، السياحة، الاتصالات والبنى التحتيّة. رغم صغر القطاع الفلسطينيّ الخاص، فهو يعمل على نحو جيد... في ظل تحديات ظروف النزاع والاحتلال والأضرار في سلسلة الإمدادات وامكانيات الوصول المحدودة للأسواق الخارجيّة. مستويات ربح الشركات المُسجلة عالية. أصحاب الأعمال قادرون على الصمود، ومرنين مع الكثير من البصيرة، القطاع المصرفيّ يملك رأس مال قويّ" (تقرير مكتب الرباعيّة، 2016).

استنتاجات

بينما لا يزال إطار العلاقات الدبلوماسية بين اسرائيل والسلطة الفلسطينية متوتر بسبب قيود سياسية كبيرة على كل جانب، فإنّ مسألة التنمية الاقتصاديّة الفلسطينيّة مثيرة للجدل. في الواقع، من الأسهل إقناع الجمهور الإسرائيلي بأن لديه مصلحة خاصة في وجود اقتصاد فلسطينيّ مزدهر، إن كان ذلك كسوق طبيعية للسلع والخدمات الإسرائيليّة، والأهم من ذلك، كوسيلة لتأمين الاستقرار والهدوء. استعرض هذا المقال سلسلة مختارة من التدابير الاقتصاديّة الممكنة، التي إذا ما نفذت، كليًا أو جزئيًا، يمكن أن تُعزز التنمية الفلسطينية وتطويرها.

رغم الحاجة الملحة للحل السياسيّ (أي، حدود معترف فيها وفعّالة) فإن المطلوب لتمكين الاقتصاد الفلسطينيّ من تحقيق كامل إمكاناته، هو تخفيف القيود وتنفيذ الاتفاقات القائمة التي قد تحسن إلى حد كبير من الأفق الاقتصاديّ. بشكل عام، إذا تم منح الفلسطينيين امكانية الوصول إلى مدخلات الإنتاج وإلى الأسواق الخارجيّة، وإذا تم السماح لهم بحرية التنقل للبضائع والعمالة ورأس المال، كما توخت الاتفاقات السياسيّة، فسوف يؤدي ذلك إلى تحسن كبير جدًا في توقعات نمو الاقتصاد الفلسطينيّ.

28 http://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/PressReleases/Documents/Israel-Palestinian%20trade.pdf

29 من "دليل الأعمال الإسرائيليّة الفلسطينيّة" (business guide to Israeli and Palestinian businesses)، الذي نشر من قبل اتحاد الغرف التجاريّة، 2015.

30 محادثة مع خبير اقتصادي إسرائيلي كبير، حزيران 2016.

31 محادثة مع خبير اقتصادي إسرائيلي كبير، حزيران 2016.

32 المصدر السابق.

33 المصدر السابق.

34 محادثة مع خبير اقتصاد فلسطينيّ رفيع المستوى، أذار 2016.

وللأسف، لا يمكن تجاهل الحقيقة بأنّ الطرفان ما زالا حتى الآن يتحصنان عميقًا في المواقف المتضاربة بدل العمل على تعزيز حلول بناءة للمواضيع الكثيرة المطروحة على الأجندة، والتي لا يجب أن تنتظر الحل الكامل لجميع قضايا الصراع الرئيسيّة. هنالك العديد من الفرص في قضايا الزراعة، والغاز، والكهرباء والمياه، القادرة على النهوض في مشاريع متواصلة وهامة، وبدون الحاجة إلى انتظار المستوى السياسيّ. وبالفعل، وازاء الجمود في المفاوضات الرسميّة بين الطرفين، وعلى ضوء الضرورات السيأسيّة والايديولوجيّة للحكومة الإسرائيليّة الحاليّة، فقد آن الأوان لتعزيز مبادرة "تصاعديّة" على قاعدة عريضة؛ وفي حالة حدوث أمور عديدة مختلفة بالتوازي، فسوف يكون لذلك تأثيرًا متشابكًا وهامًا على الاقتصاد الفلسطينيّ.

في الختام، إذا نجح الاقتصاد الفلسطينيّ في تحقيق تقدم هام، إضافة إلى القدرات المؤسساتيّة المطلوبة لمثل هذا التقدم، فسوف يسهم ذلك على نحو جاد للجمهور في إسرائيل بأن جارتهم المستقبليّة لن تكون دولة ضعيفة تهدد سلامتهم، بل مجتمع مزدهر وسوق منفتح للأعمال والتعاون.

قائمة المراجع

AIX Group, Economic Dimensions of a Two-State Agreement between Israel and Palestine, Vol. II, June 2010

Arnon A. and J. Weinblatt, Sovereignty and Economic Development: The Case of Israel and Palestine, article in The Economic Journal · Royal Economic Society 2001

Bank of Israel (BoI), Trade links between Israel and the Palestinian Authority, 2013 report

David B. Brooks, Julie Trottier & Laura Doliner (2013) Changing the nature of transboundary water agreements: the Israeli–Palestinian case, Water International, 38:6,

The Portland Trust, Beyond Aid: A Palestinian Private Sector Initiative", 2013

Palestinian electricity Regulatory Council (PERC) 2011 Report; http://www.perc.ps/ar/files/publications/annuareport2011en.pdf

Peres Center for Peace, Strengthening the Palestinian Private Sector through Reducing Trade Transaction Costs: A Comprehensive Research and Advocacy Program, December 2015

Strategic Foresight Group publication, Cost of Conflict in the Middle East, 2009

Reuters Exclusive on Egypt-Gaza Tunnels, August 2014; http://www.reuters.com/article/201421/08//us-egypt-gaza-tunnels-idUSKBN0GL1LC20140821

Netanya Academic College, Center for Strategic Dialogue, Promoting a Coordinated Strategy for the Reconstruction of Gaza, October 2015

International Monetary Fund (IMF), report to the meeting of the Ad-Hoc Liaison Committee (AHLC), April 2016

اتحاد الغرف التجاريّة، الدليل الكامل. إسرائيليون وفلسطينيون يصنعون الأعمال التجارية، 2015 (بالعبري)

World Bank, Area C and the Future of the Palestinian Economy, October 2013

World Bank report to the AHLC, April 2016

Office of the Quartet (OQ) report to the AHLC, April 2016

PWA (Palestinian Water Authority), Water Sector Damage Assessment Report, August 2014.

الاحتلال لا يغفل عن الموارد الطبيعيّة في الضفة: http://www.haaretz.co.il/news/science/zafrir/.premium-1.2921993

The Path to Peace Runs through Sewage: http://www.haaretz.com/opinion/.premium-1.538447

Israel Admits Cutting West Bank Water Supply, but Blames Palestinian Authority: http://www.haaretz.com/israel-news/1.726132

Burqin Church: http://abrahampath.org/path/jenin/jenin-sites/burqin-church/

هل ثمّة ما يقدّمه الفلسطينيّون في إسرائيل إلى الشرق الأوسط؟

كمال علي حسّان

تضع سيرورات التغيير التي تواجهها العديد من الدول العربيّة في الشرق الأوسط منذ بداية الربيع العربيّ في نهاية العام 2010 من جهة، وتعاظم مطالبة المواطنين العرب الفلسطينيّين في إسرائيل بالمساواة المدنيّة ومساعيهم إلى تدويل قضاياهم من جهة أخرى، تضع الديمقراطيّة الإسرائيليّة أمام المحكّ. تفرض هاتان السيرورتان مراجعة منظومة العلاقات بين الأغلبيّة اليهوديّة والأقلّيّة العربيّة ودولة إسرائيل من جديد، وكذلك مراجعة منظومة العلاقات بين إسرائيل والمنطقة والعالم. التغيير المنشود في مكانة العرب في إسرائيل سوف يؤثّر مباشرة على نسيج العلاقات داخل إسرائيل وعلى العلاقات بين إسرائيل وشعوب المنطقة. ثمّة دور هامّ في هذه السيرورة للاعبين دَوليّين، مثل معاهد الأبحاث في إسرائيل والدول العربيّة، التي تزايد تأثيرها منذ العام 2010، ومحاولات تحريك عمليّات الدمَقْرطة في المنطقة. إضافة إلى سيرورات التغيير الداخليّ في المجتمع العربيّ في إسرائيل، والنقاش الحيّ في شبكات التواصل الاجتماعيّ الذي يبلور النقاش الشعبيّ لمواطني إسرائيل العرب الفلسطينيّين، نشهد نشاطًا أكاديميًّا واسعًا في إسرائيل من قِبل مثقّفين عرب إسرائيليّين ومعاهد أبحاث عربيّة. فهذه تبلور نقاشات النخَب وتشكّل محاور رئيسيّة لعرض النهج التعاونيّ لمواجهة سيرورات التغيير التي يشهدها الشرق الأوسط وحالة انعدام اليقين بخصوص المستقبل. يستند هذا التصوّر إلى الافتراض أنّ الفلسطينيّين مواطني إسرائيل هم الوحيدون من بين جميع الشعوب العربيّة في الشرق الأوسط وفي العالم الذين يتقاسمون حيّزًا مشتركًا مع اليهود في إسرائيل. تشكّل هذه الحقيقة عاملًا حاسمًا في تشكيل نظم علاقات جديدة بين إسرائيل والعالم العربيّ، ومحرّكًا نحو تحقيق فرص خاصّة في العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيّين في المناطق، والعرب في الشرق الأوسط، ومع لاعبين دَوليّين وغير دَوليّين في العالم. وكلّما كان تعامل دولة إسرائيل مع الأقلّيّة العربيّة أكثر مساواة، ارتفعت مشاعر التماثل والانتماء والعمل من أجل بناء الشراكة بين العرب واليهود في إسرائيل والمنطقة. السؤال إذًا هو: هل يملك المواطنون العرب الفلسطينيّون في إسرائيل إمكانيّة للإسهام في تسوية الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ والإسرائيليّ العربيّ، والدفع نحو مستقبل أفضل في الشرق الأوسط لم تُمارَس حتّى الآن؟ من هم اللاعبون الرئيسيّون الذين يصوغون النقاش داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وكيف جرى تطوير هذا النقاش وتَشكّلَ على ما هو عليه اليوم؟ كيف يمكن الاستناد إلى هذا النقاش الخاصّ في سبيل تشخيص (وربّما تحقيق) فرص جديدة لإسرائيل ولمواطنيها الفلسطينيّين؟ يحاول هذا المقال الإجابة عن هذه الأسئلة وعرض توجّه فكريّ وعمليّ لمواجهة الواقع الحاليّ.

سياسة الولايات المتّحدة الفاشلة في العراق وإسقاطاتها على التطوّرات في الشرق الأوسط

في كانون الثاني عام 2010، جرى اختياري للمشاركة في برنامج بحثيّ من قِبل السفارة الأمريكيّة في إسرائيل، لمدّة ستّة شهور في جامعة سيراكيوز في نيويورك. التقيت هناك زملائي في البرنامج من الدول العربيّة والشرق أوسطيّة. شهدت لقاءاتنا أكثر ما شهدت على رغبتنا في التعلّم من تجارب الدول والشعوب الأخرى في مواجهة القضايا والتحدّيات من خلال السعي إلى تحسين الوضع القائم. في إطار البرنامج التقينا د. لاري دايموند، من كبار المحاضرين في جامعة ستانفورد في ولاية كاليفورنيا، وهو خبير ومستشار الرئيس كلنتون لشؤون الدمَقْرطة في العالم وفي الشرق الأوسط. تحدّثنا خلال لقاءاتنا عن إسهام معاهد الأبحاث في عمليّة الدمَقْرطة. تشكّل مراكز الأبحاث أحد مجالات اهتماماتي وكتاباتي منذ عام 2006، وكنت قد نشرت عدّة مقالات في هذا المجال، تناول آخرُها تطوُّرَ معاهد الأبحاث في الشرق الأوسط في أعقاب الربيع العربيّ. "منذ اندلاع الربيع العربيّ، نشهد زيادة ملحوظة في عدد معاهد الأبحاث والسياسات في العالم العربيّ، والقدرة على ممارسة نشاطها المستقلّ واهتماماتها في إسرائيل"[1]. في إطار البحث التقيت اثنين من المختصّين في الموضوع في العالم: جيمس ماكان من جامعة بنسلفانيا، الذي يشرف على برنامج تدريج معاهد الأبحاث في العالم، ودونالد أبيلسون من جامعة ويسترن في كندا، مؤلّف كتاب "هل معاهد التفكير مؤثّرة؟"، والذي التقيته في هرتسليا في محاضرة نظّمها معهد ميتفيم[2]. تعلّمت خلال اللقاءات الثلاثة عن تعقيد عمليّات الدمَقْرطة، وعن الأدوات المتنوّعة لتعزيز هذه العمليّات من خلال مراعاة خصوصيّات كلّ شعب أو دولة قد تكون حاسمة في عمليّة الدمَقْرطة.

يشير دايموند، في كتابه "روح الديمقراطيّة: الكفاح من أجل بناء مجتمعات حُرّة"، إلى القيم الكونيّة كقاعدة للتحوّل الديمقراطيّ في العالم. يشير دايموند إلى ثلاث ركائز تشكّل مجتمعةً أساسَ العمليّة الديمقراطيّة: العوامل الخارجيّة والإقليميّة والداخليّة. ثمّ يسأل: هل سيكون الشرق الأوسط ديمقراطيًّا؟ ويدّعي أنّ الإطاحة بصدّام حسين، الطاغية الذي حكم العراق حتّى عام 2003، من قِبَل الولايات المتّحدة، الديمقراطيّة العظمى في العالم، كانت المرحلة الأولى في عمليّة التحوّل الديمقراطيّ في الشرق الأوسط[3]. ربّما من السابق لأوانه الحكم على صحّة هذا الافتراض، بَيْدَ أنّ الواقع الحاليّ في العراق خاصّة، وفي الشرق الأوسط عامّة، لا يدعم هذه النظريّة.

في شباط عام 2003، عشيّة حرب العراق، أعلن جورج بوش الابن عن الهدف الطموح: تحويل الدول العربيّة إلى ديمقراطيّات ليبراليّة (Free Middle East)[4]. لم يفسّر العديد من المثقّفين العرب أقوال بوش باعتبارها وعدًا، بل فسّروها إعلانًا عن حملة إمبرياليّة لاستعباد الشرق الأوسط من جديد –حملة سبق أن حذّروا منها في فترة رئاسة بوش الأب[5].

واجهت عمليّة التحوّل الديمقراطيّ في العراق صعوبات فاجأت بحجمها وشدّتها الولايات المتّحدة. الإطاحة بالطاغية صدّام حسين لم تجلب السلم والهدوء للعراق، بل أدّت على وجه الخصوص إلى موجات عنف واستخدام مفْرط للقوّة والإضرار بالسكّان المدنيّين على نحو خاصّ. كذلك ظهرت الانقسامات والتناقضات والنزاعات داخل العراق بين مكوّنات الشعب العراقيّ، ولا سيّما بين السنة والشيعة؛ حيث هيمن الصراع الدمويّ بين هذين الفصيلين على الواقع العراقيّ بعد سقوط نظام صدّام حسين، رافقه رفض، بل معارضة شديدة، لعمليّة التحوّل الديمقراطيّ كتصوُّر غربيّ وإمبرياليّ.

بواسطة تحليل الفكر الغربيّ والفكر العربيّ، يصف شبيط كيف تحوّلت وجهة النظر الرافضة للديمقراطيّة الليبراليّة، والتي ترى الولايات المتّحدة دولةً عظمى آفلة، إلى وجهة النظر المهيمنة في المجتمعات العربيّة، ويصف إسهام وجهة النظر هذه في بقاء الأنظمة العربيّة وصعود القاعدة؛ ويصف أخيرًا كيفيّة تطوُّر النقاش الفكريّ إلى صدامات عسكريّة هي المشهد العامّ للشرق الأوسط في أيّامنا.

يبدو أنّ العبرة الرئيسيّة للكتاب هي أنّ محاولات الغرب مَأْسَسة أنظمة ديمقراطيّة في الشرق الأوسط لم تكن حتّى الآن سوى "حديث طرشان". توجّه الوصاية العديمة الحسّاسيّة لخصوصيّات السكّان والمجتمعات في الشرق الأوسط التي

1 حسّان علي كمال، "مملكة القوى الجديدة: معاهد الأبحاث في العالم العربيّ" في: إسرائيل والعالم العربيّ: فرص التغيير، نمرود غورن وجنينيه يودكيبتش (محرّران)، معهد ميتفيم، رمان غان، 2013. (بالعبريّة)

2 www.mitvim.org.il/ar

3 Larry J. Diamond, The Spirit of Democracy: The Struggle to Build Free Societies Throughout the World (New York, Times Books, 2008), pp 266–263

4 المصدر نفسه.

5 أوريه شبيط، حروب الديمقراطيّة: الغرب والعرب من انهيار الشيوعيّة حتّى الحرب على العراق، تل أبيب: مركز موشيه ديان لدراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، 2008. (بالعبريّة)

مارستها الولايات المتّحدة لم تؤدِّ إلى عمليّة التحوّل الديمقراطيّ المأمولة فحسب، بل أدّت إلى تدهور دول مثل العراق إلى سفك الدماء وأدّت إلى صعود الحركات الإسلامويّة المتطرّفة –مثل القاعدة وداعش–. إذا كان ما زال ثمّة أمل لعمليّة التحوّل الديمقراطيّ في الشرق الأوسط، على ضوء الأخطاء الجسيمة التي ارتُكبت وأنهار الدم التي سُكبت في الشرق الأوسط وما زالت تُسكب، فهو الحوار المفتوح بين "الشرق" وَ "الغرب" حول ماهيّة الديمقراطيّة وتطبيقاتها الحرّة بما يتلاءم مع الإرادة الحرّة للشعوب العربيّة ومصلحة المجتمع الدوليّ برمّته. يَخْلص شبيط إلى أنّ المنتصر الأكبر (حاليًّا)، على ضوء الفشل في العراق، والتهديد الإسلاميّ وتنصُّل المثقّفين العرب الليبراليّين، هو الأنظمة العربيّة والتصوّر العضويّ الجوهرانيّ والدعوة إلى تكريس الوضع القائم[6].

بخلاف الحلول المستورَدة، مثل الليبراليّة والاشتراكيّة، التي يُعرض مصدرها الأجنبيّ سببًا أساسيًّا لفشلها في المنطقة، يجري عرض النهج الإسلاميّ كنهج حظي بالنجاح الكبير في الماضي البعيد، ولكن على عكس البدائل الأخرى التي فشلت هي كذلك، فإنّ هذا النهج لم يُجرَّب. شعار الحركات الإسلاميّة "الإسلام هو الحلّ" كان مصدر جذب هائل، ولا سيّما لدى الشبّان الذين كانت فرصهم في إيجاد عمل أو مسكن –أو حتّى في الزواج– محدودة[7].

يبدو أنّ أعظم دولة في العالم لم تنجح حتّى الآن في فكّ شيفرة المزاج العامّ في الشرق الأوسط، وبناء عليه فشلت في مهمّة كان يمكن أنّ تكون الأنجح في تاريخ البشريّة: التحوّل الديمقراطيّ في الشرق الأوسط. الخطأ كان مزدوجًا: فمن ناحية، العراق المنقسم على بعضه والممزّق لم يكن العنوانَ لبدء عمليّة التحوّل الديمقراطيّ في الشرق الأوسط؛ ومن ناحية أخرى، تصرّفات الولايات المتّحدة في العراق لم تكن شفّافة واعتُبرت غير شرعيّة، ولم يتقبّل العراقيّون على مختلف تكتّلاتهم سلطة الولايات المتّحدة وانشغلوا في النزاعات بينهم. سرّع عدم الاستقرار المتشكّل في العراق القرار الأمريكيّ في الخروج من العراق دون أن يطرأ أيّ تقدم على العمليّة الديمقراطيّة في الدولة. أدّت هذه الخطوة إلى ظهور لاعبين جدد: الإسلاميّين المتطرّفين الذين راكموا القوّة بسرعة وبدأوا في السيطرة على مناطق ومواطنين. في الدولة المتجزّئة التي تدور فيها حرب أهليّة دمويّة، ثمّة دائمًا مكان للمتطرّفين، وخاصّة أولئك الذين يملكون القوّة العسكريّة والماليّة العالية للموارد ومعرفة في المنطقة وسكّانها. خلاصة القول أنّ الغزو الأمريكيّ للعراق وإسقاط صدّام حسين لم يحرّرا البلاد ومواطنيها من نير الحكم الاستبداديّ، وليس هذا فحسب بل فرضا على المواطنين حربًا أهليّة، الموت والدمار، وإرهابًا لا يقلّ سوءًا عمّا فعله صدّام حسين على شكل منظّمات إرهابيّة إسلاميّة متطرّفة. وتحوّلت الولايات المتّحدة إلى عدوّ للشعب العراقيّ خاصّة، وللعالم العربيّ عامّة، واعتُبر تدخّلها في الشرق الأوسط غيرَ شرعيّ وكولونياليًّا، إذ قامت باستخدامه بذريعة الدمَقْرطة ابتغاء السيطرة على الشرق الأوسط وثرواته.

خلال مكوثي في الولايات المتّحدة عام 2010، أجريت أكثر من سبعين لقاء مع مختصّين حول الشرق الأوسط. أجمع هؤلاء المختصّون على أنّ فكرة التحوّل الديمقراطيّ هي الاتّجاه الذي تقوده الولايات المتّحدة في الشرق الأوسط، وأنّه فقط لا تبدأ عمليّات التقرّب وبناء الشراكات القائمة على المصالح المشتركة بين الشعوب الديمقراطيّة إلّا عبر دَمَقْرطة المنطقة. لكن العديد من المختصّين ادّعوا أنّ الولايات المتّحدة (الدولة) لن تستطيع تحريك عمليّات التحوّل الديمقراطيّ في المنطقة، وأشاروا إلى المجتمع المدنيّ (Grassroots) وإلى مؤسّسات المجتمع المدنيّ كمحرّك للعمليّات الديمقراطيّة. كما أكّد هؤلاء المختصّون على تنامي قوّة المؤسّسات والحركات التي تعتمد نشاطاتها على المواطنين ((Civil society organizations، وعلى أهمّيّة معاهد الأبحاث أو معاهد التفكير (Think tanks) التي أصبح تأثيرها على بلورة الخطاب وتطوّره حاسمًا في العَقدين الأخيرين في العالم وفي الشرق الأوسط خاصّة[8]. على ضوء التجربة الأمريكيّة المرّة في العراق سالفة الذكر، ينبغي التفكير حقًّا في هذه التوجّه الذي يعتبر المجتمع المدنيّ المحلّيّ ومعاهد الأبحاث المحلّيّة محورًا رئيسيًّا لتحريك العمليّات الديمقراطيّة في الشرق الأوسط.

في نهاية العام 2010 يغيّر العالم العربيّ الاتّجاه؟

في نهاية العام 2010 بدأت الثورة التونسيّة، الثورة الأولى في العالم العربيّ. أدرك إيلي فوده مباشرة مع بدء المظاهرات عظمة الحدث وأهمّيّته بالنسبة للتطوّرات المستقبليّة في المنطقة. "لا تستخفّوا بتونس" كان عنوان المقال الذي نشره عام 2011، وفيه ذكر أنّ "حقيقة وجود تونس على أطراف العالم العربيّ لا تقلّل من أهمّيّة الأحداث. ففي الماضي وسمت هذه الدولة بداية عمليّة تاريخيّة؛ كان ذلك هو الرئيس الأسطوريّ، الحبيب بورقيبة، الذي اقترح عام 1965 فكرة ثوريّة: الاعتراف بدولة إسرائيل وَفق حدود التقسيم عام 1947. قوبل بورقيبة بوابل من الازدراء من العالم العربيّ، أمّا اليوم فمن الواضح أنّه رسم بداية الاعتراف العربيّ بإسرائيل. لذلك، ليس ثمّة مكان لتوجّه الإلغاء الذي يتعامل باستخفاف مع أحداث تونس؛ فهي إشارة أخرى إلى أنّ العالم العربيّ غير منقطع عن الساحة العالميّة"[9].

تونس، التي اعتُبرت دولة هامشيّة نسبيًّا بين دول العالم العربيّ، فاجأت العالم بكونها مصدر إلهام للثورة العربيّة الثانية والهامّة في العالم العربيّ. مصر، الدولة الأكبر والأهمّ في الشرق الأوسط، انضمّت إلى الثورة وارتقت بالثورة التونسيّة ووسمتها بطابع عربيّ شامل، ليصبح الخطاب الثوريّ هو المحور في العالم العربيّ وبين العرب عامّة، بمن في ذلك العرب الفلسطينيّون من مواطني إسرائيل. انتشرت روح الثورة في الشرق الأوسط كالنار في الهشيم، وانتقلت بسرعة إلى ليبيا واليمن وسوريا. وفي دول أخرى –كالمغرب والأردنّ– بادرت الأنظمة هناك إلى إجراء إصلاحات عاجلة خشية تغلغل روح الثوريّة إلى دولها. تحت ضغط المظاهرات، ومن خلال مراقبة ما يجري في الدول العربيّة الأخرى، بادر الملك عبد الله الثاني إلى اتّخاذ خطوات هدفها امتصاص جزء من الانتقادات ضدّ نظامه، وأعلن عن إدخال إصلاحات إلى الدستور الأردنيّ من عام 1952 وتعديل قانون الانتخابات[10].

سلسلة واسعة من المظاهرات ومطالب التغيير بدأت تظهر على الساحة الشرق أوسطيّة الجديدة، بما فيها إسرائيل. المطالب الرئيسيّة للمتظاهرين في تونس، ومن ثَمّ في مصر ودول أخرى، كانت تحقيقَ المساواة والعدالة الاجتماعيّة، ومحاربة الفساد والبيروقراطيّة الفاحشة وزيادة الشفّافيّة. يبدو لأوّل وهلة أنّه لا مجال للمقارنة بين انتفاضة الجماهير التونسيّة والمصريّة والليبيّة واليمنيّة والجزائريّة والأردنيّة والمغربيّة والعراقيّة والكويتيّة والسودانيّة ضدّ الأنظمة غير الديمقراطيّة في دولها، والاحتجاجاتِ الاجتماعيّة التي اندلعت في إسرائيل عام 2011. بالفعل، فبعض تلك الاحتجاجات في الدول العربيّة أدّت إلى حروب أهليّة وتفكّك الدولة، وأدّى بعضها إلى إقامة أنظمة استبداديّة بديلة، والبعض الآخر إلى قمع الاحتجاجات بالقوّة من قِبل النظام القائم. عمليًّا، فقط في تونس تُمكن ملاحظة عمليّة التحوّل الديمقراطيّ المستمرّة منذ اندلاع الربيع العربيّ. مع ذلك، إنّ اندلاع الاحتجاجات المثيرة في العالم والعربيّ والشعارات المطالِبة بالعدالة الاجتماعيّة كان لها بدون شكّ تأثير مباشر أيضًا على التطوّرات في إسرائيل. في الدراسة التي أجراها مدير وحدة البحوث في الكنيست حول الاحتجاجات الاجتماعيّة وعلاقتها مع الربيع العربيّ كتب: "تستهلّ الدراسة في توصيف ربيع الشعوب العربيّة، ومصادره، والأدوات المستخدمة فيه، ونتائجه؛ تربط بين احتجاجات ربيع الشعوب العربيّة واحتجاجات الكوتيج واحتجاجات الخيام في إسرائيل 2011، وتحاول مَوْضعة الأحداث في إسرائيل في سياق أوسع: إقليميّ من الناحية الجغرافيّة وعالميّ من الناحية الإعلاميّة". وتتطرّق الدراسة لاحقًا إلى استخدام شعارات مستوحاة من الربيع العربيّ تتعلّق بمطلب العدالة الاجتماعيّة. "سرعان ما تطوّرت احتجاجات الخيام إلى احتجاجات أعمّ تحت شعار هو: الشعب يريد العدالة الاجتماعيّة"[11].

6 المصدر نفسه، ص: 279–289.

7 ميئير ليتبك، "مدخل"، في: ميئير ليتبك (محرّر)، الإسلام والديمقراطيّة في العالم العربيّ، تل أبيب، وزارة التعليم، 1997. ص 16. (بالعبريّة)

8 تلخيص لقاء مع جيمس ميغان، من مذكّرتي الشخصيّة التي دوّنتها منذ كانون الثاني حتّى حزيران 2010 استعدادًا لعقد لقاءات مع مختصّين في الولايات المتّحدة، والتي شملت تلخيصات مواضيع اللقاء.

9 إيلي فوده، لا تستخفّوا بتونس، هآرتس، 26.01.20111.

10 عوديد عمران، "الأردنّ: مظاهرات وإصلاحات على نار هادئة"، في: عام على الربيع العربيّ: الاسقاطات الإقليميّة والدوليّة، يوئيل غوجانسكي ومارك هيلر (محرّران)، معهد الدراسات والأمن القوميّ، جامعة تل أبيب، 2012، ص 51.

11 فابل طال، "الاحتجاجات الاجتماعيّة وشبكات التواصل الاجتماعيّ من عالم الإنترنت إلى العالم الحقيقيّ وبالعكس"، القدس، الكنيست، 2012.

رغم أنّ مطلب العدالة الاجتماعيّة، وليس تشكيل الديمقراطيّة الغربيّة، هو الذي كان في صُلب مطالب المتظاهرين في الدول العربيّة، ورغم أنّ نتائج الربيع العربيّ في معظم تلك الدول كانت مخيّبة للآمال، وفي بعض الدول (سوريا وليبيا واليمن) كانت كارثيّة، فإنّ أعين المتظاهرين كانت تطمح إلى الدمَقْرطة واستبدال أنظمة الحكم أو إلى تحقيق إصلاحات جذريّة بالنسبة للمواطنين الذين كانوا حتّى تلك الفترة تحت سلطة طغاة وصلوا إلى الحكم بفعل التوريث الملكيّ أو الانقلابات العسكريّة التي شهدتها بعض تلك الدول. وحقيقة عدم تحقيق تلك الطموحات حتّى الآن لا تلغيها؛ فالمكمون الثوريّ ما زال قائمًا. لكن الحديث ليس عن تشوّق إلى التدخّل الغربيّ ليجلب التغيير، بل عن رغبة أصيلة لدى شعوب الشرق الأوسط في تطبيق الحرّيّة والعدالة وَفق رغبة الشعب ذاته.

في مقالة أسعد غانم التي نُشرت مباشرة بعد الثورة في مصر، يشير إلى التغيير البعيد المدى الحاصل في العالم العربيّ برمّته: "إنّها ثورة واحدة مشتركة ينفّذها أهل تونس ومصر ويشاركهم الحدثَ غالبيّةُ العرب وحتّى أحرار العالم، وكلّ ذلك بفضل وسائل اتّصال غير مسبوقة، سوف تكون أداة أساسيّة في رسم المستقبل الديمقراطيّ والموحّد لأمّة واحدة أراد أعداؤها، وكذلك من نصّبوا أنفسهم حكّامًا عليها، أن تكون مشتّتة. وأبت تلك الأمّة إلّا أن تنهض وتجد المشترَك، والمحكّ يكمن في التخلّص من عبء التاريخ الكولونياليّ وما تبعه من نخب تمارس الكولونياليّة الداخليّة والاحتلال الداخليّ ضدّ الشعوب العربيّة"[12].

لمناسبة مرور عام على الربيع العربيّ، والذي يسمّى أيضًا ثورة الفيسبوك والتويتر أو الخريف العربيّ /الإسلاميّ، عقد معهد الأمن القوميّ مؤتمرًا يرمي إلى قراءة ما يحدث في المنطقة. عارض عاموس يدلين مصطلح "الربيع العربيّ" لأنّ "الحديث ليس عن موسم قصير من تفتّح الأزهار، والأحداث لن تؤدّي بالضرورة إلى نموذج الديمقراطيّة الغربيّة، ولا عن أثر الدومينو الذي سيجرف العالم العربيّ كلّه". برأيه سوف تستمرّ العمليّة سنين طويلة. آشر سسار طرح للنقاش انعدام علاقة المصطلحات المنسوبة لتلك الأحداث بما يحدث على أرض الواقع. فالمصطلحات الدارجة على كلّ لسان –كالربيع وثورة الفيسبوك والتويتر– بعيدة عن النتائج. ويعود ذلك برأيه إلى عدم إيلاء السياق الثقافيّ الاهتمامَ الكافيَ والإحجام عن الاعتراف باختلاف الآخر[13]. في مقالة عن الربيع العربيّ تطرّق إيلي فوده ونمرود غورن إلى التسمية، وادّعيا أنّ مصطلح "الربيع العربيّ" استُبدِل سريعًا بمصطلح "الخريف العربيّ /الإسلاميّ"، الذي يُعبّر عن التأطير الإسرائيليّ السلبيّ للأحداث الجارية في المنطقة[14].

رغم اختلاف ما يُنسب لِما يحدث في العالم العربيّ، لا شكّ أنّ أكثر ما شهد عليه "الربيع العربيّ" هو رغبة شعوب المنطقة في التغييرات الجذريّة، وخاصّة المطالَبة بالعدالة والتعامل الديمقراطيّ للنظام مع السكّان. خلقت ثورات الربيع العربيّ واقعًا جديدًا في الشرق الأوسط لم يكتمل بعد. شدّة أصوات الاحتجاجات تغلّبت على الدبّابات في الشوارع، وبدأت سيرورة مركّبة وفريدة من الدمَقْرطة التي لم يشهدوها هم والعالم سابقًا. بسبب الوضع الخاصّ للعرب الذين لم يختبروا أبدًا النظام الديمقراطيّ، وخاصّة بسبب حاجة هذه الشعوب إلى التعبير عن نفسها من خلال الوعي والعلاقة مع الدولة والعالم، يتضمّن التحوّل الديمقراطيّ المستقبليّ للمنطقة فرصًا جديدة لدول الشرق الأوسط. الفكرة الديمقراطيّة تستهوي العرب في الشرق الأوسط أيضًا، لكن عمليّة التحوّل الديمقراطيّ ينبغي أن تجري من خلال شعوب المنطقة نفسها، ووَفق ثقافة العرب وخصوصيّة الدول في الشرق الأوسط، ومن خلال الدعم الخارجيّ من قِبل الدول الديمقراطيّة. الربيع العربيّ ما زال يتشكّل حتّى اليوم مع الخصائص المميّزة لكلّ دولة من الدول التي شهدت تغيّرات حادّة وكذلك في الدول التي لم ينضج فيها الاحتمال الديمقراطيّ بعد. المثير في سلسلة التغيّرات التي بدأت عام 2003 (إسقاط نظام صدّام حسين) هو شدّة المطالَبة بالدمَقْرطة، تلك الرسالة التي جرى استيعابها بسرعة الضوء وشكّلت مصدرًا للتماثل والإلهام لدى مواطني العالم الحرّ، ودول وأقلّيات في الشرق الأوسط وفي إسرائيل، وأطر نشاط بحثيّة وتطبيقيّة مكثّفة لمعرفة اتّجاهات التطوّر المستقبليّة وتأثيراتها على الدول والمنطقة والمنظومة العالميّة.

بشّر الربيع العربيّ ببداية عهد جديد من الصعب تقدير نتائجه النهائيّة في هذه المرحلة. كما في كلّ تغيير جذريّ، نشهد اعتراضات تقوّض الاستقرار من خلال استخدام العنف، وأحيانًا العنف القاسي والهدّام. تجسّد الحالتان الليبيّة والسوريّة الاتّجاهات السلبيّة التي أثارها الربيع العربيّ. بطبيعة الحال، انشغل المختصّون أكثر في تشخيص سيناريوهات سلبيّة مرافقة للربيع العربيّ، وهو أمر جيّد ومرغوب في سبيل استعراض إمكانيّات المواجهات على مختلف الصعُد. لكن الأهمّ برأيي هو الإصغاء إلى الأصوات في الدول العربيّة التي تواصل التطلّع إلى التحوّل الديمقراطيّ، ومتابعتها والاهتمام بنجاح عمليّة التغيير بدعم إقليميّ وعالميّ. فشل هذه السيرورة النهائيّ سيؤدّي حتمًا إلى إضعاف الصوت الحرّ في العالم العربيّ، وإلى تعزيز التوجّهات التقليديّة، والمتطرّفة، بل الهدّامة في المدى البعيد، والتي ستجلب الأضرار الكبيرة للسكّان وللمنظومة العالميّة عامّة. أكثر من كلّ فرصة أخرى في الماضي، يمتاز الربيع العربيّ بالتغيير الجذريّ من الداخل. هذا هو مصدر قوّته، وإن كنّا لم نزل نشهد حتّى اليوم في غالبيّة دول الشرق الأوسط عمليّات مضادّة. انضمام عناصر إقليميّة وعالميّة ديمقراطيّة إلى القوى الإيجابيّة، التي تصبو إلى الديمقراطيّة في دول الشرق الأوسط، ودعم هذه القوى والعمليّة التي ترغب في تعزيزها من الداخل، أمران مهمّان اليوم أكثر من أيّ وقت مضى؛ حيث إنّ تتويج هذه العمليّة بالنجاح في نهاية المطاف لن يكون نجاحًا للقيم الكونيّة فحسب، بل خاصّة لدول وشعوب المنطقة التي ستشهد نورًا جديدًا وتختبر السلام يحميه إطار ومنظومة علاقات ديمقراطيّة بين السلطات والمواطنين. فضلًا عن ذلك، كما بيّنّا خلال النقاش في هذا الفصل، للتطوّرات في العالم العربيّ تأثير مباشر أيضًا على دولة إسرائيل ومواطنيها، ولا يمكن التقليل من أهمّيّتها، سلبًا أو إيجابًا.

الربيع العربيّ: إسرائيل في حيّز متغيّر، ماذا يحدث لدى مواطنيها الفلسطينيّين؟

أنتج الربيع العربيّ حالة من عدم اليقين، والفوضى، وموجات عنف، وإضعافًا للأنظمة إزاء تعاظم قوّة التنظيمات المتطرّفة. وكانت هذه كلّها محور اهتمامات عالميّة وإقليميّة وإسرائيليّة حاولت مسح وتقييم تطوّرات الأحداث واتّجاهاتها المتوقّعة. أصبح الربيع العربيّ على لسان الجميع، ويعود ذلك إلى حدّ كبير إلى حضوره الهائل في وسائل الإعلام الاجتماعيّة، وتأثيره الذي تخطّى حدود الدول التي حدث فيها إلى إسرائيل والعالم كلّه. أشار إيلي فوده ونمرود غورن إلى مخاطر وفرص عمليّة التغيير التي يمرّ بها العالم العربيّ إذ كتبا: "الربيع العربيّ –وبخلاف الموقف الإسرائيليّ السائد– لا يطرح المخاطر والتهديدات والتحدّيات فقط، بل يوفّر لإسرائيل فرصًا سياسيّة. ليس هذا فحسب، بل إنّ الربيع العربيّ أدّى إلى تغيير المعتقدات والتصوّرات المتجذّرة لدى الإسرائيليّين حول مواطني الدول العربيّة، من تصوّرهم لهم مواطنين خاملين جاهزين للعيش تحت أنظمة ديكتاتوريّة إلى مواطنين فاعلين جريئين قادرين على الإصرار على حقوقهم ومستعدّين للمخاطرة في حياتهم من أجل التغيير. فليس من قبيل المصادفة أنّ الاحتجاجات الاجتماعيّة الإسرائيليّة في صيف العام 2011 تبنّت شعارات نبتت في ميادين دول الربيع العربيّ. يستطيع صُنّاع القرار في إسرائيل استغلال مجمَل التطوّرات في العالم العربيّ بغية إحداث تغيير فعليّ في سياسة إسرائيل التقليديّة تجاه الشرق الأوسط، والانتقال من سياسة الدفاع إلى سياسة المبادرة"[15]. جرى استيعاب هذه الرسالة في جهاز الأمن الإسرائيليّ، وفي المؤتمر الذي عقده معهد الأمن القوميّ ذُكرت خمس خطوات تحت عنوان "انطلاقات إستراتيجيّة" ينبغي على إسرائيل اتّخاذها. وجاء أنّ التحدّي الأهمّ بالنسبة لإسرائيل هو تحديد العوامل التي ستمنحها الأفضليّة الإستراتيجيّة القصوى بواسطة بلورة خيارات سياسيّة أمنيّة جديدة. الانطلاقة الأولى التي ذكرها المشتركون هي الساحة الداخليّة. على رأس سلّم الأولويّات في هذا السياق تقليص الفجوات بين السكّان العرب والسكّان اليهود، إضافة إلى انطلاقات هامّة أخرى مثل القضيّة

12 أسعد غانم، زلزال القاهرة يبشّر بفجر طال انتظاره، الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2011/8/2/%D8%B2%D9%84%D8%A7%D9%84%D9%84-%D8%A7%D9%B2%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%87%D8%B1%D8%A9-%D9%8A%D8%A8%D8%B4%D8%B1-%D8%B7%D8%A7%D9%84-%81%D8%AC%D8%B1-%D8%A8%D9%87%86%D8%AA%D8%B8%D8%A7%D8%B1%D9%84%D8%A7%D9

13 مؤتمر حول: سنة على زعزعة الشرق الأوسط، معهد دراسات الأمن القوميّ، 26 كانون الثاني 2012. http://heb.inss.org.il

14 إيلي فوده ونمرود غورن، "إسرائيل في أعقاب الربيع العربيّ: مواجهة التحدّيات وتحقيق الفرص"، معهد ميتفيم، رمات غان، 2013.

15 إيلي فوده ونمرود غورن، "إسرائيل في أعقاب الربيع العربيّ: مواجهة التحدّيات وتحقيق الفرص"، معهد ميتفيم، رمات غان، 2013. (بالعبريّة)

الفلسطينيّة، والعلاقات مع الدول العربيّة والدول العظمى[16]. تفضيل الساحة الداخليّة كانطلاقة أولى، وخاصّة مطلب تقليص الفجوات بين السكّان العرب والسكّان اليهود، ليس محض مصادفة. الحديث هو عن طلب عينيّ وأساسيّ للعرب الإسرائيليّين من جهة، ولخبراء من مجالات معرفة مختلفة وقانونيّين من إسرائيل من جهة أخرى. فعمليّات التغيير التي حدثت في الدول العربيّة خلال الربيع العربيّ، وحقيقة أنّ سكّان المنطقة نفضوا عنهم السلبيّة، وخرجوا ضدّ الأنظمة في دولهم بمطالبة واضحة بالعدالة الاجتماعيّة، أدّت إلى إدراك خبراء إسرائيليّين أنّه لم يعد ثمّة مكان لتجاهل ضائقة مواطني إسرائيل العرب الفلسطينيّين أو تهميشها. في هذا الشأن كتب قاضي المحكمة العليا المتقاعد، يتسحاق زمير: "ينبغي على الدولة، عبر أعلى مستوياتها، العمل عاجلًا من أجل جَسر الفجوات على نحوٍ حاسم وواضح، ومن خلال تحديد غايات واضحة وملموسة وجداول زمنيّة محدّدة"[17].

حتّى عندما يتعامل الخبراء مع الربيع العربيّ من الناحية الأمنيّة غالبًا، فلا شكّ أنّهم يدركون الفجوات المختلفة لعدم المساواة القائمة في المجتمع الإسرائيليّ، وخاصّة بين الفلسطينيّين مواطني الدولة والأغلبيّة اليهوديّة. حالة اللا مساواة هذه تقوّض منظومة العلاقات الحسّاسة التي تشكّلت هنا منذ إقامة دولة إسرائيل وتؤدّي إلى انعدام دائم للاستقرار قد يؤدّي في ظروف لا يمكن توقّعها مسبقًا إلى انهيار تلك المنظومة..

الربيع العربيّ قوّى وعزّز وكشف مواضيع وجوانب جديدة في الخطاب داخل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل. عكست هذه التجديدات نزعة متنامية داخل المجتمع العربيّ جوهره النقد والنقاش العامّ حول قضايا سياسيّة وثقافيّة. في السنوات الأخيرة، ونتيجة للخطاب السائد في العالم العربيّ، قاد مثقّفون ومحاضرون عرب خطابًا مماثلًا في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل في صُلبه نقدٌ حادّ حول قضايا ثقافيّة مثل مكانة المرأة، قتل النساء، العنف، انحلال الأسْرة، ونقدٌ قاسٍ للقيادات التقليديّة الدينيّة والمجتمعيّة من جهة، وضدّ السلطة والمؤسّسة الإسرائيليّة من الجهة الأخرى، وخاصّة حول موضوع التمييز الذي تمارسه الدولة ضدّ مواطنيها العرب الفلسطينيّين في جميع المجالات[18].

اللاعبون الرئيسيّون الذين قادوا هذا الخطاب النقديّ كانوا بدايةً المثقّفين ومعاهد الأبحاث، لكن سرعان من توسّع النقاش ليشمل جميع السكّان. ثمّة معاهد أبحاث مثل "مدى الكرمل" طوّرت برنامجين دراسيّين جديدين: برنامج الدراسات النسويّة، وهو الأوّل من نوعه في المجتمع العربيّ، وبرنامج الدراسات الإسرائيليّة استجابة لحاجة القرّاء العرب في إسرائيل والعالم العربيّ عامّة إلى معرفة المزيد عن إسرائيل كدولة ومجتمع وتاريخ وسياسة[19]. كذلك إنّ هذا المعهد يتطوّر باستمرار في برامجه وأبحاثه الجديدة، مثل دعم طلّاب الدكتوراة العرب المشاركين في ورشة يديرها مدى الكرمل. ثمّة مثال آخر هو مركز الدراسات المعاصرة المحسوب على الحركة الإسلاميّة، الذي نشر عشرات مقالات الرأي والتقارير المفصّلة عن الربيع العربيّ وعمّا يمكن للعرب وللمسلمين في إسرائيل تعلُّمه منه. يحاول د. إبراهيم أبو جابر، في مقالته التي حملت العنوان "المشروع الوحدويّ ثمرة الربيع العربيّ"، توصيف عمليّة اتّحادات متوقّعة بين الحركات الإسلاميّة في العالم العربيّ، لا ينفي إمكانية انضمام إيران للمشروع وينادي بتأسيس وإقامة مشروع إسلاميّ كبير أو رابطة إسلاميّة عالميّة. في مقال رأي آخر نُشر في المركز نفسه حمل العنوان "ألم يحن بعد الوقت لتطوير النضال.. ألم يحن!"، يكتب إبراهيم خطيب أنّه ينبغي التعلّم من الربيع العربيّ الإستراتيجيّات والأدوات التي استخدمها مواطنو العالم العربيّ في ثوراتهم ضدّ السلطة. ويشير إلى أنّ طريق النضال المتواصل لنيل الحقوق في الدولة يكون عن طريق برنامج منظّم، لا بشكل عنيف ولا ردّات فعل كما كان حتّى الآن[20]. هنالك ثلاث رسائل رئيسيّة تظهر من منشورات معاهد الأبحاث: الأولى هي التوجّه العَلمانيّ المنفتح على الجماهير العربيّة العريضة، والثانية والثالثة تُعنيان بالائتلافات المستقبليّة بين الحركات الإسلاميّة واعتماد استراتيجيّات جديدة غير عنيفة (ثورة هادئة) تشارك الجماهير في تحقيقها على نحوٍ فعّال.

في أعقاب الربيع العربيّ، أصبح الخطاب في المجتمع العربيّ في إسرائيل مشبعًا بنقاشات يتشابك فيها الجانبان الإقليميّ والعالميّ: قضايا إقليميّة وعالميّة مثل تدخّل الدول العظمى (الغرب) في أحداث العالم العربيّ (الشرق). وفي محور هذه النقاشات محدوديّة القوّة في العالم العربيّ مقابل الدول العظمى، والأوضاع المتدنّية لسكّان الدول العربيّة، ومشاكل الدين والثقافة والمجتمع والاقتصاد والسياسة. ويمكننا في الأساس التعلّم من تلك النقاشات عن المواقف والتصوّرات بخصوص الشيعة والأكراد والحوثيّين والتنظيمات الإسلاميّة المتطرّفة التي ظهرت في المنطقة، وربط كلّ كذلك بسياسة المؤسّسة الإسرائيليّة تجاه الفلسطينيّين مواطني الدولة.

غيداء ريناوي زعبي (المديرة العامّة لمركز "إنجاز"، المركز المهنيّ لتطوير الحكم المحلّيّ للسلطات المحلّيّة العربيّة) كتبت في مقال لها: "تأثير الربيع العربيّ وما أدّى إليه من تغييرات في أنظمة الدول العربيّة، لم يتخطّ الفلسطينيّين سكّان إسرائيل. فخطاب الفلسطينيّين في إسرائيل حول الربيع العربيّ حادٌّ جدًا، ويتضمّن عدّة معضلات أخلاقيّة وسياسيّة واجتماعيّة رئيسيّة. فحتّى ما قبل اندلاع الربيع العربيّ، تمحور تفاخر الفلسطينيّين في إسرائيل حول قدرتهم على قيادة النضالات الجماهيريّة ضدّ العنصريّة والآراء المسبقة في إسرائيل، بينما كانت الجماهير العربيّة في العالم العربيّ مقموعة وخاملة. أمّا الآن، فقد فقدوا هذه الأفضليّة. رغم ذلك، أثبت الربيع العربيّ أنّ النضال غير العنيف لتغيير الواقع والأنظمة ممكن[21]". من الواضح أنّ ريناوي تشير هنا إلى التغيير الديمقراطيّ المنشود في دولة إسرائيل تجاه مواطنيها الفلسطينيّين. يمكننا التعلّم من الخطاب الفلسطينيّ العامّ في إسرائيل عن الحجم الهائل للتفاعل داخل المجتمع العربيّ المتأثّر من الخطاب في العالم العربيّ. فشبكات التواصل الاجتماعيّ، التي كانت أداة رئيسيّة للتنظم في العالم العربيّ، تحوّلت إلى أداة رئيسيّة للنقاش داخل المجتمع العربيّ. فإضافة إلى النقاش الذي جرى من على الصفحات الشخصيّة المفتوحة للأفراد، ثمّة العديد من الصفحات التي تدعو إلى التغيير الإقليميّ أو العالميّ تحت اسم الربيع العربيّ. هنالك مئات آلاف العرب الفلسطينيّين من إسرائيل أعضاء في مثل هذه المجموعات. كذلك هناك في الفيسبوك ناشطون يكتبون يوميًّا عمّا يحدث في العالم العربيّ –سوريّا ومصر وتونس والدول العربيّة عامّة–. ثمّة عدد غير قليل من المنشورات أو المواقف لمواطنين فلسطينيّين تتناول على نحوٍ يوميّ الأحداث في العالم العربيّ وتشكّل محور صدامات بين المؤيّدين وَ/أو المتحفّظين أو المعارضين للعمليّات الجارية في العالم العربيّ أو المنطقة. كذلك كانت محاولة الانقلاب الأخيرة في تركيّا في تمّوز المنصرم (2016) مصدرًا للخلافات والنقاشات العنيفة بين المؤيّدين والمعارضين من بين العرب الفلسطينيّين مواطني إسرائيل. وشارك بعضهم احتفالات النصر بعد فشل الانقلاب، معتبرين محاولة الانقلاب الفاشل خطوة غير ديمقراطيّة. كتب حسن شعلان في موقع واينت: "العرب الإسرائيليّون في تركيا: ''جيّد أن الانقلاب فشل''"[22].

قمنا حتّى الآن بمسح التأثيرات الديمقراطيّة للربيع العربيّ على المجتمع العربيّ في إسرائيل. لكن ليس ثمّة شكّ من احتمال وجود تأثيرات غير ديمقراطيّة أيضًا، كانضمام عرب إسرائيليّين إلى تنظيمات متطرّفة مثل داعش، مع العلم أنّ هذه التأثيرات كانت هامشيّة ولا تمثّل المزاج العامّ في المجتمع العربيّ. في جميع الأحوال، تغلغل تأثير الربيع العربيّ داخل المجتمع العربيّ في إسرائيل، وسوف يستمرّ تأثره بما يحدث في إسرائيل والمنطقة والعالم.

كشف الربيع العربيّ فرصًا جديدة للعرب في إسرائيل للتواصل والتضامن مع الفضاء العربيّ خاصّة. بالإمكان تفسير هذا الاتّجاه من التضامن بثلاثة أسباب رئيسيّة:

1. التعامل السلبيّ والتمييزيّ للأغلبيّة اليهوديّة والدولة تجاه العرب في إسرائيل لم يتغيّر في العَقدين الأخيرين، ممّا أدّى إلى تفاقم الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة للعرب في إسرائيل، وإلى أزمات داخليّة أيضًا، الأمر الذي

16 أودي ديكل وعمور عيناب، مباط عال، العدد 790، اتّجاهات للتخلّص من الحرج الإستراتيجيّ، تبصّرات من المؤتمر السنويّ، معهد دراسات الأمن القوميّ، كانون الثاني 2016. (بالعبريّة)

17 زمير، يتسحاق، "حقوق متساوية للعرب في إسرائيل"، في: إيلي ريخس وسارة أوستسكي ليزر (محرّران)، مكانة الأقلّيّة العربيّة في دولة القوميّة اليهوديّة، تل أبيب: جامعة تل أبيب، برنامج كوندار أديناور للتعاون اليهوديّ العربيّ، 2005، ص 59–83. (بالعبريّة)

18 حسّان علي كمال، محاضرة، "أفكار دمقراطيّة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل بوحي الربيع العربيّ"، يوم دراسيّ لمعهد ميتفيم، مركز عزري، مؤسّسة فريدريخ إيبرت، جامعة حيفا، 11 حزيران 2013.

19 http://mada-research.org

20 http://derasat.ara-star.com

21 غيداء ريناوي زعبي، "الربيع العربيّ والفلسطينيّون في دولة إسرائيل"، في: إسرائيل والربيع العربيّ: فرص للتغيير، نمرود غورن وجينيه يودكيبتش (محرّران)، معهد ميتفيم، رمات غان، 2013.

22 حسن شعلان، العرب الإسرائيليّون في تركيّا: "جيّد أنّ الانقلاب فشل"، http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-4829051,00.html.

ضعضع الثقة بالمؤسّسة الإسرائيليّة. لذلك مثّل الربيع العربيّ بالنسبة لهم أملًا جديدًا في قدرة المواطنين العرب على تغيير أوضاعهم: فإذا تمكّن الموطنون في الدول العربيّة من تحقيق النجاح رغم القمع وتعامل القيادات مع المواطنين كتابعين، فمن المرجّح أنّنا نستطيع هنا التأثير من أجل تحسين أوضاعنا الاجتماعيّة والاقتصاديّة المتدنّية في إسرائيل.

2. نجاح الربيع العربيّ، أو بداية عمليّة تحوّل ديمقراطيّ في العالم العربيّ على الأقلّ، دحض المزاعم الإسرائيليّة بأنّها الديمقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط. نتيجة تغيير كهذا ستكون إسرائيل هي أوّل من ستقوم بإجراء تحسينات على ديمقراطيّتها المنقوصة بالنسبة لسكّانها العرب. وسيؤدّي إلى تحسين جذريّ على أوضاع الجماهير العربيّة ويؤدّي إلى إشاعة مشاعر الرضا مقابل تغييرات شرق أوسطيّة قد تعكس ضوءًا إيجابيًّا على مكانتهم في دولة إسرائيل، بل قد توفّر كذلك فرصًا جديدة للتواصل مع الحيّز الذي يمرّ في عمليّة تحوّل ديمقراطيّ.

3. ثمّة أفضليّة نسبيّة للعرب الإسرائيليّين على جميع العرب في الشرق الأوسط والعالم. تتجسّد هذه الأفضليّة في مكانتهم كأقلّيّة عربيّة تعيش على أرضها تحت سلطة يهوديّة وديمقراطيّة منذ عام 1948. صحيح أنّ الديمقراطيّة الإسرائيليّة منقوصة من نواحٍ مختلفة، وخاصّة في كلّ ما يتعلّق بالتعامل التمييزيّ مع السكّان العرب. مع ذلك، فإنّ النظام ديمقراطيّ في أساسه، ويمارس ضمنه اليهود والعرب حياة مشتركة منذ أكثر من ستّين عامًا. وهي تجربة تعرفها الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل فقط. في مستطاع العرب الإسرائيليّين الإسهام بتجربتهم كمواطنين في مجتمع ديمقراطيّ لكلّ مجتمع يمرّ في عمليّات تحوّل ديمقراطيّ، وخاصّة المجتمعات العربيّة في الشرق الأوسط.

أثار الربيع العربيّ اهتمامات ونقاشات لا في المجتمع والمؤسّسة في إسرائيل فحسب، بل أدّى إلى حوار داخليّ وعميق داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل. يدور هذا الحوار بين أوساط النخَب في المجتمع العربيّ في إسرائيل وكذلك في أوساط الشعب عامّة. في الصفحات التالية، سأحاول تقصّي مزاج النخَب الفلسطينيّة في إسرائيل وداخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، من خلال استعراض العلاقة بين الشريحتين، وتأثير الربيع العربيّ عليها والإسقاطات المستقبليّة على إسرائيل في الحيّز العربيّ المتغيّر.

فلسطينيّون وإسرائيليّون: النخَب والشعب

مسألة تشكّل وعي وهُويّة الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل هي الإطار الأوسع والأشمل لفهم الحيّز المشترك الذي تكوّن في إسرائيل بعد عام 1948. وَفْق تصوّر الفلسطينيّين، إقامة دولة إسرائيل أدّت إلى إحداث تغييرات بعيدة المدى بلورت صيرورتهم من جديد على ضوء ثقافتهم ومواطَنتهم في إسرائيل. على وجه العموم، يمكن تقسيم المجتمع إلى شريحتين رئيسيتين: النخَب والشعب. في الحالة الفريدة للفلسطينيّين في إسرائيل، النخَب نمت من شعب غالبيّته من أصول فلّاحيّة. منظومة العلاقات التي تتطوّر بين النخَب والشعب الفلسطينيّ، وبينهما وبين الأغلبيّة اليهوديّة والدولة، هي مدماك واحد لفهم صيرورات وتطلّعات الفلسطينيّين في إسرائيل. المدماك الثاني هو العلاقة بين الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل والحيّز العربيّ والفلسطينيّ. أدّعي أنّه هنالك في المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل مجموعة مرجعيّة ثالثة ترتبط ظروف تشكّلها بحرب عام 1948 التي جعلت نحو 25-40% من الفلسطينيّين في مكانة الحاضرين – الغائبين، أي لاجئي الداخل. تشكّل هذه المجموعة، برأيي، مركّبًا رئيسيًّا في وعي وهُويّة الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل. هذه المجموعات المرجعيّة الثلاث مع أبعاد التأثير المختلفة على مرّ السنين بلورت التجربة الفريدة للفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل. فهْمُ حجم وخصائص الوعي الهُويّة الفلسطينيّة في إسرائيل ذات الأبعاد الثلاثة يشكّل القاعدة لإعادة بناء علاقات الشرق والغرب، وعلاقات اليهود والعرب، وعلاقات الفلسطينيّين والإسرائيليّين. الفلسطينيّون مواطنو دولة إسرائيل هم العرب الوحيدون في الشرق الأوسط وفي العالم الذين عاشوا وما زالوا كمواطني دولة اعتُبِرت، وما زالت تُعتبر في غالبيّة الدول العربيّة، عدوًّا لشعبهم ولشعوب المنطقة العربيّة. ويمكن الافتراض أنّهم العرب الوحيدون الذين تتضمّن مركّبات هُويّتهم ووعيهم جانبًا إسرائيليًّا وآخر عربيًّا وآخر فلسطينيًّا: هذا الدمج لمركّبات الهُويّة خاصّ بمواطني إسرائيل العرب الفلسطينيّين، ويمكن أن يشكّل قاعدة لنهج جديد يهدف إلى تطوير علاقات مستقبليّة بين إسرائيل والفلسطينيّين والعرب في الشرق الأوسط الذين يختبرون تجارب مشتركة مرّ بها الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل. لقد مرّ الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل منذ عام 1948 فصاعدًا في تغيُّرات عنيفة، بينما يمرّ العالم العربيّ في عمليّات كهذه منذ عام 2010. الادّعاء الرئيسيّ هو أنّه ثمّة نقاط تشابه بين التجارب الاحتداميّة التي مرّ بها الفلسطينيّون مواطنو دولة إسرائيل والتجارب التي يختبرها العرب في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة. التشابه الاختباريّ والشعوريّ من جهة، وخصائص الهُويّة الفريدة لعرب إسرائيل من جهة أخرى، يمكن أن يشكّلا قاعدة لتحسين الديمقراطيّة في إسرائيل من جانب، ولتعزيز سيرورات التحوّل الديمقراطيّ في العالم العربيّ من جانب آخر.

مسألة العلاقة بين إسرائيل كدولة ديمقراطيّة والحيّز العربيّ غير الديمقراطيّ كانت مركز اهتمام بنيامين نتنياهو في كتابه الصادر عام 1993 "A Place among the Nations"، حيث خصّص فصلًا لمسألة العلاقة بين الديمقراطيّة والسلام. يدّعي نتنياهو في هذا الفصل أنّ العائق الأساسيّ أمام السلام في الشرق الأوسط هو الحقيقة أنّ دول المنطقة –باستثناء إسرائيل– غير ديمقراطيّة. يحدّد نتنياهو بأنّه ينبغي لأيّ هيئة في الغرب تريد تعزيز السلام في الشرق الأوسط وَفق "أنموذج غربيّ" أن تمارس أولًا الضغط على الأنظمة العربيّة للانتقال إلى الديمقراطيّة. وَفق كلام نتنياهو، مثل هذه الضغوط مورست في الماضي من قبل الغرب في مناطق أخرى في العالم، ولكن ليس تجاه العالم العربيّ. وبالنسبة لنتنياهو، كان ينبغي استخدام المساعدات الاقتصاديّة التي يمنحها الغرب للدول العربيّة من أجل التأثير على الأنظمة في تلك الدول لتعزيز سيرورات ديمقراطيّة[23]. والسؤال هو كيف: ستعمل إسرائيل (الديمقراطيّة الوحيدة في الشرق الأوسط وَفْق تصوُّره) لتعزيز التحوّل الديمقراطيّ في العالم العربيّ؟

كان ردّ نتنياهو كرئيس للحكومة على أحداث الربيع العربيّ مختلفًا جذريًّا عمّا كتب. فبالذات عندما بدأت في العالم العربيّ تعبيرات جليّة لعمليّات التحوّل الديمقراطيّ، وبالذات عندما قابلت دول عربيّة هذه النزعة بحماسة وعملت على تعزيزها، عرض نتنياهو موقفًا مختلفًا وعرض أمام الجمهور الإسرائيليّ من خلال تصريحاته صورة سلبيّة جدًّا وقاسية ومُهدّدة بالنسبة لتلك التطوّرات التي تمنّاها سابقًا. لاحقًا عاد نتنياهو إلى أقواله من الكتاب وتعامل بصورة إيجابيّة مادًّا يده إلى الشعوب التي تحاول بناء مستقبل ديمقراطيّ[24].

طرح الربيع العربيّ ومطالب الشعوب العربيّة في الدمَقْرطة بضعة أسئلة على الأقلّ حول نظرة نتنياهو للدول العربيّة. صحيح أنّه في هذه المرحلة لم يحقّق مواطنو الدول العربيّة الذين خرجوا إلى الشوارع في 2010/ 2011 غاياتهم. كما هو الأمر في الحالات الأخرى للتغيّرات الجذريّة لدى شعوب وأمم العالم، في الدول العربيّة كذلك تقترن عمليّة التحوّل الدمقراطيّ بالعنف البالغ والصراعات الدمويّة. لكن شعوب المنطقة تصبو إلى الديمقراطيّة وسوف تحصل عليها في نهاية المطاف. مواطنو إسرائيل العرب الفلسطينيّون الذين من جهة هم ينتمون إلى الشعب الفلسطينيّ والأمّة والعربيّة، ومن جهة أخرى هم جزء من المجتمع الإسرائيليّ الذي اعتادوا عليه، ويعرفون طابعه الديمقراطيّ ويثمنونه –رغم الانتقادات حول محدوديّة الديمقراطيّة الإسرائيليّة، وهم عمليًّا المجموعة الوحيدة في الأمّة العربيّة التي تملك تجربة طويلة السنين من الحياة في مجتمع ديمقراطيّ. ثمّة اتّفاق عريض لدى غالبيّة الجمهور العربيّ في إسرائيل بشأن أنّ الحيّز الإسرائيليّ، أي المواطَنة الإسرائيليّة، يشكّل مركّبًا رئيسيًّا يبلور ويشكّل هُويّة جديدة وفريدة لدى العرب في إسرائيل. هذه الهُويّة المعقّدة وتجربة الحياة الديمقراطيّة تستطيعان تشكيل قاعدة لتعزيز القيم الديمقراطيّة في العالم العربيّ من قِبل العرب الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل.

في عام 1993 صدر كتاب شمعون بيرس، الذي كان وزير الخارجيّة في حكومة رابين، ومعًا قادا عمليّة السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ، العربيّ الإسرائيليّ. في كتابه هذا –"شرق أوسط جديد"– يكشف عن عقيدة السلام القائمة على تغيير مفاهيم شامل بما في ذلك التغيير من اصطلاحات الحرب إلى اصطلاحات السلام. كان ذلك أملًا حقيقيًّا لتحقيق اتّفاق مع الفلسطينيّين يؤدّي إلى مصالحة

Netanyahu, Benjamin,"A place among the nations: Israel and the world", 23 New York: Bantam, 1993

24 لهراس ليئور، "الخطاب الإسرائيليّ حول الربيع العربيّ"، في: إسرائيل والربيع العربيّ: فرص للتغيير، (محرّران) نمرود غورن وجينيه يودكيفتش، معهد ميتفيم، رمات غان، 2013.

مع العالم العربيّ أيضًا. كجزء من التغيير المستقبليّ المنتظَر تطرّق بيرس إلى العرب في إسرائيل في سياقين:

1. "عشيّة التوقيع على الاتّفاقيّة مع م.ت.ف تمامًا، انسحب ستّة أعضاء شاس من الائتلاف، وبقينا مع أغلبيّة 61 عضو كنيست فقط. صحيح أنّه في الديمقراطيّة أغلبيّة من واحد هي أغلبيّة، لكن من الصعب تشكيل وفاق قوميّ جديد حولنا، وخاصّة إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أنّ هذه الأغلبيّة تتعلّق بتصويت أعضاء الكنيست العرب من أجل المصادقة على التنازلات التي قمنا بها للفلسطينيّين".

2. "نحو ساعة قبل حفل التوقيع في حديقة البيت الأبيض، وقف في غرفتي في الفندق الدكتور أحمد طيبي، ممثّل ياسر عرفات، وأخبرني أنّه إذا لم نوافق على تغيير بعض الفقرات في صياغة إعلان المبادئ فإنّ عرفات سيعود إلى البيت"[25].

في مقولته الأولى يحصر بيرس عمليًّا حدود تداخل مواطني الدولة العرب في عمليّات اتّخاذ القرارات في الكنيست: حتّى إذا جرى انتخاب العرب للكنيست، فلن يكونوا شركاء كاملين في اتّخاذ القرارات في إسرائيل، فهذه من حصّة الأغلبيّة اليهوديّة. من جهة أخرى، في السياق الثاني يخصّص بيرس لعرب إسرائيل دورًا هامًّا: الوساطة بين الفلسطينيّين ودولة إسرائيل. هذا بالاستناد إلى الافتراض أنّ الفلسطينيّين في إسرائيل هم جزء من المجتمع الإسرائيليّ الذي تشكّل بعد عام 1948. تتضمّن المقولتان أعلاه تعقيدات مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل ودَوْرهم، وكذلك تعقيدات علاقاتهم مع الفلسطينيّين خارج إسرائيل ومع العالم العربيّ. تَشكّل هذا الوضع، برأيي، أيضًا بسبب غياب إجماع في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل حول رؤيا مستقبليّة تستند إلى وفاق عريض يشمل قدر الإمكان جميع الفلسطينيّين في إسرائيل. ويغيب في الأساس جواب واضح لدى الفلسطينيّين مواطني إسرائيل عن السؤال: أيّ دور يستطيعون ويريدون لأنفسهم؟ صحيح أنّ وثائق التصوّر المستقبليّة الأربع التي نُشرت في العام 2006 والعام 2007 تتحدّث عن مواطني دولة إسرائيل الفلسطينيّين، أي إنّها تنطلق من فرضيّة أنّ تطبيق الرؤيا هو في إطار دولة إسرائيل. لكن كلّ واحدة من هذه الوثائق تشدّد على أمور مختلفة، وليس هنالك وثيقة شاملة لرؤيا مشتركة لمجْمَل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل[26]. ربّما يعكس عدم تحديد رؤيا مشتركة لجميع الفلسطينيّين في إسرائيل رغبة في ترك جميع الخيارات مفتوحةً، وتمكين دولة إسرائيل والفلسطينيّين والعرب في المنطقة ودول العالم عامة من اعتبارهم شركاء محتمَلين، وبذلك تزداد فرص تحسين أوضاعهم في الحاضر والمستقبل.

يلخّص أريك رودنيتسكي المراحل والتوجّهات الرئيسيّة التي تميّز تعامل الفلسطينيّين مع دولة إسرائيل منذ إقامتها[27]. في البداية، كانت معضلة الهُويّة بين محور هُويّة مدنيّ إسرائيليّ ومحور هُويّة قوميّ فلسطينيّ، والتي رافقت المواطنين الفلسطينيّين منذ إقامة الدولة[28]. بمرور الوقت، طرأ تغيير عندما شعر الفلسطينيّون أنّهم في حالة "هامشيّة مزدوجة" وَفْق تعريف ماجد الحاجّ الذي ادّعى أنّ مسألة المكانة القوميّة للعرب في إسرائيل لم تُطرح على الأجِنْدة، ورغم توقيع اتّفاقية السلام لم يجرِ تعزيز شرعيّة العرب كمواطنين متساوي الحقوق في الدولة، أو كشركاء محتمَلين في الائتلافات الحكوميّة بنظر الأغلبيّة اليهوديّة[29].

نتيجة ذلك، خابت الآمال طيلة السنين المديدة التي قرنت السلام بالمساواة؛ بقي الفلسطينيّون على هامش المجتمع والسياسة الإسرائيليّة. جرى التعبير عن نتائج هذه التطوّرات عبر سيرورة أطلق عليها إيلي ريخس اسم "توطين النضال القوميّ": عزف الفلسطينيّون في إسرائيل تدريجيًّا عن بذل الجهود التقليديّة من أجل تحقيق التطلّعات القوميّة لإخوانهم الفلسطينيّين في المناطق، وبدل ذلك وجّهوا جُلّ مواردهم إلى داخل "الخطّ الأخضر"، وتجنّدوا للنضال من أجل مكانتهم المدنيّة والقوميّة داخل الدولة[30].

شكّل البعد المحلّيّ محورًا رئيسيًّا في بلورة الخطاب داخل المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، الخطاب الذي تغذّى من منظومة الشبكات الاجتماعيّة المكتظّة التي بُلْورت من جديد بعد عام 1948، وخاصّة لدى الجماهير القرويّة (سأتطرّق لاحقًا إلى خطاب هذه المجموعة).

يحلّل إفرايم لافي في مقاله حول العمليّات التي أدّت إلى أَسْرَلة الفلسطينيّين في الدولة والاندماج في المجتمع من جهة، ويحلّل ما تَطوَّر لديهم من مَطالب بالاعتراف بهم كمجموعة قوميّة فلسطينيّة أصلانيّة متساوية الحقوق من جهة أخرى. وهو يقدّر أنّها مركّبات رئيسيّة سوف تؤثّر على هُويّتهم الجمعيّة وتميّز العلاقات التبادليّة بينهم وبين الدولة والأغلبيّة اليهوديّة عند إقامة دولة قوميّة فلسطينيّة إلى جانب إسرائيل. يقول: "طوّر العرب في إسرائيل تكيّفهم مع مجموعة الأغلبيّة التي يعيشون داخلها، وأدّت هذه العمليّات إلى تعزيز متواصل لمركّب هُويّتهم المدنيّة الإسرائيليّة إلى جانب هُويّتهم العربيّة الفلسطينيّة. كذلك أدرك العرب بعد أوسلو عام 1993 أنّه ينبغي عليهم الاهتمام بمصيرهم ومستقبلهم داخل دولة إسرائيل بغض النظر عن مستقبل العمليّة السياسيّة ونتائجها"[31].

طوّر المجتمع الفلسطينيّ التكيّف مع مجموعة الأغلبيّة اليهوديّة التي يعيش بين ظهرانيها بعد أن خاض طريقًا طويلة من التجربة الاجتماعيّة والثقافيّة معها. يدّعي سامي سموحة أنّه "اختبر العرب الأَسْرَلة (بدون الاندماج) التي تربطهم برباط وثيق مع الدولة واليهود في العديد من مجالات الحياة. وأصبحوا ثنائيّي اللغة وثنائيّي الثقافة، وخضعوا للحداثة الجزئيّة في أسلوب حياتهم وطرق تفكيرهم، واعتادوا على المعايير الإسرائيليّة، والمجتمع اليهوديّ هو مجموعة المرجعيّة بالنسبة لهم"[32]. يقول محمّد أمارة إنّ اللغة العبريّة، لكونها المدماك الرئيسيّ للانتماء الإسرائيليّ، أثّرت وغيّرت على نحوٍ ملحوظ في اللغة العربيّة لدى المواطنين العرب إلى درجة أنّ اللغة العربيّة الإسرائيليّة تُعتبر اليوم لغة منفصلة عن سائر اللغات العربيّة[33]. يعرض سموحة توجّهًا جديدًا ومحدثًا تحت عنوان "إسرائيليّة مشتركة ومحدودة"[34] ويَخْلص إلى القول: "ينبغي تحويل الديمقراطيّة الإجرائيّة الأداتيّة إلى الديمقراطيّة الجوهريّة والعمل بالتربية على قيم حقوق الإنسان، والمساواة، والتسامح، واحترام الغير، والمسؤوليّة التبادليّة"، وهو يدّعي أنّه "الشرخ الأكبر في المجتمع الإسرائيليّ هو بين المواطنين العرب واليهود. الثقافة والصهيونيّة والصراع الإسرائيليّ العربيّ تفرّق بينهما على نحو عميق؛ فما دام الاحتلال قائمًا، وكذلك علاقات العداء بين إسرائيل والعالم العربيّ وانعزال إسرائيل عن الفضاء العربيّ وسعيها إلى الاندماج في الغرب، سيكون للأسرلة ولخطوات الدمج والمساواة بين العرب واليهود تأثير محدود". من خلال الاستنتاج الذي يتوصّل إليه سامي سموحة، في الإمكان ملاحظة البعد المدنيّ اليوميّ (تجربة إسرائيليّة) كعامل رئيسيّ لبَلْوَرة الهُويّة يتنبّأ بمواقف الأغلبيّة اليهوديّة، والدولة والفلسطينيّين في إسرائيل الذين بنوا لأنفسهم تاريخًا وسياسة ومجتمعًا واقتصادًا فريدًا، قيد التشكّل ومثيرًا في إنجازاته الفرديّة والجماعيّة. البعد الثاني يتعلّق بالمنطقة والمحيط السياسيّ الذي يتميّز بسلسلة من الأحداث الجذريّة التي يمرّ بها العالم العربيّ في الشرق الأوسط منذ عام 2010، والتي تؤثّر هي كذلك على نحو مباشر على الفلسطينيّين في إسرائيل في سياقات مختلفة، وفي مجالَي المجتمع والسياسة على وجه الخصوص.

25 بيرس شمعون، آريه ناؤور، الشرق الأوسط الجديد: إطار وسيرورات لعهد السلام، ستيماتسكي، 1993، انظر الصفحات 30–35 على وجه الخصوص.

26 "دستور متساوٍ للجميع؟"، مركز مساواة لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل.

27 رودنيتسكي أريك، العرب مواطنو إسرائيل في مستهلّ القرن الحادي والعشرين، معهد دراسات الأمن القوميّ، نشرة 139، تمّوز 2014.

28 حظيت هذه المعضلة بنقاش بحثيّ سابق في مقالة: يوحنان بيرس ونيره ديفيس، "حول الهُويّة القوميّة لعرب إسرائيل"، الشرق الجديد، 18، 1968، ص 106–111.

29 الحاجّ ماجد، "الهُويّة والتوجّه لدى العرب في إسرائيل: حالة من الهامشيّة المزدوجة". دولة وحكم وعلاقات دوليّة، المجلّد 41–42، (1997)، ص 104–122.

30 إيلي ريخس، "العرب في إسرائيل بعد عمليّة أوسلو: توطين النضال القوميّ". الشرق الجديد، المجلّد 43، 2001، ص 275–303.

31 إفرايم لافي، "العرب في إسرائيل لدى تأسيس دولة فلسطينيّة: نضال للحصول على مكانة معترَف بها كأقلّيّة قوميّة أصلانيّة في دولة إسرائيل"، في: تأثير إقامة الدولة الفلسطينيّة على عرب إسرائيل، مركز ش. دنيئيل أبراهام للحِوار الإستراتيجيّ، 2011، ص 36–54.

32 سامي سموحة، "لا نقطع شعرة معاوية: مؤشّر العلاقات بين العرب واليهود في إسرائيل 2012"، القدس، جامعة حيفا، والمعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، 2013، ص 22–23.

33 Muhammad Amara, "Hebraization in the Palestinian Language Landscape in Israel", in Challenges for Language Education and Policy: Making Space for People, edited by Bernard Spolsky, OfraInbar-Lourie and Michal Tannenbaum, NY and London: Routledge, 2015, pp. 182–195.

34 سامي سموحة، "إسرائيليّة مشتركة"، مشروع "الأسباط الأربعة"، مشروع مشترك لديوان رئيس الدولة ومعهد السياسة والإستراتيجيّة، المركز المتعدّد المجالات، هرتسليا، 25.2.2016.

يشير تقرير لجنة أور لتقصّي أحداث أكتوبر عام 2000 بين السكّان العرب والشرطة، الأحداث التي قُتل خلالها 13 من السكّان الفلسطينيّين مواطني الدولة، إلى دور الدولة إلى جانب دور جميع قِطاعات المجتمع في المشاركة في تأسيس الانسجام المعقول بين الأغلبيّة والأقلّيّة: "علاقات الأقلّيّة والأغلبيّة هي إشكاليّة في كلّ مكان، ولا سيّما في دولة تُعرّف نفسها وَفْق قوميّة الأغلبيّة. لا توجد عمليًّا حلولٌ مُثلى للمعضلات الناتجة في هذه الدولة، وهنالك أيضًا من يدّعي وجود تناقض جذريّ بين مبادئ دولة قوميّة الأكثريّة ومبادئ الديمقراطيّة الليبراليّة. في جميع الأحوال، تأسيس الانسجام المعقول في العلاقات بين الأغلبيّة والأقلّيّة هي مَهمّة تقع على عاتق جميع قِطاعات المجتمع. تتطلّب هذه المَهمّة جهودًا خاصّة من قِبل مؤسّسات الدولة التي تعبّر عن هيمنة الأغلبيّة، وذلك ابتغاء موازنة الإضرار بالأقلّيّة نتيجة دونيّتها البنيويّة –عددًا وتأثيرًا–. الامتناع عن بذل هذا الجهد، أو القيام به على نحوٍ غير كافٍ، يُفرز لدى الأقلّيّة مشاعر وواقع التمييز التي قد تتفاقم بمرور الوقت. هذه الخصائص تسري أيضًا على حالة الأقلّيّة العربيّة في دولة إسرائيل، والتي يجري التمييز ضدّها من نواحٍ عدّة. بل ثمّة ما هو أكثر من هذا: في حالة العرب مواطني إسرائيل هنالك عدّة عوامل خاصّة تُفاقِم جدًّا إشكاليّة مكانتهم الاجتماعيّة السياسيّة في الدولة"[35].

يتأثّر الخطاب الفلسطينيّ في إسرائيل من عمليّات سياسات الداخل الإسرائيليّ، إضافة إلى الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ والعربيّ الإسرائيليّ، وبينما أثمر هذا الأخير بالذات عن اتّفاقيات سلام مستقرّة مع مصر والأردنّ فإنّ المسار مع الفلسطينيّين وصل في العقد الأخير إلى طريق مسدود. يبدو أنّ اتّفاقيات السلام الموقّعة مع مصر والأردنّ بقيت ثابتة في أعقاب الربيع العربيّ. في المقابل، يتطلّب الصراع الفلسطينيّ الإسرائيليّ توجّهات جديدة لم يسبق لها أن طُرحت أو مورست. ثمّة دور مهمّ محتمل للفلسطينيّين مواطني إسرائيل في بلورة مثل هذه التوجّهات الجديدة. لذلك من المهمّ فهم تطوُّر وعي وهُويّة الفلسطينيّين في إسرائيل. ابتغاء هذا، سوف أناقش خطاب النخَب والشعب في المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل، وأستعرض العلاقة بين هذين النوعين من الخطاب، والنتاج الذي يمكن استخلاصه من الخصائص والمكانة الفريدة للمجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل وفي الحيّز الإقليميّ.

الفلسطينيّون في إسرائيل: خطاب النخب

في عام 2009، صدر كتاب هنيدة غانم "بناء الأمّة من جديد – المثقّفون الفلسطينيّون في إسرائيل"[36]. الكتاب هو ثمرة رسالة الدكتوراه التي أعدّتها الباحثة في الجامعة العبريّة في القدس. تناقش غانم في كتابها مسح الخصائص والتطوّرات العقليّة والفكريّة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل. استخدمت الباحثة الأنموذج الرئيسيّ: إطار "عتبيّ" متعدّد المَحاور: أحداث مُؤسِّسة لها تأثير حاسم على هُويّة الإنسان في السياقات الاجتماعيّ والسياسيّ والاقتصاديّ والمدنيّ. وعمليًّا، الإطار النظريّ الذي أسندت إليه الباحثة مؤلَّف سرد النخبة الفلسطينيّة في إسرائيل هو المبنى "العتبيّ" أو "العتبات" من مجال علم النفس الذي يصف الحدث المأساويّ كمؤسِّس للتجارب ويُوجّه مستقبل الإنسان في السياقات السياسيّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والمدنيّ. كذلك استخدمت الباحثة إطارًا نظريًّا من مجال العلوم الاجتماعيّة، وخاصّة العلاقة بين المثقّف ومجموعة الانتماء ووصفت المثقّف بأنّه خلاصة التجربة السوسيولوجيّة للمجموعة – الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل في حالتنا هذه. كما استعارت الباحثة من مجال العلوم السياسيّة أدوات أثْرت النقاش حول المثقّف الفلسطينيّ في السياق المدنيّ في دولة إسرائيل. كذلك حظيت منظومة العلاقات بين الأغلبيّة والأقلّيّة بنصيب وافر من النقاش حول المثقّفين الفلسطينيّين في إسرائيل.

أثرى الاستخدام الواسع للجوانب النظريّة من تخصّصات في علم المجتمع مؤلَّف غانم التي استعرضت سردًا يستند إلى نُظم العلاقات المعقّدة، والمتضاربة أحيانًا، داخل نخب المثقّفين الفلسطينيّين في إسرائيل. الفرضيّة الأساسيّة هنا هي أنّ الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل مرّوا في تجارب مأساويّة بلورت تصوّراتهم الفكريّة التي انعكست في تطلّعات ومؤلّفات وسلوكيّات المثقّفين الفلسطينيّين في إسرائيل لبناء الأمّة من جديد. لا أخفي أنّ هذه مقولة جارفة حول المثقّفين الفلسطينيّين في إسرائيل. فبعضهم لم يسعَ حقًّا إلى البناء بل إلى البقاء وكسب لقمة العيش والتقرّب من المؤسّسة الإسرائيليّة كقاعدة أسندوا إليها فكرهم وكتاباتهم وسلوكيّاتهم. البعض الآخر كانوا ببساطة مصدومين من هول الحدث، فعملوا أو كتبوا دون أيّ برنامج يهدف إلى البناء، بل وصفوا تجاربهم وكيف كانوا سعداء قبل 1948. لكن الباحثة، من خلال تحليل شامل لكتابات المثقّفين الفلسطينيّين في إسرائيل، اختارت اعتبار مؤلّفات جميع المثقّفين كفعل وطموح لبناء الأمّة من جديد.

يناقش الكتاب تطوّر النخبة الفلسطينيّة المثقّفة بعد عام 1948. وسط الخطاب عن الوطن والمواطنة تطوّر تيّار ثالث، هو "التآمريّ" أو القوميّ، الذي وجد تعبيره السياسيّ في إقامة حزب التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ – الذي أسّسه عزمي بشارة عام 1995. أجاد آري شبيط في وصف عزمي بشارة في مقاله في صحيفة هآرتس: "المواطن عزمي"[37]. فقد كتب: "قد يكون النائب عزمي بشارة الخصم الأكثر بلاغة، وتنميقًا ونجاعة للأيديولوجيا الصهونيّة في إسرائيل اليوم". ثمّ يدّعي أنّ بشارة هو: "فيلسوف سياسيّ بلور إلى حدّ لا يستهان به الخطاب العامّ في إسرائيل عندما صاغ مصطلح "دول جميع مواطنيها"، والقائد العربيّ الإسرائيليّ الذي رفع مطلب الاعتراف بالفلسطينيّين مواطني إسرائيل كأقلّيّة قوميّة تستحقّ الحكم الذاتيّ الثقافيّ، وهو يملك قدرات تحليليّة تكاد لا تتوجد اليوم في السياسة الإسرائيليّة".

في كتابها تسلّط غانم الضوء على منظومة العلاقات بين المثقّف كوكيل تغيير في المجتمع والبُنْية الاجتماعيّة لدى السكّان الفلسطينيّين في إسرائيل؛ وتلك منظومة تنطوي على تناقضات عديدة، وفي أحيان كثيرة غير معروفة أو غير قابلة للتعريف الدقيق – نوع من التنقّل السريع بين الأنا الفرديّ والأنا الجماعيّ وفي خلفيّة ذلك يقبع كيان الدولة التي تكون غالبًا غريبة بالنسبة له، أو على أقلّ تقدير مناقضة لتطلّعات المثقّف الفلسطينيّ في إسرائيل (الجيل الثالث) الذي يسعى إلى دولة جميع مواطنيها. لكن ثمّة تيّارات فكريّة أخرى: الشيوعيّون، الإسلامويّون، الإسرائيليّون، المستقلّون – على غرار د. أحمد طيبي الذي وضع مصطلح "دولة جميع قوميّاتها". وبحسبه فإنّ "العرب في إسرائيل لا يطالبون بتحقيق "دولة جميع مواطنيها"، بل بتحقيق "دولة جميع قوميّاتها"، في إطار ديمقراطيّة متعدّدة الثقافات وشراكة مدنيّة كاملة. هذا هو الوضع الذي لا يضمن فقط حقوق الأفراد كما في دولة جميع مواطنيها (المصطلح الذي صاغته شولاميت ألوني في الثمانينيّات)، بل الحقوق الفرديّة من جهة، والحقوق الجمعيّة من الجهة الأخرى[38].

تشير الاختلافات أو التناقضات بين المثقّفين، والتي تترجم في حالات عديدة في سياقات سياسيّة أيضًا –أكثر ما تشير– إلى التعقيدات، وكذلك إلى الاتّفاق العريض أنّ مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل فريدة من نوعها والمواطَنة الإسرائيليّة هي القاسم المشترَك والعريض لجميعهم. كذلك إنّ هذا يشهد على التعدّديّة الاجتماعيّة والسياسيّة الداخليّة، وعلى تعدّد طرق مواجهة التحدّيات التي تضعها الدولة والأغلبيّة اليهوديّة أمام الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل. عمليًّا، خطاب المثقّفين الفلسطينيّين في إسرائيل هو خطاب غنيّ مشبع بالتبصّرات والإستراتيجيّات الاجتماعيّة والسياسيّة للفلسطينيّين في دولة إسرائيل، والموجَّهة نحو الحاضر والمستقبل على حدّ سواء. تشكّل وثائق التصوّر المستقبليّ التي كتبها مثقّفون، ومتعلّمون وناشطون اجتماعيّون فلسطينيّون حول التصوّرات المستقبليّة لدى لفلسطينيّين في إسرائيل نموذجًا لهذا التطوّر، بل تمثيلًا لجميع تيّارات المثقّفين الذين شاركوا في صياغة وكتابة الوثائق[39].

عكس الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل، في صياغة تلك الوثائق، الإجماعَ الذي تبلور في السنوات الأخيرة، والذي ملخّصه أنّه لم يعد في الإمكان تأجيل مناقشة مجْمَل المواضيع الحارقة للمجتمع العربيّ إلى حين حلّ الصراع الإسرائيليّ

35 لجنة التحقيق الرسميّة لتقصّي الصدامات بين قوى الأمن ومواطنين إسرائيليّين في أكتوبر 2000، التقرير، المجلّد أ، القدس، 2003.

36 هنيدة غانم، "بناء الأمّة من جديد – المثقّفون الفلسطينيّون في إسرائيل"، دار النشر ماغنس، القدس، 2009. (بالعبريّة)

37 آري شبيط، المواطن عزمي، هآرتس، 25.11.2002.

38 أحمد طيبي، دولة جميع قوميّاتها، معريف، 10.05.2005.

39 في العامين 2006 و 2007، نشرت مجموعات مختلفة من المجتمع العربيّ أربع وثائق تصوّر مستقبليّة: "دستور متساوٍ للجميع" لمركز مساواة (2006)؛ "وثيقة التصوُّر المستقبليّ" للجنة المتابعة العليا (2006)؛ مقترح "الدستور الديمقراطيّ" لمركز عدالة (2007)؛ "وثيقة حيفا" – وثيقة تصوُّر مستقبليّ نشرت عام 2007 تحت رعاية مركز مدى الكرمل من قبل مجموعة أكاديميّين ومفكّرين فلسطينيّين من إسرائيل، مسلمين ومسيحيّين ودروز.

الفلسطينيّ، وقرارهم تعريف أنفسهم بمعزل عن سائر أجزاء الشعب الفلسطينيّ والتحوّل إلى لاعبين فاعلين في ملعب السياسة الإسرائيليّة. تقول ميري توتري: "الوثائق هي استجابة للحاجة الماسّة لمعالجة الأزمة الداخليّة التي تعمّ المجتمع العربيّ منذ سنوات بعيدة. في السنوات الأخيرة، حصل تدهور على الأوضاع الداخليّة للمجتمع والآخذة في التفاقم. جرى التعبير عن الأزمة بتفكّك التضامن الاجتماعيّ، وفقدان هُويّة قوميّة موحّدة، وتنامي التعصّب الطائفيّ والقبليّ والعائليّ والحمائليّ الذي يتفجّر كلّ مرة منه العنفُ الجسديّ، وانعدام التسامح بصورة عامّة، والفساد في الحكم المحلّيّ والإدارة غير السليمة في السلطات المحلّيّة، وأزمة القيادات، وغياب المؤسّسات المدنيّة التي يُفترض أن توفّر الخدمات للسكّان، والعودة إلى الدين وتعزيز القيم والمعايير المحافظة، والتراجع الخطير في مستوى التعليم في المدارس والجامعات، وتنامي حالات العنف في المدارس والمجتمع عامّة، واستمرار الظاهرة الهمجيّة لقتل النساء على خلفيّة التسمية الهزليّة الرهيبة "شرف العائلة"، وإقصاء النساء من الفضاء الاقتصاديّ والسياسيّ والتمييز ضدّهنّ، وإقصاء المسنّين وانتهاك حقوقهم وحقوق الأطفال وذوي الاحتياجات الخاصّة. مع مرّ السنين، تطوّر المجتمع العربيّ ليصبح مجتمعًا خاملًا لا يكترث للصالح العامّ. صحيح أنّ بعض المظاهر التي ذكرتها قائمة أيضًا في المجتمع اليهوديّ، لكن وجودها في المجتمع العربيّ يُضعفه أكثر كأقلّيّة قوميّة. وبدل تطوّر معايير وقيم تعزّز المجتمع العربيّ في نضاله ضدّ سياسة تمييز الدولة وتحسين مكانته، فإنّ هذه المظاهر تسحق المجتمع وتشلّ حركته"[40].

سواء عكست وثائق التصوّر المستقبليّ النضوجَ والثقةَ الذاتيّةَ لدى الفلسطينيّين في إسرائيل، أو مواجهةَ أزمة داخليّة، فلا شكّ أنّها خطوة هامّة في صيرورة الفلسطينيّين في إسرائيل التي تتطلّب منهم مواجهة التحدّيات التي تضعها الدولة والأغلبيّة اليهوديّة أمامهم. في انتخابات الكنيست عام 2015، فُرض على المجتمع العربيّ في إسرائيل تحدٍّ جديدٌ: رفع نسبة الحسم إلى 3.25%، وتلك كانت خطوة جعلت احتمال إفلاح الأحزاب العربيّة في الدخول إلى الكنيست أمرًا يُحْدق به الخطر. أدّى هذا التغيير إلى خطوة سياسيّة هامّة أثمرت عن إقامة القائمة المشتركة – القائمة التي جمعت تحت سقف واحد أربعة أحزاب ذات طابع سياسيّ متنوّع: الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة (القائمة العربيّة اليهوديّة ذات الطابع الاشتراكيّ وتضمّ مجموعة من التنظيمات اليساريّة الإسرائيليّة)؛ التجمّع –(الحزب العربيّ الذي يودّ تحويل إسرائيل إلى "دولة جميع مواطنيها")؛ القائمة العربيّة الموحّدة (ذات الطابع الإسلاميّ، وتضمّ شخصيات من الشقّ الجنوبيّ للحركة الإسلاميّة)؛ الحركة العربيّة للتغيير (برئاسة أحمد طيبي، وهي ذات توجُّه قوميّ فلسطينيّ عَلمانيّ، وتعمل من أجل رفع وتغيير المكانة الدستوريّة للمواطنين العرب في إسرائيل، وتقليص الفجوات بين اليهود والعرب بواسطة سياسة "التصحيح المفضّل" في جميع المجالات بغية التوصّل إلى المساواة الكاملة بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل). نظر المجتمع العربيّ إلى رفع نسبة الحسم كمحاولة من قِبل الأغلبيّة اليهوديّة للحدّ من التمثيل العربيّ في الكنيست. على أيّة حال، سواء كان هذا هو قصد المشرّع أم لا، كانت النتيجة خطوة تاريخيّة هي تأسيس القائمة المشتركة التي تتضمّن داخلها تشكيلة فكريّة واسعة. تطلّبت هذه الخطوة، وما زالت، من قيادات المجتمع العربيّ السياسيّة إيجادَ القاسم المشترك بين الحركات العربيّة المختلفة، ومنع الانقسامات داخل المجتمع العربيّ[41]. حققت القائمة المشتركة نجاحًا انتخابيًّا في عام 2015، حيث حصلت على 13 نائبًا في الكنيست العشرين مقابل 11 نائبًا لكلّ من الجبهة والتجمّع والقائمة الموحّدة والحركة العربيّة للتغيير في الكنيست التاسعة عشرة. كذلك كانت نسبة مشاركة أصحاب حقّ الاقتراع في المجتمع العربيّ في انتخابات الكنيست العشرين مرتفعة على نحوٍ ملحوظ (64%) مقارنة بانتخابات عام 2013 (58%). بناء على سليم بريك، نجحت القائمة المشتركة في المنافسة في انتخابات الكنيست العشرين من خلال التأكيد على المشترَك بين مركّباتها وعلى رأس أولويّاتها الرغبة في خدمة الجماهير العربيّة في إسرائيل والتأثير على صناعة القرارات من خارج الائتلاف أيضًا، رغم أنّ هذه الإمكانيّة لا تُسهم فعلًا في تحقيق تغييرات جذريّة، بل تتيح في الأساس طرح وتمثيل القضايا الاجتماعيّة والاقتصاديّة للمجتمع العربيّ في إسرائيل. فالتمثيل العربيّ في الكنيست مُعطِّل ورمزيّ في أحسن الأحوال، لذلك فالمطلب هو تنجيع دور أعضاء الكنيست في ملاحقة وحلّ المشاكل اليوميّة للجماهير العربيّة[42].

يبدو أنّ التركيز على الساحة الداخليّة هو بيت القصيد للمثقّفين العرب الفلسطينيّين وللحركات السياسيّة العربيّة في إسرائيل خلال العقود الثلاثة الأخيرة. لذلك فإنّ مطلب المساواة بين العرب واليهود في إسرائيل يُعتبر أحد الأهداف الرئيسيّة في هذه المرحلة، ويشكّل وفاقًا واسعًا داخل المجتمع العربيّ عامّة وبين المختصّين في المجال الذين سأتطرّق إليهم لاحقًا. كانت منظومة العلاقات بين الفلسطينيّين الإسرائيليّين والأغلبيّة اليهوديّة والدولة أحدَ الجوانب الرئيسيّة في تصوّر المفكّرين والسياسيّين الفلسطينيّين في إسرائيل، وخاصّة بعد بداية عمليّة السلام بين الفلسطينيّين والتوقيع على اتّفاقيّات أوسلو (1993) التي شكّلت نقطة تحوّل بالنسبة للفلسطينيّين مواطني إسرائيل في السياقَيْن المدنيّ والقوميّ.

في عام 1998، ناقش أسعد غانم مسألة الحكم في إسرائيل بوصفه ديكتاتوريّة الأغلبيّة، ثمّ كتب لاحقًا مع أورن يفتاحئيل "نظريّة الأنظمة الإثنوقراطيّة: سياسة توسّع الإثنيّة القوميّة". ووصفا المقال بأنّه اقتراح لنظريّة سياسيّة جغرافيّة للأنظمة الإثنوقراطيّة، يميّز هذه الأنظمة بأنّها نوع متمايز، ليس ديمقراطيًّا وليس طاغيًا[43]. النقاش النظريّ لفرص التعاون بين أكاديميّين عرب ويهود يُبرز الغزارة الفكريّة ومكمون التعاون العمليّ بين العرب واليهود.

في مقال آخر، عرض أسعد غانم ومهنّد مصطفى أنموذجًا ديمقراطيًّا كقاعدة للتغيير المستقبليّ في العلاقات بين الدولة ومواطنيها العرب. من خلال تسويغ الادّعاء، يؤكّدان تعقيدات وخصوصيّة حالة العرب الفلسطينيّين مواطني دولة إسرائيل مقابل الفلسطينيّين عامّة. وهما يدّعيان أنّ المضيّ في عمليّة التحوّل الديمقراطيّ يشكّل قاعدة راسخة، عميقة وشاملة في موضوع علاقات الأغلبيّة والأقلّيّة في إسرائيل. يستند هذا الاقتراح إلى رغبة الطرفين في العيش معًا في إطار ديمقراطيّة توافقيّة تؤسّس علاقات الثقة والتعاون التامّ بين الشركاء كأسلوب حياة، من الأسفل حتّى الحُكم بمن في ذلك النخَبُ، وذلك بواسطة التربية[44]. يناقش الكاتبان بتوسّع احتمالات نظريّة بالنسبة لمستقبل الفلسطينيّين في إسرائيل. من بين جملة التوجّهات والإمكانيّات التي ناقشت مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل، يُركّز الكاتبان على أنموذج التناقض بين الأقلّيّة الأصلانيّة والكيان الكولونياليّ وتأثيره على المكانة. في معرض النقاش، يتناول الكاتبان أبحاثًا معمّقة لفلسطينيّين يؤيّدون استخدام هذا الإطار النظريّ، من بينهم إدوارد سعيد، ونخلة وزريق، وأبو اللغد، وغيرهم. بيدَ أنّ الكاتبَيْن لا يتطرّقان في استنتاجاتهم إلى الفلسطينيّين في إسرائيل وَفق هذا التوجّه، بل يركّزان على خصوصيّة وضع الفلسطينيّين وخصائصهم وعلى الحاجة إلى البدء بعمليّة ديمقراطيّة في إسرائيل لمساواة مكانة المواطنين الفلسطينيّين بمكانة اليهود.

توضّح النماذج المقترحة وجود طرق للتحسين، بل ربّما لبدايات جديدة بين دولة إسرائيل ومواطنيها العرب الفلسطينيّين، والفلسطينيّين عامّة والعالم العربيّ، شريطة أن تطبّق إسرائيل مبادئ الديمقراطيّة التي يستند إليها نظامها، وخاصّة في ما يتعلق بالفلسطينيّين مواطني الدولة.

يشكّل اليوم الانشغال في القضايا البحثيّة التي لم تُبحث بعد مركزَ اهتمام باحثين عرب في إسرائيل. في البحث الذي أعدّه أمل جمّال وسماح بصول "النكبة الفلسطينيّة في الحيّز العامّ الإسرائيليّ: تكوينات الإنكار والمسؤوليّة"، يشير الكاتبان إلى عدم وجود أبحاث تدرس الوعي العامّ الإسرائيليّ وأنماط تشكيله حول النكبة كحدث تاريخيّ يجري التعامل معه في المجتمع الفلسطينيّ بمفاهيم الصدمة. لذا ثمّة حاجة إلى نقاش بين التأريخ الإسرائيليّ الرسميّ والتأريخ البَنّاء النقديّ[45]. يُبرز الكاتبان كيف مرّت كتابة التاريخ الفلسطينيّ في عمليّة متسارعة من البحث حول الجوانب المختلفة للنكبة، لكن خصوصيّة بحثهما هذا وطلائعيّته

40 ميري توتري، وثائق التصوُّر المستقبليّ – مواجهة الأزمة الداخليّة، في: بين الرؤيا والواقع، وثائق التصوّر المستقبليّ للعرب في إسرائيل 2006–2007، (المحرّران) أوستسكي ليزر سارة، كبها مصطفى، إصدار منتدى الوفاق المدنيّ، القدس، 2008. (بالعبريّة)

41 مصطفى كبها، "لجنة الوفاق القوميّ ودورها في إقامة القائمة المشتركة – شهادة شخصيّة"، مدى الكرمل، 2015.

42 سليم بريك، القائمة المشتركة: التحوّلات في التمثيل، والفاعليّة الأدائيّة، مدى الكرمل، 2015.

43 أورن يفتاحئيل وأسعد غانم، "نظريّة الأنظمة الإثنوفراطيّة: سياسة توسّع الإثنيّة القوميّة"، الدولة والمجتمع، 4:1، 2004، ص 761–788.

44 غانم، أسعد، ومهنّد مصطفى. الفلسطينيّون في إسرائيل: سياسة أقلّيّة أصلانيّة في دولة إثنيّة. رام الله: مدار – المركز الفلسطينيّ للدراسات الإسرائيليّة، 2009.

45 جمّال، أمل، وسماح بصول، النكبة الفلسطينيّة في الحيّز العامّ الإسرائيليّ. مركز إعلام، الناصرة، 2014. انظروا الصفحات 5 وَ 62–65.

تكمنان في تقصّي النكبة في الحيّز العامّ الإسرائيليّ. الموضوع لم يُبحث بعد، ويبدو أنّه يخبّئ في طيّاته إمكانيّة لتغيير الوعي وتحطيم الأساطير التي يبيّن البحث أنّه قد جرى تحطيم بعضها فعلًا. تكمن أهمّيّة هذا البحث في طريقة تعامل الباحثَيْن العربيّيْن الإسرائيليّين مع مسائل حسّاسة، معقّدة ومبلورة للتصوّرات على صعيد الحيّز العامّ. يقترح البحث على المؤسّسة والمجتمع اليهوديّين في إسرائيل اتّجاهات عمل جديدة تشمل تحمُّل المسؤوليّة التاريخيّة والقيميّة عن الأحداث المأساويّة بالنسبة للفلسطينيّين في إسرائيل (النكبة) والتي لها تأثيرات حاسمة على منظومة العلاقات بين الأغلبيّة اليهوديّة ودولة إسرائيل، والأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل. تستطيع بحوث من هذا القبيل تشكيل قاعدة لخطاب بنّاء وتسهم في فهم أكثر عمقًا للجوانب المختلفة للقضايا المعقّدة المتعلّقة بالمجتمع العربيّ في إسرائيل، والعلاقات بينه وبين الدولة والأغلبيّة اليهوديّة. كذلك تشهد بحوث طلائعيّة من هذا النوع على المَكمون والإسهام المتوقّع للباحثين العرب في إسرائيل في الخطاب الأكاديميّ، العامّ والسياسيّ.

الاستنتاجات التي توصّل إليها الباحثان تُجسّد الاختلاف والفجوات والتناقضات وحتّى عدم شرعيّة التأريخ الجديد حول النكبة. ويشيران إلى أنّه "من خلال التمعّن العميق في الخطاب الإسرائيليّ المتعلّق بالنكبة تتّضح بعض وجهات النظر حول تصوّر النكبة وفهمها وتقييمها. وجهات النظر هذه غير متّسقة وغير متماسكة في ما بينها، بل هي متناقضة أحيانًا. تنعكس أهمّيّة عرض وجهات النظر المختلفة في الرغبة في وضع مرآة أمام الحيّز العامّ الإسرائيليّ والإشارة إلى أشكال النظر المختلفة إلى ما حدث للفلسطينيّين في أعقاب حرب 1948". في ملخّص بحث أمل جمّال وسماح بصول، يطرحان الادّعاء أنّ "المعنى العميق للنظر إلى ذاكرة النكبة كتهديد واعتداء على شرعيّة إسرائيل، أنّ إسرائيل بحاجة إلى الاعتراف الفلسطينيّ بها كي تستكين إلى نفسها. قد تعكس هذه الحاجة الإسرائيليّة التشقّقات العميقة المتصدّعة في الضائقة الأخلاقيّة للسرد والتصوّر الذاتيّ الإسرائيليَّيْن"[46].

في عام 2014، شاركت في مؤتمر هو الأوّل من نوعه في البلاد حول الفلسطينيّين مواطني إسرائيل والسياسة الخارجيّة الإسرائيليّة[47]. عبّر المشاركون في المؤتمر عن مواقف مختلفة أشارت إلى تعقيدات تمثيل إسرائيل في الخارج من قِبل فلسطينيّين. برأيي، دمج فلسطينيّين مواطني إسرائيل في السلك الخارجيّ يشكّل تحدّيًا هامًّا ورئيسيًّا يمكنه تعزيز مكانة الفلسطينيّين داخل إسرائيل ويسهم جادًّا في تصوُّر إسرائيل في الشرق الأوسط والعالم. في الشأن نفسه، عقد معهد ميتفيم بالتعاون مع المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة مؤتمرًا حول موضوع: سياسة خارجيّة احتوائيّة: كيف يمكن تعزيز تداخل مجموعات سكّانيّة متنوّعة في مواضيع تتعلّق بالعلاقات الخارجيّة لإسرائيل؟ شارك في المؤتمر ممثّلون عن مجموعات سكّانيّة مختلفة في إسرائيل: متديّنين وحريديّين وروس وعرب، إضافة إلى خبراء من الأكاديميّة الإسرائيليّة ومن المعهدين المبادرين إلى عقد المؤتمر. طُرحت خلال النقاش القضايا الرئيسيّة والمميِّزة لكلّ مجموعة حول طريقة تمثيل إسرائيل في السلك الخارجيّ. من بين المشاركين كانت سناء كنانة، الباحثة في معهد ميتفيم، والتي قدّمت تبصّرات أوّليّة عن الدراسة التي تُعِدّها حول هذه المسألة لدى الفلسطينيّين في إسرائيل. يمكننا التعلّم من مداخلتها عن المعيقات والفرص الناتجة مباشرة عن تداخل السكّان العرب في منظومة الخارجيّة الإسرائيليّة، وذلك شريطة أن تعترف الدولة والأغلبيّة اليهوديّة في حقوق العرب كمواطنين متساوين في الدولة[48].

في استطلاع الرأي السنويّ لميتفيم – المعهد الإسرائيليّ للسياسات الخارجيّة الإقليميّة، حول موضوع السياسة الخارجيّة الإسرائيليّة عام 2015، يتّضح أنّ وضع إسرائيل في العالم ليس جيّدًا، بل ساء جدًّا بالمقارنة مع العام السابق. يُشترَط تحسين هذا الوضع بالتقدّم في عمليّة السلام؛ في حين أنّ تدخّلًا أكبر من قِبل الدول العربيّة في عمليّة السلام يُعتبر إيجابيًّا، والتعاون بين إسرائيل ودول الشرق الأوسط يُعتبر ممكنًا. ووَفق أقوال د. نمرود غورن، رئيس معهد ميتفيم: "تشير المعطيات إلى أنّ الجمهور يفقد ثقته بالسياسة الخارجيّة التي تقودها الحكومة، والتعبير عن ذلك هو الفشل الذي يَعْزونه إلى نتنياهو في جهوده لكبح المشروع النوويّ الإيرانيّ، والشعور أنّ مكانة إسرائيل في العالم والعلاقات مع الولايات المتحدة في تراجع حادّ، والتخوّف من تأثير تدهور مكانة وزارة الخارجيّة. هذه التوجّهات خطيرة. بغية تغيير ذلك، تحتاج إسرائيل إلى تصوُّر جديد للسياسة الخارجيّة يستجيب للتحدّيات الأمنيّة عن طريق التعاون مع المنطقة والمجتمع الدوليّ والتقدّم في عمليّة السلام مع الفلسطينيّين"[49].

تشكيلة المواضيع والقضايا ومجالات البحث التي يمكن أن تكون للفلسطينيّين مواطني إسرائيل إسهامات فريدة فيها هي تشكيلة واسعة. لم يجرِ حتّى الآن استغلال هذا المَكمون، لكن النماذج التي أسلفنا ذكرها تشهد على خصوصيّة الفلسطينيّين وإسهاماتهم الهامّة في مختلف مجالات المعرفة. قائمة المئة (100) بروفيسور 50 الذين وقّعوا على رسالة مشتركة ضدّ العنف في المجتمع العربيّ تشهد على القدرات والإنجازات والإسهامات الحقيقيّة التي يمكن أن تُجنى من مشاركة الفلسطينيّين في السيرورات الرئيسيّة في الدولة التي جرى حتّى الآن إقصاؤهم منها.

الفلسطينيّون في إسرائيل: خطاب الشعب

يكتب المؤرّخ الفلسطينيّ عادل منّاع، في مقدّمة كتابه الأخير "نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيّين ظلّوا في حيفا والجليل (1948–1956)" الصادر باللغة العربيّة في بيروت في شهر نيسان عام 2016[51]: "سمعت حكاية ما جرى سنة 1948 في مجد الكروم منذ الطفولة، من والدي أوّلًا، ثمّ من الوالدة والأقرباء". اختار منّاع أن يروي قصّته الشخصيّة كخلفيّة للأحداث التاريخيّة العنيفة التي وقعت في تلك الفترة، ويدّعي أنّ الفترة الواقعة بين العام 1948 والعام 1956 هي حقبة مؤسِّسة في تاريخ الفلسطينيّين عامّة والفلسطينيّين في إسرائيل (موضوع الكتاب) خاصّة. اللجوء إلى القصّة الشخصيّة الشفويّة كمصدر رئيسيّ، فضلًا مراجع ثانويّة وأدبيّات حول موضوع البحث، تتيح تسليط إضاءات من زوايا جديدة لم تُكشَف حتّى الآن، من توثيق التجارب الشخصيّة للقرويّين الفلسطينيّين التي لم تجد لها حتّى الآن مكانًا للتعبير المناسب في خطابات النخبة. هذا هو الإسهام الفريد للتاريخ الشفويّ في الدراسة. يتطرّق منّاع إلى تعقيدات كتابة التاريخ في ظلّ غياب مَراجع – سواء كانت ناقصة أو غير متوافرة للباحثين لأنّ الدولة والجيش لم يصادقا بعد على نشرها. يُفرِد منّاع نقاشًا معمّقًا للتاريخ الشفويّ كأداة رئيسيّة لجمع المعلومات (الروايات) من أشخاص عايشوا أحداث الفترة قيد الدراسة، ويشير إلى صعوبات مَهمّة إجراء المقابلات مع هؤلاء الأشخاص. يضع منّاع تأريخ النخب في مواجهة تأريخ السكّان القرويين الذين بقوا بعد الحرب وتأقلموا من الواقع الجديد الذي تشكّل عام 1948. وهو يسهم بذلك في الخطاب التاريخيّ من وجهة نظر جديدة، شخصيّة وقرويّة (معظم العرب في إسرائيل هم من سكّان القرى)، ثمّ يؤسّس تحليله للأحداث الرئيسيّة التي عايشها سكّان القرى والمتداخلة في تجربتهم المدنيّة، والإقليميّة وكمواطني العالم.

كذلك يعرض منّاع تحليلًا عميقًا لسياسة المؤسّسة الإسرائيليّة في الأعوام 1948–1956 تجاه العرب الباقين (هكذا يُطلق على الفلسطينيّين مواطني إسرائيل)، الذين نجوا من حرب عام 1948 وبقوا داخل دولة إسرائيل. كذلك يصف ظروف بقاء الفلسطينيّين في إسرائيل (وتشكُّل مكانتهم الجديدة) نتيجة سياسة الامتناع عن الطرد التي اعتمدتها الدولة الفتيّة تجاه قرى الجليل. رافقت هذه السياسة علاقات جيّدة بين ممثّلي القرى وبعض المسؤولين في الحكم الإسرائيليّ. مع ذلك، كانت تلك "العلاقات الجيّدة" تستند إلى علاقات قوى غير متوازنة بين المؤسّسة الإسرائيليّة والقيادة العربيّة المحلّيّة، ولم تترك الكثير من الخيارات في أيدي ممثّلي القرى العربيّة الذين أدّى تَقرُّبهم من المؤسّسة إلى الشعور التضادّيّ تجاههم من قِبل السكّان القرويّين. يسلّط التاريخ الشفويّ ضوءًا جديدًا أيضًا على هذه الجوانب من واقع حياة الفلسطينيّين في إسرائيل بعد عام 1948 كعامل مبلور في حياتهم.

46 جمّال، أمل، وسماح بصول، المصدر السابق.

47 ورشة خبراء: الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل والسياسة الخارجيّة. معهد ميتفيم، صندوق إبراهيم، المؤسّسة الأكاديميّة في الناصرة، 28 كانون الثاني، 2014.

48 ورشة خبراء، سياسة خارجيّة احتوائيّة: كيف يمكن تعزيز تداخل مجموعات سكّانيّة متنوّعة في مواضيع تتعلّق بالعلاقات الخارجيّة لإسرائيل؟، ميتفيم، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة، القدس، 19.07.2016.

49 http://www.mitvim.org.il/images/Hebrew_-_The_2015_Mitvim_Foreign_Policy_Index_-_2.pdf

50 تضمّ هذه القائمة أسماء وأماكن عمل 100 بروفيسور عربيّ إسرائيليّ في البلاد وخارجها. وقّع هؤلاء على رسالة ضدّ العنف المستشري في المجتمع العربيّ ويضعضع استقراره ويتسبّب في مشاعر انعدام الأمن في البلدات العربيّة في إسرائيل.

51 منّاع، عادل، نكبة وبقاء: حكاية فلسطينيّين ظلّوا في حيفا والجليل (1948–1956)، مؤسّسة الدراسات الفلسطينيّة، بيروت، 2016.

يضفي هذا النوع من الكتابة قيمة هامّة للتأريخ الفلسطينيّ عامّة، ولكتابات المؤرّخين الفلسطينيّين الإسرائيليّين الذين يأتون بقصصهم، ووجهة النظر الخاصّة بمكانتهم وهُويّتهم القوميّة والمدنيّة على نحو خاصّ. تطوُّر التأريخ الفلسطينيّ في إسرائيل هو تَحَدٍّ هامّ، يؤثّر ويسهم في الفهم الأعمق لإسرائيل والفلسطينيّين في إسرائيل على حدّ سواء. المصطلحان اللذان يستخدمهما الكاتب –"الباقون" وَ "عدم الطرد"– هي مفهومان جديدان يشهدان على قراءة جديدة لظروف تَشكُّل مكانة الفلسطينيّين في إسرائيل. لا شكّ أنّ كتاب منّاع هو الأوّل في سلسلة طويلة من الدراسات والتبصُّرات الجديدة التي سوف تُنشر في السنوات القريبة حول قصص الفلسطينيّين في إسرائيل وظروف بقائهم في إسرائيل بصورة عامّة، وفي كلّ قرية أو مدينة على نحو خاصّ.

خصوصية الفلسطينيّين مواطني إسرائيل كمجموعة منفصلة داخل الشعب الفلسطينيّ

مصطفى كبها، وهو مؤرّخ عربيّ إسرائيليّ، أفاض في السنوات الأخيرة في قضايا بحثيّة جديدة عن الفلسطينيّين عامّة، والفلسطينيّين في إسرائيل خاصّة. من هذه القضايا، على سبيل المثال: مصير مجموعة الكتب التي جُمعت من بيوت الفلسطينيّين في إسرائيل بعد إقامة الدولة وحُفظت في المكتبة الرئيسيّة في يافا؛ مصير أسرى فلسطينيّين إسرائيليّين أَسَرَتْهم إسرائيل بعد عام 1948 وغيرها. في كتاب كبها الجديد "الفلسطينيّون شعب في شتاته" يناقش الظروف الخاصّة لتَشكُّل الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل على خلفيّة السيرورة التاريخيّة والاجتماعيّة والسياسيّة للشعب الفلسطينيّ التي بدأت مع فشل ثورة 1936–1939، واستمرّت في سنوات الحرج والجمود التي يحدّدها في السنوات 1939–1945، وبراعم النهوض قبل العاصفة في السنوات 1945–1948، وحرب عام 1948: النكبة، والمرحلة بين العام 1948 والعام 1967 التي يسمّيها "من النكبة إلى النكسة". يدّعي كبها أنّ تطوُّر الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل هو نتاج ثلاثة مثلّثات حدث ويحدث بينها وحولها تاريخ الفلسطينيّين[52].

المثلّث الأوّل يشمل الدول العظمى والدول العربيّة ودولة إسرائيل. مع الوقت، تغيّر اللاعبون الدوليّون وتغيّر مدى تدخُّلهم في المنطقة بالتلاؤم، وخاصّة الدول العظمى. تَعامُل الدولة العربيّة مع الفلسطينيّين تغيّر هو كذلك، وخاصّة بعد الهزيمة التي مُنُوا بها في مصر والأردنّ وسوريا عام 1967، وأدّت إلى احتلال إسرائيل للضفّة الغربيّة وقطاع غزّة. إضافة إلى الفلسطينيّين مواطني إسرائيل، ابتداءً من عام 1967 انتقل الفلسطينيّون سكّان المناطق من السيطرة الأردنيّة والمصريّة إلى السيطرة الإسرائيليّة. بدّل الاحتلال الإسرائيليّ وجوهه على مرّ السنين، لكنّه ظلّ على ما هو عليه وأثّر، وما زال يؤثّر، على جميع سكّان المناطق المحتلّة وكذلك على إخوانهم الفلسطينيّين مواطني إسرائيل.

المثلّث الثاني يرتبط بالهُويّة القوميّة: البعد العربيّ الإقليميّ، والبعد الفلسطينيّ المحلّيّ، والبعد الإسلاميّ السياسيّ. في هذا السياق كذلك طرأت تغيّرات ملحوظة. في العَقدين الأخيرين، عاد الإسلام السياسيّ بدافعيّة كبيرة إلى قلب الصيرورة الفلسطينيّة في الضفّة الغربيّة وغزّة. وفي وقت كتابة هذه الأسطر، تتراوح الهُويّة الفلسطينيّة بين إرثِ حركة فتح العَلمانيّ الفلسطينيّ العربيّ، والنهجِ الذي تقترحه حركة حماس على مضامينها وأهدافها الدينيّة والسياسيّة.

المثلّث الثالث يتعلّق بالبدائل الاجتماعيّة الداخليّة التي حصلت لدى الفلسطينيّين. على وجه العموم، يمكننا أن نحدّد أنّ القوميّة الفلسطينيّة العربيّة على خصائصها الثوريّة العَلمانيّة وعلى مختلف تنظيماتها وجبهاتها، قادها أصحاب المهن الحرّة والمتعلّمين على أنواعهم. في المقابل، أدّت الانتفاضتان الأولى والثانية إلى انخراط الطبقات الشعبيّة أيضًا في دائرة العمل السياسيّ، وكذلك جماهير القرية والمدينة، وأبناء الشبيبة في المدارس والشوارع.

من خلال استعراض وتحليل كبها التجديديّ، يمكننا التعلّم عن مجموعة واسعة من القوى التي بلورت خطوات وتطلّعات الشعب الفلسطينيّ في الشتات. ووَفق تحليل كبها، يمكننا استخلاص خمس نتائج رئيسيّة:

أ. فشل ثورة 1936–1939، سنوات الجمود التي أعقبت ذلك والهزيمة القاسية في عام 1948 تشهد أكثر من سواها على التقييمات الخاطئة للشعب الفلسطينيّ والتي تراكمت حتّى الفشل والتجزئة، ومن نتائجها تَشَتُّت الشعب الفلسطينيّ وإقامة دولة إسرائيل عام 1948.

ب. تطوّرت الهُويّة الفلسطينيّة في ظروف الحرب والنضال ضدّ الحركة الصهيونيّة والانتداب البريطانيّ على حدّ سواء. سدّت هذه الحقيقة جميع الطرق أمام بلورة هُويّة فلسطينيّة مستقلّة، متجدّدة تستجيب للحاجة القوميّة الفلسطينيّة. بدل ذلك، نشهد التكرار والتقليد واستيراد آليّات عمل قديمة جديدة تدلّ بجوهرها على الاستناد إلى الماضي (الفشل؛ التجزئة؛ الصراعات الداخليّة) مقابل التطلّعات المشتقّة من المستقبل وفي جوهرها التعلّم من الماضي وبدايات جديدة مدروسة، مترويّة ومتّفق عليها أكثر على المستوى الداخليّ والإقليميّ والدوليّ!

ج. على المستوى الاجتماعيّ: جميع الشعب (النخب وجميع الشرائح) شريك في قيادة القوميّة الفلسطينيّة على تناقضاتها وتضارباتها بين التنظيمات والجبهات. يؤدّي هذا الوضع "لدينا من كلّ شيء" عمليًّا إلى التكتّلات والصدامات المستمرّة ويرسّخ التجزئة وفقدان الطريق.

د. الاستنتاجات الثلاثة أعلاه تشكّل القاعدة للادّعاء أنّ حالة وجود الشعب الفلسطينيّ في شتاته، فكريًّا وعمليًّا، تخلق فرصًا فريدة لطُرُق عمل جديدة تجسّد الإجماع الأوسع داخل وبين تيّارات الحركة القوميّة الفلسطينيّة، وخاصّة داخل الشعب الفلسطينيّ الأوسع. من جهة أخرى، تستطيع الاستنتاجات الثلاثة هذه أنّ تقودنا على وجه التحديد إلى سيناريو معاكس نشهد من خلاله المزيد من التشرذم والابتعاد والصراعات واستخدام العنف بالتأكيد. أعتقد أنّ السيناريوهَيْن الاثنين محتملان في حالة عدم وجود إجماع واسع وشامل قدر الإمكان داخل الشعب الفلسطينيّ حول اتّفاق سلام مع إسرائيل يؤدّي إلى تغيير جذريّ في مواقف الطرفين، ويؤثّر بالطبع على المنطقة كلّها، ويحظى بدعم عالميّ واسع.

هـ. المهمّة الأساسيّة متعلّقة إذًا بالشعب الفلسطينيّ، وعلى نحو أدقّ هي متعلّقة بالتغييرات الرئيسيّة على المستويين الاجتماعيّ والسياسيّ، التي ستحرّك عمليّات التحوّل الديمقراطيّ داخل المجتمع ومناطق السلطة الفلسطينيّة، وفي المقابل حدوث عمليّات مشابهة في جميع أماكن وجود الفلسطينيّين في الشتات. في حالة حصول ارتفاع ملحوظ في خصائص التحوّل الديمقراطيّ في المجتمع والسياسة الفلسطينيَّيْن، سوف تزداد الاحتمالات، وتتوسّع الإمكانيّات والفرص للتعاون والحياة المشتركة بين إسرائيل والفلسطينيّين خاصّة، وكذلك بين الدول المختلفة في الشرق الأوسط عامّة، وبضمنها إسرائيل.

في سياق الفلسطينيّين في إسرائيل، يناقش كبها جانبين رئيسيَّيْن: الأوّل، ظروف تَشكُّل "الأقلّيّة القوميّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل". وهو المصطلح الذي يستخدمه الكاتب لوصف العرب في إسرائيل من خلال مناقشة المصطلح المرتبط برأيه في الفترة أو وجهة النظر السياسيّة. وهو يقتبس رجل العلوم السياسيّة بنيامين نويبرغر الذي وصف الحالة الخاصّة لهذه الأقلّيّة: "العرب في إسرائيل هم أقلّيّة عدديّة وأقلّيّة سوسيولوجيّة في الوقت نفسه. فهُمْ أقلّيّة عدديّة لسبب بسيط: أنّ نسبتهم في الدولة عام 1996 كانت 18% فقط. وهم أقلّيّة سوسيولوجيّة لأنّ الحديث هنا هو عن قِطاع سكّانيّ غير ممثَّل في النخبة السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة في الدولة، وبالتالي يشعرون بالظلم بالمقارنة مع المجموعة القوميّة السائدة"[53]. على هذه الخلفيّة الخاصّة يكتب كبها أنّه: "جرى تفسير فرض الحكم العسكريّ على السكّان العرب بالحاجة إلى الحفاظ على النظام ومنع المَخاطر المحتملة، التي خشي منها ساسة الدولة. الحكم العسكريّ الذي بدأ رسميًّا عام 1950 وانتهى عام 1966 هو تعبير جليّ عن تصوُّر المؤسّسة الإسرائيليّة للأقلّيّة العربيّة كـ "قنبلة موقوتة". ووَفْق ادّعاء كبها، من المشكوك به أنّ هذا التصوّر زال من العالم منذ إلغاء الحكم العسكريّ"[54].

الجانب الثاني هو التعامل مع اللاجئين داخل دولة إسرائيل. حول عدد اللاجئين في إسرائيل ("لاجئي الداخل")، يذكر كبها أنّ المصادر تشير إلى وجود فجوات في تقديرات عددهم، إذ تتراوح بين 25% وَ 40% من مُجْمَل الفلسطينيّين

52 كبها مصطفى، الفلسطينيّون شعب في منفاه، الجامعة المفتوحة، رعنانا، 2010، انظروا ص 291–292.

53 نويبرغر، بنيامين، "الأقلّيّة العربيّة: اغتراب واندماج"، حكم وسياسة، في دولة إسرائيل، الوحدة 11، الجامعة المفتوحة، تل أبيب 1998، ص 5.

54 المصدر السابق، ص 151–153.

مواطني الدولة. كذلك يتطرّق كبها إلى مسألة معالجة أملاكهم وإعادتها التي لم تتحقّق، ومكانتهم كحاضرين غائبين التي تشكّلت داخل دولة إسرائيل. ويشير أيضًا إلى تعقيدات مكانة اللاجئين في القرى التي أُسكِنوا فيها واعتبارهم مجموعة منفصلة داخل القرى وتسميتهم بـ "اللاجئين". رغم ذلك، استطاع هؤلاء الاندماج في حياة الدولة والسياسة العامّة كجزء لا يتجزّأ من الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل[55].

في مقترح البحث لرسالة الدكتوراه "آثار حرب 1948 على سكّان القرى الفلسطينيّة في إسرائيل. التغييرات في الشبكات الاجتماعيّة في طمرة في السنوات 1948–1980"، أشرت إلى العلاقة بين إقامة دولة إسرائيل والتغييرات الرئيسيّة التي بلورت مبنى شبكات اجتماعيّة جديدة. "أدّت إقامة دولة إسرائيل عام 1948 إلى حصول تغييرات اجتماعيّة وسياسيّة جوهريّة لدى العرب الذين بقوا بعد الحرب داخل حدودها، وأثّرت على نحوٍ مباشر على هُويّتهم الثقافيّة والسياسيّة. معظم السكّان العرب الذين بقوا بعد الحرب في إسرائيل كانوا مسلمين وقرويّين. تميّزت القرية الفلسطينيّة من الناحية التقليديّة ببيئة اجتماعيّة وسياسيّة ذات خصائص ثقافيّة فريدة لاءمت الطابع القرويّ، وبنْية العمل الزراعيّ ومؤسّساتها الاجتماعيّة التقليديّة ("القانون العرفيّ" –على سبيل المثال). الإدارة المنزليّة المشتركة كانت من السمات البارزة في الأسرة القرويّة بالتوازي مع إدارة شبكة اجتماعيّة كثيفة مع سائر الأُسَر في القرية، والتي أثّرت على بلورة العلاقات الاجتماعيّة داخل العائلات وفي ما بينها. جميع منظومات العلاقات هذه، التي يمكن تعريفها بمجملها أنّها تستند إلى الأسرة، انعكست في بنْية الشكبات الاجتماعيّة وأنماط التنظيم السياسيّ"[56].

في هذا السياق، في الإمكان اقتراح مجموعة مرجعيّة ثالثة يتأثّر بها الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل: لاجئو الداخل. انكشفنا حتّى الآن على مجموعتين مرجعيّتين هما: الفلسطينيّون في المناطق، والمجتمع اليهوديّ. الدراسة المعمّقة للبنْية الاجتماعيّة للفلسطينيّين مواطني إسرائيل تبيّن أنّه: "لكلّ قرية من القرى العربيّة في إسرائيل قصّة تعلّمنا عن بنْية مختلفة وهيكليّة مختلفة. رغم ذلك، يمكن الافتراض أنّ قصّة طمرة تمثّل مجموعة كبيرة من السكّان العرب في إسرائيل لسببين رئيسيَّيْن: الأوّل أنّ جميع سكّان القرية مسلمون. الثاني أنّ أكثر من 40% من سكّان طمرة لجأوا إليها بعد حرب عام 1948. كشأن سائر القرى الأخرى، اختبرت قرية طمرة في الجليل الغربيّ تغييرات جوهريّة نتيجة حرب عام 1948 أثّرت على نسيج العلاقات الاجتماعيّة والسياسيّة بين المجموعات الاجتماعيّة المختلفة، وتَبَدّتْ في التغييرات الحاصلة في الشبكات الاجتماعيّة. أدّت آثار الحرب على نحوٍ مباشر إلى تَشكُّل خطاب اجتماعيّ وثقافيّ وسياسيّ جديد. انبثق هذا الخطاب من التحدّيات الجديدة المتشكّلة على المستوى المحلّيّ والمستوى القوميّ على حدّ سواء، وعن التأثيرات الحاصلة في نسيج العلاقات الاجتماعيّة التي حصلت بعد حرب عام 1948. شمل هذا النسيج أبناءَ القرية القدامى، واللاجئين والمهاجرين الكثيرين الذي قَدِموا إلى القرية في أعقاب الحرب، وأشخاصًا وعائلات هاجروا لأسباب خاصّة إلى القرية من أماكن أخرى"[57].

يشير الخطاب القرويّ للفلسطينيّين مواطني إسرائيل إلى خصوصيّة السكّان، ويكشف عن جوانب جديدة لم تُعْرَف من قبل. الأهمّيّة الرئيسيّة لهذا المجال هي قدرة التعلُّم عن المجتمع الفلسطينيّ والتغييرات الحاصلة داخله على خلفيّة التمييز بين النخَب والسكّان القرويّين، وكذلك بين لاجئي الداخل وسكّان القرى الذين بقوا في أماكنهم ولم يتركوا قراهم الأصليّة. ثمّة حاجة إلى اهتمام خاصّ بمجموعة المرجعيّة الإضافيّة، والمقصود بها لاجئو الداخل، لأنّ لهذه المجموعة تأثيرًا حاسمًا على الخطاب والوعي داخل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل، بل وخارج إسرائيل، ويمكنها أن تؤدّي دورًا هامًّا في حلّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. فمن جهة، قد يسهم فهم تجربة وصيرورة لاجئي الداخل الفلسطينيّين في فهم ظواهر مشابهة تَحدث اليوم في العالم العربيّ وتأثيرها عليه، ولا سيّما مسألة الهجرة في أعقاب الأحداث المأساويّة والاندماج مجدّدًا في الأماكن والدول الجديدة ذات الخصائص الديمقراطيّة بدرجات مختلفة. من الناحية الثانية، التعامل العينيّ والعمليّ لدولة إسرائيل مع ضائقة وتطلّعات لاجئي الداخل (على سبيل المثال، إعادة جزء من أراضيهم التي هربوا أو طُردوا منها عام 1948 وكذلك في السنوات الأولى بعد إقامة الدولة، والتي قامت سلطات الدولة بمصادرتها؛ السماح لجزء من لاجئي الداخل بالعودة إلى بلداتهم الأصليّة وَ/أو تَلَقّي تعويضات مناسبة عن الأراضي التي صودرت) لن يسهم ليس في تحسن كبير في العلاقات بين الأغلبيّة اليهوديّة والأقلّيّة العربيّة في إسرائيل فحسب، وإنّما قد تشكّل بادرة إيجابيّة تحظى بالتقدير لدى الشعب الفلسطينيّ وتسهم في عمليّة إعادة بناء الثقة بين إسرائيل والفلسطينيّين.

في المقابل، ينبغي العمل من أجل تحسن ملحوظ في القرى التي استوعبت لاجئي الداخل، وهو ما ضاعف عدد سكّانها دون وجود أيّة خطّة دمج أو توطين للّاجئين في القرى التي استقبلتهم والتي تحوّلت بمرور الزمن إلى أماكن مكتظّة وتعاني من مشكلات اجتماعيّة واقتصاديّة خطيرة.

تلخيص

الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل هم الحالة الوحيدة في تاريخ البشريّة التي يعيش فيها عرب مسلمون تحت حكم يهوديّ. الطابع الديمقراطيّ لدولة إسرائيل، وإن كانت الديمقراطيّة الإسرائيليّة تنطوي على عيوب كثيرة بشأن تعاملها مع مواطني الدول العرب الفلسطينيّين، يشكّل استثناء آخر في الشرق الأوسط بين الدول العربيّة، ما عدا تونس إلى حدّ ما. التجربة الفريدة للفلسطينيّين مواطني إسرائيل، الذين يقدرون ويثمّنون قيم الديمقراطيّة والحياة في مجتمع ديمقراطيّ، ويعارضون بغالبيّتهم العظمى التطوّرات المنافية للديمقراطيّة في إسرائيل وفي دول الشرق الأوسط كذلك (مثل الانقلاب الفاشل في تركيا في تموز عام 2016)، يمكن أن تشكّل مصدر إلهام لشعوب المنطقة في عمليّة التحوّل الديمقراطيّ التي بدأت مع الربيع العربيّ في نهاية عام 2010 وبُتِرت حاليًّا (إلّا في تونس). رغم فشل الربيع العربيّ، فإنّ الرغبة في ممارسة عمليّات التحوّل الديمقراطيّ في الدول العربيّة مستمرّة لدى أوساط واسعة في تلك الدول، وأحد مؤشّرات التغيير هو التوجُّه الجديد في التعامل مع إسرائيل والذي نجد تعبيرًا له في تزايد تأسيس معاهد أبحاث في الدول العربيّة تُعنى بإسرائيل

ومن ناحية أخرى، فإنّ الربيع العربيّ تغلغل داخل المجتمع العربيّ في إسرائيل، وسوف يستمرّ في التأثر بما يحدث في إسرائيل والمنطقة والعالم. كشف الربيع العربيّ فرصًا جديدة للعرب الإسرائيليين للتواصل والتضامن مع الفضاء العربيّ خاصّة، ولا سيّما بسبب التمييز الواقع على المجتمع العربيّ من قبل سلطات الدولة والأغلبيّة اليهوديّة الذي يشكّل عائقًا رئيسيًّا أمام التقدّم الاجتماعيّ والاقتصاديّ والثقافيّ للعرب الفلسطينيّين مواطني إسرائيل وأمام اندماجهم في الدولة. يشكّل الربيع العربيّ فرصة جديدة أمام العرب الفلسطينيّين مواطني الدولة للتواصل مع الحيّز والتأكيد على البعد القوميّ على حساب البعد المدنيّ، من الناحية الرمزيّة على الأقلّ، بحيث يوازن شعورهم بالاغتراب كأقلّيّة هامشيّة في إسرائيل. كذلك ثمّة خطوط تشابُه معيّنة بين الدافعيّة وراء الربيع العربيّ (المطالبة بالعدالة الاجتماعيّة عامّة، وفي أماكن مثل تونس هنالك الشعور بالإحباط بين الأكاديميّين على وجه التحديد؛ إذ إنّ الكثيرين من بينهم عاطلون عن العمل) وقضايا هامّة للمجتمع الإسرائيليّ أيضًا (العدالة الاجتماعيّة؛ محاربة الفقر؛ توسيع إمكانيّات التشغيل –وخاصّة في ما يتعلّق بالأكاديميّين والنساء).

كما أسلفنا، للفلسطينيّين مواطني إسرائيل أفضليّة نسبيّة على جميع العرب في الشرق الأوسط والعالم؛ فهم يعيشون منذ عام 1948 تحت نظام ديمقراطيّ في دولة مع أغلبيّة يهوديّة، ونتيجة ذلك لا تقتصر معرفتهم المعمّقة على أفضليّات وقيود الديمقراطيّة (عامّة وفي إسرائيل خاصّة) فحسب، وإنّما يعرفون أيضًا المجتمع اليهوديّ في إسرائيل – على حسناته وسيّئاته. رغم تمييز سلطات الدولة ضدّ مواطنيها العرب، هنالك تفاعليّة بين المجتمع العربيّ والمجتمع اليهوديّ ودولة إسرائيل على جميع مستويات الحياة. العرب هم جزء لا يتجزّأ من المجتمع في إسرائيل، ولهم إسهامات هامّة في صيرورتها، وخاصّة عن طريق المختصّين والمثقّفين العرب الإسرائيليّين الذين أسهموا، وما زالوا، على مدار سنوات قيام دولة إسرائيل في الخطاب العامّ والأكاديميّ في الدولة أيضًا. يبرز التعاون الأكاديميّ والفكريّ بين باحثين عرب ويهود الثراء الفكريّ ومَكْمون التعاون المستقبليّ بين العرب واليهود. كذلك إنّ العمل الأكاديميّ للأكاديميّين والمثقّفين العرب ديناميّ، حيث تجري على نحوٍ دائم دراسةُ مسائل بحثيّة جديدة يمكن للتعامل معها أن يسهم في توجُّهات فكريّة جديدة لحلّ الصراع.

55 المصدر السابق، ص 158–161.

56 حسّان علي كمال، "آثار حرب 1948 على السكّان القرى الفلسطينيّة في إسرائيل. التغييرات في الشبكات الاجتماعيّة في طمرة في السنوات 1948–1980"، مقترح رسالة دكتوراه، جامعة تل أبيب، 2015.

57 المصدر السابق.

النماذج المطروحة من قِبل مثقّفين عرب فلسطيّنين مواطني الدولة لتحسين الديمقراطيّة الإسرائيليّة تقترح بدايات جديدة يمكن أن تتشكّل بين سلطات الدولة والمواطنين الفلسطينيّين في إسرائيل، وكذلك بين إسرائيل والفلسطينيّين في المناطق، وبين إسرائيل والعرب وسائر اللاعبين ذوي الصلة في الشرق الأوسط والعالم الإسلاميّ.

خطاب النخَب وخطاب الشعب محوران رئيسيّان للاعتراف بخصائص وعي وهُويّة الفلسطينيّين في إسرائيل. مجموعة المرجعيّة الإضافيّة داخل المجتمع العربيّ في إسرائيل، التي يشير إليها هذا المقال وثمّة أهمّيّة للاعتراف بها والتعامل الخاصّ معها، هي مجموعة لاجئي الداخل الفلسطينيّين الذين يعيشون في دولة إسرائيل. خطاب الشعب هو أكثر شخصانيّةً وأكثر محلّيّةً، بينما رؤية المثقّفين تكون غالبًا نُظميّة عالميّة أكثر تتشابك مع التاريخ المحلّيّ، لكنّها تتعامل مع السيرورات التي مرّ بها الشعب الفلسطينيّ عامّة. خطاب لاجئي الداخل يضيف طبقات جديدة للخطاب داخل المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل. فهْم منظور لاجئي الداخل وتأثيرهم في بلورة المجتمع العربيّ في إسرائيل نتيجة التحدّيات الجديدة المتشكّلة على الصعيدين المحلّيّ والقوميّ، وكذلك نتيجة التغييرات التي طرأت على النسيج الاجتماعيّ الذي تَشَكّل بعد 1948، هذا الفهم له أهمّيّة فائقة؛ فتجربة الهجرة الداخليّة التي اختبرها لاجئو الداخل، وكذلك القرى والبلدات التي استقبلتهم، كانت عاملًا مبلورًا لوعي الفلسطينيّين مواطني الدولة من جهة، وأثّرت جدًّا على الخطاب الاجتماعيّ والثقافيّ والسياسيّ الذي تشكّل في المجتمع الفلسطينيّ في الدولة، ويمكن –من جهة أخرى– أن تشكّل جسرًا للمجتمع الفلسطينيّ الذي خارج حدود إسرائيل.

التغييرات الحاصلة في الشرق الأوسط سوف تواصل تأثيرها المباشر على الاستقرار الإقليميّ، ولكنّها تنطوي كذلك فرصًا جديدة لإسرائيل، وبضمنها للفلسطينيّين مواطني إسرائيل. من الممكن أن يسهم الفلسطينيّون مواطنو إسرائيل في تعزيز العمليّات الديمقراطيّة من جهة، وطبعًا في قدرتهم على تشكيل جسر بين المجتمع الإسرائيليّ والمجتمع الفلسطينيّ، والعالم العربيّ، من خلال المعرفة العميقة مع جميع العوالم ذات الصلة. علاوة على هذا، للبدائل الإيجابيّة في العلاقات بين الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل والأغلبيّة اليهوديّة والدولة ثمّة إسهام مهمّ في عمليّة بناء الثقة بين إسرائيل والفلسطينيّين والعالم العربيّ، وفي تحسين مكانة إسرائيل الدوليّة المهدَّدة اليوم بسبب سياسة التمييز الموجَّهة ضدّ المجتمع العربيّ الفلسطينيّ في إسرائيل وسياسة الاحتلال المستمرّة في المناطق.

العوامل المعيقة / المعرقلة (spoilers) للتقدم نحو حلّ الدولتين

يوسي حين

الفصل الأول – خلفية تاريخيّة

ظهرت فكرة الدولتين وطفت على جدول الأعمال من خلال استنتاجات لجنة بيل في عام 1937. ومنذ البداية أثارت الفكرة معارضة شديدة في الطرفين اليهوديّ والعربيّ، وتحولت في نهاية المطاف إلى السياسة الرسميّة للقيادة الصهيونية وقيادة "اليشوف".

منذ نهاية ثلاثينيّات القرن العشرين، وخلال سنوات الحرب العالميّة الثانيّة، بدأت بريطانيا تتراجع عن هذه الفكرة، بل إنّ الحرب العالميّة أزاحت الموضوع عن الأجندة السياسيّة والجماهيريّة. وعادت الفكرة للظهور بعد الحرب، لدى إقامة لجنة اليونسكوب وقرار الأمم المتحدة 181 (قرار التقسيم) في 29 تشرين الثاني 1947. في تلك المرحلة، كانت فكرة الدولتين مقبولة لدى التيار المركزيّ في قيادة "اليشوف"، والتي اعتبرت القرار رافعة دوليّة لإقامة دولة يهوديّة في أرض إسرائيل بعد ألفي عام من المنفى.

في الحالتين التي جرى خلالهما طرح فكرة الدولتين كاقتراح، تم رفضها كليًا من قبل الطرف العربيّ، ورافقها عادة العنف القاسي: في عام 1937 مع تجدد أحداث الثورة العربيّة، مع ضرورة الإشارة إلى أنّ تلك الحدوث اندلعت قبل ذلك وأسبابها أكثر عمقًا؛ وفي عام 1947، غداة التصويت على اقتراح التقسيم (القرار 181، 29 تشرين الثاني)، وهي بداية حرب 1948 والتي فقد بأعقابها (مع العلم أنّ الأمر تم قبل ذلك) البعد الفلسطينيّ مكانته على الساحة وسقط موضوع الدولة العربيّة الفلسطينيّة على نحو شبه تام عن الأجندة حتى حرب الأيام الستة في 1967.

منذ العام 1949 (موعد التوقيع على اتفاقية رودوس) وحتى العام 1967، جرى "معالجة" الموضوع من قبل الدول العربيّة، كل وفق مصالحها هي، مع أنّ اليقظة الفلسطينيّة كانت قد بدأت تنمو قبل نهاية الخمسينيّات (تأسيس حركة فتح) وتأسيس منظمة التحرير الفلسطينيّة عام 1964.

عملت حرب الأيام الستة في 1967 واحتلال الجيش الإسرائيليّ للضفة الغربيّة وقطاع غزة على إعادة الموضوع إلى جدول الأعمال الشرق الأوسطيّ والعالميّ، وعادت فكرة الدولة الفلسطينيّة للظهور بأكثر قوة من جديد، إن كان ذلك ضمن إطار فكرة الدولتين لدى البعض، أو فكرة الدولة الواحدة لدى آخرين – وهي إنعكاس طبق الأصل لصورة ("أرض إسرائيل الكاملة" مقابل دولة علمانيّة ديمقراطيّة، أو دولة إسلامية وفق منظور التيارات الأصوليّة).

في عام 1979 مع اتفاقية كامب دافيد عاد طرح الموضوع من جديد، ولكن ليس بصيغة الدولة (ليس لدى الطرف الإسرائيليّ على الأقل)، وكذلك في اتفاقية لندن عام 1987. أدت الانتفاضة الأولى التي اندلعت في التاسع من كانون الأول 1987 إلى طرح الموضوع الفلسطينيّ بأعلى مستوياته على جدول الأعمال الإسرائيليّ، والعربيّ، والاسلاميّ والعالميّ. لاحقًا، وبعلاقة مباشرة مع الأحداث طرأت عدة تطورات إضافيّة:

- قرار الملك حسين بفك الارتباط بين الضفة الغربيّة والأردن – تموز 1988.
- قرار المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ واعلان عرفات بقبول القرار 242 ومبدأ وجود دولتين – تشرين الأول 1988.
- موافقة الولايات المتحدة البدء بحوار رسميّ مع منظمة التحرير الفلسطينيّة واستعدادها لدعوة المنظمة إلى مؤتمر دوليّ لحلّ الصراع – كانون الأول 1988.

جميع هذه الأمور والظروف المتشكلة بأعقاب حرب الخليج الأولى (الائتلاف الدولي الذي ضم أيضًا دول عربيّة وضبط النفس من قبل إسرائيل بغية تجنب انهيار الائتلاف، رغم وابل صواريخ السكود التي أطلقت عليها من العراق)، أدت بالإدارة الأمريكيّة – الرئيس بوش الأب ووزير الخارجيّة جيمس بيكر – إلى الإدراك بتشكل "نافذة فرص" في الشرق الأوسط، التي يمكن استغلالها بغرض تعزيز عملية سلام إقليميّ، بما يشمل المسألة الفلسطينيّة. وهي الوقائع التي أدت إلى مؤتمر مدريد الذي عُقد في اسبانيا في 3 تشرين الأول وحتى الفاتح من تشرين الثاني 1991.

رغم أنّ دولة إسرائيل "جُرّت" إلى المؤتمر تحت الضغط الأمريكيّ الشديد، فقد ذهبت مع وفد رفيع المستوى – رئيس الحكومة إسحاق شمير – وشاركت في النقاشات، مع تحفظات ليست قليلة. رغم موقف إسرائيل إلا أنّه رسخت فيها مخططات وأنماط من القنوات الرسميّة التي ستستخدم لاحقًا في عملية السلام على جميع مساراتها، الثنائيّة ومتعددة الأطراف.

رغم عدم مشاركة الفلسطينيين بوفد مستقل (بل ضمن وفد أردنيّ فلسطينيّ مشترك)، فإن العمليات التي جرت في المؤتمر قد مهدت الطريق إلى المفاوضات المباشرة والاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة، وإلى اتفاق أوسلو في أيلول 1993.

اتفاق أوسلو، ورغم أنّه كان من المفترض أن يؤدي إلى مواصلة العمليّة، كان نقطة انطلاق رئيسيّة لسلسلة الاتصالات، التي كانت سريّة بمعظمها، والتي جرت في تشرين الثانيّ 1992 وحتى 13 أيلول 1993، اليوم الذي عقد فيه حفل التوقيع على وثيقة مبادئ البيت الأبيض.

***

أثارت منظومة العلاقات الثنائيّة والمتعددة الأطراف، بين دولة إسرائيل وكل واحدة من دول الجوار، الاعتراض الدائم، ولأسباب مختلفة، داخل أطر الدولة لدى كل واحد من الأطراف (بالإمكان ملاحظة ذلك حتى قبل إقامة دولة إسرائيل عبر النقاش الأيديولوجيّ الذي قسّم "اليشوف" اليهوديّ حول اقتراح لجنة بل لتقسيم أرض إسرائيل عام 1937، وعبر مواقف العالم العربيّ في تلك الفترة، بما فيه الطرف الفلسطينيّ. وكذلك، على التوالي، عبر التعامل مع قرار 181 للأمم المتحدة عام 1947).

حددت اتفاقيات رودوس من عام 1949 الحدود المؤقتة والدائمة لدولة إسرائيل: الحدود مع لبنان والحدود مع الأردن في وادي العربة وغور الأردن، واعتمدت على الحدود الدوليّة التي أقرت في السنوات 1921–1923، والحدود مع مصر التي أقرت عام 1906. الحدود مع الأردن (في الضفة الغربيّة والقدس) ومع سوريا، تحت هضبة الجولان التي استقرت وفق خطوط الهدنة.

لقد أعتبر خط وقف اطلاق النار مع الأردن في الضفة الغربيّة الأكثر "حساسيّة" لسببين:

- الأمنيّ – مقابل مركز البلاد وأحاط بما يسمى "الخاصرة الضيقة" لدولة إسرائيل (14 كلم).
- الايديولوجيّ – وهو الذي رسخ، في تلك الفترة، تقسيم أرض إسرائيل والقدس.

(تجدر الإشارة أنّه كانت حساسيّة كبيرة بالنسبة للهدنة مع سوريا بسبب "سكن" السوريين، ومن خلال التفوق التكتيكي الواضح، فوق بلدات سهل الحولة).

رغم وجود معارضين لمبدأ تقسيم البلاد، من اليمين واليسار (كل طرف وأسبابه)، وبالتالي أيضًا لخط الهدنة في الضفة الغربيّة، حسمت الهيمنة السياسيّة للحزب الحاكم في حينه، "مباي"، والصلاحيات السياسيّة والأمنيّة لرئيس الحكومة الأول، دافيد بن غوريون، الكفة وتشكل واقع واضح ظل "صامدًا" على مدار 19 السنة الأولى لدولة إسرائيل.

عملت حرب الأيام الستة ونتائجها الإقليميّة على خلط الأوراق. وفورًا اندلع النقاش والخلاف حول مسألة "المناطق"، وتجاوز الأمر جميع المعسكرات. تحول الخلاف إلى أمر حقيقيّ بعد زيارة السادات في تشرين الثاني 1977،

ومع التوقيع على اتفاق كامب ديفيد عام 1978 – الاتفاق الذي أنتج قرارين بالإمكان اعتبارهما منعطفًا تاريخيًّا:

- موافقة دولة إسرائيل على الانسحاب من المناطق التي احتلتها عام 1967 وإخلاء بلدات إسرائيليّة.
- الاعتراف بكيان فلسطينيّ، والسعي إلى تسويات، بداية في إطار وصيغة الأوتونوميا.

هدف الاتفاق، في الجزء المتعلق بالقضية الفلسطينيّة، إلى تشكيل قاعدة لاتفاقيات سلام مستقبلية بين إسرائيل والفلسطينيين، واعتمدت أجزاء ومراحل من اتفاقيات أوسلو على مخطط كامب ديفيد 1978 وكرسته[12]. كان هناك العديد من المعارضين لاتفاق السلام مع مصر:

- **في العالم العربيّ** – الدول التي عارضت مجرد الاعتراف بدولة إسرائيل، وعلى رأسها السعودية وسوريا، واللتين قطعتا العلاقات الدبلوماسيّة مع مصر. وداخل مصر، جماعة "الإخوان المسلمين".
- **في العالم الفلسطيني** – عرفات، وبالطبع "جبهة الرفض"، باعتبار الاتفاق تخليًا عن الشأن الفلسطينيّ.
- **في إسرائيل** – غالبية المعارضين كانوا من أوساط اليمين، بما فيهم من داخل حزب الليكود، وقلة من أعضاء حركة العمل، وكانت الدوافع لذلك: التنازل عن مناطق استراتيجيّة تم احتلالها، إخلاء وهدم بلدات، كما أنّ بعض أجزاء الاتفاق المتعلقة في الضفة الغربيّة، بنظر المعارضين الأيديولوجيين، هي عودة إلى النقاش والخلاف حول تقسيم البلاد والمس بأرض الأجداد.

شكل الخلاف حول اتفاق كامب ديفيد نوعًا من المقطع "الترويجيّ" للنقاش والشرخ الكبير الذي أنتجته اتفاقيات أوسلو عند التوقيع عليها في 13 أيلول 1993.

الفصل الثاني – معوقات أمام العمليّة

بطبيعة الحال، فإن دوافع المعارضين لعمليّة السلام قد تأتي من عدة اتجاهات وزوايا مختلفة – بعضها قد يكون موضوعياً وبعضها سياسياً، بل حتى شخصيّ، ودائمًا كل موقف أو مقولة هما بنظر المعاين.

مجموعة الأبحاث: معيقات السلام في الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ تناولت الموضوع بتوسع[3]:

معوقات اجتماعيّة نفسيّة في تسوية الصراع: نظرة إلى المجتمع اليهودي الإسرائيليّ – عيران هلبرين، نيطاع أورن ودانيئيل بار طال[4] يصفون **المعيقات العاطفيّة** التي "تأتي من الداخل" وتعيق عملية تغيير المعتقدات والمواقف، وكذلك عملية معالجة المعلومات والقدرة على "استغلال" كل "فتحة أمل قد تفتح. قد تشوش هذه المعيقات كل تقييم، وتؤدي إلى تقييم زائد بالنسبة لقدرة ذلك الطرف على الالتزام بغاياته، على غرار: الوقت يعمل لصالحنا"[5]، من الناحية الثانية، قد يؤدي ذلك إلى الاستخفاف بتنازلات الطرف الثاني. ويمكن ملاحظة ذلك لدى: تصرفات المستوى السياسيّ، الخطاب السياسيّ، تعامل الأحزاب والهيئات السياسيّة البرلمانيّة والخارج البرلمانيّة.

معوقات: المنظور الفلسطينيّ – يشير يوحنان تسورف[6] إلى المعيقات التي تؤشر اتخاذ القرارات في الطرف الفلسطينيّ، وإلى اعتبارات القائد الفلسطينيّ، حتى عندما يسعى إلى حلّ ما. للوهلة الأولى، هي نفس المعيقات التي واجهت القيادات العربيّة الذين وقعوا اتفاقات سلام مع دولة إسرائيل، وعلى رأسهم الرئيس السادات والملك حسين. لكن هنالك فروق – الفلسطينيون هم لاعب ليس دولة، ولم يختبر الاستقلال ومن هنا تشتق خمسة أنواع من المعيقات: **النزاعات داخل المعسكر الفلسطينيّ** – في الماضي بين منظمة التحرير وجبهة الرفض، واليوم بين منظمة التحرير/السلطة الفلسطينيّة وحماس، وتدخل العالم العربي حتى درجة النبش داخل المنظومة الفلسطينيّة. **معيقات إقليميّة وجغرافيّة** – صعوبة المساومة على حدود 1967. هل يمكن الاكتفاء بذلك؟ وخاصة على ضوء السرد بخصوص الحق على البلاد والعدل مقابل التسوية[7] وبسبب ضغوطات الشتات الفلسطينيّ، وهو شتات من اللاجئين الذين يفتقرون غالبًا إلى مكانة المواطنين. **معوقات الهويّة** – كيفية الحفاظ عليها في ظل غياب الدولة والخوف من فقدانها إذا قامت الدولة، وبالتالي الحاق الضرر، بنظرهم، بقدسية النضال في حالة الحل عن طريق التسوية. **معوقات نفسيّة دينيّة ثقافيّة** – وهي، المطالبة المطلقة بتصحيح الغبن التاريخيّ بنظرهم (إحقاق العدل) في كل ما يتعلق بإقامة دولة إسرائيل ونشوء مشكلة اللاجئين. **معيقات سياسيّة** – فقدان الثقة بالقيادة، وغياب آلية لاتخاذ القرارات في الوقت الحالي (تقاليد وثقافة وتنظيميّة). بالإمكان التمعن في هذا النوع من المعيقات عن طريق دراسة الحياة اليوميّة والجوانب المدنيّة لإدارة السلطة الفلسطينيّة في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى العام 2007 عندما استولت حماس على السلطة.

معوقات إدراكيّة وذهنيّة – تصف يفعات[8] معوز تجيير التصوّرات وتأثيرها على بلورة وصياغة المواقف السياسيّة لكل واحد من أطراف الصراع. يؤدي تجيير التصوّرات إلى غياب التفكير العقلانيّ ("فكل شيء من البطن")، وحتى إلى تشويه الواقع وانعدام الرغبة والقدرة على رؤية الواقع كما هو، ويؤثر كذلك على تصورنا للخصم والحكم عليه سلبًا في كل ما يتعلق بأعماله وسلوكياته.

الخوف كمعيق وكدافع لتسوية الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ – نمرود روزلر[9] يدعي أن الخوف، ومنذ بدايته، هو وسيلة دافع ووظيفته الأساسيّة المساعدة على الحماية، إن كان للفرد أو للمجتمع. قد يشكل الخوف عائقًا للعمليّة رغم أنّه يشكل أحيانًا دافعًا لحلّ وتسوية الصراعات. في حالة الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، يشكل الخوف (الأمنيّ) عاملًا معيقًا الذي يفاقم عدم الثقة بين الطرفين، وبالنسبة للطرف الإسرائيليّ، فإن الخوف من السيرورات الديمغرافيّة هو بالذات أحد دوافع محاولة التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى الانفصال عن الفلسطينيين. الخوف هو أداة مركزيّة بيد القيادات السياسيّة وصناع الرأي العام.

السرديّات القوميّة في تسوية النزاعات ذات الطابع الهويّاتي – وفق أقوال يهوديت أورباخ[10]، فإن الصراع الإسرائيليّ العربيّ (ويضمنه الإسرائيليّ الفلسطينيّ) يحمل طابع هويّات وسرديّات متناقضة، وليس نزاع ماديّ. فالسرديّات التي تبلور هويّة كل طرف في الصراع "تشُدّ" إلى الوراء، إلى الأبعاد الدينيّة وإلى بداية نمو كل طرف، كل ورؤيته (والكل على نفس قطعة البلاد، وخاصة في نفس الأماكن المقدسة. كل طرف يهتم بالتعبير عن مواقفه واسنادها بوثائقه الخاصة): وثيقة استقلال إسرائيل، ومقابلها الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ (وإلى حد ما أيضًا "وثائق التصور المستقبليّ" للمواطنين العرب في إسرائيل التي صدرت خلال الأعوام 2007/2006). كل واحدة من هذه الوثائق تحوي داخلها وتتغذى من سرديّات وهويّات انتجها لنفسه.

القيم المحميّة كعائق أمام تسوية الصراع – تقول شيري لندمان[11] أنها القيم الأساسيّة نفسها التي يعتبرها كل طرف مقدسة، قيميّة وأخلاقيّة لا يمكن التنازل عنها. كما تُلزم هذه القيم قيادات كل طرف، والحرص عليها هو القاعدة الشرعيّة للقيادات (وهي القيم نفسها التي قادتهم مرات عديدة إلى الحكم). فيما يتعلق في الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، فإن هذه القيم تتجسد في القضايا المركزيّة: القدس، اللاجئين، الحدود والمستوطنات، التي "تمثل" بالنسبة للطرفين قيمة الأرض.

العدل والنزاهة كعائق – يستعرض يعقوب بار سيمان طوف[12] المصطلحات المفاهيميّة الفلسطينيّة (والعربيّة عامة) التي تتحدث عن "السلام العادل". يتم طرح العدل، بمواجهة التسوية، كشرط مسبق لتسوية الصراع، وبالتالي يشكل بذلك عائقًا رئيسيًا أمام العمليّة. "المطالبة بالعدل" من الطرف الفلسطينيّ تتمحور، بنظرهم، في اعتراف إسرائيل بمسؤوليتها عن نشوء مشكلة اللاجئين في السنوات 1946–1947، وإحقاق "حق العودة"، وذلك بمعارضة مع جوهر دولة إسرائيل

1 معهد "رؤوت"، "مبادرات واتفاقيات سابقة"، 2004
2 موشيه شيمش، "منظمة التحرير: الطريق إلى أوسلو – عام 1988 كمنعطف في تاريخ الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة"، 1997
3 يعقوب بار سيمان طوف (محرر)، معوقات السلام في الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، معهد القدس لدراسات إسرائيل، 2010
4 المصدر السابق
5 المصدر السابق
6 المصدر السباق
7 غلبر ي.، "استقلال ونكلة"، كنيرت زمورا بيتان، دفير، 2004، ص 15
8 يعقوب بار سيمان طوف (محرر)، مصدر سابق
9 المصدر السابق
10 المصدر السابق
11 المصدر السابق
12 المصدر السابق

التي تُعرف نفسها، في وثيقة الاستقلال، كدولة يهوديّة وليست مستعدة لقبول الشروط الفلسطينيّة المسبقة للدخول في المفاوضات.

معوقات ثقافيّة في الصراع – العائق الثقافيّ، وفق إلعاي ألون[13]، أمام عملية المفاوضات، هو ذلك الذي ينبع من عدم معرفة أو عدم فهم ثقافة الطرف الآخر، أو من غياب الاستعداد لمراعاة ذلك. الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين (والعالم العربيّ) هو صراع عميق وله مسببات عديدة ليست ثقافيّة بالذات، لكن الجانب الثقافيّ يزيد من صعوبة الفهم المتبادل والقدرة على "فهم رأس الآخر" والفهم العميق لوجهات نظره.

الدين كعائق أمام التسوية – وفق إسحاق رايتر[14]، يشكل الدين عائقًا عندما تتوفر الشروط التالية:

- قدسية الحرب والسيطرة على الحيز والمناطق التي تعتبر مقدسة وحظر التفاوض على تلك المناطق.
- نقل الخطاب الدينيّ للجمهور العريض ولغير المتدينين، وبذلك يتحول الخطاب إلى جزء من هويتهم وخطابهم.
- تملك الحركات الدينيّة القوة السياسيّة التي تشكل بيضة القبان وهي تستغل ذلك لتعزيز أفكارها وتطبيقها.
- تجنيد "المقاتلين" من خارج المناطق المتنازع عليها.

عامل الوقت كعائق – في مرحلة التفاوض والسيرورة هنالك أهميّة للوقت لدى كل واحد من الطرفين (دان زكاي وديده فلايسنغ[15])، وتؤثر طريقة الحصول عليه على عملية التفكير وإدارة المفاوضات. فهم مصطلح الزمن يختلف من شخص إلى آخر ومن مجموعة إلى أخرى، وبالطبع عندما يجري الحديث عن طرفين خصمين.

قد يؤثر الوقت على كيفيّة تخوف الطرف الذي يخشى من أنّ استمراريّة العمليّة ليست لمصلحته، وبطريقة أخرى على الطرف الذي يعتقد أن الطرف الآخر يحاول حشره في الزاوية، أو بالعكس. فهو سيحاول استغلال الضغط الذي يشعر به الطرف الآخر وسعية "للتوصل إلى إنجاز بكل ثمن" بغية ابتزاز التنازلات ومراكمة الإنجازات لفنسه.

معوقات استراتيجيّة في العمليّة السياسيّة – يجري التعبير عنها بالاختلاف القائم لدى كل طرف بالنسبة للحسم الاستراتيجيّ المطلوب (إفرايم لافي وهنري فيشمان[16]). بينما ينبغي وفق الرؤية الإسرائيليّة أن يتمحور الصراع (والنقاش) حول قضية 1967، فإنّ الفلسطينيين ما زالوا يتحدثون عن مشكلة اللاجئين أيضًا، رغم الحديث عن قضايا 1967 (بما فيها تقسيم القدس)، الأمر الذي يعيد الصراع على قضايا 1947–1948 (وهو ما يتصادم مع الغالبيّة العظمى للإجماع الإسرائيليّ). وهذه الأمور كلها تقودنا إلى السؤال: هل كانت الأطراف ناضجة لاتخاذ قرارات استراتيجيّة، أم أنها انشغلت في الجوانب التكتيكيّة؟ المضي، خلال عمليّة أوسلو، من السهل إلى الصعب (الأمر المنطقيّ بحد ذاته) ترك الأطراف بعيدين عن القرارات الاستراتيجيّة.

البيئة الجيوسياسيّة كعائق – وفق أقوال كوبي ميخائيل[17] فإن هذا العائق قائم بالنسبة للطرف الإسرائيليّ وكذلك بالنسبة للطرف الفلسطينيّ. ينبغي على القيادة الإسرائيليّة، في بنيتها السياسيّة القائمة، التغلب على: مواقفها الأيديولوجيّة الأساسيّة، ومواقف الأحزاب المُشكلة للائتلاف، وعلى الخلافات والتوجهات الداخلية المختلفة داخل الأحزاب نفسها، وكذلك على المخاوف الحقيقيّة والمتخيّلة والتخيّلات القائمة لدى الشعب – الذي هو أيضًا جمهور المصوتين. في الجانب الفلسطينيّ تضطر قيادة السلطة الفلسطينيّة مواجهة: الانشقاق بين الضفة الغربيّة وقطاع غزة، والخلافات الايديولوجيّة مع حماس وفي الضفة الغربيّة اجمالًا، والحياة اليوميّة، ومنظمة التحرير في تونس (فاروق القدومي) الذي يشكل، على نحو كبير، لسان حال للشتات صاحب قضية "حق العودة". أيضًا الرأي العام في الضفة الغربيّة، مع أنه لا يشكل عاملًا انتخابيًا مثلما في إسرائيل (بمفهوم الديمقراطيّة الغربيّة)، وخاصة في ظل الأوضاع الاقتصاديّة الاشكاليّة أو بسبب انعدام الثقة بالقيادة، يمكنه أن يؤثر كثيرًا على عملية اتخاذ القرارات وأن يشكل عائقًا، وربما بصورة عنيفة.

القانون الدوليّ والتسوية المستقبليّة – يدعي روبي سيبل[18] أنّ الفلسطينيين هم الذين يستخدمون على وجه الخصوص القانون الدوليّ بغية تسويغ ادعاءاتهم، وسردهم خاصة، المتعلقة في قضايا مثل: اللاجئين، المستوطنات، والترتيبات في القدس. قد يؤدي هذا الاستخدام إلى تدخل محكمة العدل الدوليّة في لاهاي في الصراع. وقد يشكل هذا الوضع، بالطبع، عائقًا أمام عمليّة السلام التي من المفترض أن تجري عبر المفاوضات.

كلما تعمقنا بقائمة المعوقات، نرى أنّه لا يوجد هنا تقسيم ثنائيّ متضاد والمعيقات تتعلق أحيانًا الواحد بالآخر (لدى الحديث عن الدين، الثقافة، السرديات والرموز – من الصعب عدم ملاحظة الجوانب التي يمكن تصنيفها ضمن مجموعة معيقات أخرى، ففي كل تعريف ثمة بعضًا من التعريفات الأخرى).

يشير د. كوبي ميخائيل إلى ثلاثة أصناف/مجموعات من المعوقات[19]:

- استراتيجيّة
- نفسيّة
- تنظيميّة

يؤكد ميخائيل على أن الفئتين الأولى والثانية اللاتي "تمثلان" التضاد والتضارب بين أهداف الأطراف المتفاوضة قد تم استنفادهما كفاية عبر العديد من الدراسات. قضيّة الدراسات التنظيميّة لا تحظى بالمعالجة الكافية، وحسب رأيه، من الجدير التعمق في هذه الفئة، وفي دور مؤسسات الاستخبارات وعلى رأسها المخابرات العامة ("الشاباك") على نحو خاص، بصفتها عامل مساهم، بل ومبلور للعمليّة. وذلك بواسطة العلاقات، الحميميّة أحيانًا، التي طورتها مع أجهزة الأمن الفلسطينيّة، والتي لها وزن (كما في جميع الدول العربيّة، أو شبيه بها) أكبر وأهم مما هو مقبول في العالم الغربيّ. ولذلك، فالسؤال هو: هل شكل "الشاباك" عاملًا متيحًا أم معيقًا؟

الفصل الثالث – مسح "للاعبين" في العمليّة

العوامل المعيقة والمعرقلة في الجانب الإسرائيليّ

المستوى السياسيّ

قدرة رئيس الحكومة على القيادة واتخاذ القرارات مقابل نواياها الاستراتيجيّة

أحزاب اليمين

- "الليكود"
- "البيت اليهودي"
- "يسرائيل بتينو"
- أحزاب الحريديم – شاس، يهدوت هتوراة: التغيير في مواقعها خلال السنوات ووزن جمهور ناخبيها

جهات خارج برلمانيّة

- مجلس "يشاع"
- لجنة حاخامات "يشاع"
- أعضاء مركز الليكود، النشطاء الميدانيين لحزب "الليكود" وسكرتيري فروع الحزب كمجموعة ضغط سياسيّ.
- الرأي العام في إسرائيل – بكونه متأثرًا من معيقات أخرى، يتحول هو بنفسه إلى عائق رئيسيّ.

13 المصدر السابق
14 المصدر السابق
15 المصدر السابق
16 المصدر السابق
17 المصدر السابق
18 المصدر السابق
19 من محادثة في تاريخ 3.4.2001، في معهد دراسات الأمن

عوامل معيقة ومعرقلة في الجانب الفلسطينيّ

- القدرة على القيادة واتخاذ القرارات، عرفات سابقًا وأبو مازن حاليًا، مقابل النوايا الاستراتيجيّة.
- الخلافات داخل السلطة الفلسطينيّة، في فترة عرفات واليوم.
- منظمة التحرير في تونس – القدومي وجبهة الرفض – حماس، الجهاد الإسلامي الفلسطينيّ، الجبهة الشعبيّة.

غزة

- المؤسسة الغزاوية – حماس غزة
- الفصائل المنشقة – الجهاد الإسلامي الفلسطينيّ، السلفيين المتطرفين (داعش وغيرهم)

دائرة

- إيران – العلاقة (حتى الفترة الأخيرة) مع حماس، دعم تنظيمات في سيناء
- إيران – دعم حزب الله
- حزب الله – العلاقات والضغط مع الضفة، السعي والزيادة من حدّة التوتر في المنطقة عن طريق حدود لبنان
- سيناء – التنظيمات السلفية، الجهاد، داعش، القاعدة

المستوى العملياتي

- عمليات حماس – في إسرائيل، في الضفة
- عمليات فرديّة
- اطلاق النار غير المباشر (القذائف) والعميات التي مصدرها من غزة

العرب في إسرائيل

يشكلون أحد الأجزاء الأكثر تعقيدًا في منظومة معيقات العمليّة:

التيار المركزيّ – الساعي إلى الاندماج في حياة الدولة، البعد المدنيّ.

بينما:

الادعاء الداعم لفكرة الدولتين هو بالذات جرح وألم العرب في إسرائيل.

تياران يعارضان الفكرة (كل لأسبابه):

- التيار الأصوليّ (الإسلامويّ)
- الراديكاليّ – التجمع، أبناء البلد

الفصل الرابع – المراحل والعمليّة: الاتصالات مع الفلسطينيين منذ اتفاقيات أوسلو

من التوقيع على اتفاق المبادئ وحتى صعود بنيامين نتنياهو (1992–1996)

إلى توقيع اتفاقيات أوسلو في أيلول 1993، جاء المشاركون في العمل، قادة العمليّة عن طريق القنوات السريّة، ولولا ذلك فمن الأرجح بأنّ الأمور كانت سوف تُعطل وتُحبط. من الجدير بالذكر هنا مواقف رابين وحزب العمل، كما كانت معروفة في انتخابات 1988، تلك التي سبقت صعود حكومة رابين عام 1992.[20]

- *لا للعودة إلى حدود الرابع من حزيران 1967.*
- *لا لإخلاء المستوطنات الإسرائيليّة في المناطق التي ستعيدها إسرائيل في إطار اتفاقيات سياسيّة.*
- *لا لأي حوار مع منظمة التحرير.*

كما من الجدير التذكير بموقف وتصريحات إسحاق رابين "لن يتم تقسيم القدس"، التي تمسك بها حتى يوم اغتياله.

طرأ تغيير بسيط على هذا الموقف، وفُتحت فرص لإمكانيات أخرى، حيث جاء في برنامج حزب العمل في انتخابات الكنيست الـ13–: "يرفع الحزب رؤيا الشرق الأوسط الجديد، حيث لن تكون المزيد من الحروب والأعمال الارهابيّة، ولا يجري استثمار الموارد الاقتصاديّة الهائلة في سباق التسلح. نعيش في شرق أوسط يسوده السلام، وفيه سوق مشتركة من أنظمة الريّ المشتركة، والسياحة، والمواصلات، والإعلام، والتعاون في مجالات الثقافة، والطاقة والعلوم". ثمة مقولة هنا، تختلف بنبرتها لكنها عامة جدًا، ولا تشرح كيف سيتم ذلك، ومع من، وهي لا تناقض جوهر "اللاءات" سابقة الذكر.

المفاوضات التي جرت كما هو معلوم في إطار قناة سرية، أدت إلى التوقيع على اتفاق المبادئ في 13 أيلول 1993، وكان عنوانه "اتفاق المبادئ بخصوص التوقيع على ترتيبات مرحليّة للحكم الذاتي" – المبدأ هو الاتفاق على مسار يؤدي إلى الانفصال السياسيّ ينتج عنه إقامة دولة فلسطينيّة محدودة السيادة، وانشاء إطار بديل خلال الفترة الانتقالية (كما تم التعبير عن ذلك في اتفاقيات بأريس عام 1995). من الناحية الثانية، كان هدف الفلسطينيين إنشاء دولة مستقلة، مع تفضيل الكونفدراليّة مع الأردن من خلال تنميّة المصالح المشتركة مع إسرائيل[21].

في تاريخ 23 أيلول 1993 تمت المصادقة على اتفاق المبادئ في الكنيست بأغلبية 61 نائبًا مقابل 50 معارضًا. ثمانية نواب امتنعوا عن التصويت، وواحد تغيب. وهذا يوضح أن بعض نواب المعارضة لم يصوتوا ضد الاتفاق.

حدد اتفاق المبادئ الهدف القائل بأن المفاوضات سوف تؤدي إلى "اتفاق دائم يقوم على أساس قراراي مجلس الأمن 242 و 338"[22]. والقصد وفق اتفاق المبادئ هو السعي من أجل اتفاق مرحليّ سريع تقوم إسرائيل بناءً عليه بسحب قواتها من قطاع غزة وأريحا. كما سادت بين الطرفين موافقة جزئيّة حول القضايا التالية:

- الأمن؛ القدس؛ وتم تحديد التعامل مع مسألة اللاجئين خلال المرحلة الانتقالية.
- في 4 أيار 1994 تم التوقيع على اتفاق القاهرة (غزة وأريحا أولًا)، وتم تنفيذه خلال أسابيع بعد التوقيع.

بطبيعة الحال، أثارت عملية أوسلو معارضة شديدة من قبل اليمين السياسيّ في إسرائيل. شملت المعارضة أحزاب اليمين التي كانت في الكنيست، وعلى رأسها الليكود، واليمين الأيديولوجيّ – مستوطنو يشاع خاصة، والجمهور العقائديّ. وكانت التسويغات الرئيسيّة: الخوف من العودة إلى "الخط الأخضر" والى "الخاصرة الضيقة" لدولة إسرائيل، التي ميزت وضع الدولة حتى حرب الأيام الستة، والشعور بالحصار الخانق، أو المقولة المنسوبة في حينه إلى آبا إيبن "حدود أوشفيتس". ولكن، وبعيدًا عن الجانب الأمنيّ، رغم تفهمه، فقد برزت جوانب أخرى – بالنسبة للجمهور العقائديّ، مسألة التنازل عن مناطق من الوطن وأرض الأجداد حولت المعارضة إلى نوع من "على جثتي"، والخوف من "حدود 1967" الذي تحول إلى شعار (سلبيّ) لدى الجمهور ولدى الجزء الأكبر من المنظومة السياسيّة (سبق وذكرنا برنامج حزب العمل في انتخابات 1988). هذه الأمور كلها شكلت حيزًا من المعارضة الواسعة جدًا لكل تنازل. أضف إلى ذلك التخوفات وعدم الثقة بالفلسطينيين، وبالطبع بعرفات الذي تحول إلى رمز (ديمون).

حملت المعارضة في هذه المرحلة طابعًا سياسيًا، وكان عليها "مواجهة" المشاعر الإيجابيّة (وبحق) التي سادت لدى الجماهير في إسرائيل: تحسن هائل في مكانة إسرائيل الدوليّة، بدء توثيق العلاقات مع دول عربيّة واسلاميّة أخرى – زيارة رئيس الحكومة في المغرب، ومن ثم في عمان واندونيسيا (الدولة الإسلاميّة الأكبر)، واتفاق السلام مع الأردن الذي وقع في 26 تشرين الأول 1994 بعد سنوات كثيرة من العلاقات "السريّة". في عام 1996 زار شمعون بيرس، رئيس الحكومة في حينه، دولة قطر ووضع بذلك حجر الأساس للعلاقات السياسيّة والاقتصاديّة، والتي ظلت قائمة حتى العام 2009 وتم قطعها بأعقاب عملية "الرصاص المصبوب". كما كان للوضع الجديد اسقاطات على الاستثمارات

20 شاؤول أريئيلي، المسار السياسيّ بين إسرائيل ومنظمة التحرير من مؤتمر مدريد وحتى اليوم – المواقف الإسرائيلية في القضايا المركزيّة الأربع: الحدود، الأمن، القدس واللاجئين، في: مسار السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ على المحور الزمنيّ، مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الاستراتيجيّ، 2014.

21 المصدر السابق

22 المصدر السابق

الإسرائيليّة وتطوير أسواق جديدة، الأمر الذي جلب تنمية اقتصاديّة كبيرة في تلك السنوات. في 5 تشرين الأول 1995 خطب رابين في الكنيست بمناسبة المصادقة على الاتفاق المرحليّ، أوسلو 2، وحدد تصوّره بالنسبة للحلّ الدائم[23]:

"... نرى الحلّ الدائم في إطار دولة إسرائيل بحيث يضم غالبيّة مساحة أرض إسرائيل كما كانت تحت الانتداب البريطانيّ، وإلى جانبها كيان فلسطينيّ يشكل بيتًا لغالبيّة السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في قطاع غزة والضفة الغربيّة. نريد أن يكون هذا الكيان أقل من دولة وأن يدير بشكل مستقل حياة الفلسطينيين الذين تحت سيادته. وستكون حدود دولة إسرائيل، إلى حين حلّ الوضع الدائم، أوسع من الحدود التي كانت قائمة قبل حرب الأيام الستة".

برزت نقطتين رئيستين من أقوال رابين في سياق تصوّره لتسوية الحلّ الدائم: لا يتحدث عن دولة فلسطينيّة (بل عما هو أقل من دولة) وحدد أنّه لا عودة إلى حدود 1967. بعد ذلك بشهر، في 4 تشرين الثاني 1995، قُتل رابين ولم يعد يمكن حقًا معرفة كيف كانت ستتطور الأمور لو لم يتم اغتياله. بما أنّ الفلسطينيين سعوا منذ البداية إلى إقامة دولة مع جميع رموز السيادة، لم يتح لرابين مواجهة هذه المسألة. كما عاد رابين وصرح بخطابه بأنّ القدس ستبقى موحّدة – ولمعرفتنا بالموقف الفلسطينيّ من هذه القضيّة، أيضًا هذه المسألة المركزيّة لم "يتاح" اختبارها.

رابين (وبيرس أيضًا) لم يوضحا، وموقفهما لم يكن واضحًا كفاية، بالنسبة للقضايا المركزيّة في الصراع (الموقف من "حق العودة" كان أقل إشكاليًا – في هذه المسألة يوجد شبه اجماع في الطرف الإسرائيليّ). إذا حاولنا الحكم على مدى تأثير هذه الحقيقة على العمليّة في مرحلتها الأولى حتى اغتيال رابين ولاحقًا حتى صعود نتنياهو إلى الحكم، فمن الصعب المبالغة بأهميّة ذلك في تلك النقطة الزمنيّة.

العامل الذي بدأ يقوّض الدعم الجماهيريّ لعمليّة السلام، كان قبل كل شيء، العمليات الانتحاريّة، التي تم تنفيذ غالبيتها الحاسمة من قبل أفراد حماس. صحيح أنّ العملية الانتحاريّة الأولى كانت في مفرق "محوله" في غور الأردن، في 15 نيسان 1993، بضعة شهور قبل اتفاق المبادئ (اتفاق أوسلو)، لكن العمليات التي رسخت في الذاكرة وفي الوعي هي العمليات في العام 1994 وفي العام 1995:

- عمليّة السيارة المفخخة في العفولة – نيسان 1994.
- العمليّة الانتحاريّة في باص في المحطة المركزيّة في الخضيرة – نيسان 1994.
- العملية الانتحاريّة في باص رقم 5 في تل أبيب – تشرين الأول 1994.
- العمليّة في مفترق نتسريم – تشرين الثاني 1994.
- العمليّة الانتحاريّة في موقف السيارات في مباني الأمة في القدس – كانون الأول 1994.
- العملية الانتحاريّة المزدوجة في مفترق بيت ليد (الجهاد الإسلاميّ) – كانون الثاني 1995.
- عملية السيارة المفخخة في مفترق كفار فروديم (الجهاد الإسلاميّ) – نيسان 1995.
- عملية السيارة المفخخة في مفترق كرني نتسريم – نيسان 1995.
- العمليّة الانتحاريّة في باص رقم 20، مفترق عيليت رمات جان – تموز 1995.
- العمليّة الانتحاريّة في باص رقم 26 في القدس – آب 1995.

قُتل في مجمل العمليّات الانتحاريّة، التي وقعت معظمها في مراكز المدن داخل إسرائيل، 78 شخصًا (!!).

بطبيعة الحال، ضربت العمليّات التفجيريّة، الأعصاب الأكثر حساسيّة للمجتمع الإسرائيليّ – الأمن الشخصيّ، وأدت إلى "تفعيل" جميع معوقات المجتمع الإسرائيليّ: النفسيّة، الأيديولوجيّة والسياسيّة. في هذه الأجواء، وفي المظاهرات الصاخبة التي شاركت فيها أعداد كبيرة، سعت القيادات الإسرائيليّة إلى مرحلة أوسلو 2.

بالنسبة للولايات المتحدة، فقد وجدت نفسها داخل عمليّة أوسلو بينما منذ البداية لم تمنح العمليّة احتمالات كبيرة، وفضلت الأطراف التي تفاوضت عبر القنوات السريّة القيام بذلك بصورة مباشرة، وفقط عندما انتهت بشرت الأمريكان (الذين علموا بوجود شيء ما يحدث) بذلك. أهرون ميلر، الذي كان مستشارًا لعدة وزراء خارجيّة أمريكان، تناول مكانة الامريكان في هذه العمليّة، في تلك المرحلة، ويعتبر التدخل الأمريكي السلبي كمن يتضمن "البشرى الجيدة" و"السيئة"، وذلك لأن الحلول التي توصل إليها الطرفان، وتم التعبير عنها في وثيقة اعلان المبادئ، لاقت صعوبة في امتحان الصمود على أرض الواقع، بسبب فجوات التوقعات بين الطرفين. من الجدير ذكره أنّه خلال فترة ولاية رابين وبعد التوقيع على اتفاق المبادئ (1992–1995) تنامى عدد المستوطنين في الضفة الغربيّة بنحو 46%[24]، واستمر الإسرائيليون في البناء المكثف في منطقة القدس، وأقاموا الحواجز بغية الرد على الاحتياجات الأمنيّة. لم يقدم الأمريكان ملاحظات لرابين بخصوص المستوطنات التي لم تُذكر في مبادئ أوسلو، لكنها تضمنت (وفق الأمريكان) مسًا بروح الاتفاق وبناء الثقة بين الطرفين. وفي المقابل، لم يطلب الأمريكان من عرفات لجم خطوات حماس والجهاد الإسلاميّ ولم يوضحوا له أنّ الحرية التي يمنحها لهما بغية الحفاظ على سلامة البيت الفلسطينيّ سوف يكون ثمنًا يضر في العمليّة كلها. بناءً على ذلك، كان في تلك المرحلة للولايات المتحدة، وربما ليس بفضلها، دورًا حولهم إلى عامل عائق بسبب عدم كونه غير فعّال كفاية. فلم يكن من يراقب العملية "من فوق" ويشكل بذلك آلية رقابة فاعلة وينبه الأطراف عن كل ابتعاد عن روح اتفاق المبادئ[25].

أدت الانتخابات التي جرت في 29 أيار 1996 على خلفية اغتيال رابين، وبنسبة لا تقل عن ذلك في ظل العمليات التفجيريّة الصعبة في شهري شباط وآذار 1996، أدت إلى انقلاب سياسيّ وصعود حكومة بنيامين نتنياهو إلى الحكم.

حكومة بنيامين نتنياهو الأول (1996–1999)

صحيح أنّ بنيامين نتنياهو كان قد صرح عشيّة الانتخابات عن التزامه بعمليّة أوسلو وبمبدأ التتابع، لكن ينبغي التذكير بالبيت الأيديولوجيّ الذي تربى فيه. عندما كان رئيسًا للمعارضة في السنوات 1992–1996، كان نتنياهو على رأس الصراع السياسيّ ضد اتفاقيات أوسلو، وهذا ما عُرف به. ولنتذكر خطاباته، ومشاركته في مظاهرة تابوت الموتى في مفترق رعنانا والمظاهرة الكبيرة في ساحة صهيون في القدس، والمقابلات التي قام بها من مواقع العمليّات التفجيرية. بطبيعة الحال، وبسبب مواقفه الأيديولوجيّة، لم يكن التزامه بالعمليّة السياسيّة مشابهًا لالتزام من سبقه. صحيح أنّ حكومته اعتمدت على أحزاب اليمين وأحزاب الحريديم (شاس وديغل هتوراة) والتي توجهت أكثر نحو اليمين، لكن حكومته ضمت أيضًا (في المرحلة الأولى لحكمه) أحزاباً وشخصيّات أيد بعضها اتفاق أوسلو، أو لم تعارضه بشكل واضح، مثل مئير شيطريت، إسحاق مردخاي، وكذلك حركة "الطريق الثالث" برئاسة أفيغدور كهلاني الذي كان في السابق عضو حزب العمل، ومقابل هؤلاء، كان أعضاء يعارضون بشدة العمليّة مثل عوزي لانداو، بيني بيغين – الائتلاف الأكثر يمينيّة من سابقه، لكنه لم يكن متجانسًا. لم "يحتاج" نتنياهو إلى ضغط من تلك الأحزاب ومن عناصر اليمين الأيديولوجيّ والعقائديّ، لأن جوهر سياسته كان استجابة على توقعاتهم. ففي صلب مواقفه رسخت الأسس: النفسيّة (بما فيه التخوف الأمنيّ الحقيقيّ)، والايديولوجيّة والبنيويّة.

وفق الرؤية السياسيّة الداخليّة لنتنياهو، فإن الأمور بدأت تتصدع وقتًا قصيرًا قبل صعوده على الحكم. وقد اضطر إلى اتخاذ خطوات زادت من صعوبة علاقاته مع عناصر اليمين، وذلك بسبب تصريحاته عشية الانتخابات والضغوطات الدوليّة، وخاصة من قبل الولايات المتحدة، رغم أنّ الأمور، لم تعزز في نهاية المطاف العمليّة السلميّة على نحو جوهريّ.

في ليلة 24/23 أيلول 1996 (مساء يوم الغفران من نفس العام)، وبقرار من رئيس الحكومة نتنياهو، تم شق طريق الأنفاق وحائط المبكى إلى داخل الحي

23 المصدر السابق، ص 7

24 المصدر السابق، ص 257

25 المصدر السابق، ص 267

الإسلامي في البلدة القديمة. الحاجة إلى فتح هذا المحور من النفق كانت قد طُرحت في فترة رابين، وذلك بسبب صعوبة الحركة والتنقل في الاتجاهين داخل النفق، ولكن القصد كان القيام بذلك بالتنسيق، وخاصة مع هيئة الأوقاف الإسلاميّة الأردنيّة (مع العلم أنّ الوقف لم يرغب في أي نشاط للسلطة الفلسطينيّة داخل الحرم).

أشعل افتتاح النفق الإضرابات في أنحاء الضفة الغربيّة وقطاع غزة (ولدى العرب في إسرائيل إلى حد ما)، والتي استمرت لمدة ثلاثة أيام (حتى 27 أيلول)، وقُتل خلالها 17 جنديًا من الجيش الإسرائيلي ونحو مئة فلسطينيّ والعديد من الجرحى. بأعقاب تلك الأحداث استدعى كلنتون نتنياهو وعرفات إلى واشنطن، وأدى لقاء القمة هذا (الذي شارك فيه أيضًا الملك حسين) إلى وقف العنف والتوقيع على "اتفاق الخليل" في 15 كانون الأول 1997، والذي قسم مدينة الخليل إلى منطقتيّ H1 و H2. نتج عن هذا الوضع المفارقتين التاليتين:

- الأولى – الاتفاق هو استمرار لمرحلة كان شمعون بيرس قد أنهاها، في المرحلة بين اغتيال رابين وتشكيل حكومة بنيامين نتنياهو.
- الثانية – مع نتنياهو بالذات أتيح للولايات المتحدة التقرب أكثر من المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، مما كان عليه الأمر فترة رابين (وبيرس).

نتنياهو، والذي صرح عشيّة الانتخابات بأنه لن يلغي اتفاق أوسلو، ورغم ما عُرف عنه من معارضته للاتفاق، وبالطبع بسبب اعتماده على الائتلاف مع اليمين والحريديم، قرر الإبقاء على جميع الاحتمالات مفتوحة[26]. وقد أشار إلى ذلك لكل من الرئيس المصريّ حسني مبارك، وملك الأردن الحسين، كما تواصل (ليس مباشرة في هذه المرحلة) مع أبو مازن بواسطة مستشاره دوري غولد. لكن التصرفات الفعليّة مع الموضوع الفلسطينيّ لم تختلف، حيث واصل نتنياهو رفض الاجتماع مع عرفات، كما رفضت حكومته اتخاذ خطوات لتحسين الأوضاع الاقتصاديّة الصعبة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة. فقط بعد ضغوطات أمريكيّة وأوروبيّة وافق نتنياهو على السماح باجتماع بين وزير الخارجيّة دافيد ليفي وأبو مازن، حيث ناقشا علاقات عمل جديدة بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة، بما فيه تفاهمات بخصوص قضيّة القدس. لكن بعد ذلك بوقت قصير اجتمع دوري غولد مع أبو مازن وقلب الأمور، حيث طلب من الفلسطينيين اتخاذ خطوات لبناء الثقة، والقيام بإغلاق المؤسسات السياسيّة في القدس الشرقيّة[27]. ومن الناحية الثانية، تمت المصادقة على "اتفاق الخليل" في 15 أيار 1997 في الكنيست بأغلبية كبيرة (بسبب تأييد من حزب العمل واليسار).

ليس هذا ما رآه "الليكود" حزب رئيس الحكومة وأعضاء الائتلاف من اليمين، وبغية خلق "توازنات" قرر نتنياهو السماح بالبناء في جبل "هار حوماة" –أبو غنيم (مع التذكير بأن حزب العمل، ومن الناحية المبدئيّة، أيد هو الآخر البناء في هذه المنطقة). خلق هذا القرار، بطبيعة الحال، أزمة صعبة مع الفلسطينيين. حيث كان ذلك قريبًا من يوم 7 آذار 1997، وهو الموعد الذي تقرر فيه بدء المرحلة الأولى من إعادة الانتشار الجديدة في الضفة الغربية وفق اتفاقيّات أوسلو.

بعض المقربين من نتنياهو – غولد ومولخو – حاولوا تشكيل مسار سريّ (مع عرفات)، يرمي في أساسه إلى جعل عرفات "يتفهم" نتنياهو بخصوص "هار حوماة" – أي، السماح له "بتهدئة" اليمين الإسرائيليّ، بمن فيهم أعضاء حزبه – وبالتوازي، التفاوض على مقابل لائق للفلسطينيين والبدء في عمليّة تشاورات، الأمر الذي كان يمكنه خلق ديناميكيّة من المفاوضات[28].

عرفات، ولأسبابه، لم يستجب لهذا التحدي، ومن تلك اللحظة عمليًا بدأت مرحلة التحرك نحو المواجهات. فمن جهة نتنياهو ومواقفه الأيديولوجيّة والضغوطات من قبل اليمين السياسيّ والأيديولوجيّ، الذي لم يكن مستعدًا لأية مفاوضات حول أرض إسرائيل، ومن الجهة الثانية ياسر عرفات، الذي لم يثق بنتنياهو، والضغوطات ضده من قبل حماس. هكذا تشكل وضع فيه كل من القياديتين ساعدت بمواقفها بشكل كبير "الطرف الثاني" بترتيب أموره و"تصحيح موقفه" من معسكره في الداخل. رغم ذلك اجتمع كبار المسؤولين من حكومة نتنياهو، الذين أيدوا مواصلة عمليّة أوسلو، مع كبار المسؤولين الفلسطينيين: وزير الأمن إسحاق مردخاي مع ياسر عبد ربه، ووزير الخارجيّة دافيد ليفي مع أبي مازن، الأمر الذي فاقم التوتر الداخليّ بين الفصائل داخل الحكومة[29].

بسبب الضائقة والمعضلات التي واجهها نتنياهو، قرر الالتفاف على المرحلة الانتقاليّة والسعي إلى اتفاق حول الوضع الدائم. وبالفعل، اقترح نتنياهو بدء مفاوضات على مدار عدة شهور، وألمح حول استعداده لقبول إقامة دولة فلسطينيّة على 34–50% من مساحة الضفة الغربيّة، واستكمال إخلاء بعض المستوطنات. كرر نتنياهو ذلك في لقاء مع الصحافيين في بيت سوكولوف في تاريخ 27 تشرين الثاني 1997، مع التأكيد على اشتراط ذلك بقيام السلطة الفلسطينيّة بمحاربة الإرهاب[30]. رفض الفلسطينيون من جانبهم الاقتراح بالقفز عن المرحلة الانتقاليّة، وطالبوا بإجراء مفاوضات على إعادة الانتشار الثالثة، كما تم تحديدها في اتفاقيّة أوسلو 2. لكن ورغم ذلك، استمرت الاتصالات والمحادثات حول ترتيبات الحلّ الدائم بين ممثلي نتنياهو، إسحاق مولخو وأريئيل شارون (وزير البنى التحتيّة في حينه) وأبو العلاء وأبو مازن. بالنسبة لنتنياهو، كل رد فلسطينيّ كان لصالحه. فالرد الإيجابيّ والموافقة على التفاوض كان سيحظى بتأييد جزء من معسكره، وبالطبع من المركز السياسيّ ومن غالبيّة اليسار الإسرائيليّ، وكان "سيسجل على اسمه" نقطة تحول تاريخيّة. وفي حالة الرد بالنفي، كان الأمر سيمنح ائتلافه (اليمينيّ) المزيد من التعزيز.

لا أستطيع أن أحدد ماذا كان حقًا أساس رفض عرفات لهذه المبادرة، هل هو تخوفه بأنّ الأمر يكرس وضعًا قائمًا بعيدًا جدًا عن تطلعات الفلسطينيين (وبالطبع في مسألتي القدس واللاجئين)؟ أم التخوف من مواجهة خصومه في السلطة الفلسطينيّة وحركة فتح؟ أو حماس؟ أو ردود "الشارع" الفلسطيني؟ قد تكون جميع هذه الأمور محتملة. تعلم التجربة أنّ اقتراب مناقشة قضايا الصراع الرئيسيّة تمس بطبيعة الحال "الأعصاب الأكثر حساسيّة" لجميع شركاء الصراع في الشرق الأوسط، وقد يثير ذلك الغليان إلى درجة العنف. د. يائير هيرشفلد يعزز هذه النقطة، ويدعي أنّ عرفات كان يخشى أنّ الفجوة بين المواقف الفلسطينيّة والإسرائيليّة، حتى لدى مؤيدي أوسلو، عميقة جدًا، مما سيؤدي إلى الانفجار (نوع من الوقائع المعروفة مسبقًا)[31].

أيضًا خلال العام 1997 تواصلت العمليّات الانتحاريّة، رغم أن حجمها كان أقل من السنوات السابقة، وأدت إلى مقتل 24 شخصًا وعشرات الجرحى. كان لتلك العمليّات (كما في السابق وكما كان الأمر لاحقًا) "دورًا" رئيسيًا في العمليّة – فقد كانت رافعة ضغط شديد جدًا على معارضي العمليّة وعلى الحكومة في إسرائيل بعدم مواصلة العمليّة ("لا يوجد لمن نسلم مناطق المسؤوليّة")، وبالنسبة لرئيس الحكومة، الذي كان كما ذكرنا يتخبط بين الاتجاهات، فقد شكلت حجة لوقف أي تقدم، بل وعرقلة كل ما تم الاتفاق عليه سابقًا (عمليات إعادة الانتشار وغيرها).

وفق رؤية الطرف الثالث (الرئيسيّ)، الولايات المتحدة الأمريكيّة، فقد نشأ وضع من الطريق المسدود، ولكن فقط للوهلة الأولى[32]. طرفان يحاولان التباحث والتقدم من أجل التوصل إلى حلّ، ومن جهة أخرى، كل واحد، بسبب قيوده، يتحصّن في مواقفه. وهذا كان الوقت لبداية تدخل وزيرة الخارجية مادلين أولبرايت.

في تصريح لها بتاريخ 6 آب 1997 أكدت أنّه ينبغي الحرص على: "الالتزام المتبادل بالأمن ومقاومة العنف كشرط للتقدم"، وأنه "لا يمكن توقع نجاح مئة في المئة، ولكن يجب بذل مئة في المئة من الجهود". وأضافت أنّ "الجانبين اتفقا على حلّ خلافاتهم بشأن القضايا التفاوضية على طاولة المفاوضات، وليس في أي مكان آخر"[33]. ومما لا شك فيه أنها حاولت بهذه الأقوال إصابة رغبات كلا الطرفين، وخصوصا عندما تحدثت حول موضوع العنف، الذي كان مهمًا لكل واحد منهما، في حين منح كل جانب تفسيره الخاص لهذا المفهوم. هل منحت هذه الصياغة إجابة على جميع المعيقات التي تؤثر على هذه العملية؟ ربما لا.

في أواخر أيلول من ذلك العام كانت هناك اتصالات بين وزير الخارجية دافيد ليفي وأبو مازن، واتفقا على أربعة بنود، "استمرار التعاون الأمنيّ والجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك البنية التحتيّة للإرهاب؛ استمرار إعادة

26 يائير هيرشفلد، "أوسلو – معادلة السلام"، اصدار عام عوفيد، 2000، ص 244 (بالعبري)
27 المصدر السابق، ص 245
28 المصدر السابق، ص 249
29 المصدر السابق
30 أفيرما جولان، "هآرتس"، 28 تشرين الثاني 1997
31 يائير هيرشفلد، محادثة، 23 حزيران 2016، في رماتي شاي
32 يائير هيرشفلد، أوسلو: معادلة السلام، مصدر سابق، ص 252
33 المصدر السابق

الانتشار وفق رسالة وزير الخارجية الأمريكيّة من 17 كانون الثاني 1997 ؛ تحديد الفترة الزمنيّة الضروريّة لبلورة المواقف وضمان المطلوب من كل طرف من أجل المفاوضات حول التسوية النهائيّة؛ تسريع المفاوضات للتوصل إلى تسوية دائمة بحلول الموعد النهائيّ بالاتفاق المتبادل". علاوة على ذلك، قدم الفلسطينيون وثيقة تتضمن تفاصيل الخطوات التي ينبغي عليهم اتخاذها ضد الإرهاب والعنف، وتعديل الميثاق الفلسطينيّ وإلغاء كل بند يتعارض مع اتفاقات أوسلو. وقد تم ذلك نتيجة لطلب من الولايات المتحدة وأعضاء معسكر السلام في إسرائيل[34].

عشية مؤتمر واي الذي كان مقررًا لشهر تشرين الأول 1998، تم وضع برنامج، من قبل فريق السلام الأميركيّ، الذي يقوم على افتراض وجود عدم ثقة مطلقة بين الطرفين. حاول البرنامج أيضًا توفير إجابة لمصالح الطرفين الأمنيّة، ومن خلال ذلك العمل على التقارب بين الطرفين، وليس بغية تحقيق التسوية بالذات. لاءم هذا المسار بشكل جيد روح عملية أوسلو التي كانت سائدة في مرحلته الأولى في السنوات 1992 إلى 1996. عرفات، وبعد جولة "مكوكيّة" من الأمريكان بين الطرفين، وافق على البرنامج مقابل انسحاب إسرائيليّ يوسع السيطرة الفلسطينيّة (نقل مناطق من C إلى B، ومن B إلى C). بالمقابل، قدمت إسرائيل برنامجًا وضعه أريئيل شارون الذي كان وزير البنى التحتيّة في حينه، والذي عُين أيضًا وزيرًا للخارجيّة، بخصوص ترتيبات الحلّ الدائم، وتضمن البرنامج إقامة دولة فلسطينيّة على 50% من الضفة الغربيّة وكل قطاع غزة، بينما القضايا المركزيّة للصراع (القدس، اللاجئين والحدود) سوف تناقش لاحقًا دون قيود زمنيّة.

كان لاقتراح شارون أفضليّة كبيرة بالنسبة للمعوقات "الإسرائيليّة" – فقد يكون مقبولًا لدى غالبية الجهاز السياسيّ، وبالطبع بدعم من جزء كبير من أعضاء حزب العمل. ومن الأرجح أنّه سوف يواجه معارضة شديدة من قبل الأعضاء الأكثر يمينيّة في أحزاب الليكود، والمفدال وأحزاب يمينيّة أخرى كانت ضمن الائتلاف، وكل ذلك بإيعاز من الكتلة العقائديّة – من مجلس يشاع ولجنة حاخامات يشاع.

عارض الفلسطينيون خطة شارون. من وجهة نظرهم، إذا كان لا بد من المضي نحو الاتفاق النهائيّ فينبغي أن تضم دولتهم المستقبليّة جميع مناطق الضفة الغربيّة وقطاع غزة، وكذلك التوصل إلى حلّ لبقيّة القضايا الأخرى – القدس واللاجئين والمستوطنات والأمن والمياه، وعلاقات الجوار[35]. بغيّة الخروج من هذه الحالة بشكل جيد، عاد الفلسطينيون بالإصرار على تنفيذ عمليّات إعادة الانتشار (المرحلة الثانية والثالثة من إعادة الانتشار). في ظل هذه الأوضاع توجه الطاقم الإسرائيليّ – رئيس الحكومة، وزير الخارجيّة (شارون) ووزير الأمن إسحاق مردخاي إلى مؤتمر واي دون وجود تماثل مطلق بينهم[36]. إذا أردنا تلخيص الصعوبات (المعيقات) التي واجهت الطاقم الإسرائيليّ، فقد كانت معقدة ومتشابكة – الموقف الأساسيّ (الأيديولوجيّ) لرئيس الحكومة؛ الأجندات – الشخصيّة أحيانًا – المختلفة للقيادة الإسرائيليّة، الضغوطات المتواصلة من اليمين. كما كانت هنالك معيقات كبيرة لدى الطرف الفلسطينيّ، وسوف نتطرق إليها لاحقًا.

مؤتمر واي

عقد المؤتمر في تشرين الأول 1998 ووصل مرحلة التلخيصات في 23 من الشهر نفسه. المقترحات الإسرائيليّة التي طرحت قبل انعقاد المؤتمر لم تُقبل، وأقنع الطرف الفلسطينيّ الأمريكان بعدم التوصل إلى أي تلخيصات حول الأمر. فهذه المقترحات، وفق الموقف الفلسطينيّ، كانت بعيدة جدًا عن مطالبهم، وكان الخوف من أن ذلك قد يؤدي إلى العنف. في هذه النقطة تفهم الطرف الأمريكيّ المواقف الفلسطينيّة.

اتفاق واي، بحكم التعريف، يهدف إلى تطبيق اتفاقات أوسلو 2 من شهر تشرين الأول 1995 واتفاق الخليل من كانون الثاني 1997، التي كان ينبغي على إسرائيل وفقها تنفيذ "ثلاث عمليات إعادة انتشار". يتطرق الاتفاق إلى النقاط التالية:

- ينبغي على إسرائيل تنفيذ خطوتين من ضمن ثلاث خطوات إعادة الانتشار (مع تفاصيل كل خطوة).
- التزام الفلسطينيين بمحاربة الإرهاب من خلال إلقاء القبض ومصادرة الأسلحة من التنظيمات واعتقال نشطاء.
- التزام الطرفين بمنع التحريض، وقيام لجنة ثلاثيّة (إسرائيليّة، فلسطينيّة، أمريكيّة) بالرصد والمراقبة.
- تم تحديد إطار لطلب تسليم المشبوهين.
- يصادق المجلس الوطنيّ الفلسطينيّ على رسالة عرفات من شهر كانون الثاني 1998 بخصوص إلغاء بنود من الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ التي تتناقض مع اتفاقيّات أوسلو.
- اتخاذ خطوة سريعة من أجل الاتفاق الدائم في الرابع من أيار 1999 والتزام كل طرف بعدم اتخاذ خطوات أحاديّة الجانب في الضفة الغربيّة وقطاع غزة.
- لاحقًا، تم الاتفاق على خطوات وعمليّات في المجالات المدنيّة والاقتصاديّة

في مؤتمر واي كان من الضروريّ التغلب على عدد لا بأس به من المعيقات – تلك القائمة في الجانب الإسرائيليّ، بسبب المواقف غير الموحّدة للاعبين الذين "شغلوا" مناصب القيادة الإسرائيليّة وكذلك بسبب مواقف رئيس الحكومة، الذي حاول التملص من تنفيذ عمليات إعادة الانتشار (بواسطة تقديم اقتراحات لم يتم الموافقة عليها في نهاية المطاف)، وذلك في حين كان رئيس الحكومة طيلة الوقت تحت ضغوطات هائلة من قبل معارضي أوسلو في حزبه، من أحزاب اليمين ومن الجمهور العقائديّ والمستوطنين، وكذلك المعيقات في الطرف الفلسطينيّ وهي، في هذه الحالة، المصادقة على الغاء بنود من الميثاق الوطنيّ الفلسطينيّ.

في هذه الحالة، كان الأمريكان هم الذين قادا ووجهوا على نحو جيد الخطوات، وعلى رأسهم الرئيس كلنتون. وقد ادعى بعض المقربين منه أنّه وبسبب قدراته ومهارات التعامل مع الآخرين، كما جرى التعبير عنها في مؤتمر واي، تستطيع الولايات المتحدة إدارة المباحثات حول الموضوعات "الكبرى"، وبنجاح[37]. وفي وقت لاحق أصبح واضحًا للرئيس وجماعته أنّ ضمن التعقيدات الكبيرة القائمة في منطقة الشرق الأوسط، للقيادات الإسرائيليّة والفلسطينيّة والشعوب من ورائهم – فإنّ تلك المهارات الممتازة والالتزام الشخصيّ ليست كافية[38].

في نهاية المطاف، فإنّ المعوقات التي تفاقمت كانت على ما يبدو تلك القائمة في الطرف الإسرائيليّ. معارضة اتفاق واي من اليمين كانت بلا شك طبيعيّة ومنطقيّة. توفرت لدى نتنياهو فرصة لتوسيع الائتلاف الحكومي بمساعدة حزب العمل، والعمل من موقف وفاق أوسع بغية تطبيق اتفاق واي، والبدء بتنفيذ المراحل. لكنه بذل كل الجهود بغية استقرار الائتلاف القائم، والذي كان في جميع الأحوال مرشحًا للتفكك بسبب المعارضة الشديدة لتسليم مناطق للفلسطينيين[39]. التلاعب الذي قام به، بما في ذلك إعلانه بعدم تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، أدى إلى الشرخ مع مؤيدي أوسلو داخل الحكومة، وعلى رأسهم إسحاق مردخاي، الأمر الذي عجّل من سقوطها، رغم أنّ ذلك تم على خلفية التصويت على ميزانية الدولة.

في كانون الأول 1998 استقال نتنياهو من رئاسة الحكومة، الأمر الذي أدى إلى انتخابات جديدة في أيار 1999 وصعود إيهود براك.

حكومة إيهود باراك (1999-2001)

انتُخب ايهود باراك في 17 أيار 1999، وفي أوائل تموز شكل حكومة تضم أحزاب "الحريديم" وحزب "ميرتس". نفخت الانتخابات روح الحياة في عملية السلام (على الرغم من أننا قد رأينا أنها لم تلفظ أنفاسها خلال فترة نتنياهو)، ورفعت سقف التوقعات لدى الفلسطينيين والدول العربيّة المجاورة، التي وقعت معاهدات سلام مع إسرائيل، وكذلك في أوروبا وخاصة لدى الإدارة الأمريكيّة. حتى حافظ الأسد كان قد صرح لكاتب سيرته، باتريك سيل، بأنه يرى بباراك

34 المصدر السابق، ص 253
35 المصدر السابق، ص 254
36 المصدر السابق
37 أهرون د. ميلر، "أرض الميعاد الفائق"، المصدر السابق، ص 280
38 المصدر السابق، ص 281
39 هيرشفلد، "أوسلو: معادلة السلام"، مصدر سابق، ص 255

شخصًا يريد وقادراً على تحقيق السلام[40]. التقى باراك مع قادة المنطقة – الرئيس مبارك والملك حسين وابنه عبد الله، ولكن نادراً ما التقى مع ياسر عرفات. ليس من الواضح تمامًا ما إذا كان فعل ذلك لأنه كان يتحفظ منه، أو بسبب الرأي العام. على أي حال، فقد برزت هذ الحقيقة للعيان. وكان واضحًا أيضًا أنّ باراك يريد أن يقوم بالأمور "بشكل مختلف". فكان يفضل أن لا يشارك من كان متورطًا في المسيرة في بداياتها في المسيرة في هذه المرحلة[41]،[42]. يستشهد أهرون ميلر بتيري رود لارسن، وسيط السلام النرويجيّ، الذي سمع من باراك عبارة "سأفعل عكس أوسلو"[43]. كما كان يفضل أن تعود الولايات المتحدة إلى الاسهام في المسيرة، تمامًا كما فعلت في المرحلة الأولى في الأعوام 1992–1996. .باراك، الذي وصل إلى منصبه دون خبرة سياسية نجح بشخصية اكتساح من حوله، سواء في معسكر السلام الإسرائيليّ، أو في الولايات المتحدة، وخاصة رئيسها، وحاول التعامل في وقت واحد مع ثلاث قضايا رئيسية هي: المسار السوريّ، والمسار الفلسطينيّ، وانسحاب الجيش الإسرائيليّ من لبنان.

التقى باراك مع زعماء المنطقة وذلك في يوم 11 تموز، بما فيهم ياسر عرفات الذي توقع أن يبدأ باراك على الفور بتطبيق الجزء الأكبر من اتفاق واي، والانسحاب من غالبيّة مناطق C. لقد كان هذا هو نهج ياسر عرفات منذ أيام نتنياهو (وعدم الإسراع إلى التسوية النهائيّة وفق الشروط "الإسرائيليّة").

أصر عرفات على أن تقوم الحكومة الإسرائيليّة برئاسة باراك بتنفيذ جميع الالتزامات التي وقعت عليها حكومة نتنياهو – اتفاق الخليل على جميع مركباته، وتنفيذ الجزء الثاني والثالث من اتفاق واي. حتى خلال اللقاء بين باراك ومبارك، أكد الرئيس المصريّ أنّ الفلسطينيين يعتبرون اتفاق واي انجازًا هامًا، وستكون لديهم صعوبة بالتنازل عنه. باراك، من جهته، أصر على أن ضرورة التوصل بدايةً إلى المبادئ ومن ثم مناقشة التفاصيل، وادعى أنّه إذا لم يتم التفاهم على المبادئ، سيكون بطبيعة الحال من الصعب التوصل إلى اتفاق دائم مُفصل[44].

واصل باراك السعي على نحو "واسع" إلى السلام مع السوريين من خلال منح الموضوع وزنًا كبيرًا، وكذلك التوصل الى إطار مع الفلسطينيين لتحقيق المرحلة الثالثة فقط عند التوقيع على تنفيذ الاتفاق النهائيّ[45]. في هذه المرحلة، أوضح الرئيس كلينتون لباراك بأنّ تغيير الاتفاقيّة يشكل مشكلة، وأنّ الأمر يشكل بنظر عرفات امتحانًا لاختبار نوايا باراك. كما تحفظ الرئيس من نية باراك باستبعاد الولايات المتحدة من كونها وسيطًا فاعلًا بين الطرفين.

خلال اللقاء بين باراك وعرفات في 27 تموز، عند حاجز إيرز، عاد باراك واقترح مخططًا اشتمل على عدة نقاط. النقطة الرئيسيّة من بينها كانت التطبيق الفوري لإعادة الانتشار الثانية وتأجيل الثالثة إلى ما بعد التوقيع على اتفاق الإطار، وخلال ذلك البدء في مفاوضات (بين جلعاد شير وصائب عريقات) على تنفيذ اتفاق واي ريفر. إضافة إلى ذلك، عرض باراك استبدال الإفراج عن المعتقلين بانسحاب إسرائيليّ من مناطق معيّنة من صحراء يهودا، يتم تحديدها بأنها محمية طبيعيّة بغية منع البناء الفلسطينيّ في المنطقة. كانت النقطة الأهم والجديرة بالاهتمام هي **مطلب باراك (من عرفات) باتخاذ قرار في غضون أسبوعين حول استعداده لقبول العرض.**

عرفات، وفق نصيحة كلنتون، لم يرفض الاقتراح، لكنه عمليًا أجل الرد عليه.

خلال شهر آب 1999 تواصلت الاتصالات بين الطرفين بشأن مسألة إعادة الانتشار الثانية وإطلاق سراح السجناء، بما في ذلك عدد ونوع الأسرى (ضمت قائمة المحررين بعض الأسماء لسجناء جنائيين). في نهاية المطاف، وعلى الرغم من كل العثرات، وافق عرفات على المخطط الذي سيتم بموجبه تأجيل تنفيذ اتفاق واي ريفر إلى شهر أيلول من العام نفسه. طلبت وزيرة الخارجية، أولبرايت، القدوم إلى المنطقة، لكن، باراك، وفيًا لطريقته، فضل عدم قدومها. النقاش الصعب تمحور حول طلب باراك التوقيع على اتفاق إطار قبل التوقيع على الاتفاق النهائيّ. ادعى الفلسطينيون أن هذا المطلب ليس جزءًا من اتفاق أوسلو، لكن الأمريكان والمصريين ضغطوا عليهم، وهكذا وافقوا في النهاية[46].

في الرابع من أيلول 1999 تم التوقيع على مذكرة شرم الشيخ، والتي جاءت عمليًا لتصحيح الوضع بسبب الاتفاقات السابقة التي لم تُنفذ. مع ذلك، فإن الأجواء التي سادت اللقاء كانت جيدة، وقد أبدى كل من الطرفين رضاه من النقاط التي تم التوصل إليها. تمت المصادقة على الاتفاق من قبل الحكومة والكنيست. لكن التصويت في الكنيست كان قد أبرز نقطة كانت لها أهميّة كبيرة لاحقًا – قوة الائتلاف.

بعض أعضاء الائتلاف تغيبوا عن التصويت في الكنيست (أعضاء شاس) وعارضه آخرون (المفدال "إسرائيل بعلياه") وذلك بالإضافة إلى خمسة أعضاء من حركة "يهدوت هتوراة" الذين انسحبوا من الائتلاف في وقت سابق بسبب نقل "المحوّل الكهربائيّ" لشركة الكهرباء يوم سبت، بعد أن اختار باراك، لأسبابه هو، عدم توفير جواب مناسب لهذه القضية على شاكلة نقاط استراحة لمنع السفر في يوم السبت. في هذه الحالة، بدأ باراك يفقد القاعدة السياسيّة لتطبيق خطوات سياسيّة هامة، بل وتاريخيّة.

في أواخر عام 1999 عادت القضية السورية إلى العناوين، وفي 8 كانون الأول، أعلن الرئيس كلينتون عن الاجتماع الذي ينبغي أن يتم في وقت قريب بين رئيس الحكومة باراك ووزير الخارجية السوريّ فاروق الشرع. برزت خلال اللقاء خلافات عميقة بين الطرفين، لكن في النهاية أدرك الأمريكان أنّ لدى باراك الاستعداد للانسحاب إلى حدود 4 حزيران 1967. بالنسبة لباراك، فإنّ التقدم على المسار السوريّ يعتبر متوافقًا مع توجه رابين الذي توقف في عام 1995–1996، كما اعتبر ذلك رافعة للانسحاب من لبنان ، كما وعد خلال الحملة الانتخابيّة. وفق التصوّر الأمريكيّ والشعور الفلسطينيّ، فقد أدخل باراك المسار إلى حالة الجمود[47]. كان الانطباع أنّ ثمة حالة من "طحن الماء" في المسار الفلسطينيّ. مع ذلك، فإن كلًا من الرئيس ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت لم يرغبا (أو لم يتمكنا) من التعامل مع الضغوطات التي مارسها باراك حول الموضوع. عرفات، من جهته، رأى أنّ باراك يتعامل معه "كأمر مفهوم ضمنًا"[48]. ومن المثير للاهتمام، أنّ بعض رجال عرفات بالذات قد "أدركوا" أفضليّة الذهاب في المسار السوريّ، لأن الأمر يعني تخفيف الضغوطات الممارسة على السلطة الفلسطينيّة وعلى عرفات من قبل حماس والجهاد الإسلاميّ المدعومتين من قبل سوريا[49].

المفاوضات مع السوريين، بما فيها اللقاء في شفردستاون لم تسفر عن أي شيء، بل فشلت في واقع الأمر. كانت القضية الرئيسية، ولكن ليست الوحيدة، هي منالية بحيرة طبريا بالنسبة للسوريين، حيث كان موقف باراك متأثرًا إلى حد كبير من تعامل الرأي العام الإسرائيليّ مع القضيّة، الذي كان أكثر تشددًا ومتحفظًا من تعامله مع القضيّة الفلسطينيّة. يمكننا أن نشاهد ذلك من خلال الفجوة التي كانت قائمة في سنوات التسعينيّات بين مؤشر أوسلو ومؤشر سوريا.

حسب رأي أهرون ميلر، فإن محاولة "الجريّ" على المسار السوري أبرزت ثلاث مشاكل:

- الأولى – تبذير الكثير من الوقت، ستة شهور، بينما بقيت ثمانية شهور فقط على ولاية الرئيس كلنتون.
- الثانية – خلق مشكلة الثقة لدى الفلسطينيين، ولدى عرفات خاصة، بباراك ونواياه، بما في ذلك بسبب رفضه تنفيذ التزامات قضايا الحلّ المرحليّ، وبرزت بالذات مشكلة عدم نقل البلدات الفلسطينيّة الثلاث المحاذية للقدس: السواحرة، أبو ديس والعيزرية.
- الثالثة – عدم تنازل حافظ الأسد واصراره على مبدأ الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967، مما وضع أمام عرفات سقفًا منعه من التصرف على نحو مخالف خلال المفاوضات على اتفاق في الضفة الغربيّة.

40 يوسي بيلين، "دليل الحمامة المجروحة"، اصدار "يديعوت آحرونوت"، و"سفري حيمد"، 2001، ص 74

41 المصدر السابق، ص 75

42 هيرشفلد، خلال محادثة معه، 23 حزيران 2016

43 أهرون، د. ميلر، المصدر السباق، ص 283

44 بيلين، مصدر سابق، ص 77

45 المصدر السابق

46 المصدر السابق، ص 80

47 ميلر، مصدر سابق، ص 288

48 المصدر السابق، ص 289

49 المصدر السابق

نقطة أخرى عرقلت الأمور، في الجانب الفلسطيني أولًا، هي أنّ عرفات كان قد وصل إلى المراحل النهائيّة وأكثر شخصين مقربين إليه، على الأقل منذ بداية عمليّة أوسلو، أبو مازن وأبو العلاء، لم يكونا بجانبه. بدأ الأمر مع محادثات واي ريفر، وتعلق باتفاق إطلاق سراح الأسرى، في حين لم يتم التشديد على التمييز بين السجناء الأمنيين (مناضلي الحريّة بنظر الفلسطينيين) والسجناء الجنائيين المعتقلين في إسرائيل. تم استغلال ذلك من قبل حكومة إسرائيل (حكومة نتنياهو) لإطلاق سراح العديد من السجناء الجنائيين وإدراجهم ضمن العدد الإجماليّ، الأمر الذي أدى إلى خلاف بين أبو مازن وبعض مساعديه، بما في ذلك محمد دحلان وحسن عصفور. قضية السجناء الأمنيين هي قضية حساسة ومبدئيّة في الشارع الفلسطيني، لأنها تتعلق مباشرة بالعديد من الأسر في الضفة الغربيّة وقطاع غزة. بالقرب من منزل محمود عباس في رام الله أقيمت مظاهرة عنيفة، على ما يبدو بإيحاء من دحلان[50].

على الجانب الإسرائيلي أيضًا، تم حتى مرحلة قمة كامب ديفيد استبعاد "النواة الصلبة"، أولئك الذين وقفوا بجانب مهد ولادة عمليّة أوسلو[51]، رغم أنه بنظر باراك كان لذلك منطقه الخاص، بسبب رغبته بالعمل وفق أنماط أخرى عن تلك التي كانت في أوسلو، وهو ما تضمن الفشل السياسيّ وربما الفشل الجوهريّ بسبب الخبرة والقدرات الإبداعية لأولئك الأشخاص[52].

في الأسبوع الثاني من أيار 2000 بدأ السجناء الأمنيون الفلسطينيون في جميع السجون بإضراب عن الطعام، الحدث الذي كانت له آثار وخيمة، سواء على الشارع أو على الجهاز السياسيّ الفلسطينيّ. كل هذا على خلفية المماطلة والتأخير في الإفراج عن السجناء الأمنيين. يوم 14 أيار تفجر التوتر المتشكل على شكل أحداث "يوم النكبة"، وانزلق إلى اليوم التالي عندما اشتد العنف وتضمن صدامات خطيرة بين جنود من الجيش الإسرائيليّ ومتظاهرين فلسطينيين، من بينهم أعضاء "التنظيم الفلسطينيّ"، بينما تصرفت الشرطة الفلسطينيّة بشكل خامل للغاية. قُتل خلال الأحداث خمسة فلسطينيين وأصيب نحو مائتين بجراح. كما أصيب 12 جنديا إسرائيليًا.

في نفس اليوم صادق الكنيست على اقتراح باراك بنقل أبو ديس إلى المسؤولية الفلسطينيّة (من B إلى A). تمت المصادقة على الاقتراح بغالبية ملحوظة (56: 48). ولوحظ تغيب وزراء الائتلاف من حزب شاس و"إسرائيل بعلياة" ونواب الوزراء من الكتلتين، أما بقية الأعضاء من الكتلتين فقد صوتوا ضد القرار. كانت هذه مرحلة أخرى في تفكك الائتلاف وفقدان القاعدة السياسيّة والشرعيّة الجماهيريّة لرئيس الحكومة باراك.

بدأ مسار ستوكهولم يوم 11 أيار خلال أعمال الشغب والاضطرابات في الأراضي المحتلة التي شملت "يوم النكبة" و"أيام الغضب". كان الغرض هو تمهيد الطريق من أجل التوصل إلى اتفاق إطار بين إسرائيل والفلسطينيين. كان من المفترض أن يتم الأمر في السر، وبدأ بالفعل على هذا النحو، لكن تم تسريب القضية، وهكذا أصبح معلومًا للملأ. مجرد التسريب هو قضية بحد ذاتها بالنسبة لقيام أصحاب المصالح من الطرفين بذلك.

أقتُرح على الفلسطينيين في هذه المرحلة نحو ثلثيّ مساحة الضفة الغربيّة (66٪) وباقي المنطقة – نحو الثلث – سيتم تخصيصه للكتل الاستيطانيّة الثلاث: غوش عتصيون، غوش أريئيل وغلاف القدس. قضية القدس، من ناحية الأماكن المقدسة، والعاصمة العتيدة للدولة الفلسطينيّة، لم تُطرح على جدول الأعمال، ويرجع ذلك أساسًا إلى تخوف رئيس الحكومة باراك من تفاقم مشكلة الائتلاف، الذي "أظهر" في هذه المرحلة، كما ذكرنا، علامات التفكك. البروفيسور شلومو بن عامي الذي كان وزيرًا للخارجيّة، اعتقد أنّه ربما كان هذا خاطئاً، وأنه لو تمت مناقشة القضية لحضروا إلى كامب ديفيد مستعدين أكثر[53].

رفض الفلسطينيون، وأبو العلاء خاصة، النظر على الخارطة، ورغم ذلك استمروا بالتفاوض حول النسب.

50 هيرشفلد، محادثة شخصية

51 هيرشفلد، محادثة شخصية

52 شلومو بن عامي، "جبهة خارجية بدون جبهة داخلية"، اصدار "يديعوت آحرونوت، و"سفري حيمد"، 2003، ص 41

53 شلومو بن عامي في مقابلة مع آريه شبيط، "هآرتس"، 14.3.2001

في نهاية المطاف، لم يتم التوصل في ستوكهولم إلى اتفاقيّات أو تفاهمات، وإن حصل شيئًا ما هناك، فهو لم يكن بصيغة تفاهمات، وخاصة في قضايا الأمن والكتل الاستيطانية. لكن طبيعة تلك الأمور التي لا تُدون ويوقّع عليها، أنها تبقى دائمًا "حسب وجه نظر المشاهد" (ومشكلة قد تبرز حتى بعد التوقيع عليها).

المعضلة لدى الفريق الإسرائيليّ كانت هل يمكن التوصل إلى تسوية شاملة دون التطرق إلى قضية القدس والأماكن المقدسة، أم لا. حيث ساد الاعتقاد بمحاولة إنجاز ما يشبه صفقة تبادل بين القضايا المطروحة على الجدول[54]. كل هذا، مقابل تنازلات فلسطينيّة كبيرة، رغم أن الفلسطينيين، من وجهة نظرهم هم، قدموا أكبر تنازل بمجرد التوقيع على اتفاق أوسلو، والتنازل عن 78% من أرض إسرائيل. أبو العلاء اقترح بدوره مناقشة وتلخيص كل موضوع على حدة، الأمر الذي لم يكن مقبولًا على الفريق الاسرائيليّ خوفًا من اضطراره إلى تقديم الحد الأقصى من التنازلات.

وكانت هناك أيضا رؤية مختلفة بين الأطراف بشأن جدولة الأمور[55]. فضل الفلسطينيون تلخيص المبادئ، على سبيل المثال، أن توافق إسرائيل على الحدود '67، ثم الانتقال لمناقشة التفاصيل. وفضل الطرف الإسرائيليّ التقدم في تحديد الترتيبات العملية (الحدود والأمن واللاجئين)، وفقط بعد تلخيص هذه الأمور الانتقال إلى المبادئ. من وجهة النظر الإسرائيليّة، فإنّ إقرار حدود 1967 منذ البداية هو بمثابة وضع "شروط مسبقة".

وضع أبو العلاء كان أيضًا حساسًا ومعقدًا. فحقيقة إدارة المباحثات خلال أعمال شغب خطيرة في المناطق المحتلة أثقلت عليه وضغطته. كان يخشى بأنه سيتم تذكره، في ظل الأجواء المتشكلة، كمن تخلى عن "العقيدة الفلسطينية" و "باع الممتلكات"، ويرجع ذلك إلى نهجه الأكثر برغماتيّة في قضية اللاجئين. وكل هذا، عندما توقفت المحادثات عن كونها سريّة، وكان يشعر طوال الوقت، أنه لا يحصل على دعم عرفات[56]. كما أنّ علاقته مع أبي مازن كانت جزءًا من فشل المسار السويديّ – حيث غضب أبو مازن من حقيقة أن هذا المسار قد أفتتح دون علمه، وشاركت فيه شخصيات لم تكن مقبولة عليه، وأيضًا لأنه بدل الاتفاق أولًا على المبادئ وافق أبو العلاء على الدخول في مباحثات حول التفاصيل. لكل الأسباب المذكورة، رضخ أبو العلاء في نهاية المطاف لقيادة أبو مازن[57]، ومُنع بذلك التقدم في المباحثات.

انعدام الدعم من عرفات وتنكره للمباحثات التي أجريت في حينه، وخصوصًا عندما تعلق الأمر بالمسار السريّ، هي مسألة تتعلق بـ"الثقافة التنظيميّة" الإشكالية بحد ذاتها، التي قد تكون عائقًا كبيرًا أمام أية مفاوضات.

التبصّرات التي تشكلت لدى الفريق الإسرائيليّ هي وجود صعوبة في اتخاذ القرارات لدى الطرف الفلسطينيّ، والحاجة إلى مظلة دوليّة بغية التقدم. فقط هكذا كان بالإمكان التوضيح لعرفات حدود التنازلات الإسرائيليّة[58]. هذه هي الأجواء التي واجهتها الأطراف في قمة كامب ديفيد.

من كامب ديفيد حتى طابا

وصلت الأطراف إلى قمة كامب ديفد ليس بأفضل حال – ازدادت خسارة باراك للدعم السياسيّ مع ازدياد تفكك ائتلافه. بسبب الاضطرابات وتفجر الأوضاع في المناطق فقد الدعم الجماهيريّ والشرعيّة للتنازل واتخاذ قرارات مؤلمة، وشعر أنّ وقته آخذ بالانتهاء. انجر عرفات إلى اللقاء دون خيار تقريبًا، بسبب ضغوطات من كلينتون.

كل طرف ادعى بأن الطرف الآخر تراجع عن مواقفه منذ بداية محادثات ستوكهولم. ولم يكن هناك ثقة بين الأطراف، وخاصة بين الزعماء.

في تموز 2000 بدأ زمن كلينتون بالإنقضاء. كان قد تبقى له بضعة شهور لانتهاء ولايته. مع بدء المحادثات في كامب ديفيد اقترح باراك خارطة تُبقي بيد اسرائيل مساحة 8–10% ، بدون تبادل للأراضي، مع إبقاء القدس تحت

54 المصدر السابق

55 بن عامي، "جبهة خارجيّة بدون جبهة داخليّة"، مصدر سابق، ص 50

56 بن عامي، "هآرتس"، مصدر سابق

57 بيلين، مصدر سابق، ص 116

58 بن عامي، "هآرتس"، مصدر سابق

السيادة الاسرائيليّة. بالمقابل لم يقدم الفلسطينيون اقتراحات، ما أدى إلى شعور الطرف الاسرائيليّ بأنّ أي اقتراح قد يُطرح، لن يرضيهم.

بهذه الأثناء عرض الطرف الاسرائيليّ على الرئيس كلينتون مواقفه وشروطه للتسوية عبر النقاط التالية:

ضم 8–10% من الضفة، الكتل الاستيطانيّة والمستوطنات، الترتيبات الأمنيّة، الاستجابة لاحتياجات إسرائيل الاستراتيجيّة وقضية غور الأردن. قضية القدس لم تُشمل ضمن النقاط التي طُرحت[59]. بالمقابل، طرح الفريق اقتراحات بخصوص تسهيلات للفلسطينيين، مثل موضوع الممر الأمن وترتيبات اقتصاديّة ومدنيّة أخرى.

محادثات أخرى مع الرئيس كلينتون تطرقت إلى مسالة القدس والأماكن المقدسة. شارك في المحادثات شلومو بن عامي وصائب عريقات. عرض بن عامي موقفًا نص على أن تكون الأحياء (العربيّة) الداخليّة تحت حكم ذاتي وظيفيّ، جبل الهيكل/الأقصى – تحت وصاية فلسطينيّة وتحت سيادة اسرائيليّة، الأحياء الخارجيّة – تحت سيادة اسرائيليّة أو فلسطينيّة، حسب التقسيم الديموغرافيّ. الموقف الفلسطيني كان – سيادة على كل البلدة القديمة باستثناء الحي اليهوديّ وحائط المبكى[60].

بادر كلنتون خلال المباحثات للعبة محاكاة في موضوع القدس، طُرحت خلالها اقتراحات اسرائيليّة تطرقت أيضًا إلى الأحياء الخارجيّة، الأحياء الداخليّة، البلدة القديمة وجبل الهيكل/الأقصى. كان كلينتون مسرورًا منها[61]. لكن رد الفلسطينيين على هذه الاقتراحات لم يكن تقديم اقتراحات بديلة، بل توجيه اتهامات والمطالبة بتعويضات "بسبب الاحتلال". في مرحلة ما، وبسبب غضب كلينتون، عبّر عرفات عن موافقة للتنازل عن 8–10% من الضفة، لكنه أوضح، هو وجماعته، بأن "القصة" هي القدس. مجرد طرح الموضوع ضمن لعبة محاكاة يدل على أنّ الرئيس قد فهم بأن من بين المواضيع الرئيسيّة، القدس والأماكن المقدسة، هي لب الصراع، نواة وخلاصة كل المشكلة. في وقت لاحق، وبعد عودته من زيارة قصيرة إلى اليابان، طرح الرئيس ثلاثة بدائل للحلّ (أو إرجاء بحث المسألة)، وطلب من عريقات الحصول على رد من عرفات لاقتراحاته، لكن الرد لم يأتِ. كان الشعور، لدى الفريق الامريكيّ أيضًا، أنّ عرفات عنيد وغير مستعد أن يحيد عن مواقفه.

انتهت قمة كامب ديفيد بالفشل. بالإمكان الإشارة إلى مجموعة أسباب:

- وصل الأطراف إلى كامب ديفيد دون إجراء تحضير كاف في المراحل السابقة، وخاصة في مسار ستوكهولم، وافتراض إيهود باراك أنّه خلال اللقاء بين القادة (بوساطة الولايات المتحدة الامريكيّة) سينجح، هو وعرفات، بجسر الفجوات والمضي نحو قرارات تاريخيّة.
- تعريفات الطرف الاسرائيليّ – ما هي حقًا المصالح "النواة" (كتعريف شلومو بن عامي) عندما لم يعرض الفلسطينيون، كما ذكر، أي اقتراح يمكن التطرق إليه.
- غياب "جماعة أوسلو" في مرحلة كامب ديفيد، مع كل خبرتهم مع الفلسطينيين، من ناحية إدارة المفاوضات وكذلك من ناحية معرفة نظرائهم الفلسطينيين.
- تعامل باراك الشخصيّ مع ياسر عرفات وانعدام الفهم العطافيّ للقائد الفلسطينيّ ولأسلوب تفكيره (المثال البارز – "إملاء" جداول زمنيّة لاتخاذ قرارات تاريخيّة).
- ضعف باراك السياسيّ وافتقاد القاعدة السياسيّة والجماهيريّة لخطواته، ما كان له تأثير كبير على ادارته خلال المفاوضات، ضعف قد نتج أيضًا من كيفية ادارته ومن انعدام الحساسية التي هي بمثابة أساس كل منظومة سياسيّة.

ومن طرف آخر:

- عدم التزام عرفات للمواقف التي عبر عنها رجاله – "الخاضعين له" وللتفاهمات التي توصل إليها في مراحل سابقة (بالأساس في ستوكهولم).
- تعامل أساطيري مع القضايا الرئيسيّة (القدس واللاجئين) ومن ناحية ثانية، تنكر للعلاقة التاريخيّة للشعب اليهودي مع القدس وبجبل الهيكل.

59 جلعاد شير، مصدر سابق، ص 226

60 جلعاد شير، مصدر سابق، ص 229

61 بن عامي، "هآرتس"، مصدر سابق

- نزاعات وخلافات في الجانب الفلسطينيّ، على خلفية شخصية أيضًا، ما أدى إلى إقصاء "جماعة أوسلو" الفلسطينيين من القمة في كامب ديفيد (الخلافات أثرت كذلك على "أداء" أبو العلاء في ستوكهولم).
- شخصية عرفات وطريقة إدارته، بما في ذلك أمام الرئيس كلينتون، حين "ماطل" في الوقت وأحيانًا حتى لم يقدم إجابات.
- عدم استعداد عرفات لكبح العنف، وعلى الأقل محاولة خفض مستوى اللهيب في المناطق، ما أدى إلى زعزعة قاعدة باراك السياسيّة والجماهيريّة وشرعيته لتقديم تنازلات هامة.
- "ترجسية" فلسطينيّة – النظر إلى الواقع فقط من خلال "النظارة الفلسطينيّة، دون الأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسيّ (الائتلافيّ والجماهيريّ) داخل دولة إسرائيل. انعدام فهم أو نية لتفهم أن إضعاف باراك، على خلفية العنف والوضع الأمني الاخذ بالتدهور، ستصعب عليه بالضرورة إدارة المفاوضات وقدرته على تقديم تنازلات، بل ستؤدي إلى خسارته للسلطة، وهو الوضع الذي سيبعد الفلسطينيين أكثر عن أهدافهم الكبيرة. تفكيرهم كان "نحن"، "هنا والآن".

بخصوص الولايات المتحدة، روب مالي، الذي شغل منصبًا في مجلس الأمن القومي ومستشار كلينتون لشؤون الشرق الأوسط، أشار بنظرة رجعيّة إلى أخطاء الولايات المتحدة[62]. برأيه، لم يتم الإعداد للقمة كما يجب، وتخللها الكثير من الارتجال من قبل الامريكيين. علاوة على ذلك، لم يُعط اهتمام كافٍ للتطورات الحاصلة في المرحلة الانتقالية – على أمل أن يترتب كل شيء في فترة السلم – توسيع المستوطنات بالطرف الإسرائيليّ والتحريض على إسرائيل بالطرف الفلسطينيّ. برأيه، لم يعرض الأمريكيون اقتراحات في الوقت المناسب، وعندما قاموا بذلك كان الوقت متأخرًا على ما يبدو.

استمرت المحاولات والاتصالات بعد كامب ديفيد على مختلف المستويات، ومن خلال التدخل الأمريكيّ، لكن لم تحصل انطلاقة جادة. بل على العكس، فإن انتفاضة الأقصى بعد دخول أريئيل شارون الحرم القدسيّ قد أقحمت المنطقة برمتها في وضع جديد.

اللقاءات في طابا كانت بمثابة محاولات ما بعد الدقيقة الـ 90 ("وقت بدل الضائع"). على الطاولة وُضعت اقتراحات الرئيس ("مخطط كلينتون") الذي سعى إلى إنهاء الصراع من خلال تطرقه إلى قضايا: المناطق، الكتل الاستيطانية، القدس واللاجئين، بمعنى، أيضا قضايا الصراع الرئيسيّة. حكومة إسرائيل، بالتصويت وبأكثريّة أصوات، قبلت المخطط رغم أنه حاد عن بعض مواقفها الأساسيّة وتجاوزها، وافقت عمليًا على الإنسحاب من نحو 95% من مساحة الضفة الغربيّة وعلى تنازلات بعيدة بشأن السيادة على جبل الهيكل. عرفات قدّم إجابات متهربة والتي كانت حتى بمنظور الأمريكان عمليًا – كلا.

الأيام هي بداية كانون الثاني 2001، الرئيس كلينتون كان على بعد أيام قبل نهاية ولايته والانتخابات في إسرائيل تقررت ليوم 6 شباط. هل كان ثمة احتمال لاتخاذ قرارات تاريخيّة من خلال مقطرة الوقت هذه؟ كما يبدو فإن كلا الطرفين، لم يكونا قادرين على هذا، أو لم يشاءا، كلّ لأسبابه.

حكومات شارون وأولمرت (2005–2009)

السنين القادمة اتسمت بعدد غير قليل من أحداث تاريخيّة في المنطقة والعالم. في الولايات المتحدة اعتلى الحكم إدارة الرئيس بوش الابن؛ هجمات 11 أيلول واجتياح الولايات المتحدة افغانستان والعراق والاطاحة بحكم صدام حسين – حدثين قد ادخلا المنطقة والعالم إلى دوامة مستمرة حتى هذه الأيام. في البلاد بدأت فترة حكومة شارون التي وجدت نفسها أمام أكبر موجة عمليات خلال انتفاضة الأقصى، التي أدت إلى عملية "السور الواقي". عمليًا أعاد ذلك السيطرة الأمنيّة على كامل الضفة إلى الجيش الإسرائيليّ. في عام 2004 توفي عرفات، وخلفه أبو مازن الذي عارض الانتفاضة العنيفة والعمليات. في عام 2002 خرج الرئيس بوش بـ"خارطة الطريق"، البرنامج السياسيّ لحل الصراع الاسرائيليّ الفلسطينيّ، الذي أعلن رئيس الحكومة، شارون، عن دعمه له خلال مؤتمر هرتسليا في السنة نفسها. في العام نفسه أُعلن كذلك عن المبادرة السعودية،

62 بيلين، مصدر سابق، ص 260

التي تحولت فيما بعد إلى مبادرة عربية، والتي لم تحظ حتى اليوم برد رسميّ من حكومات اسرائيل، وإنما فقط بتصريحات رمزية.

في عام 2005 قاد شارون الانفصال أحادي الجانب عن قطاع غزة، بعد ذلك، وقبل الانتخابات العامة في عام 2006 مرض شارون و"نزل عن الحلبة السياسيّة" ليستبدله إيهود أولمرت، الذي استقال سويةً معه من حزب "الليكود".

إيهود أولمرت، على النقيض من البيت الأيديولوجيّ الذي تربى فيه، وحتى قبل تنصيبه رئيسًا للحكومة، فهم وصرح بأن حلم أرض إسرائيل الكاملة ما عاد قابلًا للتنفيذ وينبغي السعي من أجل تسوية مع الفلسطينيين وتقسيم البلاد. الأمر الذي اتخذ منحًا أكثر حماساً مع توليه المنصب.

في عام 2006 وقّع مع السلطة الفلسطينيّة على اتفاق التنسيق الأمني بعد سبعة أعوام من الانتفاضة، وفي تشرين الثاني من العام نفسه عُقد مؤتمر أنابوليس، الذي كان من المفروض أن يمهد الطريق لاستئناف عملية السلام. انتهى المؤتمر بتصريح لدعم "خارطة الطريق" والسعي إلى إنهاء المفاوضات حتى نهاية سنة 2008.

في 16 شباط 2008، وخلال اللقاء الذي عُقد في بيت رئيس الحكومة في القدس، قدّم أولمرت لأبي مازن اقتراحاته للاتفاق الدائم ولحل الصراع. المبادرة لم تُنشر في الوقت الحقيقي وتسربت بعض تفاصيلها خلال السنين.

أولمرت بنفسه نشرها عام 2013. وفق ما نُشر، قدّم أولمرت اقتراحاً لتبادل الأراضي، تنازل عن السيادة الإسرائيلية في جبل الهيكل، وإقامة لجنة تضم ممثلي السعودية، الأردن، فلسطين، إسرائيل والولايات المتحدة لإدارة "الحوض المقدس". كذلك، اقترح إعادة (رمزية) لـ 5000 لاجئ إلى داخل دولة اسرائيل.

في الخارطة التي قُدمت لأبي مازن تم الحديث على أن الكتل الاستيطانيّة تضم 6.5% من مساحة الضفة، وتم تأشير المناطق التي عُرضت على الفلسطينيين بالمقابل. كان هذا العرض هو الأكثر سخاءً الذي قُدم للفلسطينيين بالمطلق، حتى أكثر مما اقترحه مخطط كلنتون الذي وافقت عليه حكومة إسرائيل في طابا في كانون الأول 2000. أبو مازن لم يرد حتى اليوم على اقتراحات أولمرت الذي استقال من منصبه عام 2009، لأسباب لا علاقة لها بالمفاوضات السياسية.

إذًا ما الذي جرى، ولماذا؟ قُدمت تفسيرات من قبل مسؤولين فلسطينيين بضمنهم أبو مازن، لكن الأسباب الحقيقية لم تُنشر.

فترة نتنياهو الثانية (2009 وحتى اليوم)

تبدأ هذه الفترة في 31 أذار 2009 بعد انتخابات الكنيست الـ 18 وتستمر حتى اليوم بثلاث مراحل:

2009–2013	الحكومة الـ 32 لدولة إسرائيل
2013–2015	الحكومة الـ 33
2015 –	الحكومة الـ 34

في مركز الحكومات الثلاث كان وما زال "الليكود" برئاسة بنيامين نتنياهو الذي هو بدون أي شك، الشخصيّة المركزية. عملت الحكومات بعدة تركيبات من أحزاب يسار/وسط – مركز – يمين (من أحزاب "العمل"، "عتسموؤت" بعد استقالة إيهود باراك وزملائه، "كديما" لفترة قصيرة برئاسة موفاز، "هتنوعاه" برئاسة تسيبي ليفني و"يش عتيد"، وبالطبع أحزاب اليمين "البيت اليهودي" و"اسرائيل بيتينو". شاركت أحزاب المتدينين في الحكومة الـ 32 والـ 34 وميولها عادةً إلى الجانب اليمينيّ من الخارطة السياسيّة). **الحكومة الحالية، بتركيبتها، هي الأكثر يمينيّة منذ سنوات عديدة.**

مع بداية طريقه الحاليّة بالذات، وعلى ما يبدو تحت ضغط ثقيل من الولايات المتحدة، قام نتنياهو بخطوتين من الممكن اعتبارهما نوعًا من السياسة البرغماتيّة والتوجه نحو المركز:

1. **خطاب بار**–ايلان وفي مركزه موافقة مبدئيّة على إقامة دولة فلسطينيّة (مع الشروط التي حددها: نزع السلاح، الاعتراف بإسرائيل كدولة يهوديّة، القدس موحدة عاصمة الدولة اليهوديّة وعدم تحقيق حق العودة).
2. تجميد البناء في يهودا والسامرة لمدة عشرة شهور.

في أيلول 2010 دخلت حكومة إسرائيل برئاسة نتنياهو وبوساطة أمريكيّة محادثات مباشرة مع السلطة الفلسطينيّة لكن المفاوضات لم تنجح ولم يطرأ أي تقدم على المسار السياسيّ.

في 18 اذار 2013 تشكلت الحكومة الـ 33 (حكومة نتنياهو الثالثة)، شارك في هذه الحكومة عناصر من الوسط (لبيد، ليفني) لكن فترتها بالذات كانت مليئة بالأحداث الأمنيّة: خطف الشبان الثلاثة في منطقة غوش عتصيون ("عودوا أيها الأخوة") وعملية "الجرف الصامد". تقويض العلاقات داخل الائتلاف، وخاصة مع أحزاب اليمين، خلال وبعد عملية "الجرف الصامد"، أدى إلى تقديم موعد الانتخابات وإنهاء مسيرة هذه الحكومة.

بغضون حملة انتخاب 2015 صرح بنيامين نتنياهو بأنّ الوضع الراهن (في حينه) لا يسمح بإقامة دولة فلسطينيّة. كما تعهد بأنّ الحكومة التي ستقوم بعد تلك الانتخابات، برئاسته، ستضم وتتألف من "الشركاء الطبيعيين" لليكود، أي أحزاب اليمين والمتدينين.

الحكومة الـ 34 (حكومة نتنياهو الرابعة) أدت القسم الدستوريّ في 14 أيار 2015. تركيبتها السياسيّة والواقع السياسيّ السائد اليوم لن تمكن نتنياهو من التحرك ولو قليلًا، أو حتى تخفيف حدة تصريحاته عشية الانتخابات.

في هذه الفترة اندلعت أيضا "انتفاضة السكاكين"، أبو مازن والسلطة الفلسطينيّة يمجدون منفذي العمليات من جهة، ويواصلون التعاون الأمنيّ مع الإصرار الفائق من الجهة الثانية.

أبو مازن يواجه صعوبات من البيت، داخل بيته السياسيّ السلطة الفلسطينية وفتح، ومع حماس في الضفة (تتضح الأمور أكثر مع اقتراب الانتخابات البلدية في الضفة الغربيّة).

حماس غزة – في حالة صعبة من جميع النواحي، والعامل الخارجيّ المستعد لمساعدته في المجال المدنيّ هي تركيا المتواجدة بنفسها في معركة سياسيّة داخليّة، وأفعالها ليست دائمًا مقبولة، على أقل تقدير، من قبل مصر السيسي. سيسي وأجهزته الأمنيّة معادون لحماس.

معاينة الوضع الراهن على ضوء المعيقات (المكدسة) التي ذُكرت في الفصل الثاني تشير إلى الوضع التالي:

المعوقات العليا – تلك المتعلقة والمرتبطة بالقضايا الرئيسيّة، بقيت كما كانت.

المعوقات الثابتة – الثقافة التنظيميّة، كيفية اتخاذ القرارات ونظرة واسعة على محور الزمن، لا يمكن الإشارة إلى تغييرات.

المعوقات المتغيرة – ذات المعطيات السياسيّة (متغيرة) المتعلقة بالشخصيّات الفاعلة وتبدل الأجواء وروح العصر.

بالنسبة للطرف الإسرائيلي – المعيقات تفاقمت ورئيس الحكومة الذي تشكل أيديولوجيّته الأساسيّة عائقًا بحد ذاته (عائق ثابت على الأقل)، وتحيط به "شخصيّات" يمينيّة أكثر من الماضي، والأجواء العامة الضاغطة على أعضاء حزبه في الكنيست وفي الحكومة، وكل هذا في حين لا يوجد في بيئته السياسيّة والدبلوماسية شخصيّات تصنع التوازن.

على الجانب الفلسطيني – حالة أبو مازن، بوصفه صانع القرارات الرئيسيّ، هو أمر أكثر صعوبة مما كان عليه في الماضي، وبرافقه تحريض شديد ضد إسرائيل في وسائل الإعلام في الضفة الغربيّة وشبكات التواصل الاجتماعيّة.

تشير الأطراف، كل من وجهة نظره، إلى **العنف** الذي يمارسه الطرف الآخر:

التحريض الفلسطينيّ – يشجع الشباب على أعمال الإرهاب من جهة، و"يُستغل" جيدًا من قبل جهات الرفض (السياسيّة والجماهيريّة) في الطرف الإسرائيليّ كحجة ضد أي عملية سياسيّة.

هدم المنازل – يعمل كذريعة / مسبب لدى الطرفين، القيادة والجمهور، وبقوة كبيرة. الإسرائيليون: "إثبات" الإصرار (نحو الداخل). لدى الفلسطينيين: زيادة الإحباط والاعتماد على المنظومة الدوليّة والعربيّة، التي لا تملك في الحقيقة القدرة والرغبة على مساعدتهم الآن.

يبدو أن "المعنيين" في تدخل المنظومة الدوليّة، حاليًا، هم الفلسطينيون. الحكومة الاسرائيليّة الحاليّة تفضل أن تعمل المنظومة الدوليّة على "تركها بحالها".

ماهي التوقعات من المنظومة الدوليّة وفق المعطيات الحاليّة؟ (كما ذكرت أعلاه)

1. كل ما جاء في الفصل السابع (يشمل التوكيدات).
2. المطالبة، وبحدة، من الفلسطينيين خفض مستوى التحريض (يشمل من على شبكات التواصل)، وبذلك وضع إسرائيل وحكومتها تحت الامتحان.
3. التعامل مع مسألة المستوطنات على نحو تفاضليّ وليس مع الأماكن الواقعة داخل الكتل الاستيطانيّة، وذلك كي "تتواصل" الأمور مع الرأي العام الإسرائيليّ. يمكن أن يكون للتعامل مع المستوطنات خارج الكتل قوة هائلة.
4. القيام بنفس التمايز في القدس أيضًا.
5. السعي إلى المصالح المشتركة للمنظومة الإقليميّة (مع المحدوديّة والتضارب القائمين داخلها).

الفصل الخامس – دوائر إضافية

عرب إسرائيل

عام 1967 هو الذي أعاد ارتباط عرب اسرائيل ماديا مع إخوانهم في الضفة الغربيّة والنضال الفلسطينيّ الذي كان نائمًا (نسبيًا) بين العامين 1949 و 1967. رغم أنهم جزء من المنظومة القوميّة والتاريخيّة الفلسطينيّة، إلا أنه كان دائمًا مقبولًا لدى القيادة الفلسطينيّة أن المواطنين العرب في إسرائيل هم في وضعيّة مختلفة وفريدة ولا ينبغي الطلب منهم، فيما يتعلق بالضلوع في الإرهاب النشط، أن يكونوا مثل الآخرين (هناك أيضًا من يعتقد، مع بعض المنطق، أنهم لم يثقوا بهم دائمًا، ويمكن فهم ذلك من طريقة تسميتهم حتى اليوم بتسمية "عرب الداخل" أو "عرب 48"). في أي حال، كان من المفترض أن يكونوا جزءًا من النضال بطريقتهم.

عندما تم التوقيع على اتفاقات أوسلو في أيلول 1993، ومع تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994، عمل التيار الرئيسيّ للعرب في إسرائيل (الذي يشمل مؤسساتهم المركزيّة والجبهة الديمقراطيّة للمساواة/ركاح الجسم السياسيّ الرئيسيّ بين عرب اسرائيل)، بقبولها بترحاب بطبيعة الحال.

ومع ذلك، فقد كان لعملية السلام آثارًا متناقضة على التوجه السياسيّ للعرب في إسرائيل. عبر ذلك عن تجسيد كامل أو جزئي لبرنامجهم الوطنيّ الفلسطينيّ، لكن السلطة الفلسطينيّة، رغم حفاظها على علاقات ما مع عرب إسرائيل وقادتهم، فقد حرصت على التستر عليها من أجل تجنب الانطباع بأن قضيّة 1948 هو جزء من المفاوضات. في الواقع، فإن قيادة السلطة الفلسطينيّة والقيادة في "المناطق" تجاهلت عرب إسرائيل[63]. دولة إسرائيل فضلت بالطبع عدم الربط بين القضيتين. كل هذا كان صحيحًا حتى بداية المسار. والحقيقة أنّ التيارين الأصوليّ (وخصوصا الحركة الإسلامية) والراديكاليّ (اليوم، التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ) لم يدعا لقضايا عرب إسرائيل البقاء خارج الأجندة في مجمل سياق حل المشكلة الفلسطينيّة وتسوية الصراع.

من جهة، أشّر الأمر بداية لعملية انطواء عرب إسرائيل نحو الداخل وفحص مكانتهم المدنيّة والقوميّة داخل البلاد، ومن ناحية ثانية، طرح القضية التي حظيت في حينه عنوان "فتح ملفات 48"[64]. المضامين التي عبر عنها هذا العنوان هي مضامين قوميّة. عملت مسيرة السلام على اضعاف التناقض بين الإسرائيليّة والفلسطينيّة لكنها لم تحلّ ذلك. "الفلسطنة" لم تسعفهم من الجانب القوميّ، و"الأسرلة" رفضتهم من الجانب المدنيّ. وجّه هذا الوضع طريق عرب إسرائيل إلى "توطين النضال القوميّ"، بمعنى: إضفاء المضمون القوميّ العربيّ (الإسرائيليّ) الفلسطينيّ على الماهيّة الإسرائيليّة في هويّتهم[65].

من الآن وصاعدًا بدأت مرحلة الحصول على الحقوق المدنيّة بنفسهم، لدى البعض من المنظور المدنيّ فقط، ولدى الآخرين كوسيلة نحو إنجازات قوميّة.

63 "المجتمع العربي في إسرائيل – مجلد معلومات / المرحلة الثالثة 1993–2000": تأثير عملية السلام، الانطواء نحو الداخل، مبادرات صندوق أبراهيم، أيار 2009، ص 14

64 إيلي ريخس، ملفات 48 تفتح من جديد، "هآرتس"، 22.7.2011

65 "المجتمع العربيّ في إسرائيل/ مجلد معلومات"، مصدر سابق، ص 16

قضية الأقصى (الحرم الشريف) "تخاطب" بشكل جيد جميع عرب إسرائيل، وسوف تستمر في ربطهم مع القضية الفلسطينيّة، إضافة إلى الصعوبة القائمة في تعريف دولة إسرائيل كدولة يهوديّة وصعوبة التماثل مع رموزها.

طريقة حياتهم اليوميّة هي مسألة بحد ذاتها، وترتبط كثيرًا بتصرفات وتبصرات دولة إسرائيل، لكن مكانتهم في التجربة الفلسطينيّة قد تشكل عاملًا له وزن كثير التأثير على القائد الفلسطينيّ لدى التوقيع على التسوية الدائمة. فهم جزء هام من القضايا الرئيسيّة للصراع.

عوامل الدائرة الخارجيّة

الدائرة الخارجيّة – العربيّة الإسلاميّة – ليست متجانسة. وهي تضم دول وقوى يوجد بينها أحيانًا تضاربات لحد العداوة:

- الدول التي لها معاهدة سلام مع إسرائيل (مصر والأردن) – مصر هي التي "وضعت حجر الأساس" لمسار أوسلو خلال التوقيع على معاهدة السلام مع إسرائيل في مؤتمر كامب ديفيد 1978.
  - الرئيس مبارك، الذي خلف السادات الذي اغتيل عام 1981، كان ملتزمًا على مدار السين في العمليّة السلميّة، وبالإمكان اعتباره مرساة رئيسيّة في العالم العربيّ الذي وقف إلى جانب ياسر عرفات خلال عملية أوسلو. وقد يكون غيابه في الفترة الحاسمة بالذات عن قمة كامب ديفيد عقبة (رغم عدم وجود برهان بأن تدخله كان سيؤدي إلى تحول دراماتيكيّ ونتائج مغايرة).
  - بخصوص الأردن، والذي كانت علاقته مع ياسر عرفات ومع القضية الفلسطينيّة ازدواجيّة، ومصالحه الحقيقيّة بالنسبة للأماكن المقدسة (الأقصى) ليست بالضرورة متناسقة مع المصلحة الفلسطينيّة، لكنه في نهاية الأمر كان عاملًا مرجحًا ومساهمًا، وبالطبع في فترة الملك حسين.
- دول الخليج
  - السعوديّة التي تحفظت من زيارة السادات التاريخيّة للقدس عام 1977 ومن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، تبحث منذ سنوات عن تسوية إقليميّة شاملة بين إسرائيل والفلسطينيين. وهي تقوم بذلك بدافع مصالحها الجلية هي.
  - قطر، وبسبب سياسة من يقف على رأسها، تبدي ميولها إلى حماس، ولم تنجح خلال السنين بأن تشكل عاملًا مؤثرًا على العملية بشكل ملحوظ.
- سوريا – التي كانت على مدار السنين وراء منظمات الرفض الفلسطينيّة، لا تشكل اليوم، كدولة، عاملًا مؤثرًا على العملية. قوتها في الماضي كانت عاملًا غير مباشر حين ساندت جهات الرفض وحماس. من ناحية أخرى، بموازاة مسار أوسلو، أدارت بنفسها مباحثات لم تنجح في نهاية المطاف.
- تركيا وإيران – دولتان عظمتان مسلمتان وإقليميتان – يسود بينهما علاقة منافسة دينيّة عميقة. تركيا حاولت وضع موطئ قدم لها في المنطقة لكنها رفضت من قبل مصر وسوريا، كدولة علاقاتها مشحونة جدًا. في سنوات التسعينيّات ساد شهر عسل أمنيّ بينها وبين دولة إسرائيل، وبالمقابل كانت لها اهتمامات في الشأن الفلسطينيّ وعملية السلام. فترة أردوغان عادت بالفائدة على حماس، حيث شكلت تركيا قاعدة لبعض نشطائها المركزيين. منذ الانقلاب على مرسي في مصر تواجه تركيا صعوبة في ترجمة تأييدها لحماس على أرض الواقع
- داعش – يشكل من الناحية الأيديولوجية عائقًا محتملًا لعملية السلام في المنطقة، لكن من الناحية العملية لم يتم التعبير عن ذلك حتى اليوم.
- حماس والجهاد الإسلاميّ – شكلا في الضفة الغربيّة وقطاع غزة، في الماضي والآن، أحد عوامل الخطر على السلطة الفلسطينيّة وعلى عملية السلام على حد سواء. في الماضي، اختار عرفات عدم المواجهة (مما أدى إلى موجة عمليات إرهابية). وقد قام بذلك فقط عندما شكل الأمر تهديدًا لأمن السلطة. منذ تعزيز التنسيق الأمنيّ عرفت أجهزة الأمن الفلسطينيّة كيفية مواجهة هذه المنظمات، حتى إنها قامت بعمليات احباط لعملياتها. قوة هذه المنظمات تنبع في الأساس من الدعم الشعبيّ الذي تحظى به، وهذا الدعم قد يكون يعتمد كثيرًا على الوضع الاقتصاديّ والأفق السياسيّ..

- حزب الله – وهو المعارض المحتمل لمجمل عملية السلام في منطقتنا. عمليًا، في الماضي واليوم بالطبع، لا يوجد لديه تأثير مباشر على العملية. وقد يكون له تأثير غير مباشر (أحيانًا بإيعاز من إيران) إذا قرر "تسخين" المنطقة بشكل يؤدي إلى رد فعل إسرائيليّ مما سيؤدي إلى ضعضعة الاستقرار في "الشارع" الفلسطينيّ ولدى حماس والجهاد الإسلاميّ كذلك – الوضع الذي يمكنه بالفعل تعطيل العملية، على الأقل في نقطة زمنيّة عينيّة.

الفصل السادس– المعوقات حتى اليوم وفي امتحان المستقبل

لقد قمت باستعراض عملية أوسلو بطريقة تشبه التحقيق، كي أضع نصب أعيننا أغلب الحقائق (المعروفة) حسب تسلسل زمنيّ، بغية التقصي المنهجيّ، قدرَ الإمكان، العراقيل والمعيقات التي تعثرت بسببها عملية أوسلو. سيتم استعراض الأمور حسب التقسيم الزمنيّ:

1993–1996

تعتبر هذه المرحلة "شهر العسل" في عملية السلام. كانت لذلك ثلاثة أسباب رئيسة:

- الأول– لقد كانت بداية الطريق وتمت تحت انطباع غامر عن حدوث منعطف تاريخي: المصافحة بين رابين وعرفات والتوقيع على اتفاق المبادئ والاعتراف المتبادل بين إسرائيل وحركة منظمة التحرير.
- الثاني– كان الأمر يتعلق بالمرحلة الانتقالية، والتي كانت بعيدة عن الحسم التاريخي، وخاصة في القضايا المركزيّة، والتي كان يفترض أن تتم خلال عملية أوسلو.
- الثالث– كانت القيادة التي قادت العملية، إسحاق رابين وشمعون بيرس، بطبيعة الحال، ملتزمة بها تماما.

لكن، هل كان "الشهر" كله "عسلا"؟ ألم تثمر هذه المرحلة عن بداية معوقات وعراقيل أخرى مؤثرة؟ من الجانب الإسرائيلي– رغم أنها كانت المرحلة الانتقاليّة (وهذه كانت أيضًا أفضلية عملية أوسلو آنذاك)– ثمة شك بأن القيادة الإسرائيليّة كانت قد حددت لنفسها، للجمهور الإسرائيليّ والفلسطينيّ على حد سواء، إلى أين تريد أن تصل، ولم تكن فكرة الدولتين قد ذُكرت كغاية[66]. يبدو أنه لم يكن بين رابين وبيرس توافقًا في تحديد الهدف[67]. هذه الحقيقة بأن القيادة التي تبنت العملية، والتي لم يكن شك في التزامها، جعلت الاتجاه ضبابيًا (وهي إشكالية تكررت في عهد باراك) وجعلت غيرهم من القيادات الأدنى ألا يدركوا إلى أين المسير، مما جعل الأمر كانت فيه كل الخيارات مفتوحة[68]. في هذه الفترة أيضًا لم يتوقف بناء المستوطنات، مما جعل الفلسطينيين يفقدون ثقتهم بنوايا الجانب الإسرائيليّ.

من الجانب الفلسطيني، لم يقم عرفات منذ البداية بتغيير العقلية من الصراع العسكريّ إلى السياسة الدبلوماسيّة[69]، وقد تبين ذلك منذ تلك الفترة من عملية أوسلو. لم يكن كذلك مدركًا بما يكفي لمدى حساسيّة الرأي العام الإسرائيليّ (المبرّرة) للقضايا الأمنيّة الشخصيّة والأمن في الشوارع. لقد فضل أن يحل قضية حماس بالمحادثات لا بالمواجهة. في تشرين الثاني 1994 قام رجاله باغتيال 19 فردًا من حماس في غزة، فقط عندما أدرك أنهم يشكلون خطرًا على سلطته وليس من أجل القضاء على الهجمات داخل إسرائيل.

تحدث عرفات كذلك بلغة الازدواجيّة في خطاب ألقاه في 23 أيار 1994 في جوهانسبرغ، جنوب إفريقيا، أمام الفلسطينيين، حيث شبه اتفاقية أوسلو بعهد الحديبية مع قبيلة قريش ونقضه من قبل النبي، مما أتاح فتح مكة. انتشرت هذه المقولة وأثارت عاصفة لدى الجهاز السياسيّ، بل وتعدى ذلك إلى الرأي العام الإسرائيليّ.

لكن هذه الأمور لم تغير أيضًا موقف الرأي العام الإسرائيليّ. في شهر حزيران 1994 بلغ مؤشر السلام العام 55.2% وأخذ بالارتفاع في الشهرين التاليين، وفي أيلول من العام نفسه ثبت على ما يقارب 64.95%. لقد قاربَ مؤشر أوسلو آنذاك نسبة 51% ووصل إلى ذروته في آب من نفس السنة 54.5% ومع نهاية السنة تدنّى إلى 47.4%.

خلال العام 1995 تراوح مؤشر السلام بين 51%– 59.75% ومؤشر أوسلو بين 43.7% وحتى 47%. وكل هذا حتى تشرين أول 1995. لقد رفع اغتيال رابين نتائج المؤشر إلى الذروة– 73% على مؤشر السلام، و 57.9% على مؤشر أوسلو. في بداية 1996، على الرغم من الانخفاض في المؤشرات، فقد بقيت مرتفعة وثابتة. لكن العمليات التفجيرية الصعبة التي وقعت في شباط– آذار قد هوت بمؤشر أوسلو والثقة بعملية السلام، وفي نهاية الأمر أدى ذلك إلى انتخاب نتنياهو رئيساً للحكومة. يجدر بالذكر أنه مقابل مؤشر أوسلو تم رصد مؤشر سوريا، وكانت النتائج دائما متدنية بدرجة شاسعة. يُحتمل لذلك تفسيران: لقد كانت الثقة بالسلام مع سوريا أو بالاتفاق معها متدنية، أو أن الأمر قد بدا أقل ضرورة وأهمية في تصور الجمهور الإسرائيليّ.

إذا أردنا الإشارة إلى العوامل التي أفشلت العملية وهي ما زالت في مرحلة "شهر العسل" يمكن القول إن **العامل الأكثر بروزًا وهيمنة** (أيْ في هذه المرحلة) **كان العمليات الانتحاريّة**، والتي كانت نتيجة مشتركة لسياسة حماس والجهاد الإسلاميّ وعدم رغبة/ مخاوف عرفات من مواجهة تلك التنظيمات والعمل بالقوة على إحباط العمليات التفجيريّة.

العوامل الأخرى – مواقف القيادات، سلوك عرفات، كانت في هذه المرحلة على الهامش ولم يكن لها تأثير جوهريّ على العملية. أيضًا الدوائر الخارجيّة لم تشكل معيقًا كبيرًا.

البناء في المستوطنات (التي لم تذكر في وثيقة المبادئ) لم يشكل في هذه المرحلة عاملًا مؤثرًا.

من ناحية أخرى، فإن اغتيال رابين في 4 تشرين الثاني 1995، عملية الإرهاب اليهودي، كان نقطة مفصلية يمكن اعتبارها حجر عثرة أمام أي عملية. ومع ذلك، يجب أن يقال أمرين بصراحة: الأول – ليست لدينا وسيلة لمعرفة كيف كانت سوف "تتدحرج" الأمور لولا اغتيال رابين. والثاني– الرأي العام في إسرائيل لم يتراجع عن دعمه للعملية بعد القتل، على العكس من ذلك، فقد ارتفع الدعم وفقط موجة العمليات التفجيريّة اللاحقة هي التي أدت إلى ابتعاد الجمهور الإسرائيليّ وتغيير سلوكياته الانتخابية في تلك الفترة.

يمكننا أن "نترجم" ما جاء أعلاه إلى مفاهيم مهنية، معيقات والتي وهي: استراتيجيّة ونفسيّة وتنظيميّة. على الرغم من أني أعتبر إرهاب الانتحاريين العامل المهيمن الذي أثر على هذه المرحلة، يمكن بالتأكيد شرحه بالمفاهيم أعلاه، فالأمور متشابكة الواحد بالآخر.

1996 – 1999

إنها سنوات حكم بنيامين نتنياهو، الرجل الذي قاد الاحتجاجات ضد اتفاق أوسلو، ولكنه صرح قبل الانتخابات أنه لن يلغيه (مبدأ الحفاظ على الاستمرارية). عند توليه منصبه، التزم رئيس الحكومة بأقواله، في كل ما يتعلق بالجانب الرسميّ، وقام ممثلوه بإجراء اتصالات مع عرفات وممثليه، وبعض الوزراء في حكومته، والكبار منهم بالذات، كانوا معروفين بدعمهم لمواصلة العملية. من ناحية أخرى – وزراء آخرين من حزب نتنياهو، وأعضاء في حكومته، وأعضاء في ائتلافه من الأحزاب اليمينية بالإضافة إلى أوساط المستوطنين (مجلس يشاع، ومجلس حاخامات يشاع)، شكلوا ثقلًا معنويًا وانتخابيًا على سلوكه، فهو حسب رأيهم مدان لهم من الناحية الأخلاقية. مع ذلك، على خلفية مواقفه الأساسيّة والبيت الأيديولوجيّ الذي تربى فيه، إضافة إلى التزامه المتزايد بمسار رئيس الولايات المتحدة، وخاصة بعد مقتل رابين – كل هذه الأمور، إضافة إلى الضغوطات التي مارستها الولايات المتحدة، وخاصة بعد أحداث نفق الهيكل، والبناء في جبل أبو غنيم، ومواصلة البناء في المستوطنات وتوسيعها، كلها جعلت نتنياهو يعمل على مسارين متناقضين، مما أدى إلى تصرفاته الملتوية. لقد أثر ذلك من ناحيتين:

- الأولى – عدم الاستقرار السياسيّ للحكومة والائتلاف.

66 رون فنداق، أوسلو: عشون سنة بعد – نظرة شخصية وتاريخية: مركز دنيئل أفراهام؛ مركز تامي شطاينتس لدراسات السلام، 2014

67 هيرشفلد، محادثة معه، مصدر سابق

68 فنداق، مصدر سابق

69 المصدر السابق

- الثانية – تفاقم عدم الثقة لدى الطرف الفلسطينيّ.

الجانب الفلسطينيّ – استمرار العمليات الانتحارية ولو على نطاق أصغر بكثير، بينما هي "تلعب دورين": تمس أكثر بثقة الجمهور الإسرائيليّ في عملية أوسلو (على الرغم من أنه لا يزال يمنح علامة أعلى لمؤشر السلام)، وتشكل مادة مشتعلة/ حجة لكل من يعارض عملية السلام، ونتيجة ذلك يعارض رئيس الحكومة.

الفلسطينيون، بقيادة عرفات، يستمرون في عدم فهم الحساسية المطلقة للأمن الشخصيّ من قبل الجمهور الإسرائيليّ. عرفات، من حيث لم يتفهم مشاعر الطرف الإسرائيليّ (بخصوص الهجمات) لم يأخذ بعين الاعتبار رد الفعل الإسرائيليّ، المنبثق عادة عن الهجمات، بصيغة تشديد السياسة الأمنيّة (الاعتقالات وحظر التجول، والحصار والإغلاق ومنع الدخول إلى إسرائيل)، الأمر الذي يؤدي إلى الاستياء في أوساط الجمهور الفلسطينيّ ويضر بجودة حياته، مما يفاقم وضع المسار السلميّ.

نتنياهو، فيما يعمل على مسار أوسلو، يفضل الجري نحو مبادئ التسوية الدائمة خلافًا لعرفات الذي فضل وطالب أن يتم بداية تنفيذ تفاهمات الاتفاقيات المرحليّة (تطبيق عمليات إعادة الانتشار). فما هي دوافع الطرفين؟

- بالنسبة لعرفات – أولًا، فضل "عصفور في اليد" وفي البدء الحصول على ما تم الاتفاق عليه. ثانيًا، خشيته من عدم استعداد الأطراف ونضوجهم للتباحث حول قضايا الحل الدائم، أي القضايا المركزيّة.
- بالنسبة لنتنياهو – تخوفه من أنّ المزيد من الترتيبات المرحلية بما فيها الانسحاب والتنازلات الإسرائيلية دون الحصول من الطرف الفلسطينيّ على بديل لائق، وعندها، لدى الوصول إلى لحظات الحسم، سيكون لديه القليل من الأدوات للقيام بتنازلات. كما يمكن الافتراض أنّ موقف نتنياهو كان بغية "المماطلة"، وذلك للأسباب المعروفة. لا يمكن الحسم بين الاحتمالين، لكن لا يمكن استبعاد تشابكهما ببعض.

في هذه المرحلة من العملية كانت الولايات المتحدة منخرطة فيها بشكل فعّال، وبالطبع في الفترة السابقة. ربما لو حاولت إملاء الطريق والزام الطرفين العمل وفق "روح أوسلو" – لكانت فعلت خيرًا.

في السنوات 1993–1996 أشارت هذه المقالة إلى الهجمات التفجيريّة كعامل مهيمن في تعطيل العملية، ففي هذه المرحلة ترابطت المعيقات "وتشابكت الواحد في الآخر" – الموقف الأساسيّ لرئيس الحكومة؛ انعدام الإصرار في قيادة العملية؛ عدم التجانس بين القيادة الإسرائيليّة؛ عدم تجانس الائتلاف مقابل التزامات نتنياهو للذين شكلوا قاعدته الانتخابية والذين أوصلوه إلى الحكم، ومن الناحية الثانية – سلوك عرفات، مزاوداته أحيانًا والهجمات التفجيريّة التي لم تتوقف، كل هذه خلقت الأسباب "المتشابكة" لتعثر العملية السلميّة.

الدوافع: الاستراتيجيّة، النفسيّة، التنظيميّة البنيويّة (لدى كل واحد من الأطراف) ما زالت قائمة في كل واحد من الادعاءات سالفة الذكر.

2001-1999

حكومة إيهود باراك. يمكن القول بأنها جاءت لتصحيح كل ما جرى حتى تلك الفترة (وكذلك التعطيل). لكنها ضمت إليها جميع الأمراض والأوجاع التي كانت من قبل، بل وأضافت عليها.

باراك، وربما بسبب شخصيته، تصرف بشكل منفرد تقريبا (رغم أنّ جلعاد شير يعترض بكتابه على الآخرين في هذه النقطة). منذ البداية أعلن أنه ينوي بدء العمل "بشكل مختلف عن أوسلو"، وحتى إنه استبعد شخصيات أوسلو المتمرسة، على الأقل حتى المراحل الأخيرة من فترته. علاوة على ذلك، تصرفاته الشخصية خلقت فجوة ثقة كبيرة بينه وبين عرفات الذي أمل بإيجاد "الشفاء" بعد فترة نتنياهو.

لقد عانى من تصرفاته السياسيّة واستصعب "تعزيز" الائتلاف الذي كان بعضه شديد الإشكال في سياق العملية السلميّة. كلما مضى الوقت واقتربت الأطراف من لحظة الحسم كلما فقد المزيد من قاعدته السياسيّة. كان يعيش في شعور، في بعضه منطقيّ، ولكن مع الكثير من العنجهية، بأنه في حالة توصل إلى اتفاق سوف يحظى بتأييد واسع من الجهاز السياسيّ. يبدو أنّه أسس ذلك، ولنفس الأسباب، على قدرته على اقناع الفلسطينيين، وعلى رأسهم عرفات، بالتوقيع على اتفاقية ترضيه هو. لقد أخطأ في قراءة "الخارطة" و"الشخصيات الفاعلة" ونهج حياتها. استعصى عليه الفهم بأنّ فرض جدوله الزمنيّ على عرفات بغية التوصل إلى حسم تاريخيّ، حسم يلامس "الأعصاب الحساسة" للشعب الفلسطينيّ والعالم العربيّ الإسلاميّ، لن ينجح في تلك الظروف. لكن، ينبغي التساؤل بصراحة، هل لو جرت الأمور على نحو مغاير، وتم تطبيق جميع الاتفاقيات المبدئيّة من قبل حكومة باراك، ولو تم التحضير جيدًا للمسار السويديّ (ستوكهولم) – هل النتائج النهائيّة كانت ستختلف؟ ليست ثمة طريقة للتأكد من هذا، ومن الشك أن ينجح التاريخ حقًا الحكم على هذه الأمور.

كُتب وقيل الكثير عن أحداث كامب ديفيد وليس من المفيد العودة عليها. في امتحان النتيجة الأمور معروفة، ويمكن العودة مرة أخرى إلى شخصيّات القيادات، وإلى طريقة أداء الولايات المتحدة وكون رئيسها أسير "سحر" وثقة باراك بنفسه وميوله (كما تم فهمها في الطرف الفلسطينيّ) إلى الطرف الإسرائيليّ. الحقيقة أنّ باراك فقد قاعدته السياسيّة وجمهوره، وفي الطرف الثاني، التصرفات الإشكالية لعرفات الذي أصر بشكل أسطوري على القضايا المركزيّة للصراع وتتكر بشكل فظ للعلاقة اليهودية لجبل الهيكل. جميع هذه المعيقات كانت ماثلة معًا ومتشابكة في دائرة لا يمكن السيطرة عليها.

في طابا تم تقديم اقتراحات تعتبر من وجهة النظر الإسرائيليّة (وربما الأمريكيّة) لم يكن بإمكان الفلسطينيين رفضها. لكن هناك، وعلى خلفية الترسبات المتشكلة والقوة غير المسيطر عليها، ظهرت جوانب جديدة وفوريّة – الجدول الزمنيّ لكل من كلنتون وباراك – ورياح الانتفاضة التي عصفت في ظهر عرفات ودعم كافة الشعب الفلسطينيّ، وجزء كبير من العالم العربيّ وبعض الدول الأوروبية، لم يكن لعرفات في هذه الحالة الموافقة على العرض الأفضل الذي حصل عليه قطعًا حتى تلك الفترة.

***

سنوات الألفين

العقد الأول من الألفية الثانية حمل في طياته الأحداث الرهيبة في العالم وفي الشرق الأوسط. الانتفاضة التي اندلعت في تشرين الأول 2000 تضاءلت ومن الصعب القول بأن الزمن أحسن مع الشعب الفلسطينيّ في الضفة الغربية وقطاع غزة. حدثت تغييرات في اسرائيل وعلى رأس الحكومة الإسرائيلية شخصيّات كانت في الماضي بشكل واضح من المعسكر اليميني، ولم يكن يمكن أن تقبل ومواقفهم من قبل الجانب الفلسطيني، ولكن هؤلاء بالذات مضوا بعيدًا بأعمالهم ومبادراتهم. شارون – الانسحاب أحاديّ الجانب من قطاع غزة وهدم مستوطنات غوش قطيف، وإيهود أولمرت، الذي قدّم في عام 2008 لأبي مازن اقتراحاً يعتبر بنظر الإسرائيليين يتجاوز الاتفاق الإسرائيليّ من نهاية العام 2000، لكن العرض هذا لم يُقبل.

في عام 2009 تم انتخاب بنيامين نتنياهو مرة أخرى رئيساً للحكومة. في ذلك العام نفسه، أعلن قبول مبدأ الدولتين، لكن العملية ظلت عالقة، وانضاف للمعوقات القائمة معيقات جديدة، لكننا لن نتناولها هنا.

لماذا لم يتجاوب أبو مازن مع عرض إيهود أولمرت في عام 2008؟ هل لم يشعر أبو مازن أن بمقدوره التعامل مع عبء الحسم التاريخيّ بسبب الدوائر التي مثلت أمامه:

- **قضية اللاجئين** – أمام دائرة الشتات الفلسطينيّ في الأردن، والكويت، ولبنان وسوريا
- **قضية القدس** – أمام الدائرة العربيّة والإسلاميّة.
- **الاعتراف بدولة يهوديّة** – أمام دائرة عرب إسرائيل.

ياسر عرفات، الزعيم التاريخيّ الذي جلب الفلسطينيين إلى "أبواب أرض الميعاد" كان عليه للحصول على شرعية من الدوائر الثلاث للتوصل إلى اتفاق هو نهاية الصراع. ربما كان يعلم أنه لا يملك تلك الشرعية. والأمر كان أصعب بكثير بالنسبة لأبي مازن.

في الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين مثلت جميع فئات المعيقات التي ذُكرت على مدار هذا المقال. ويمكن تقسيمها بشكل آخر:

معوقات عليا – التي تُعرف بالقضايا الرئيسيّة للصراع هي الماثلة أمام تعريف إسرائيل كدولة يهوديّة.

المعوقات الثابتة – وهي تلك الراسخة في الثقافة التنظيميّة لاتخاذ القرارات، الالتزام بالقرارات واتخاذها وتقديم الأجوبة والرد على المبادرات المطروحة، وطرح اقتراحات بديلة.

المعوقات المتغيرة – وهي تلك المتعلقة والمرتبطة بالشخصيّات الفاعلة، وعلى الأقل في الدولة الديمقراطيّة حيث يمكن استبدالهم، والمتعلقة في الأجواء "وروح الأمور" في الوقت العينيّ.

أيضًا المجموعات المدرجة في هذه الفئات يمكن "ربطها" بالصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وأيضًا بالتعريفات سالفة الذكر في هذا المقال. ليس ثمة عائق واحد ووحيد يمكنه إيقاف الأمور، وعادة يكون الحديث عن تشابك عدة معيقات تعمل في الوقت نفسه. المرة الوحيدة التي ظهر فيها عائق مهيمن (وإن لم يكن لوحده) هو الإرهاب الذي اندلع في الأعوام 1993–1996، رغم أنه جرّ معه معيقات أخرى، وخاصة في الطرف الإسرائيليّ، لكنها ليست هي التي أثرت على العملية وحسمت الكفة.

الفصل السابع: كيفيّة الخروج من المأزق؟ – اتجاهات

فرضيات البحث

1. في إسرائيل توجد، وسوف تكون على المدى المنظور، **حكومة يمين**.
2. الموضوع الرئيسيّ الذي سيظل يقلق الرأي العام في إسرائيل هو **الأمن الشخصيّ**.
3. الخط الرئيسيّ **للجمهور العقائديّ** – الرفض المطلق للتباحث حول تسوية ما حول ما يسمى "وطن الآباء".
4. بخصوص **مجمل المستوطنين** – ربما ليسوا متجانسين، لكل حتى من سيوافق على التسوية، سيفعل معظمهم ذلك فقط بعد اتخاذ قرار ديمقراطي في هذا الخصوص.
5. القدس: القضية **الأهم لمجمل الرأي العام** (اليهوديّ) – من منظور الاعتراف بالعلاقة التاريخيّة للشعب اليهودي مع جبل الهيكل (وأيضًا بدون علاقة للتسوية السياسيّة)، **وللجمهور العقائديّ** – الذي يتمسك بموقف "كلها لنا".
6. حكومة إسرائيل، الحالية، تلي أهمية كبيرة **للمنظومة الإقليميّة** – مصر، الأردن والسعودية أيضًا (من الجانب الأمني والسياسيّ وحتى الاقتصاديّ).
7. **الفلسطينيون**، يبدو أنهم "مشلولين" اليوم بالنسبة لقدرة التحرك إلى الأمام نحو المفاوضات، على المدى الزمنيّ الحالي. رغم أنهم عمليًا يديرون سياسة ازدواجية – تفهم الهجمات بسبب اضطرارات داخليّة، ومن الناحية الثانية، الحرص على مواصلة التنسيق الأمنيّ.
8. ثمة شك أنّ **القضية الفلسطينيّة بحد ذاتها**، "تلح عليهم" وتتواجد اليوم على رأس اهتمامات الدول العربيّة بما فيها مصر والأردن والسعوديّة.
9. **لمصر** مصالح أمنيّة ودوليّة مع إسرائيل من ناحية: قطاع غزة (حماس، الجهاد الإسلامي والتنظيمات المنشقة) وشبه جزيرة سيناء (داعش والقاعدة) وكذلك، اقتصاديّة في موضوع الغاز. لديها اهتمام "مؤسساتيّ" بـ"الهدوء الصناعيّ" في الموضوع الفلسطينيّ وموضوع القدس؛ "الإخوان المسلمون" – متمسكون، على طريقتهم، بقضية الأقصى، وعلاقتهم مع إسرائيل معادية؛ "الشارع" المصري يتنكر لإسرائيل وعلاقته مع القضية الفلسطينيّة والأقصى أسطوريّة. هذان العاملان يضغطان على المنظومة السياسيّة المصريّة.
10. **الأردن** – مصالح أمنيّة، سياسيّة واقتصاديّة في سياق دولة إسرائيل، مع الحساسية العالية للموضوع الفلسطينيّ والأماكن المقدسة بسبب مواقف وضغوطات الكتلة الإسلامية، و"الشارع" الأردنيّ والعامل الفلسطينيّ. للتذكير، بأن للأردن مصلحته العليا في موضوع القدس والأقصى.
11. **السعودية** – مصالح استراتيجيّة وأمنيّة بخصوص مسألتين: داعش وإيران.
12. **المنظومة الدولية** – لديها اهتمام كبير في حل القضية الفلسطينيّة، وتهدئة نسبية في الموضوع من خلال استئناف العملية السياسيّة

فصل تلخيصيّ: ما هو المطلوب بغيّة التغلب على التأثير الهدام للعوامل المعيقة والمعرقلة؟

من الواضح تمامًا أنّه لا يمكن التغلب على الإرهاب وعلى النشاطات المعرقلة والمعيقة الأخرى بواسطة العمل العسكريّ لوحده. مع ذلك، فهم الأمن بصورته الأوسع قد يسهم في تشخيص النشاط المطلوب وفهم المكان الذي تستطيع إسرائيل (وينبغي عليها) العمل من خلاله لوحدها والمكان الذي يتطلب الدعم الخارجيّ.

التوجه الأمنيّ الشامل يستند، ويتم تطويره، بمساعدة البحث عن النتائج الأفضل لسبعة معايير وإدراكات مختلفة عن بعضها، لكنها تكمل بعضها البعض:

1. تحقيق التماسك الاجتماعيّ الداخليّ؛
2. تحقيق القدرات العسكريّة القصوى؛
3. الوعي التام للالتزامات الأخلاقيّة ومحدوديّة القوة والعمل العسكريّ؛
4. الحاجة في الحصول على دعم الحلفاء من المنطقة وخارجها؛
5. الحاجة إلى إيقاف أو الحد من العنف عن طريق توقيع اتفاقيات؛
6. الحاجة إلى معاجلة المصالح الحيويّة وسلامة الفلسطينيين، وأخيرًا وليس آخرًا،
7. الفهم بأن الوضع الراهن غير مستدام؛ فسياسة إدارة الأزمات لوحدها سوف تخلق وضعًا يخسر فيه الجميع، وبدون استراتيجيّة لترسيم مواصلة الدرب، سوف يتفاقم الصراع.

فرضية هذا البحث هي إذا حصل كلّ من المعايير السبعة أعلاه على المعالجة القصوى، يمكن عندها الحد، ولكن ليس القضاء، على الأعمال المعيقة/المعرقلة. وفق هذه المعايير بالإمكان تحديد مهام لكل من أصحاب الشأن ذوي الصلة:

1. إسرائيل

أ. تحقيق التماسك الاجتماعي الداخليّ

الحكومة الإسرائيليّة والمجتمع المدنيّ يحتاجان اليوم إلى البحث عن وسيلة لتحقيق التماسك الاجتماعيّ والحد من العثرات العاطفيّة والدينيّة والثقافيّة والسياسيّة. ظاهرياً هذا يعني اتخاذ إجراءات للحد من التحريض ضد معسكر السلام من قبل اليمين المتطرف، في حين يطلب من الإسرائيليين أنصار حل الدولتين كبح جماح سعيهم التظاهريّ إلى طرق لإخلاء جزء كبير من المستوطنات. ومع ذلك، بغية إتاحة حل الدولتين، فالأمور أكثر تعقيدًا وتتعلق بالنهج المفاهيمي المطلوب. أيضًا الوسط الإسرائيلي، مثل معسكر السلام، يميلان إلى دعم دعوة حل الدولتين من خلال تحقيق شعار: "نحن (الاسرائيليين) هنا، وهم (الفلسطينيون) هناك". أنصار اليمين والمستوطنون يرون أنها دعوة تجعلهم "منبوذين".

وبما أن معظم الإسرائيليين، بمن فيهم رئيس الحكومة الحاليّ، ملتزمون بأقوالهم وتصوّراتهم تحقيق حل الدولتين، مهمة القيادة السياسيّة هي تعريف التصوّر الإسرائيليّ، ووسيلة تحقيق هذا الهدف، والعمل تدريجيًا للحد من المخاوف والمقاومة. دور المجتمع المدنيّ في كلا الجانبين هو مد اليد الواحد للآخر. في هذا السياق، الالتزام الأخلاقيّ من قبل إسرائيل بعدم إخضاع الشعب الفلسطينيّ والفهم الدينيّ من قبل اليمين الإسرائيليّ أن الله لا يأمر فقط بالاستيطان في أرض إسرائيل، بل وضع أيضًا تحدي تحقيق اتفاق منصف وأخلاقي مع الفلسطينيين، يوفر أساسًا هامًا لاستراتيجية موجهة نحو الحوار.

ب. تحقيق القدرات العسكريّة القصوى

في هذا المجال هنالك مهام متكاملة للقيادة السياسيّة في اسرائيل وللمجتمع المدنيّ: إقناع الجمهور العريض بأن قدرة إسرائيل العسكريّة لا يمكنها الصمود وحدها، لذلك الأخذ في الاعتبار المعايير الأربعة الأخرى لتحديد نهج أمنيّ شامل. وبسبب التخوف من أن فقدان السيطرة الأمنيّة في الضفة الغربيّة والقدس الشرقية وتدهور الوضع الأمنيّ في إسرائيل، سوف تفتح الباب أمام هجمات إرهابية، يجب معالجة هذا القلق من خلال اقتراح تعريف لتوجه أمنيّ يقلل من احتمالات الإرهاب. في هذا السياق، الحفاظ على التعاون الأمني مع السلطة الفلسطينيّة وتعزيزه، وكذلك التعاون مع الأردن ومصر ودول عربية أخرى، هو الشرط المتيح والأكثر أهمية لتحقيق حل الدولتين.

ت. فهم محدوديّة القوة العسكريّة والالتزامات الأخلاقية

حجر العثرة العاطفيّ الأخطر لتحقيق حل الدولتين هو الرغبة في الانتقام الفوريّ والهدام على أي عمل عنيف إرهابي أو غيره موجه ضد إسرائيل. هذا الاتجاه يتعزز عبر الادعاء الدينيّ الذي يميل إلى تقديس الحرب، يحظر التفاوض على التنازل عن أي جزء من أرض إسرائيل، يمارس ضغوطات سياسيّة الأكثر نجاعة، وأحيانًا يمنح شرعيّة القتل (انظر أعلاه).

في هذا السياق، النشاط المهم، ولكن غير الكافي بأي حال من الأحوال، هو النشاط التربويّ بين الجمهور، ويفضل أن يكون من قبل القيادة السياسيّة في إسرائيل، وسائل الإعلام والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدنيّ، وفهم الالتزام الأخلاقي لإسرائيل ومحدوديّة القوة في العالم المعاصر، وخاصة من حيث الحرب غير المتكافئة التي فُرضت على إسرائيل من حماس وحزب الله ولاعبين متطرفين متشددين من جهات حكومية وغير حكومية. ضرورة الحصول على التزام القيادات الدينيّة في إسرائيل لضبط النفس العسكريّ. في هذا السياق، فإن للحوار الدينيّ اليهوديّ الإسلاميّ (كما يصفه رؤي رفيتسكي) أهمية حاسمة.

من الناحية الديالكتيكية، التطرف الإجرامي داخل الجماعات الإسلامية المتطرفة والأنشطة الإجرامية من قبل الشباب الإسرائيليين المتأثرين بالقيادة الحاخامية المتطرفة خلقت حركة عكسية هامة وأجواء من الحوار والتعاون.

ث. البحث عن حلفاء في المنطقة وفي المجتمع الدوليّ

بشكل عام، القيادة الإسرائيليّة السياسيّة، بل والقيادة كلها بدون استثناء، تدرك بدون شك الحاجة إلى بناء تحالفات في المنطقة وخارجها. ومع ذلك، العقبات العاطفيّة والنفسيّة القائمة إلى حد كبير على التجربة التاريخية المشتركة للشعب اليهودي، فضلًا عن التجربة الشخصية للقيادات السياسيّة، يعبر عنها بشكل جيد في عبارة "العالم كله ضدنا، وعلينا أن نظهر أنهم لن يردعونا، وإلا فإننا سوف نفقد قدرتنا على الردع". القيادة اليمينيّة في إسرائيل، بيغن، شامير ونتنياهو، شعروا دائمًا بالإغراء للبحث عن ملجأ في هذا النهج ضد الضغوط السياسيّة الخارجيّة، وبالتالي حظوا دائمًا بالدعم الكبير والهام.

لكن بمجرد تلاشي لحظات النشاط الشعبويّ، تتضح الحاجة التامة إلى البحث عن حلفاء في المنطقة وخارجها.

في الظروف الحالية، مما لا شك فيه أن هذا يوفر الظروف المتيحة الهامة للتقدم نحو حل الدولتين. تصريحات سياسية من قبل الرئيس المصري السيسي وتصريحات موازية من قبل كبار المسؤولين في المملكة العربية السعودية، والأمير فيصل بن تركي، مهدت الطريق لدور إقليميّ داعم لعملية التفاوض بين إسرائيل والفلسطينيين، وأكثر من ذلك، مهدت الطريق إلى عملية التفاوض بين إسرائيل ومصر والأردن والسعودية والامارات العربية المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن القيادة الإسرائيليّة تدرك أنّ الدعم الإقليميّ لا يمكن أن يحل محل المفاوضات مع الفلسطينيين، وأنه ينبغي أن تركز على تنسيق التحرك نحو حل متفق عليه للدولتين.

ج. الحاجة إلى وقف أو الحد من العنف بواسطة توقيع اتفاقيات

كان لتجربة إسرائيل المتكررة في الحروب مع مصر أهمية حاسمة في توقيع الاتفاقيات معها، بداية اتفاقيات جزئيّة (كانون الثاني 1974 فك الارتباط، في 1 أيلول 1974 اتفاق مرحليّ حول عدم الاقتتال)، وأخيراً إلى اتفاق سلام كامل (آذار 1979). في القدس كان فهم كامل أن جميع الانتصارات العسكرية الإسرائيلية – أوائل الخمسينات ضد الفدائيين، هزيمة مصر في حملة سيناء عام 1956، وحرب الأيام الستة في عام 1967، في 1969–1970 حرب الاستنزاف وحرب يوم الغفران عام 1973 – قادت، بعد فترة هدوء قصيرة، إلى تصعيد العنف والأعمال العدائية. السبيل الوحيد لوقف دالة العنف المتصاعد هو التوقيع على اتفاقية السلام والانسحاب من شبه جزيرة سيناء. اليمين الإسرائيليّ عارض هذه الخطوة، لكنها جلبت لإسرائيل أربعين عاما، حتى الآن، من السلام والهدوء على الجبهة الجنوبية.

المشكلة هي أنه في السياق الاسرائيليّ الفلسطينيّ الرواية الإسرائيلية حول هذه التجربة مختلفة جدًا: بعد التوقيع على اتفاقات أوسلو الأولى في أيلول 1993 ارتفعت حدة العمليات الإرهابيّة. هذا الواقع يصبح أكثر خطورة بسبب الميل في وسائل الإعلام الدوليّة اتخاذ نهج "التوازن" واتهام الطرفين، حتى عندما كان العمل العدواني من الجانب الفلسطينيّ بشكل واضح، أو من قبل لاعبين مسلحين آخرين، مثل حزب الله والقاعدة وغيرها. هذا هو حجر العثرة الأكبر أمام أي محاولة مستقبليّة لاستئناف المفاوضات والتوصل إلى اتفاق.

التاريخ الحديث يوفر لنا سرداً معاكساً هاماً: منذ صيف عام 2008 تطور التعاون الأمنيّ الإسرائيليّ الفلسطينيّ على أساس ما سماه رئيس هيئة الاركان "يفعلون أكثر، ونحن نفعل أقل"، وأسهم بشكل واضح بالاستقرار النسبيّ.

وربما يمكن التعلم من التجربة الايرلنديّة. بعد التوقيع على اتفاق "يوم الجمعة العظيمة" عام 1998، قام تنظيم RIRA، تنظيم الجيش الايرلنديّ الجمهوريّ الحقيقيّ، بهجوم ارهابيّ شديد في مدينة أوما. ردًا على ذلك توحدت جميع الأطراف في مظاهرات ونشاطات ضد منفذي العملية والمضرين في جهود بناء السلام.

عندما نبحث عن الظروف المتيحة لحل الدولتين، ثمة حاجة إلى التوصل إلى تفاهمات بين القيادة الاسرائيليّة والقيادة الفلسطينيّة ومصر والأردن ودول عربية أخرى والمجتمع الدولي بشأن إدانة أعمال الإرهاب. ولا يقل أهمية، يجب أن نعمل معاً بشكل فعال يتم في الحالة الأمثل دعمها من قبل المجتمع المدنيّ لدى طرفيّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وحصولها على أصداء مناسبة في سائل الإعلام.

ح. معالجة مصالح الشعب الفلسطينيّ وسلامته

الخبر السار هو أن اليسار والوسط الإسرائيليّ، وربما الأهم من ذلك، شخصيات رفيعة المستوى في صفوف مختلف الأجهزة الأمنية في إسرائيل، مسؤولي وزارة الخارجيّة، والماليّة، والاقتصاد، والطاقة، والنقل، والزراعة، وحماية البيئة – جميعهم يدركون الحاجة إلى وضع استراتيجيّة يربح فيها الجميع. ولكن، بغية الحصول على دعم اليمين، يجب التغلب على مشكلتين: الأولى هي الميل إلى التقليل من معاناة الفلسطينيين بسبب الاحتلال، أو حتى تجاهله تمامًا. الميل الآخر هو أكثر خفةً، ولكنه ليس أقل هدامًا لتعزيز المفاوضات: وهو القناعة (أو الادعاء على الأقل)، بأن إسرائيل، وخصوصاً حركة الاستيطان، قادرة على الاهتمام بسلامة الجيران الفلسطينيين، أي، الشعب، ولكن ليس القيادة الفلسطينيّة والمؤسسة السياسيّة.

الاعتداء الإجرامي في دوما كان نقطة تحول في تفكير قيادات اليمين، واتجه – على الأقل حتى الآن – لوضع حد لادعاء "نقاء اليدين". وبالتالي فإن الادعاء الثاني أكثر خطورة. طريقة التغلب على ذلك هو تطوير حوار وثيق بين وزارات الماليّة والاقتصاد والطاقة، والنقل، والاتصالات، وحماية البيئة والسياحة، الإسرائيلية والفلسطينية، والعمل معًا على تطوير التنسيق ومشاريع التعاون الداعمة لبناء الدولة الفلسطينيّة. يسهم مثل هذا الحوار في تطوير الأفكار المنتصرة للطرفين وللحكومتين، ويشجع الدعم الكبير من العالم العربيّ والمجتمع الدوليّ. الاتفاق الأخير بين وزارتي الماليّة الإسرائيليّة والفلسطينيّة هو نموذج لخطوة أولى ناجحة في هذا الاتجاه.

في هذا السياق من المنطقيّ وضع خطة طويلة الأجل لبناء دولة فلسطينيّة في إطار لجنة الاتصال الخاصة (AHLC)، عن طريق تحقيق التعاون بين أجهزة الأمن الإسرائيليّة ووزارة الخارجيّة ونظرائهم الفلسطينيين جنباً إلى جنب مع أعضاء قياديين آخرين من المشاركين في لجنة الاتصال.

خ. فهم الخطورة الكامنة في سياسة إدارة الأزمات وحدها

الوضع الراهن بحد ذاته ليس مستدامًا على الساحة الإسرائيليّة الفلسطينيّة: الوضع إما يتحسن أو يتدهور. السكان الفلسطينيون في الضفة الغربيّة وقطاع غزة ينظرون إلى الاحتلال كوضع غير محتمل؛ والأسوأ من ذلك، أن نقاط الاحتكاك في المناطق المحتلة تؤدي بسهولة جداً إلى العنف. العنف يسبب تدهور الوضع الأمنيّ وزيادة القيود على النشاط الاقتصاديّ الفلسطينيّ، مما يؤدي إلى حلقة مفرغة خطيرة. النتيجة هي تدهور التعاون الأمنيّ الإسرائيليّ الفلسطينيّ، وتصاعد الغضب من الجانب الأردنيّ والمصريّ، الأمر الذي يؤدي غالبًا إلى حرب كلاميّة. وليس هناك نهاية لذلك. ويتم تسميم الأجواء العامة في المنطقة، وتعزيز أعداء إسرائيل في أوروبا وحتى في الولايات المتحدة، ويزداد اليأس، الأمر الذي سيؤدي مرة أخرى إلى المزيد من الخلافات والاتهامات المتبادلة بين أنصار اليمين المتطرف في إسرائيل ومؤيدي حل الدولتين.

2. فلسطين

تناولت في الفصل الثاني أعلاه المعوقات العديدة التي تعيق محاولة القيادة والمجتمع الفلسطينيّ التقدم نحو اتفاق لحل الدولتين، على الرغم من الحقيقة أن الأمر يتفق تمامًا مع المصلحة الجماعيّة للشعب الفلسطينيّ. تشمل قائمة المعيقات المعارضة العاطفيّة للمصالحة مع إسرائيل، مطلب للعدالة، والفهم أن الاتفاق المقترح يقوم على أساس التسوية الإقليميّة لصيغة 78-22، بحيث يحصل الفلسطينيون ٪22 فقط من فلسطين الانتدابية، وأي تنازل إضافي يبدو غير منصف وغير عادل. يضاف لهذه المعيقات تخوف الفلسطينيين من قيام الطرف الإسرائيليّ بالخداع، والإيمان بأن عامل الزمن يخدم المصلحة الفلسطينيّة، والمعيقات الإسلاميّة الدينيّة لقبول السيادة الإسرائيلية على أي جزء من فلسطين، والالتزام بتحقيق السيطرة الكاملة على القدس الشرقية والحرم الشريف، والشعور بالحاجة إلى ضمان اتفاق مفاهيمي، على الأقل، بخصوص حق العودة والاعتذار الرسميّ الإسرائيليّ عن التسبب في نكبة عام 1948.

القيادة الفلسطينيّة والشعب الفلسطينيّ، بكونهما يدركان جيدًا أن بعض هذه المطالب غير قابلة للتحقيق، يحتاجان إلى ثلاثة شروط للتغلب على هذه المعيقات:

أ. خطة استراتيجيّة واضحة لكيفية بناء مستقبل أفضل للشعب الفلسطينيّ مع إسرائيل وإلى جانبها، وفق شروط تؤدي إلى إنشاء دولة فلسطينيّة مزدهرة ومتواصلة جغرافيًا وإنهاء الاحتلال الإسرائيليّ؛

ب. دعم عربيّ (من مصر، والأردن، والسعودية، والامارات العربيّة المتحدة والمغرب) سياسيّ، وماديّ واقتصاديّ ناجع لخدمة جهود بناء الدولة الفلسطينيّة، وكذلك

ج. دعم دوليّ.

مع تحقيق التقدم سيتم استعادة الثقة والشرعية، وسيكون بالإمكان البحث عن حلول للتسوية مع إسرائيل. لتحقيق ذلك على السلطة الفلسطينيّة تبني نهج مد اليد للمجتمع الإسرائيليّ. دعوة الرئيس عباس إلى الكنيست تشكل مثالًا لفرصة من هذا النوع. سياسة إنهاء التحريض ودعم المجتمع المدنيّ القويّ في فلسطين وتعاونه مع نظيره الإسرائيليّ هو أمر هام بنفس القدر.

3. مصر، الأردن، السعودية ودول عربية أخرى

ليس ثمة شك بأنّ دور مصر وغيرها من الدول العربيّة سيكون حاسمًا في تشكيل الظروف المتيحة والداعمة، الرامية إلى حل الدولتين. للدول العربيّة خمس مهام جوهرية جدًا:

أ. توفير مظلة سياسيّة للمفاوضات من خلال اقتراح الشرعية للطرفين؛

ب. المشاركة في جهود إقليميّة شاملة وناجعة للتعاون والنضال المشترك ضد التحريض وضد جميع أشكال الإرهاب؛

ج. تطوير سرد يتركز في المستقبل وليس في الماضي، بالتعاون مع إسرائيل والفلسطينيين؛

د. مساعدة القيادة والشعب الفلسطينيّ في الجهود لبناء الدولة من خلال اقتراح مقابل مناسب ومنصف لإسرائيل، وكذلك

هـ. العمل المشترك مع فلسطين وإسرائيل بغية تطوير هياكل إقليميّة متفق عليها لدعم الاستقرار والأمن والتّنمية الاجتماعيّة الاقتصاديّة في المنطقة.

4. أوروبا وألمانيا

من المهم جداً أن تملك القيادات في أوروبا وألمانيا الوعي التام بالمعيقات، كما تم تفصيلها في الفصل الثاني هنا. وبناءً على ذلك، لا يقل أهمية أن تعي بأنه لا توجد حلول "جاهزة على الرف" يمكن صوغها على الورق، وبالتالي إنهاء الصراع إلى الأبد.

إذا أرادت أوروبا وألمانيا لعب دور حاسم في دعم حلّ الدولتين، ينبغي عليها فهم حساسيّات الجمهور الإسرائيليّ والتعامل معه ومع العلاقة العاطفيّة والتاريخيّة والتقليديّة العميقة للشعب اليهودي مع القدس وأرض إسرائيل. ينبغي التأكيد أن لشعب إسرائيل، كما للشعب الفلسطيني، الحق في تقرير المصير في وطنه، وأن حل الدولتين سيكون على أساس الاعتراف بحق الطرف الآخر.

لا يقل حيويّة أيضًا الإدراك بأنّ لمستقبل الأحداث في الشرق الأوسط اسقاطات وجوديّة على مجرد وجود إسرائيل وشعبها، وأيضًا على الحفاظ على هويّة واستقرار أوروبا، وهذه الحقيقة تستوجب الحوار الاستراتيجي، القريب والقوي المنفتح، بين إسرائيل وأوروبا. ينبغي على هذا الحوار بدايةً تشخيص الأضرار المحتملة التي يمكن أن يسببها كل طرف للطرف الآخر، وتحديد معايير لفهم ومنع وضع يمكن أن يسبب الخسارة للجميع، من خلال إدراك حقيقة أنّ إزعاج طرف سيكون له أثر بالغ جدًا على الطرف الآخر. وبالعكس، يمكن وينبغي تطوير توجه يربح فيه الطرفان، وذلك عن طريق تحديد المصالح المشتركة وعمل يؤثر على نحو ملحوظ من خارج الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. النضال المشترك ضد الإسلاموفوبيا واللاسامية يشكل عاملًا ضروريًا، إضافة إلى التعاون في مجال الهايتك والأنشطة الاقتصاديّة الأخرى الداعمة للاستقرار في الشرق الأوسط وأماكن أخرى، مثل الالتزام بتنسيق العمل لمحاربة الإرهاب وخلق هياكل أمن إقليميّة وبين إقليميّة – هذه جميعها هي جزء من الأجندة التي ينبغي مناقشتها.

من الضروريّ التعلم من أخطاء الماضي. المثل البارز هو تصرف المجتمع الدوليّ أثناء الانسحاب من قطاع غزة. بغية بناء السلام من الضرورة في تلك المرحلة نقل عقارات الكتل الاستيطانيّة في غزة وشمال الضفة الغربيّة بشكل منظم إلى السلطة الفلسطينيّة. خلال المفاوضات اقترح نائب رئيس الحكومة شمعون بيرس، نقل الممتلكات، باستثناء الكنس والمقابر اليهوديّة. الطرف الفلسطينيّ، ممثلًا بمحمد دحلان، رفض الاقتراح بحجة أنّ بناء المستوطنات لم يكن قانونيًا، ولذلك يجب هدم كل شيء. بدل رفض هذا الادعاء، عمل المجتمع الدوليّ، ممثلًا بجيمس وولفنسون كمنسق للجنة الرباعيّة، على الزام إسرائيل بالهدم. لقد تم ذلك رغم الحقيقة بأنّ الادعاء كان مغلوطًا؛ وفق اتفاقيّات أوسلو حصلت إسرائيل من منظمة التحرير ومن السلطة الفلسطينيّة على المسؤوليّة الشرعيّة عن المستوطنات، وحيث يلتزم الطرفان خلال مفاوضات الوضع الدائم بمعالجة مسألة المستوطنات. هذه الاتفاقيّات الموقعة من قبل إسرائيل ومنظمة التحرير تلغي بدون شك الادعاء القانونيّ بأن المستوطنات في الأراضي المحتلة غير شرعيّة. والأخطر من ذلك، فإنّ المطالبة بهدم ممتلكات تبلغ قيمتها نحو أربعة مليارات دولار، هي عمليًا تبذير أموال دافعي الضرائب في الدول المانحة، الذين التزموا بالتبرع بمبالغ كبيرة للسلطة الفلسطينيّة. والأكثر خطورة، هو الربط بين التقدم في عملية السلام وعملية الهدم، بدل استغلال الممتلكات تلك كمسرع محتمل للاستثمارات والتنمية الاقتصاديّة. كان لذلك نتائج هدامة على سرديات الطرفين وعلى قدرة الاستعداد لإخلاء المزيد من المستوطنات.

علاوة على ذلك، فإن السياسة، وبشكل خاص سياسة السويد وإيرلندا ومالطا وسلوفينيا، باتهام إسرائيل بكل انسداد للعملية، هي سياسة غير مجدية من جميع النواحي. هذه السياسة تدفع القيادتين الإسرائيليّة والفلسطينيّة إلى البقاء في موقع راحة خطير؛ وتتيح للقيادة الفلسطينيّة الامتناع عن اتخاذ قرارات سياسية ضروريّة، الأمر الذي يتيح للقيادة الإسرائيليّة الادعاء "في كل الأحوال، العالم كله ضدنا" (أنظر أعلاه)

في الوقت الحاليّ، أوروبا، ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية منشغلة بمشاكل داخلية: تحدي التعامل مع تدفق اللاجئين وتأثير الخروج من الاتحاد الأوروبيّ. الأمر الذي قد يخلق مشاكل أخرى: الامتناع عن التعامل مع القضايا الإسرائيليّة الفلسطينيّة. قد يكون هذا التوجه مريحًا من الناحية السياسيّة حاليًا، لكنني أدعي أن من الناحية الاستراتيجيّة فهو دعوة لكارثة.

ليس ثمة شك أنه من المجدي لأوروبا وألمانيا تعزيز الحوار الاستراتيجيّ مع إسرائيل على مستويين: على المستوى السياسيّ الرسميّ وعلى مستوى المجتمع المدنيّ على حد سواء. ينبغي على المجتمع الدوليّ محاولة فهم ما هو الاقتراح والاستراتيجيّة الإسرائيليّة المحتملة لتحقيق حل الدولتين على أساس الأغلبيّة في إسرائيل والتصرف وفق ذلك الفهم. الحوار والتخطيط المشترك لن يمنع سوء الفهم والنزاعات والعرقلة. ولكن تجنب الحوار الاستراتيجيّ والتخطيط سيجلب بلا شك كارثة.

محاسبة النفس: المجتمع المدنيّ يبحث عن أكثرية لحل الدولتين

نيد لزروس

مقدمة

ان الغرض من هذا الكتيب هو تشخيص الظروف التي تيسّر دعم المجتمع الإسرائيليّ لحل سلمي للنزاع الاسرائيليّ الفلسطينيّ وفقاً لحل الدولتين. ويصبو هذا المقال الى الخوض في التحديات الماثلة أمام نشطاء المجتمع المدنيّ في سعيهم إلى تحقيق الهدف. وفيما يتعلق بفكرة الدولتين، نرى أن المجتمع في اسرائيل ينقسم إلى ثلاث مجموعات رئيسية: اولئك المقتنعون بعدالة حل الدولتين ويدعمونه بشكل فاعل ونشط، وأولئك المترددون، المتخوفون من التعرض للمخاطر، والسلبيون اللامبالون – وأولئك المعارضون للفكرة معارضة مبدئية. إن مهمة المجتمع المدنيّ اليوم هي اقناع أكبر عدد ممكن من المنتمين إلى المجموعتين الثانية والثالثة بالانضمام إلى مؤيدي حل الدولتين. ولعل الكلام والحديث أسهل من الفعل والتنفيذ، ذلك أن لدى كل واحدة من المجموعات الثلاث مخاوف تستدعي الالتفات إليها .

نشطاء السلام: هذه مجموعة ثابتة في أحاسيسها بشأن النتائج المدمرة للاحتلال. ففي نظرهم، هنالك فرضيتان لا نقاش حولهما: أولاً ، في حزيران من هذا العام (2017) يصادف مرور نصفَ قرن على الحكم العسكريّ الاسرائيليّ في الضفة الغربية وعلى السكان الفلسطينيين المحرومين من دولة. ثانياً، لدى السياسيون في الطرفين، الاسرائيليّ والفلسطينيّ، لا يبدو في الواقع أي مؤشر على أن هذا الوضع سيتغير في الشهور المقبلة. وسيُحيي الداعمون المخضرمون القدامى لحل "دولتان لشعبين" في اسرائيل وخارجها، بألم واحتجاج – بلا شك – ذكرى خمسين عاماً من الاحتلال، على شاكلة صدى معاصر لأنبياء التوراة الذين (كانوا) يتدثرون بالأسمال المعفرة بالرماد، لتقريع وادانة حكام حقبتهم، وللتحذير من الدمار والخراب القادمين جراء تدنيس القيم المقدسة. وبالنسبة لهذه المجموعة، فإن انحراف دولة اسرائيل الديمقراطيّة عن درب الصواب، لكونها تحرم ملايين الفلسطينيين من الحقوق الأساسية – إنما يشكل غبناً واجحافاً لا يتحملهما أي ضمير، فما بالك وهذا هو الحال طوال خمسين عاماً، دون نهاية تلوح في الأفق.

الغالبيّة المترددة : لمزيد الأسف، فإن خمسين عامًا هي مدة كافية للاعتراف بحقيقة أن البُعد الضميريّ بحدّ ذاته لا يكفي لإقناع وتجنيد غالبيّة الاسرائيليين، الذين ينظرون إلى القضية بمنظار من الاعتبارات المرنة، وهم ليسوا شركاء في قناعات المجموعة الأولى العميقة. إن "الأكثريّة الصامتة" تميل إلى دعم فكرة "دولتان لشعبين" بشكل مبسّط. فهم مقتنعون بأن الفوضى السائدة حاليًا في الشرق الأوسط لا تتيح، في هذا الأوان، اتخاذ خطوات فعليّة لصالح حل الدولتين. وهم قلقون، وبحق، بشأن التداعيات الاقتصاديّة والسياسيّة والأمنيّة المترتبة على أي تغيّر دراماتيكي. واكثر ما يفزعهم – الانسحاب العسكري الذي (قد) يخلق ظروفًا لبداية حرب أهلية. الغالبيّة ستعارض الضغط الخارجيّ بشأن القضايا التي تعتبرها قضايا وجوديّة بالنسبة لها ولعائلاتها وللمجتمع الاسرائيليّ بأسْرِه.

جماعة المستوطنون والأنصار الأيديولوجيين: هذه المجموعة تؤمن بأن حل الدولتين سيسبب لها أضرارًا فادحة، ذلك أن كثيرين سيضطرون إلى مغادرة بيوتهم والسكن من جديد في مكان آخر. ليس هذا فحسب، بل إن هذا الأمر يشكل بالنسبة للكثيرين تحديًا لمنظومتهم الإيمانيّة العقائديّة ولمشروع حياتهم برمّته.

على ضوء ما تقدم، يصبح عمل المجتمع المدنيّ بالغ التعقيد: فعلى المقتنعين بضرورة إنهاء الاحتلال البحث عن طريق للوصول إلى أولئك الذين يفكرون بشكل مغاير، وأن يلتفتوا إلى مخاوف المتأرجحين، والرد على المخاوف العملية، السياسيّة والفكريّة لدى فئة المستوطنين – بشكل ناجع قدر المستطاع .

يهدف هذا المشروع إلى تشخيص الظروف الضروريّة لتعزيز دعم الأكثريّة الاسرائيليّة لحل الدولتين. بيد أن السؤال الأساسيّ لا يكمن فيما إذا كانت هنالك أغلبيّة لحل الدولتين كمستقبل مثاليّ، إذ إن معظم استطلاعات الرأي العام تعتقد بأن هنالك أكثرية كهذه (الدار، 2016). وبالفعل، فان جميع رؤساء الحكومات الاسرائيليّة الأربعة الذين انتُخبوا خلال القرن الحادي والعشرين قد قالوا علنًا أنهم يعارضون السيطرة الاسرائيلية الدائمة على الفلسطينيين – على الرغم من أنهم أمضوْا سنيّ حياتهم المتشكلة في حزب الليكود. والقضية الحقيقية هي ما إذا كانت ثمّة حاجة للفعل العاجل في الوقت الحاضر للدفع باتجاه – أو كما ورد في التقرير الأخير للرباعيّة الدوليّة: الحفاظ على الأقل ، على أمل الدولتين (الرباعيّة الدوليّة للشرق الأوسط، 2016). على الرغم من أن معظم اليهود في اسرائيل يرفضون أجندة الضم الخاصة باليمين، إلا أنهم حذرون بشأن الانسحاب من الضفة الغربيّة، بعد أن سيطر مقاتلو حماس وحزب الله على الأراضي التي انسحبت منها اسرائيل. الكتلة المركزية هي بمثابة السند والمتكأ للرأي العام الاسرائيليّ فيما يتعلق بالقضية الفلسطينيّة، وهي التي ترجح الكفة بين اليمين واليسار الكلاسيكيّ التقليديّ. لعل السؤال: هل توجد حاجة إلى العمل الآن – هو السؤال الذي يقسم الأكثريّة الاسرائيليّة المحتملة المؤيدة لحل الدولتين، ما بين اليسار النشط، والوسط الحذر.

يستند هذا المقال إلى مقابلات مع نشطاء وباحثين في المجتمع المدنيّ بغية فحص قدرة المجتمع المدنيّ على الإسهام في توسيع الدعم، وخاصة لدى الوسط واليمين المرن المعتدل، من أجل دفع حل الدولتين قُدُماً. المجتمع المدنيّ هو الحيّز الغير الانتخابيّ الرئيس الذي يقوم المواطنون في إطاره بأنشطة منظمة، لتشكيل وصياغة الأجندة، وقيم ومعايير الخطاب العام. بهذه الصفة فإنه (المجتمع المدني) يشكل المقياس الأمثل للتأمل بالقضايا الحارقة – أو غير الحارقة – في نظر الاسرائيليين، ولطرح استراتيجيات ممكنة لإشعال الشرارة من جديد في الجبهة المتطلعة الى السلام / ضد الاحتلال. وفي الخلاصة، أدعي أنه يتعين على أنصار السلام أن ينظروا إلى العام الخمسين للاحتلال، بروح من محاسبة شديدة للنفس، تعترف بجذور هامشيتنا الراهنة في المجتمع الاسرائيليّ، وتبلور استراتيجيات لبناء دعم واسع وعميق على مشارف نضالاتنا المقبلة.

المجتمع المدني وتعزيز السلام: الهامشيّة والمثابرة

ينشط في اسرائيل "قطاع ثالث"، حيويّ ونشط، يضم أكثر من (44) ألف جمعيّة، ويعتبر واحدًا من أكبر القطاعات الثالثة من حيث عدد التنظيمات والموظفين والأنشطة الماليّة للفرد (القيادة المدنيّة، 2016)[1]. تنتشر الجمعيّات في مجمل الطيف الاجتماعيّ الصاخب والمنقسم من ناحية الانتماء المجتمعيّ، والمشارب السياسية. في السنوات الأخيرة صنع داعمو المجتمع المدنيّ في اسرائيل العناوين، وشكّلوا الخطاب العام، ورسخوا الأجندات الدستوريّة والتشريعيّة بواسطة مطالب العدالة الاجتماعيّة والمساواة الاقتصاديّة. وقد تجلّى هذا الأمر بالمظاهرات الحاشدة في صيف العام 2011، التي كانت بمثابة الحركة الاحتجاجيّة الأضخم والأكثر استمرارًا في تاريخ الدولة. في ذلك الصيف نشأ رعيل جديد من القيادات المدنيّة والبرلمانيّة والتنظيمات المدنيّة – كصدى اسرائيلي للربيع العربيّ، على وقْع الدعم الواسع لأجندة التغيير الاجتماعيّ الاقتصاديّ، على الرغم من أن النتائج الراهنة عُرضة للاختلاف (شفير، 2016).

"جمعيّات السلام" هي جزء صغير، لكنه بارز – في القطاع الكبير للمجتمع المدنيّ. هذا المصطلح هو علامة فارقة توحّد مجموعة انتقائيّة من المبادرات المدنيّة الشعبيّة التي تُعنى بصالح حقوق الانسان وحل النزاعات، وبالتظاهر ضد التمييز والاحتلال، وبالتربية والتثقيف من أجل السلام، وبالعمل بأساليب ووسائل شتى لتغيير وجهات النظر ونمط العلاقات بين اليهود الاسرائيليين والعرب الفلسطينيين – داخل الخط الأخضر وخارجه، على حد سواء. لدى ما لا يقل عن مئة جمعيّة مسجلة، تنشط على الجبهة الاسرائيلية الفلسطينية، مبادرات تجمع بين مضامين لصنع السلام وحماية البيئة، والتطوير الاقتصاديّ

1 وفقاً لتقرير منظمة السقف لـ"القيادة المدنيّة" – ففي اسرائيل (44) ألفًا و (109) جمعيّات مسجلة، من بينها (21) ألف جمعيّة قدمت تقاريرها في العام 2015، وهي حقاً ناشطة وفاعلة.

والطب والصحة والإعلام والرياضة – الى جانب وسائل وأساليب كلاسيكيّة اعتياديّة لصنع السلام، تشمل الإرشاد والإعلام والتوعية والحوار والدبلوماسيّة المتعددة القنوات والتثقيف للسلام والاحتجاج غير العنيف. يضم هذا المجال منظمات قديمة تأسست خلال الانتفاضة الأولى واتفاقيات أوسلو، إلى جانب مبادرات لشركات حديثة ناشئة (ستارت أب). إن هذا القطاع متنوع من ناحية فكرية (ايديولوجيّة) – يتراوح ما بين تطوير استراتيجيّات على وقع الحوار مع أية حكومة، وما بين جمعيّات "لا سياسية" وحتى تنظيمات نقديّة من ناحية نظرتها إلى عمليّة السلام، والاحتلال والدولة. وبالفعل، فان القاسم المشترك الذي يجمع ما بين النشطاء والمبادرات – ليس واضحًا، اللهم سوى حرصهم ومثابرتهم بالعمل المتعلق بقضية النزاع – وفي ذلك ما يكفي في هذا الأوان للتمييز بينهم وبين التيار الاسرائيليّ المركزيّ.

إنها لأزمنة عصيبة، إذا جاز التعبير، لوجود "تنظيم سلام". منذ اندلاع الانتفاضة الثانية عام ألفين شهدت عمليّة السلام الرسميّة حقبة من التجربة والخطأ، ما بين مشاهد ومظاهر للمفاوضات الفاشلة، والتصعيد بالعنف والجمود المطول دون "أفق سياسيّ" يكفل قيمة العمل مع "الطرف الآخر" – (منذ ذلك الحين) يعاني هذا المجال من أزمة مزمنة في الشرعية (CMM، بحث ميداني، 2014)، وعانى العمل المشترك من وصمة "التطبيع" في فلسطين، ونُحّي في اسرائيل جانبًا، إلى الهامش، الأمر الذي دفع وسائل الإعلام إلى رثائه وتأبينه (كالمان، 2014). إن أية أزمة – الانتفاضة الثانية، حرب لبنان الثانية، الحروب غير المتكافئة في غزة بأعداد غير متكافئة من الضحايا والمصابين – تجبي ثمناً، نظرًا لرفض المشاريع والبرامج المشتركة، وتصبح العلاقات أشد توترًا، وتتحطم الآمال في خضم الأعمال العدائيّة المستجدة، والضحايا الجدد .

بالإضافة لذلك، أصبحت التهجمات على "اليساريين" في السنوات الأخيرة صرعة وتقليعة لدى اليمين الاسرائيليّ المتشدد، الذي تنحو أذرع المجتمع المدني لديه مَنحًى حملات القتل والاغتيال الديغيتالي، والتجسس التنظيميّ، والعربدة والزعرنة والعنف في الشوارع، لإلصاق وصمة بنشطاء السلام وحقوق الإنسان الاسرائيليين ولترهيبه . يحظى المعتدون بمسنادة من قبل العديد من وزراء الحكومة الحاليّة، الذين يستغلون وزاراتهم والحقوق والصلاحيّات المقرونة بمناصبهم، وكذلك قوتهم التشريعيّة – لأغراض التشكيك والتشهير والملاحقة والتنكيل، بأشكال مختلفة، بحق التنظيمات البارزة في المجتمع المدنيّ في إسرائيل، تلك التي تسعى إلى كشف سوء الاستغلال المنهجيّ للاحتلال ومعارضته.

بيد أن الاشاعات حول موت "نشاطات السلام"، كما يقول المثل – مبالغٌ فيها. فالتنظيمات العريقة قد تبنّت جملة من الاستراتيجيّات المختلفة والمكمّلة، وهي تبقى صامدة، بل إنها في حالات معينة تنمو في خضم جلبة ومعمعان القرن الحادي والعشرين. يكشف مسح للنشاط المشترك لنشطاء من طرفي النزاع، أجري في تموز 2016 عن "مسيرة الحرية" التي شارك فيها (800) اسرائيليّ وفلسطينيّ عند حاجز "الأنفاق" التابع للجيش الاسرائيليّ في الضفة الغربية، ووفود شبابيّة من اسرائيل وفلسطين شاركوا في الصيف في حوارات متعددة في اسرائيل وخارجها، وكثرة من اللقاءات على موائد "إفطار رمضان" ومهرجانات "ليالي رمضان" في البلدات العربيّة في اسرائيل، اضافة إلى نشطاء اسرائيليين يزوّدون بالماء البلدات الفلسطينيّة التي قُطعت المياه عنها من قبل شركة "مكوروت"، وكذلك جولات جمع المعلومات على طول الجدار الفاصل وفي القدس الشرقيّة لاسرائيليين ويهود من الخارج، ومشاركة منظمات غير حكوميّة في جلسات بالكنيست، لعرض مواقفها من القضايا المتعلقة بعمليّة السلام ومكافحة التمييز، وكذا دوري مسابقات الشيش بيش (النرد) في القدس – الشرقيّة والغربيّة، وعرض فيلم وثائقيّ حول الجدار الفاصل، ووفد منظمات السلام الاسرائيليّة غير الحكوميّة، الذي التقى في رام الله مع اللجنة الفلسطينيّة للتواصل مع المجتمع الاسرائيلي، وحلقات الحوار تحت قبة السماء (في الهواء الطلق) في تل ابيب – وهذا غيض من فيض للعديد من الفعاليّات والأحداث. لقد نظمت حركة "نساء يصنعن السلام" التي تضم ناشطات عربيّات ويهوديّات، وقامت كرد فعل على العملية العسكريّة "الجرف الصامد" صيف العام 2014 – (نظمت) في اكتوبر تشرين الأول 2016، بنجاح، "مسيرة الأمل" التي استمرت اسبوعين، وبلغت أوجها بالمظاهرة شارك فيها عشرون ألف انسان قبالة منزل رئيس الحكومة في 19.10.2016. لعل الأمر الأهم، هو المجهود الضخم من أجل تجنيد "الأكثريّة الاسرائيليّة المعتدلة" وتمّ إشهار عدد من القنوات الدبلوماسيّة الرامية إلى إعادة بناء الثقة وتمهيد السبيل لاستئناف مفاوضات السلام بين اسرائيل والفلسطينيين، بدعم من دول المنطقة والمجتمع الدوليّ. في خضم سياق التحدي بلا هوادة، فان هذا المجال قد بقي ثابتًا ومرنًا على نحو يثير الاعجاب.

لقد ردت الجمعيات على أزمة الشرعيّة بطرق متعددة، انطلاقًا من مفاهيم الاستراتيجيّة السياسيّة – فقد تمحورت المجموعات اليساريّة الراديكاليّة ببناء الشرعيّة في المجتمع الفلسطينيّ، بتبني أطر النضال المشترك أو المقاومة المشتركة، وبالتضامن والنشاط المباشر غير العنيف ضد الاحتلال. ووجهت مبادرات أخرى نحو توسيع الشرعيّة في المجتمع الاسرائيليّ عن طريق الدخول إلى أوساط اسرائيليّة كانت قبلاً بعيدة كليًا وبشكل تقليدي عن النشاط من أجل السلام، بل وحتى كانت تعارضه. ومن بين هذه التوجهات يمكن الاشارة إلى عدة برامج ومشاريع طليعيّة تُعنى بالحوار في إطار المجتمع المحليّ حول السلام ، وشاركت فيها مجموعات من اليهود الحريديم ويهود من أصول روسيّة، وقيادات المجتمع المدنيّ العربيّ، بالإضافة إلى القيادات الدينيّة (اليهودية) وقيادات المستوطنين. وتعكس هذه الوجهة تحديدًا ادراك حقيقة أن بناء الدعم الذي يتجاوز "معسكر السلام" التقليديّ، سيشكل العامل الحاسم لتجنيد أكثرية فاعلة من أجل حل كهذا، يستوجب الاعتراف بالمصالح الحيويّة والحصول على أقصى درجات الدعم من داخل فئة المستوطنين لتقليص حجم المؤازرة للمعارضة من جهة اليمين (شير، 2016).

على المستوى السياسيّ، فان أنصار القناة غير الرسميّة (track II) يدعمون النظريّات السياسية التي تتيح للقيادتين الاسرائيليّة والفلسطينيّة التقدم في عمليّة السلام على قاعدة "ما اتُّفق عليه، سيُنفَّذ"، عوضًا عن النظرية الفاشلة التي تقول "لا شيئًا متفقًا عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء" (هيرشفيلد، 2014)، ويدعمون كذلك التوجه إلى اللاعبين الاقليميين المركزيين، وخاصة مصر والأردن والمملكة العربيّة السعوديّة – وذلك بغية الحصول على شرعيّة أوسع لدى الاسرائيليين والفلسطينيين، من أجل دفع عملية السلام تدريجياً وعلى مراحل.

كيد مرتدّ من اليمين : تجنيد مضاد معتدل

يبدو أن التصعيد العنصريّة والعنف في السنوات الأخيرة، وخاصة سلسلة جرائم الكراهية ضد الفلسطينيين وضد نشطاء السلام الاسرائيليين – قد أوجدا نزعة إلى التجنيد المضاد. إذ أن نشطاء اسرائيليين وأجانب ينتظمون الآن في كل عام وينضمون إلى مزارعي الضفة الغربيّة في قطف الزيتون، سعياً إلى خلق قوة مضادة للعنف من طرف "فتيان التلال". ولقد أدت عمليات "تدفيع الثمن"، بجوهرها الوحشي والعنيف، إلى تأسيس حركة "تاغ مئير" (شارة مضيئة)، وهي حركة تضم يهود متدينين مناهضين للعنصرية، وإلى تأسيس الائتلاف لمكافحة العنصريّة في اسرائيل. وقامت في القدس مجموعات من النشطاء لمنع الاعتداءات على الأماكن المقدسة لدى المسيحيين والكائنة على "جبل صهيون" ولمسح الطلاء العنصري الذي يخفي معالم الكتابات بالعربية على اللافتات واليافطات. وكان هذا النشاط تحديدًا واحدًا من بين عشر مبادرات جديدة لمنتدى التسامح المقدسي، الذي حصل مؤخرًا على مئتي ألف شيقل من بلدية القدس لتوسيع أنشطته (بيطون، 2016).

لعل هذه المنحة من بلدية لا تُعرف بكونها معقلًا لليسار السياسيّ تدل على الاحتضان المضاد لأنماط معينة من النشاط المناهض للعنصرية، وأنشطة "المجتمع المشترك". لقد فعلت آفة العنصرية اليمينية المتطرفة في اسرائيل ما لم تفعله عشرات الأعوام من النشاط ضد الاحتلال: فهي حرّكت شخصيات معتدلة من داخل أوساط المتدينين وأوساط اليمين الوسط لم تكن لها علاقة مع "معسكر السلام" التقليديّ، فرفعت هذه الشخصيات صوتها من أجل الحوار وأنسنة الآخر ومن أجل الديمقراطيّة الليبراليّة المتنورة – وهي قيم تُعتبر عمومًا قيمًا يسارية.

المثال البارز في الأوساط الدينية التقليدية (اليهودية) هو الحاخام بنيامين لاو، ابن شقيق الحاخام الرئيسي الأسبق لإسرائيل الذي تربّى في اطار حركة "بني عكيفا" وتخرج من المدرسة الدينية في "غوش عتصيون". بينما هو ما زال يشغل وظيفته كحاخام يرعى شؤون مجموعة محلية في القدس، فان الحاخام لاو يتزعم في السنوات الأخيرة حركة "تاغ مئير" ويعارض جهارة ظواهر العنصرية والتطرف الدينيّ. كما أن الحاخام لاو يدير مشروع "حقوق الانسان في الديانة اليهوديّة"المنبثق عن المعهد الاسرائيليّ للديمقراطيّة (كمين، 2013). في أوساط اليهود "الحريديم" التقليديين تتصدر الواجهة عدينا بار شالوم، مؤسسة الكليّة الدينيّة للبنات المنتميات إلى جماعة "الحريديم"، وهي ابنة الحاخام الرئيسي السابق

لليهود الشرقيين (السفاراديم)، الزعيم الروحي لحركة "شاس" – الراحل عوفاديا يوسيف – وهي معروفة بجهدها الثوريّ لتوفير التعليم العالي للنساء اليهوديات المتدينات، وللدمج الأوسع لمجتمعها المتدين في الاقتصاد والمجتمع في اسرائيل. ويُعرف عنها بدرجة أقل – لكن بدرجة مشرّفة – نشاطها لدمج دراسات حل النزاعات والحوار في منهاج التعليم الخاص بالكليّة المذكورة، وسعيها العلني من أجل السلام والتعامل الانساني مع الفلسطينيين – وجميعها أنشطة تتناقض مع بعض ما ورد من أقوال وتصريحات على لسان والدها الراحل (ميلر، 2016).

لقد أسهمت الحوارات مع قيادات دينيّة في انفراج التوتر بشأن الأماكن المقدسة المختلف عليها. فلقد أصدر حاخامات من أوساط اليمين، ممن هم ضالعون في مبادرة "حوار السلام" ("سيح شالوم") – (أصدروا) بيانات تتضمن اعترافًا بمرجعية الوقف الاسلاميّ في الحرم القدسي ("جبل الهيكل"). وأنشأت منظمة "موزايكا" ، التي يترأسها الحاخام ميخائيل ملكيؤور، حوارًا مع قيادات دينيّة اسلاميّة، وقام بدور هام في تخفيف حدة التوتر بشأن الأماكن المقدسة في القدس (مالتس، 2016). كما أعلن الجنرال يعقوب عميدرور، الرئيس الأسبق لهيئة الأمن القومي، وهو مقبول لدى القيادات الدينيّة اليهوديّة كمرجعية في قضايا الأمن والسياسة – أعلن على الملأ معارضته لفكرة ضم مناطق (C) أو بناء مستوطنات جديدة، ودعم الخطوات الرامية الى دفع المفاوضات مع الفلسطينيين قُدُمًا (عميدرور، 2016).

في اليمين العلمانيّ، اتخذ عدد كبير من الشخصيات المخضرمة، من صميم حزب الليكود، مواقف صريحة ضد تنامي منسوب العنصريّة في حزبهم. ويبرز الرئيس رؤوفين ريفلين، بشكل خاص، من بين غلاة أنصار الضم، الذين تحولوا، كلٌ بأسلوبه، إلى مدافعين عن المساواة الاجتماعيّة وسلطة القانون وحقوق الانسان واحترام النسيج الاجتماعيّ الانسانيّ الذي يتكون منه المجتمع الاسرائيليّ، وفقاً للنسق الليبراليّ الديمقراطيّ والتعدديّة الثقافيّة، على أرقى ما يكون (هيخت، 2016). ولقد أصبح الرئيس ريفلين هدفًا لأوباش اليمين في شبكة التواصل الاجتماعية، على خلفية مواقفه الصريحة الواضحة، بما في ذلك زياراته المعززة بالإعلام لعدد من المواطنين العرب، ضحايا الإرهاب اليهودي – لكن التهجمات عليه لم تضف إرادته، ولم تثنه عن التمسّك بمواقفه (ليؤور، 2015).

صُدمت هذه التيارات الفكرية في تشرين الثاني 2014 بواقعة احراق المدرسة العربيّة اليهوديّة في القدس، حين أضرم المتطرفون النيران، تحت جنح الظلام، بأحد الصفوف، وخطّوا على الجدران شعارات عنصريّة. هذه الواقعة أصبحت مفترق طرق من ناحية ردّ الفعل لدى الرأي العام – ليس من باب التخويف والترهيب أو الوصم، بل تحديدًا على هيئة سيل غير مسبوق من الدعم للمدرسة من جهة أوساط مختلفة من المجتمع الاسرائيليّ. وتُوج هذا الدعم بزيارتين قام بهما للمدرسة رئيس الدولة ريفلين، الذي أضفى الشرعيّة الرسميّة على نموذج تربويّ كان في الماضي مسألة خلافيّة (لزروس، 2015).

في السنوات الأخيرة تتسع على الدوام شبكة المدارس المختلطة الثنائية اللغة، التابعة لجمعية "يدًا بيد"، حيث يتعلم ألف و (285) تلميذًا مسجلين حاليًا في ستة أطر مناطقية في طور التطوير. عمليًا، حسبما تقول ريفكا برداخ، مديرة شعبة تنمية وتطوير الموارد – فان الجمعية تبدو شبه عاجزة عن تلبية الاقبال العارم على التسجيل للمدرسة، وتضم لوائح الانتظار للتسجيل في مدارس الشبكة القائمة الآن، مئات العائلات، وتتلقى الجمعية طلبات لتطبيق البرنامج في ثمانية أماكن أخرى (برداخ، 2016). في الفترة نفسها طُبقت بنجاح استراتيجية أخرى، أكثر تواضعًا، للتكامل التربوي الذي تجلى في انخراط مئات المعلمات والمعلمين العرب في المدارس اليهوديّة الرسميّة. ولقد تمّ تبني هذه البرامج التي توجهها جمعيّة مبادرات صندوق ابراهيم وجمعيّة "مرحفيم" من قبل وزارة التربية والتعليم على الصعيد المناطقي، الأمر الذي "ارتقى" بهذه النماذج بشكل يتأتّى في أحيان اكثر تباعدًا عن طريق تدخل عربي يهودي (ماؤور، 2016). وفي ظهور علني كرر رئيس الدولة دعمه للقيم التربوية المختلطة وقال: "نحن لا نستطيع الاستمرار في البقاء على الوضع القائم وتربية أولادنا في غياهب الجهل المتبادل، بتوجّس واغتراب، فالأولاد الذين لا يتحدثون العبريّة والعربيّة ليسوا قادرين على التخاطب والتحدث فيما بينهم، ليفهموا بعضهم البعض ... لا يجوز لنا التخلي عن التربيّة على الشراكة" (ريفلين، 2016) .

هذه التغيرات الصغيرة، لكن بالغة الأهمية، صوحبت بتأكيد متجدد على السياسة والخطاب البلاغيّ الرسميين بشأن الدمج الاقتصاديّ للمواطنين العرب في إسرائيل، كمصلحة إسرائيليّة وطنية. ولقد عبر ريفلين عن هذه الفكرة في خطابه الهام عام 2015 في مؤتمر هرتسليا، حين قال: "من وجهة النظر الاقتصاديّة، لا يبدو الواقع الراهن مستدامًا. الحساب بسيط وبمقدور أي ولد أن يفهمه. ما لم نقلص الفجوات والفوارق الماثلة الآن في منسوب المشاركة في القوى العاملة وفي الأجور الخاصة بالعرب والحريديم، فلن تستمر اسرائيل في كونها اقتصادًا متطورًا (ريفلين، 2015). وأكثر من ذلك، فان الحكومة الحاليّة، التي تسمّي نفسها بالحكومة الأكثر يمينيّة في تاريخ اسرائيل، قد اتخذت في كانون الأول 2015 ، قرارًا تاريخيًا بمساواة الموارد الممنوحة للوسط العربي في اطار ميزانية الدولة، بما في ذلك استثمارات تزيد عن (15) مليار شيكل في البنى التحتيّة والتنمية الاقتصاديّة للوسط العربي (مكتب رئيس الحكومة، 2015). هذه الانطلاقة تسنّت بفضل سنوات من عمل المجتمع المدنيّ – جهود المرافعة القانونيّة، بناء الائتلافات، تطوير البرامج، البحث وتشكيل مجموعات اللوبي – وذلك بقيادة جمعيّات عربيّة يهوديّة مثل"سيكوي"، سوية مع المجتمع المدنيّ والقيادات السياسيّة للفلسطينيين مواطني اسرائيل (فريق مهمات حكوميّ حول قضايا العرب مواطني اسرائيل، 2016). يشهد نشاط هذه على الطاقات الكامنة في المنظومات الاستراتيجيّة، وغيرها ،المنبثقة عن المجتمع المدنيّ لإحداث تغيير ايجابيّ، حتى في الظروف السياسيّة الراهنة.

اليسار داخل "الخزانة": المجتمع المدنيّ وسياسة "السلام"

أفلحت "منظمات السلام" الإسرائيليّة الفلسطينيّة، والعربيّة اليهوديّة بالصمود في وجه منظومة كاملة من المعارضة الشديدة، وبقيت بهيئة صورة مصغرة فاعلة في المجتمع المدنيّ الاسرائيليّ، حتى وان كانت جدّا صغيرة. لقد طورت التفرعات التربويّة في هذا المجال نماذج مُجربةً لأنسنة وجهات النظر ولتحقيق تأثير عميق على المستوى الشخصيّ ، وما بين الأفراد ، على مستوى المجموعة الصغيرة (لزروس وروس، 2015). ورغم ذلك تبقى التأثيرات الأوسع والانطلاقات السياسيّة قليلة، متباعدة عن بعضها البعض، وفي أحيان متقاربة (تبقى) منحصرة في العلاقات بين العرب واليهود، وليس في السلام مع الفلسطينيين.

في كل ما يتعلق بالنزاع الاسرائيليّ الفلسطينيّ وحقوق الإنسان للفلسطينيين، يَنظر الاسرائيليون إلى أنشطة المجتمع المدنيّ وكأنها تقتصر على أفراد "معسكر السلام"، تلك النخبة العلمانيّة، الاشكنازيّة، اليسارية صاحبة الثقافة العالية. تعي قيادة مجموعات السلام في المجتمع المدنيّ هذه المحدوديّة، وتدور نقاشات عدة حول سبل الانعتاق من هذا الجيب الاثنيّ والاجتماعيّ الاقتصاديّ. كما أسلفنا، فقد رُصدت في السنوات الأخيرة جهود مبتكرة لتعزيز قيادة ذات نزعة سلاميّة في الأوساط الصهيونيّة الدينيّة، وفي أوساط الحريديم وفي أوساط اليهود ذوي الأصول الروسيّة، كن هذه الجهود ما زالت في بدايتها، وهي موجهة إلى نخب ضيقة، وليس إلى الجمهور الواسع (ليبوفتش شميدت، 2015).

رغم المعارضة المتشددة، والجمود السياسي ونزع الشرعيّة لم تلغ أنشطة السلام عن مشهد المجتمع المدنيّ في إسرائيل. لقد نجحوا في حصرها، حتى الآن، في أطر ضيقة من المجموعات والشرائح السكانيّة المستعدة أصلًا لقبول واستدخال الرسالة. في السياق الاجتماعيّ الأوسع في اسرائيل، فان مجرد ذكر الموضوع الفلسطينيّ يُعتبر "سياسيًا" و "انقساميًا". لذا، فان قادة الاحتجاجات الاجتماعيّة قد شطبوا عن وعي وإدراك مسألة الاحتلال وعمليّة السلام من أجندتهم، وقللّوا عن قصد مسبق، من شأن نشاطهم السابق في هذه القضايا، ومن شأن آرائهم اليساريّة حول النزاع (شولتسينر، 2016).

ليؤور فينكل بيرل، المديرة العامة لجمعيّة "القيادة المدنيّة"، التنظيم الأعلى للقطاع الثالث في اسرائيل، والذي يضم مئات الجمعيّات الخيريّة ومنظمات المجتمع المدنيّ. وهي خريجة البرنامج الشبابي "بذور السلام"، وكانت في الماضي رئيسة منتدى منظمات السلام الاسرائيليّ الفلسطينيّ، وناشطة في حركة احتجاجات العام 2011. تتيح لها هذه الخلفيّة التي جاءت منها تقدير اسهامات ومحدوديّات المجتمع المدنيّ في صنع السلام.

تعي فينكل بيرل تمامًا قيمة التداخل الاسرائيليّ الفلسطينيّ؛ وتعزو بشكل جازم سلوكها لدرب النشاط الناضج لإلى مشاركتها في الحوارات في سن الخامسة عشرة، إذ تقول: "كانت تلك اللبنة الأولى التي شققت عليها طريقي في الحياة، من فتاة لا دخل لها بالمرة، محميّة، بل حتى ساذجة، توجهت إلى "بذور السلام" في "مين" في الولايات المتحدة عام 1996، هكذا تحولت إلى ناشطة سلام كما

أنا اليوم. شكلت تجربتي مع الجدل والحوار ذلك الحدث الذي يحلّ فيه الادراك لديّ، وفجأة يصبح طريقي في الحياة واضحًا جدًا ... وبنظرة إلى الوراء، فإن هذه كانت اللحظة التي بدأ فيها كل شيء" (لزروس وروس 2015). أمضت فينكل بضع سنوات بالعمل في المنتدى الاسرائيليّ الفلسطينيّ لمنظمات السلام، وهي تعي جيدًا التحديات الماثلة في هذا المجال.

تذكر فينكل بيرل في سياق الاحتجاجات الاجتماعيّة عام 2011 نضالاتها لشمل الحل السياسيّ للنزاع في أجندة الحركة الاحتجاجيّة. كانت القيادة العليا للحركة الاحتجاجيّة تضم نشطاء ضد الاحتلال وخريجين من برامج التربية للسلام، غير أنهم حرصوا على التقليل من شأن آرائهم وعلاقتهم بهذا الأمر. من جانبها رفضت فينكل التستر على نشاطها من أجل السلام، إذ تقول: "خلال الاحتجاجات كنت أسير وأنا ارتدي ثوبًا مكتوب عليه أنه لا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعيّة دون اتفاقية سلام، وقال لي الناس من حولي أن هذا يخلق للانقسام والتضاد" (فينكل بيرل، 2016).

من وجهة نظرها الحاليّة تدرك المنطق الكامن في إخراج موضوع السلام من احتجاجات 2011، فتقول: "أنت لا تريد أن تخسر الناس بسبب قضايا مُختَلَفٍ عليها، وعندما تعمل على مستوى الماكرو، فانك تتوجه إلى القاسم المشترك الأدنى ... واليوم، في القيادة المدنية، عندما أطرح قضية ملاحقة الحكومة لمنظمات حقوق الانسان، فإنني أخسر كثيرًا من الناس". تورد فينكل على سبيل المثال لدى حديثها عن هذه المسألة "قانون الشفافية" الحكوميّ، المتعلق بالمُنظمات والجمعيّات التي تتلقى معظم تمويلها من حكومات أجنبية. هذا القانون يُفهم عادة وكأنه قانون يهدف إلى نزع الشرعيّة عن منظمات المجتمع المدنيّ التي تُعنى بالسلام وبحقوق الانسان ، وتقول فينكل ، "هيئتنا الادارية تعارض هذا القانون على المستوى المهني ، لا السياسي .... لكن هنالك منظمات للمجتمع المدنيّ رأت أنه لا يجوز لنا أن نكون متورطين، لأن مجمل المسألة أشبه بمباراة كرة قدم سياسية، وشعرت منظمات اليسار بأننا قد هجرناها وتخلينا عنها لأننا لم نقل أن هذه ملاحقة سياسيّة".

تمتدح فينكل بيرل في نهاية الأمر عمل "جمعيّات السلام"، لكنها تدرك كذلك جيدًا محدوديّة مجال عملها، فتقول: "الحديث عن ضئيل من المنظمات – والتي تقوم بعمل ذي قيمة عظيمة، وهي مؤثرة ومهمة ، وتعكس صوت شريحة في المجتمع الاسرائيليّ، وتقوم بذلك بشكل واضح وقيميّ – لكنه صوت آخذ بالخفوت .... إنها لا تعكس صوت المجتمع المدنيّ في اسرائيل". والسؤال هو لماذا هذا؟ برأيها يتعين على مجموعات السلام في المجتمع المدنيّ التأقلم مع التغيرات العميقة في اسرائيل والمنطقة، وتقول: "نحن نعيش داخل سياق – إذ لا نستطيع توجيه تلك الرسائل ذاتها، وأن نتوقع ان تُستوعب فجأة بشكل مختلف. الخطاب داخل المجتمع الاسرائيلي قد تغيّر، وكذلك الشرق الأوسط قد تغيّر".

خيار الوضع القائم: السلام والفلسطينيون في الرأي العام الاسرائيليّ

بالنسبة لقدامى مؤيدي فكرة "دولتان لشعبين" تُعتبر أبحاث الرأي العام من الآونة الأخيرة بمثابة حمّام بارد. فعلى مشارف العام الخمسين لحرب الأيام الستة، خُصص عدد حزيران 2016 من "مؤشر السلام" لاستطلاع حول ماضي وحاضر ومستقبل الضفة الغربيّة المحتلة. ففي الغياب (المتوقع) لأي اتفاقية سلام، فضّلت غالبية المُستطلعين اليهود في اسرائيل ضم الضفة الغربية (32%) أو استمرار الوضع القائم (23%) على حل مفروض فرضًا (12%) او منح الفلسطينيين مساواة في الحقوق (19%). حتى بما يتعلق باتفاقية سلام مع الفلسطينيين فان 46% من اليهود عارضوا الانسحاب من المستوطنات، مقابل 43% مؤيدين لذلك. وأكثر من ذلك – ففي حين عبر 58% من المُستطلعين اليهود عن دعمهم للمفاوضات مع الفلسطينيين، فان 20% فقط توقعوا أن تُسفر هذه المفاوضات فعلًا عن اتفاقية (ياعر وهيرمان، 2016).

بعد فترة وجيزة نشر معهد "ميتافيم" للسياسات الخارجية الإقليمية نتائج استطلاع للرأي العام حول وجهات النظر في إسرائيل بشأن الأهمية النسبية للتعاون مع أربع دول عربية هي مصر والأردن والمغرب والمملكة العربيّة السعوديّة، ومع السلطة الفلسطينية. ولقد تلاءمت النسب الشاملة مع المواقف السياسية للمُستطلعين الاسرائيليين تجاه الفلسطينيين. أولى أنصار جميع أحزاب الائتلاف الراهن أهمية متدنية للسلطة الفلسطينية، التي أُدرجت في معظم الأحيان في المرتبة الأخيرة في القائمة. ويشرح الدكتور إيلي فودا مفسرًا: "الأخبار السيئة هي ... أن اكثر من نصف الجمهور يولي أهمية ضئيلة فقط، إذا جاز التعبير، للتعاون مع السلطة الفلسطينية"، على الرغم من حقيقة كون التنسيق الأمنيّ مع السلطة يؤثر تأثيرًا أكبر ومباشرًا على الحياة اليوميّة للإسرائيليين، أكثر مما تؤثر العلاقات الدبلوماسية مع الدول المجاورة ("ميتافيم"، 2016).

تعكس منظومتا النتائج التوجهات التي وجدتها الباحثة في موضوع الرأي العام وخبيرة الاستراتيجيّة السياسيّة داليا شنايدلين، التي تدعي أنه "إن أنت سألت عن دولة واحدة مقابل دولتين، فسيختارون (أي معظم اليهود في اسرائيل) دومًا دولتين" – ونال هذا الرأي مؤخراً تدعيمًا بواقع 60% مقابل 8% طبقًا لاستطلاع أجري في حزيران 2016 (إلدار، 2016). وتضيف شنايدلين: "لكن إذا كان الاختيار هو الوضع القائم مقابل انسحاب الآن – فان استطلاعاتي تُظهر أن قرابة 60% أو اكثر قليلًا سيختارون امكانية الوضع القائم" (شنايدلين، 2016).

تتطابق هذه المشاعر كليًّا مع التفضيلات السياسية لنتنياهو – إن كان من جهة تشديده مؤخرًاعلى العلاقات مع الدول السنية – حتى على حساب الفلسطينيين، أو من جهة استراتيجيته المعروفة بشأن دحض المبادرات الدوليّة لعمليّة السلام – أو كما أحسن ناتان زاكس وصفها بأنها "نقيض قابلية الحل" (زاكس، 2015). كما تشرح شنايدلين " تُظهر المعطيات على مدار أكثر من عقد من الزمن أن حل النزاع هو ذو أفضليّة متدنية بشكل واضح ضمن القضايا المركزيّة الأخرى. وتقودني الاستطلاعات في أوساط الاسرائيليين في هذا الموضوع إلى استنتاج مفاده أن الاكثرية لا تعتقد بأن من الممكن حل النزاع، ولا تعتقد بوجوب حله، لأن الحل لا يستحق التنازلات، والقيادة تدعم ذلك طوال الوقت". هذا، على الرغم من سنوات من التحذيرات الشديدة، من أن الفلسطينيين سيصبحون قريبًا أكثرية ما بين البحر والنهر، ومن أن نافذة فرص حل الدولتين توشك على الانغلاق، ومن أنه يتعين على اسرائيل السعي فورًا للحفاظ على طابعها كدولة يهودية وديمقراطية.

يمكن بالطبع طرح تفسير بديل، إذا كان نتنياهو يعتقد حقًا بأن التقارب مع الدول السنية ينطوي على مصلحة أمنيّة استراتيجيّة لدولة اسرائيل، فيمكننا أن نتصور أن العرب (المصريين، والاردنيين والسعوديين) سيصرون على الحفاظ على الحقوق الوطنيّة الأساسيّة للفلسطينيين، الأمر الذي يلزم نتنياهو بالبحث، عاجلًا أم آجلًا عن فهم لدعم الدول العربية للفلسطينيين – كما ادعى مؤخرًا الجنرال عميدرور في مقاله في صحيفة "يسرائيل هيوم" (عميدرور، 2016).

تكمن الصعوبة – حسبما يظهر في مؤشر السلام لشهر حزيران 2016 – في أن كثيرين من اليهود في إسرائيل يفتقدون المعرفة الأساسيّة اللازمة لتشكيل وصوغ وجهة نظر واعية حول الموضوع . ذلك أن 52% من المُستطلعين اليهود لم يعرفوا أن مصطلح "الخط الأخضر" يتعلق بحدود ما قبل حرب الأيام الستة، وفقط 15% أعطوا – بثقة – الإجابة الصحيحة. الأنكى من ذلك أن 50% من المجيبين أدلوا بتقدير منقوص لعدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية المحتلة، بينما اعترف 27% منهم بأنهم لا يعرفون الجواب، وفقط 13% أصابوا بتقديم التقدير الصحيح بوجود 2–3 مليون فلسطينيّ في الضفة الغربية، و1.8– مليون في قطاع غزة، بالإضافة إلى 1.8 مليون فلسطينيّ داخل اسرائيل (مؤشر السلام، 2016). هذا يعني أن اكثرية اليهود يفتقدون المعلومات الأساسية اللازمة لفهم الادعاء "الديموغرافي"، الذي يشكل المنطق الأساسي للفعل العاجل في موضوع حل الدولتين.

بغية تجنيد عدد كاف من الاسرائيليين لدعم التغيير السياسيّ المطلوب لإقامة دولة فلسطينية مستدامة، ثمة حاجة طبعًا إلى توسيع الوعي بشأن الحساب الديموغرافي الآنيّ في الضفة الغربية، وحقائق هامة أخرى. لا يجوز التوقعّ من جهاز التربية والتعليم أن يتطرق إلى هذه المشكلة، لأن الجهل في هذا الموضوع يخدم مصلحة الحزب المسيطر على وزارة التربية والتعليم (حزب "البيت اليهودي")، وكذلك مصلحة جناح الضم في حزب الليكود. عندما تكون القنوات الرسمية موصدة عمليًا ، فان المجتمع المدنيّ هو الحيز العام الذي يمكن من خلاله النضال من أجل الحصول على المعرفة والمعلومات.

الذكرى الخمسين الوشيكة ستوفر بالتأكيد العديد من "لحظات التعلّم" عن واقع الحياة في المناطق المحتلة. ترتفع في أوساط اليسار أصوات تدعو إلى استغلال

هذه الذكرى لإجراء استفتاء شعبي بشأن مستقبل الضفة الغربية، على نسق الاستفتاء حول خروج بريطانيا من الاتحاد الاوروبي، والاستفتاء حول استقلال اسكتلندا (برأون، 2016). وفيما يمكن للنتائج التي أوردناها سالفًا لأن ترجح الكفة ضد استفتاء مُلزم في هذه المرحلة – فان الشروع بنقاش عام في هذه القضية كفيل بأن يشكل اطارًا أمثل للتشديد على الوضع الديموغرافيّ، ويمكن التفكير في حملة إعلاميّة تسمّى بالعبرية "حقائق على الأرض"، وبالانجليزية Just the facts. ومع ذلك فان السؤال المركزيّ هو كيف يمكن، على ضوء الرأي العام والسياق السياسيّ الراهن، بلورة حوارات حول "خمسين عامًا"، على نحو لا يمكن أعاقته أو غربلته عبر مصفاة بريد التيار المركزيّ الإسرائيليّ. تجدر الاشارة إلى أن تحليلًا بحثيًّا أجري مؤخرًا ، واعتمادًا على الاستماع طوال سنين إلى النبرة التي يتحدث بها الاسرائيليون عن الاحتلال، يوفر اطارًا للتعاطي الناجح مع هذه المسألة.

خمسون عامًا، وأربعة أشكال من الخطاب

بغية تجنيد أكثرية لحل الدولتين، ثمة بالفعل حاجة إلى جسر الفجوات بالمعلومات، لكن هذا ليس بكافٍ. نحن نعرف من خلال عشرات سنين البحث الاجتماعيّ النفسيّ، أن الناس يتجاهلون في كثير من الأحيان، أو أنهم لا يصدقون المعلومات التي تبدو لهم مناقضة لمعتقداتهم الاساسية، أو ركائز الهويّة الاجتماعيّة، وخاصة في أوضاع الصراع السياسيّ المؤدي للاستقطاب (كالمان، 1999). لقد أسهم خبير علم النفس الاجتماعيّ، دانيئيل بار طال اسهاماً طيباً في أدبيّات هذا الموضوع حين صنّف "المعتقدات الاجتماعية المشتركة" التي تنتج ما أسماه هو "قيم وطباع النزاع" الاسرائيليّ، وهي المنظار الذي يفسّر الإسرائيليون من خلالها المعلومات المتعلقة بالنزاع مع الفلسطينيين (بار طال، 2007).

في كتابهما الصادر عام 2014 تحت عنوان "تأثيرات الاحتلال المتواصل" (impacts of lasting Occupation)، يشخّص بار طال واسحاق شنل أربع فئات من الحوار والخطاب في المجتمع الاسرائيليّ بخصوص كل ما يتعلق بالمناطق المحتلة عام 1967 (بار طال وشنل، 2014). الأولى، "احتلال مضرّ"، ترى في الاحتلال المتواصل أمرًا غير مقبول بطبيعته، عملًا بالمبادئ الديمقراطيّة وحقوق الانسان، ولكونه يؤدي إلى انهاك المجتمع الاسرائيليّ من الناحية الأخلاقيّة – حسبما يتجلى هذا في الشعار القديم الذي اتخذته حركة "السلام الآن" وهو "الاحتلال مُفْسد". من خلال هذه الرؤية ، فإن المناطق، طافحة بالتخيلات والتصورات السلبيّة، ومصدر للنزاع والصراع والعنف، ووصمة لسمعة إسرائيل الدوليّة، ومصدر تبذير لمواردها المحدودة. يتماثل المؤلفان مع هذه الرؤية بوضوح، ويطرحان مبادرة عنوانها "انقذوا اسرائيل – أوقفوا الاحتلال"، على مشارف الذكرى الخمسين (بار طال وشنل، 2016).

في القطب المضاد، يرتكز خطاب إنكار الاحتلال على إدعاء أنّ احتلال الأراضي في حرب الأيام الستة ما هو إلا " تحرير للوطن في حرب فرضت علينا فرضاً". لفترة معينة بدا أن هذا الخطاب قد عاد ليتراجع إلى أوساط اليمين الدينيّ، التي تشكل "يهودا والسامرة" بالنسبة لها جوهر أرض اسرائيل. بيد أن هذا الخطاب عاد ليثار من قبل جيل جديد من أعضاء كنيست من الليكود يصفون نزعة "الضم الأقصى للأراضي" بمصطلحات عرقيّة وقوجيّة، ومن بين هؤلاء النائبة د. عنات بيركو، والاسرائيليّة آن كولتر، التي تسخر من مصطلح "الضفة الغربيّة" على انها بدعة من اليسار، وكذلك نائبة وزير الخارجيّة، تسيبي حوطوبيلي، التي أوعزت للدبلوماسيين الاسرائيليين لدى توليها هذا المنصب، بأنه "من المهم القول أن جميع الأراضي هي ملك لنا، ولم نأت إلى هنا للاعتذار عن ذلك" (بيلغي، 2015).

هذه الأنماط من الخطاب، الراسخة في منظومة قيم أخلاقية/ فكرية كاملة – إنما هي محط انشغال واهتمام المقتنعين – أي قطاعات من المجتمع الاسرائيليّ، يعرفون ما يفكرون به. ثمة رسائل في واحد من أنماط الخطاب الآنفة الذكر هي قطعًا بمثابة "بيع الثلج لسكان الاسكيمو"، وهي قادرة على "اثارة حماسة المقتنعين"، لكنها لا تنطوي على طاقة "لتحريك الابرة"، بمعنى تغيير الموازين لدى الرأي العام. تتمحور هذه الأنماط من الخطاب تتمحور حول جوهر الاحتلال نفسه، وليس حول السياق السياسيّ تحديدًا. شعار "الاحتلال مضرّ" يرى في السيطرة العسكريّة المتواصلة على الفلسطينيين أمرًا غير معقول بأية حال، بينما "نفي الاحتلال" يعتبر السيادة الاسرائيليّة والاستيطان في المناطق عمليات مبررة – بل واجب الساعة – دون صلة بالظروف[2].

يعتبر النوعان الآخران من الخطاب – "الأرض مقابل السلام" و "المنطقة الأمنيّة" الأراضي المحتلة عام 1967 معضلة آداتيّة/برغماتيّة، وليس أمرًا اخلاقيًّا/ أيديولوجيًّا. يتعامل هذان النموذجان النسقان البرغماتيان، أولاً وقبل كل شيء، بالظروف وليس بطبيعة الاحتلال – ميزان الربح والخسارة، المخاطر والفرص، في اطار ترتيب معين محدود الزمن أمنيًا وسياسيًا. تلك هي هوامش الخطاب لدى "الأكثرية الصامتة" في المركز الاسرائيليّ. يدفعها الوضع الراهن إلى الاجابة دومًا في استطلاعات الرأي العام بأن الاحتلال ليس مرغوبًا به في ظروف مثلى، لكنه يبدو وكأنه الامكانية الأقل خطرًا في الظروف الراهنة. وفي غياب أي صدمة من الخارج تمنح اطارًا مختلفاً للموضوع برمّته، فإن هذه هي "مناطق التأرجح" في الواقع الاسرائيليّ – مجالات الخطاب التي تختزن احتمالات للتغيير. تجدر مع ذلك الاشارة إلى أنها، وبصفتها مجهزًا للتمعّن الآداتي لمعرفة التكلفة والجدوى، فبمقدورها إيجاد تسويغات في الاتجاهين .

من كامب ديفيد إلى كامب ديفيد: صعود وسقوط فكرة الأرض مقابل السلام

"الأرض مقابل السلام" هي الصيغة الاعتياديّة الكلاسيكيّة للصفقات في عملية السلام الشرق أوسطيّة التي طُبّقت بنجاح على مستوى الدول بين اسرائيل ومصر، على الرغم من أنها لم تطبق بعدْ على الجبهتين السوريّة والفلسطينيّة. بهذه الصيغة توصف الأراضي بشكل انتهازي كورقة للمساومة أو كذُخر محفوظ مؤقتًا إلى حين يمكن استبداله مقابل السلام – ما يعني، على الأقل، الإيقاف الدائم للأعمال العدائية، وبصورة أمثل كاعتراف، وشرعية وتطبيع للعلاقات، ودمج إسرائيل في الشرق الأوسط. هذه هي اللغة الكلاسيكيّة لحزب العمل الاسرائيليّ، ولوسطاء أمريكيين ودوليين في عملية السلام، ومنذ العام 2002 – (هي لغة) الجامعة العربيّة، حسبما تجلّى هذا الأمر في "مبادرة السلام العربية".

لقد أتاحت المفاوضات الناجحة وتطبيق اتفاقيات كامب ديفيد الموقعة عام 1979 بين إسرائيل ومصر في السنوات التي سبقت "أوسلو"، الوقوف على أرض صلبة من حيث كونها سابقة في إطار المبادرات المبنية على مبدأ "الأرض مقابل السلام". فمقابل شبه جزيرة سيناء تسنّى بفضل الاتفاقيّة تحسّن ملحوظ في مكانة إسرائيل الاستراتيجيّة، وتحويل العدو الأقوى (مصر) إلى حليف في قضايا الأمن. وبقيت العلاقات بين إسرائيل ومصر في حالة من "السلام البارد" بين الدولتين، لأن المجتمع المصريّ يعارض التطبيع دون إيجاد حل للقضية الفلسطينيّة، لكن على مدى سنوات اعتُبرت هذه المعارضة في نظر معسكر السلام الاسرائيلي محفزًا اضافيًا للتفاوض من أجل انهاء السيطرة الاسرائيليّة على الفلسطينيين. وكما يغنّي ديفيد بروزا عادة في ختام الكثير من مهرجانات السلام : "فقط أخرجوا من المناطق، وستطيب الحال ...".

2 لا شك أنّ ثمة عمل جبار لصنع السلام في عوالم هذا الخطاب. الحيز المناهض للاحتلال ما زال حيويًّا– حيّ وهام – فيما اليمين المتنامي يستخدم "غبار المعركة" لتوسيع المستوطنات، وللتصديق على شرعية البؤر الاستيطانيّة والاستمرار بالسيطرة على الأراضي الفلسطينية، والتحكم بالحياة اليوميّة وحقوق الإنسان. ينشر موقع "حديث محليّ" ("سيحاه مقوميت") الذي أقيم مؤخرًا ويعنى بنوع من الأنشطة التفاعليّة ("اكتيفيزم") – أخبارًا وتقارير يومية حول أنواع من مبادرات التوثيق والاحتجاج التي تتمحور حول مجالات أو جوانب معينة من منظومة القمع الشاملة في المناطق، كالعمل ضد الاجراءات ليومية ضد الفلسطينيين عند الحواجز ونقاط المراقبة التابعة للجيش الاسرائيليّ، وتكوين مجموعة ضغط حول حرية التنقل للفلسطينيين، وتسلط الضوء على تأثير الحصار الاسرائيليّ على غزة على السكان المحليين، والنشر حول الواقع اليوميّ لسكان القدس الشرقيّة في ظل جدار الفصل، والكشف عن البعد السياسّي للحفريات الأثريّة في البلدة القديمة ومحيطها، ودعم نضالات المجموعات الفلسطينية التي تتعرض للأعتداءات في جنوب جبل الخليل؛ هذا غيض من فيض نماذج أخرى متعددة تنطوي على تكملة عمل منظمات حقوق الانسان ومنظمات الرصد المختلفة التي "تهوى" الحكومة الحالية اظهار الكراهية بحقها (روتمان، 2016). وبالتوازي، يُشارك في العقد الأخير حاخامات وسياسيون متنفذون في إطار الحركة الاستيطانيّة، ممن يعتبرون يهودا والسامرة "وطنًا محررًا"، في الحوار مع معسكر السلام الاسرائيليّ. عندما يتواجه هؤلاء مع التصرفات الاجراميّة لمتطرفي اليمين، مشمئزين من أفعالهم، وخاصة في العامين الأخيرين، فإن هذا الحوار يتحول من المحاولات المتبادلة لإقناع الطرف الآخر بصواب الدرب، إلى البحث الصادق عن اجماع الرأي العام واتخاذ خطوات. فيما يبدو التوافق التام على حل الدولتين هدفًا غير واقعيّ، فان الحوار يتيح لمعسكر السلام التوصل إلى فهم أعمق لكيفية الامتناع عن المواجهة، ومن تحقيق أقصى التأييد من قبيل غالبية المستوطنين، الذين سيكسبون من التفاهم حول المناطق مع القيادة الفلسطينية.

اتضح بشكل مأساويّ، أن فكرة "الأرض مقابل السلام"، هي شرط ضروريّ لكنه ليس كافيًا في الحالة الفلسطينيّة. ففي الحالة المصرية، تفاوضت لإسرائيل مع أحد أقدم شعوب وأمم العالم، ممن لديه مؤسسات دولة فاعلة. وعلى الجبهة الفلسطينيّة تتفاوض إسرائيل مع حركة ثورية، هي منظمة التحرير الفلسطينية، ومن الضروري وفق ذلك البحث عن عملية أكثر تعقيدًا لبناء دولة من خلال تنمية وتطوير العلاقات بين الدولة الفلسطينيّة المتكوّنة، ودولة اسرائيل ودول جوار أخرى.

أسفرت المفاوضات المكملة التي أجراها إيهود باراك في كامب ديفيد عام ألفين عن الفشل الأول من بين كثير من حالات الفشل الناجمة عن النظرية القائلة بأن "لا شئًا متفقًا عليه، حتى يتم الاتفاق على كل شيء". لقد أضرت هذه الحالات من الفشل بالثقة والصدقيّة اللتين صنعتهما اتفاقيات كامب ديفيد (الأولى) واتفاقيات أوسلو – على الرغم من محدودياتها. في أعقاب رفض ياسر عرفات قبول عرض باراك في كامب ديفيد، ثم لاحقًا رفض معايير كلينتون – نشأ نوعان متناقضان تمامًا من الخطاب، أديا إلى توسيع الهوة بين الاسرائيليين والفلسطينيين. الخطاب الاسرائيليّ، الذي نال دعم الرئيس كلينتون، أشار إلى أن باراك قد قدّم للفلسطينيين عرضًا بعيد المدى للتوصل معهم إلى اتفاق يعتمد على حل الدولتين، وقد وصف كلينتون موقف عرفات بأنه "خطأ بمقاييس تاريخية". بنفس الروح أطلق باراك تصريحه الشهير بأنه "لا شريك للسلام" لدى الفلسطينيين، وهو التصريح الذي كرره أيضًا الرئيس (كلينتون، 2004). بالمقابل، انتقد الخطاب الفلسطينيّ أداء وتصرف باراك، وادعى إنه عرض أقل ما يمكن، وفي وقت متأخر جدًا، وهي انتقادات قَبِل بعضًا منها أيضًا أعضاء في طاقم المفاوضات الامريكيّ والفلسطينيّ (آغا وملاي، 2001)[3]. تفاقم الوضع بشدة مع اندلاع الانتفاضة الثانية، حين أصبحت عبارة "لا شريك" الدواء المضاد لدى اليمين المتنامي لمقاومة الضغوط الدوليّة الرامية إلى وقف البناء في المستوطنات وضد تمهيد السبل لإقامة دولة فلسطينيّة.

اتضح أن شعار "لا شريك" إنما هو صيغة متكررة استمرت حتى بعد (رحيل) عرفات وتطورت بمرور الزمن. تمحورت الصيغة الأصلية حول شخصيّة عرفات – حيث اعتُبر محتالًا وعاجزًاعن التحول من ثوريّ إلى سياسيّ (روس، 2005). بعد وفاة عرفات عام 2004، نُسب شعار "لا شريك" إلى ضَعْف وريثه المعتدل محمود عباس، الذي أبقاه شارون على هامش خطة "فك الارتباط" مع غزة عام 2005. سمح شارون لنائبه، شمعون بيرس، بالتفاوض مع الفلسطينيين، بشأن النقل المنتظم للبنى التحتية إلى الجانب الفلسطيني. عندما ردّ الفلسطينيون العرض الاسرائيليّ، تم تنسيق الانسحاب الاسرائيليّ بشكل منتظم مع قوات الأمن الفلسطينية. غير أن شارون رفض قبول عرض رئيس منظمة التحرير الفلسطينيّة بابقاء الجيش الاسرائيليّ مؤقتًا في قطاع غزة بعد إخلاء المستوطنات، إلى حين تمكن منظمة التحرير الفلسطينية من إنفاذ القانون والنظام العام (هيرشفلد، 2014). ردت حماس بإذلال حركة "فتح" بقيادة عباس في الانتخابات التشريعيّة عام 2006 وبحرب الشوارع أثناء السيطرة العدائيّة على قطاع غزة عام 2007، من خلا تفاقم الفجوات الفكريّة والإقليميّة في السياسة الفلسطينيّ!ة الانفصاميّة، لتضاف قضية أخرى الى المعادلة.

لقد تعزّز شعار "اللاشريك" بفشل آخر للنظرية القائلة بأن "لا شيئًا متفقًا عليه حتى يتم الاتفاق على كل شيء"، أثناء المفاوضات بين أولمرت وعباس عام 2008 (هيرشفيلد، 2014)، ومرة أخرى أثناء الفوضى التي عمت أرجاء المنطقة عام 2014. في الوقت ذاته فإن خليط فتاك من الضغوط "ضد التطبيع" في الجانب الفلسطينيّ، والتقييدات التي فرضتها اسرائيل على تنقّل نشطاء السلام الفلسطينيين، أعاق الحديث مه المجموعات الاسرائيليّة، الأمر الذي أسفر عن حالة من "الشريك المحدود" على مستوى المجتمع المدنيّ (باسكين، 2016).

على المستوى الأعمق، أدت صدمة الانتفاضة الثانية، التصعيد الأكثر دمويًا في النزاع الاسرائيليّ الفلسطينيّ منذ 1948، إلى تحول حاد في الرأي العام الاسرائيليّ، وتصاعد هذا التحول أكثر نتيجة الأحداث اللاحقة (بار سمنطوف، 2007). بمرور عقد على العمليّات الانتحارية والمسلحة، يتواصل الخوف الوجوديّ! وانعدام الثقة العميق بالفلسطينيين – المتوازية النفسية لجدار الفصل الآخذة بالتنامي – وجميعها تحول دون أية محاولة ايجابيّة. اليهود في اسرائيل لم يعودوا يؤمنون بأنّ "السلام" ممكن الآن – وهي صحوة موجودة في الجانب الفلسطيني أيضًا. المحاولات الدوليّة البارزة للتأثير على الشعب الاسرائيليّ بواسطة محفزات، مثل مبادرة السلام العربيّة ،والاصلاح داخل منظمة التحرير الفلسطينيّة في عهد سلام فياض، أو اقتراح الاتحاد الأوروبيّ بشأن "الشراكة بشروط خاصة"، ربما لم تُرفض بشكل صريح، لكنها غير مرئية. فهْي بمثابة كلام يبث عبر موجة "الأرض مقابل السلام"، وهي موجة قد أسكتتها غالبيّة اليهود في اسرائيل ("ميتافيم"، 2016). منذ الانتفاضة الثانية تطغى اعتبارات الأمن على نظرة الاسرائيليين إلى القضية الفلسطينيّة، حتى وإن لم يكن هذا دومًا لصالح استمرار الاحتلال.

خطاب المنطقة الأمنية : معضلة انهاء الاحتلال

يعكس خطاب "المنطقة الأمنية" الجانب المتشائم للعملة البرغماتيّة – و في الظروف الراهنة هو الجانب الأبرز. في هذا الاطار فإن الاحتلال هو قبل كل شيء مسألة عسكرية – بمعنى: هل تعزز السيطرة على الضفة الغربيّة أمن اسرائيل، أم تمسّ به. كما في حالة "الأرض مقابل السلام"، يُنظر إلى هذه القضية أيضًا من منظور أداتيّ عمادُهُ التكلفة والجدوى، بيد أنه منظور يشدّد تحديدًا على المخاطرة وليس على الفرصة السانحة. يفسر يوڤال رحميم، رئيس منتدى منظمات السلام، تفوق الجانب الأمنيّ في المجتمع الاسرائيليّ كقضية منغرسة بعمق في الصدمة الجمعيّة، في الماضي والحاضر:

"رغم أن اسرائيل تنعم من الناحيّة الموضوعيّة بمستوى عال من الأمن، إلا أنّ المفارقة إن الاسرائيليين يتشاركون بشعور جماعيّ من التهديد الدائم: فسرد الشتات والمهجر، وكارثة اليهود في أوروبا واللاسامية، والحروب، وآلاف الاعتداءات الإرهابيّة والأعداء المنادين بالقضاء على دولة إسرائيل، كلها مجتمعة تخلق حالة ذهنيّة من الشعور بكونهم ضحية، وعرضة للمطاردة والخوف من الابادة. على مرّ السنين أصبحت الحاجة الاساسيّة لدى إسرائيل بالأمن قيمة جوهريّة وليس قاعدة لتحقيق تطلعات قوميّة وطنيّة واجتماعيّة أسمى" (رحميم، 2016).

خلال عشرات الأعوام التي اعقبت حرب الأيام الستة، استُعمل الخطاب الأمني دومًا كورقة مساومة حاسمة من قبل معارضي مبدأ "الأرض مقابل السلام" من اليمين. "صقور" الليكود وصفوا الضفة الغربيّة – من خلال الجولات بالطائرات المروحيّة التي نظمت لشخصيات رفيعة من مختلف دول العالم، على سبيل المثال – بأنها منطقة تتيح "عمقاً استراتيجيًا للخاصرة الضيقة" لدولة اسرائيل للدفاع في وجه أي هجوم من شرقيّ نهر الأردن (BICOM 2016,).

طُرح مصطلح "المنطقة الأمنيّة" لأول مرة لتبرير الاحتلال الاسرائيليّ لجنوب لبنان. غير أن تسويغات نشطاء السلام الذين طالبوا بالانسحاب من لبنان من أجل تقليل عدد المصابين، هي التي تغلبت في نهاية الأمر وأدت إلى الانسحاب في حزيران عام ألفين. كانت الدوافع الرئيسيّة لقرار الانسحاب من غزة وإخلاء جميع المستوطنات هناك، بالإضافة إلى خمس مستوطنات أخرى في شمال الضفة الغربية، سياسيّة بالأساس (هيرشفلد، 2014). في الحالتين دفع العدد المتصاعد للضحايا بالنخب الأمنيّة، ثم بغالبية الإسرائيليين، إلى اعتبار وجود الجيش الاسرائيليّ خلف الحدود المعترف بها لدولة اسرائيل واقعًا مضرًا بالأمن، وليس داعمًا له. ولعبت المنظمات المدنية دورًا حاسمًا في الترويج لهذه الصيغة، وخاصة من خلال مبادرتين تصدرتهما العائلات الثكلى: "اربع أمهات" و"منتدى العائلات الثكلى" (ليفي، 2012). في الحالتين كان هنالك رئيسان للحكومة أوعزا بالانسحاب – ايهود باراك وأريئيل شارون – وقادة في الجيش معروفون بقيادة عمليّات عسكريّة، مثلما كان إسحاق رابين بالطبع.

"المنطقة الأمنية" هو نوع الخطاب الذي ما زال الوسط واليسار يستخدمانه بشكل ناجع. عدد كبير من الضباط المتقاعدين، وأحيانًا ضباط ما زالوا في الخدمة هم الأبرز، وأحيانًا الأكثر تأثيرًا، كمنتقدين من داخل المنظومة لأجندة نتنياهو في السياسة الخارجيّة، عندما يعارضون جهارة الهجوم العسكريّ على إيران، ويحذرون من القصور والركود على الجبهة الفلسطينيّة. حسبما يمكن معاينته في نماذج لجمعيّات مثل "الوفاق الوطني" برئاسة عامي أيلون، ومجموعة

3 تجدر الاشارة إلى أن مفاوضات كامب ديفيد (الثانيّة) أدت إلى نشر "مخطط كلينتون" الذي أضاف تفصيلات غير مسبوقة لمركّب "الأرض مقابل السلام" في إطار عملية السلام، وعرض حلولًا لقضية القدس وقضية اللاجئين. غير أن الأمر جرى خلافًا لاقتراح عرفات بتبني عملية ذات مراحل: الاعتراف أولًا بالدولة الفلسطينيّة مع الالتزام بمفاوضات حول القضايا الجوهرية الأخرى للنزاع خلال العامين التاليين (هيرشفلد، 2014). بعد مرور ثلاث سنوات، في نيسان 2003، طرحت الرباعية الدولية "خارطة الطريق" التي تبنت، بشكل عام، نظرية المراحل.

خبراء السلام والأمن برئاسة أهرون بريف، بل ومؤخرًا "ضباط من أجل أمن اسرائيل"، فإن الوجهة الكلاسيكية للجنرالات الذين "حطوا" من الجيش إلى مقاعد الكنيست، لربما تشمل الآن أيضًا مرحلة النشاط في المجتمع المدنيّ. هكذا، وحسبما يقول خبراء القناة غير الرسميّة (track II)، الذين عملوا سوية مع قادة الجيش الاسرائيليّ في السنوات الأخيرة، فإن الرياح التي تهب في أروقة القيادة العليا تدعم مساعي بناء الثقة، الرامية إلى تدعيم قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينيّة، والتنمية الاقتصاديّة وانعاش المفاوضات.

الخطاب الأمني الذي يشدد على الثمن المؤلم لاستمرار الاحتلال، راسخ إذن داخل المجتمع المدنيّ في اسرائيل، وهو في الوعيّ الشعبيّ مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالانسحابات من غزة ومن لبنان. الواقع المأساوي في الحالتين هو أن ما أعقب الانسحاب يتيح لمعارضي الدولة الفلسطينيّة التركيز على ثمن انهاء الاحتلال ويزودهم بسلاح الخطاب الأبلغ تأثيرًا ووقعيًا حتى الآن.

طرح معارضو احتلال لبنان وغزة عاميّ ألفين و 2005، تسويغاتهم من على صفحات تاريخ فارغة. السابقة الوحيدة لانسحاب كامل لجنود ومدنيين كان في العام 1982، عند الانسحاب من شبه جزيرة سيناء، التي كانت يومها في مخيلة المواطن الاسرائيليّ كلمة مرادفة لإجازة ممتعة على الشاطئ. في صيف العام 2006 تبيّن أن منظمات الارهاب الاسلاميّة قد سارعت في تحويل المناطق التي تم الانسحاب منها في غزة وجنوب لبنان، إلى ركيزة جديدة لكفاحها المسلح ضد اسرائيل. فقد شرع حزب الله وحماس، بالتوازي، في القيام بعمليات تسلل عبر الحدود وبهجمات صاروخيّة ضدّ المدنيين، ما أدى إلى عمليات اسرائيليّة مضادة أوقعت أعدادًا كبيرة من الضحايا، وأدت إلى تدمير انشاءات وبنى تحتية حيويّة، دون تحقيق أية نتيجة واضحة – عسكرية أو سياسية. استخدمت منظمات الارهابيين تحصينات تحت الأرض، بالغة التعقيد، بُنيت عمدًا في مناطق مأهولة بالسكان، كقواعد لتخزين الأسلحة. احتجزت هذه المنظمات جنودًا مخطوفين وواصلت اطلاق الصواريخ باتجاه المدن الاسرائيليّة طوال اسابيع – قبل أن تعلن عن النصر على وقْع الهدنة التي فُرضت من قبل جهات دولية.

نشبت المواجهات مع حماس في غزة في الأعوام 2009 و 2012 و 2014 ، وأسفرت عن مقتل آلاف الفلسطينيين وعشرات الاسرائيليين، واجبرت الاسرائيليين على الاختباء في الملاجئ والغرف المحميّة، وهزت مشاعر العالم من خلال صور الأطفال الفلسطينيين المعدمين القابعين في خرائب تمتد على مساحة أحياء بكاملها. استقطب الدمار الذي سببه الجيش الاسرائيليّ لغزة بدعوى الردع – ادانات من جهة مراقبين دوليين واصفينه بأنه غير متكافئ ومبالغ به. أضر هذا الدمار في مكانة إسرائيل الدوليّة ،على الرغم من الاعتراف بخروقات حماس وبحق إسرائيل في الدفاع عن النفس. هذا الموروث أوقع ندوبًا وتأنيبًا للضمير الشعبيّ الإسرائيلي، ويُنظر الآن إلى أي انسحاب من منطقة محتلة على أنه يخلق فراغًا، ويمهد الطريق إلى حروب غير متكافئة يستحيل الانتصار فيها على الفصائل والميليشيات الاسلامية.

تربط النزعة "التنقيحيّة" لليمين الجديد بين نموذجي غزة ولبنان و إعادة انتشار الجيش الاسرائيليّ في الضفة الغربيّة في تسعينات القرن العشرين، في اعقاب اتفاقيات أوسلو. ووفقًا لهذه النظرية فإن انسحاب الجيش من مدن الضفة الغربيّة هو المسؤول عن عمليات الانتحاريين، هذا مقابل اتهامات وانتقادات اليسار التي تعزو هذه المسؤولية إلى فشل إسرائيل في التوصل إلى تفاهم سياسيّ مع القيادة الفلسطينية. خلال الانتخابات الأخيرة كرر نتنياهو التذرع بـ"الخاصرة الضيقة" و"العمق الاستراتيجيّ" محذرًا من أن انسحاب الجيش الاسرائيليّ من الضفة الغربيّة سيخلق "حماستان" على غرار غزة التي "منها سيقوم المخربون بحفر أنفاق تصل إلى تل أبيب، وسيطلقون الصواريخ على مطار بن غوريون". إنها صورة قاتمة – لكنها تبدو حقيقيّة واقعيّة لكثير من الاسرائيليين، الذين يرون فيها صورة أكثر تطابقًا مع الواقع الراهن مما هو التصور المتفائل الذي صاحب في البداية عمليّة السلام والربيع العربيّ. وفي الجغرافيا السياسية القاسية للعام 2016، أصبحت سيناء هدفاً للجهاديين، وليس للسياح الاسرائيليين.

سعت أحداث القرن الحادي والعشرين إلى تقويض ركائز المقولات المرنة لحركة "السلام الآن" – فبدا أنصار حل الدولتين وكأنهم يقفون على قدم واحدة. يشكل الخوف من الانسحاب من الضفة الغربيّة، الذي قد يؤدي إلى اقامة دولة فلسطينيّة هزيلة، وتهيئة أرضيّة خصبة لشن هجمات على المدن الساحليّة في إسرائيل، تهديدًا لدى الاسرائيليين، وثمة سبب لهذا. **لا يكفي اليوم نسب انعدام العدالة إلى الاحتلال، وكونه حلًا مستدامًا، والمطالبة بانهائه – يتعين على التأييد الناجع لفكرة الدولتين أن يشرح بشكل مقنع كيف يمكن انهاء الاحتلال بشكل آمن، والأهم من ذلك – ماذا سيحلّ مكانه.**

في هذا المشهد الحافل بالتحديات، تتبلور ردود واعدة في قناة المفاوضات غير الرسمية (track II) وفي المجتمع المدنيّ. قطعت مجموعات العمل الثنائيّة الاسرائيليّة الفلسطينية، والإقليميّة: الاسرائيليّة الفلسطينيّة الأردنية، وكذلك المتعددة الأطراف، شوطًا كبيرًا في قضايا الأمن، وذلك بدعم من الاتحاد الأوروبيّ، وحلف الأطلسي، ومجموعات رأي دوليّة. تجري مناقشة العديد من الاستنتاجات والحلول في اطار مجموعات حواريّة غير حكوميّة من الخبراء، بمشاركة مسؤولين يشاركون في ورشات العمل بصورة "فرديّو" و"غير رسميّة". ويجري عمل هام مماثل بشأن القضايا الاقتصادية، وهناك أيضًا تحقق تقدم هام في إشراك لاعبين رسميين من كلا الطرفين.

على جبهة "لا شريك"، وعلى مدى سنوات قبل أن يكتشف نتنياهو المسار "الإقليميّ" في السياسة الخارجيّة، دعمت مجموعات الرأي التابعة لمعهد "ميتافيم" إلى بناء قاعدة داعمة للمفاوضات الاسرائيليّة الفلسطينيّة بواسطة تعزيز الروابط الاقليميّة، وقامت بجهد حثيث بنفس هذه الروح من خلال القناة غير الرسمية (track II) أيضًا. بالتوازي مع ذلك تدعم مجموعات مبادرة السلام الاسرائيليّة الرد الاسرائيليّ الايجابيّ والرسميّ على مبادرة السلام العربية (API)، وتسوّق الفكرة في المحافل الاسرائيليّة والدولية.

مؤخراً تم تبني جزء من نقاط الحوار المركزيّة لهذه المجموعات من قبل أعلى المستويات، ويؤمل ألاّ يكون هذا رغمًا عنها. في حزيران ردّ رئيس الحكومة نتنياهو على عمليات جس النبض العلنيّة التي بدرت عن الرئيس المصريّ عبد الفتاح السيسي، وأبدى – للمرة الأولى – توجهًا ايجابيًا تجاه مبادرة السلام العربيّة بصفتها فاتحة واعدة للمفاوضات. هذا قبل أن يتراجع عن ذلك في اجتماع لكتلة الليكود (غردشتاين، 2016). تشير استطلاعات الرأي الأخيرة التي نشرتها "المبادرة الاسرائيليّة" إلى أن من شأن إطار إقليميّ أن يوسع بشكل ملحوظ التأييد الاسرائيليّ لما تسمى "التنازلات المؤلمة" اللازمة لأي اتفاق مع الفلسطينيين. ووفقًا لنتائج الاستطلاع فقد أبدى 84% من المستطلعين تأييدهم أو "قبولهم للتعايش" مع حل الدولتين المنصوص عليه في اطار رسميّ من العلاقات الطبيعيّة والتعاون الأمنيّ مع الدول العربيّة السنيّة (إلدار، 2016).

في تموز جلب معهد "ميتافيم" جماهير غفيرة إلى الكنيست لإطلاق مبادرة من ثلاثة نواب – من أحزاب "العمل" و"يش عتيد" و"كولانو". الغرض منها تحقيق تقدم حثيث على المسار الاقليمي ، الذي يحظى بضريبة كلاميّة بالغة من طرف رئيس الحكومة في الشهور الأخيرة. في الاجتماع كرر رئيس المعهد، نمرود غورن، أقوال نواب في الكنيست، ودبلوماسيين عرب ودوليين ممن كانوا حاضرين، وأكد أن الاستراتيجيّة "الإقليمية" ليست "بديلاً التفافيًا"، وأن التقدم الكبير في المسار الفلسطينيّ هو شرط لا بدّ منه لتطوير مبادرات في المنطقة تتجاوز العلاقات السرية. يؤمن معهد "ميتافيم" بهذه الاستراتيجية منذ زمن طويل، بيد أن أقوالاً بهذا المعنى بدرت مؤخرًا على لسان الجنرال عميدرور الذي يعمل في مركز بيغين السادات (وسط – يمين)، والذي كان في حينه مستشاراً لدى نتنياهو للأمن القوميّ.

على جبهة الأم، نشرت مجموعات موازية مكونة من خبراء أمنيين، إسرائيليين وأمريكيين، تقارير عن "أمن الدولتين" في حزيران 2016. عرضت من خلالها توصيات سياسيّة واقعيّة قابلة للتنفيذ في الظروف الراهنة. ستشكل تفصيلات كل واحد من الاقتراحات، بلا شك، موضوعاًللنقاش. غير أنّ اطار التعامل وكما صرّح، ببساطة ، مايكل كوبلوب، من "منتدى السياسات الاسرائيليّة"، الكائن في الولايات المتحدة، من خلال مقال داعم: "لن يكون تحرك حقيقي باتجاه الدولتين حتى تُناقَش قضية الأمن بشكل وافٍ، كما أن الفرضيّة القائلة بأنّ إنهاء الوجود الاسرائيليّ في الضفة الغربية سيجلب على الفور الهدوء للاسرائيليين، إنما هي ببساطة، تتنافى مع الحقائق ... من ينظر بجديّة إلى مسألة الدولتين، يجب أن ينظر بجديّة إلى مسألة الأمن (koplow, 2106).

ستكشف الأيام عما وكيف أفلحت هذه الجهود في التأثير على السياسات، لكن بغض النظر عن نجاحها، فإنّ هذه التقارير هي مورد ثمين لأنصار السلام في المجتمع المدنيّ. يصح هذا الأمر من ناحية توفير أجوبة عمليّة للأسئلة

المتعلقة بقضايا الأمن، ويصح أكثر كنموذج للمواجهة حقيقيّة وعلنيّة مع الواقع الراهن – وهذا شرط مسبق لتحقيق صدى أوسع في اسرائيل اليوم.

محاسبة النفس

تقترح الفكرة اليهوديّة "محاسبة النفس" إطارًا للخطاب العام بشأن العام الخمسين لحرب الأيام الستة. وعندما نقول "محاسبة النفس" فإننا نقصد تقييمًا دقيقًا لسلوكنا الأخلاقيّ في هذا العالم. ويرتبط هذا الاصطلاح، أولًا وقبل كل شيء، بيوم الغفران، يوم الصيام، التأمل الباطنيّ والتكفير عن الخطايا. يرتبط كثير من العمل والنشاط في مجال السلام وحقوق الانسان، دوماً، بمحاسبة كهذه للضمير في المجتمع الاسرائيليّ بالنظر إلى قمع الفلسطينيين وتأثيره عليهم، وعلى المجتمع الاسرائيليّ، وعلى المنطقة التي يتعين على إسرائيل أن تندمج فيها (شي، 2016). وكذلك بالنسبة للمجتمع المدنيّ، الذي يرفع شعارات السلام، تلك هي فرصة لمحاسبة داخليّة للذات. خمسون عام من الاحتلال هي فرصة لتقييم ما أنجز خلال عشرات السنين من العمل في ظروف تكتنفها تحديات لا مثيل لها، لكن الأهم من كل ذلك، أنها فرصة لنقيّم الجواب على السؤال التالي: لمن لا تصل جهودنا اليوم – لنُخَطط استراتيجيات عمل لتكوين دعم أوسع لأجندة الدولتين في المجتمع الاسرائيليّ المعاصر.

ثمة أصوات بارزة في المجتمع المدنيّ تشجع هذه العمليّة. يوفال رحميم، الذي عُيّن مؤخرًا لرئاسة "منتدى منظمات السلام" في إسرائيل (السقف التنظيميّ الأعلى في هذا المجال)، يتحدث بحماسة حول ضرورة التركيز على المجتمع الاسرائيليّ، ويقول: "ركزنا في حركة السلام الاسرائيليّة طوال سنوات على شراكتنا مع التنظيمات الفلسطينيّة، لكننا أغفلنا تطوير الشراكة مع المجتمع الاسرائيليّ. معسكر السلام تخلى عن القيادة .... نحن (الآن) صغار وضعفاء إلى درجة أننا لا نثق بقدرتنا على القيادة" (رحميم، 2016). رحميم هو ناشط مخضرم قديم في "المنتدى الاسرائيليّ الفلسطينيّ للعائلات الثكلى"، وهو يقف اليوم في طليعة مساعي التغيير في "منتدى منظمات السلام"، الذي يشهد تغييرات ذات دلالة في أعقاب رحيل مؤسسه ومديره رون فونداك، متأثرًا بالسرطان، عام 2014.

انتهج "منتدى منظمات السلام" طريق عمله طوال سنوات، بصفته سقفاً تنظيمياً لما يقارب مئة تنظيم فلسطينيّ واسرائيليّ. بيد أن منظمات المجتمع المدنيّ الفلسطينيّة، راحت تبحث منذ العام 2015، عن وسيلة أنجع لتفنيد ادعاءات المنتقدين "المناهضين للتطبيع"، فاصطفت إلى جانب القيادة الفلسطينيّة (سالم، 2016)، وانسحبت من المنتدى للعمل تحت كنف اللجنة الفلسطينيّة للتواصل مع المجتمع الاسرائيليّ برئاسة محمد المدني (رسغون، 2016). بالمقابل، تولى رحميم قيادة المنتدى الاسرائيليّ على ضوء تصور لبناء تحالفات وتوسيع الشرعيّة في المجتمع الاسرائيليّ، مع الحفاظ على علاقات وثيقة مع الفلسطينيين عن طريق اللجنة التي يترأسها "المدني".

يعي رحميم جيدًا محدودية رواج الخطاب الكلاسيكيّ المناهض للاحتلال، وهو يوجه الانتقادات تجاه ما يعتبره ثقافة الاحتجاج لمجرد الاحتجاج لدى اليسار: "الاحتجاجات تجد لها أثرًا لدى شريحة ضيقة من الاسرائيليين آخذة بالتقلص، مثل قراء صحيفة "هآرتس"، الميسورين، العلمانيين وسكان تل ابيب. لاحتجاجات ضد الاحتلال لها وقْع في نفوس هؤلاء. هذه ليست استراتيجية للتغيير. لن أساوم على قيمي، لكن عليّ أن أراجع الاستراتيجية". تتكون المبادرة الطليعيّة الجديدة للمنتدى من سلسلة ندوات حول التداخُل مع قطاعات متنوعة في المجتمع الاسرائيليّ. في الندوة الاولى شاركت مجموعة من الشابات اليهوديات المتدينات ("حريديم") الداعمات للسلام. يقول رحميم: "كانت النساء المتدينات موضع جذب، لأن أحدًا لم يَرَ أمرًا كهذا من قبل. لقد صرّحن بأمور قاسية، – لكن بدأ شيئًا جديدًا – ونحن لم نكن نعرف حتى أنهن موجودات".واستمد رحميم تشجيعًا كبيرًا من اللقاء، وقال: "تسنت هنا فاتحة لحوار جديد، وللتلاقي المستجد. بدلًا من الاحتجاج، هيا نتواصل مع المجتمع الاسرائيليّ، مع الشرقيين، الروس، الحريديم، العرب، الاثيوبيين، سكان الضواحي، ومع كل مجموعة مختلفة".

تغيير مماثل حدث في جمعيّة قديمة أخرى تدعم الدولتين. جالت جمعيّة "صوت واحد" البلاد طولًا وعرضًا على مدى أكثر من عقد من الزمن لبناء شبكة راسخة، مكونة من الفلسطينيين والاسرائيليين الداعمين لحل الدولتين. جمعت هذه الجمعية آلاف التواقيع على الاتفاقية المقترحة، وغرست تصوّر المستقبل المنشود في أوساط الشباب، وكوّنت مجموعة ضغط لحل الدولتين في الكنيست (وما زالت هذه المجموعة فاعلة) وانتهجت مشاريع أخرى متعددة. قبل انتخابات الكنيست عام 2015، اتخذت جمعية "صوت واحد" قرارًا استراتيجيًا بالتحول نحو السياسة الرسميّة، وحوّلت مواردها ومقدراتها التنظيميّة المثيرة، من خبراء ذوي تجربة بالحملات الاعلانية، تحدوهم الحماسة والدافعية، ومن قوائم كبيرة تضم انصارًا وداعمين ومتبرعين مرموقين من خارج البلاد، لصالح منظمة V15 ، وهي منظمة سياسيّة غير مسبوقة لليسار على غرار نموذج one game الذي اتُبع في الحملات الانتخابيّة للرئيس أوباما. ساهمت الحملات في تكوين سيل عارم من الطاقة وزخم هائل لدى يسار الوسط، وفي زيادة قوة المعسكر الصهيونيّ من (15) مقعد إلى (24) مقعد في الكنيست، لكن رغم ذلك فاز نتنياهو وشكّل الحكومة التي تعتبر – بإجماع الآراء – الحكومة الاشد يمينيّة في تاريخ الدولة.

بنظر الناشطة بلوي برونشتاين في جمعيّة صوت واحد/ V15، فإن هذه الحالة قد أكدت الحاجة "لى التركيز على تشكيل أكثرية "معتدلة"، بدلًا من اللعبة الثنائيّة الاعتياديّة المتمثلة باليسار/ اليمين. لهذا الغرض قامت هي ومجموعة من زملائها بتأسيس حركة "طريقنا" ("دركينو"). وكتبت: "لدى الاسرائيليين في اليمين العقلانيّ المعتدل، قدر أكبر من القواسم المشتركة مع الوسط واليسار، مما هو مع الهوامش المتطرفة في اليمين، وتصحّ هذه المعادلة في الجانب الآخر. توجد في اسرائيل أكثرية معتدلة ...واذا أحسن أفراد هذه الأكثريّة الإتحاد ككتلة من المجتمع المدنيّ، بمقدورهم إحداث تأثير عميق على الوجهة التي تتخذها دولة إسرائيل في هذه اللحظة الفارقة". كانت الخطوات الأولى لهذه المجموعة التواصل مع البلدات المحاذية لقطاع غزة "غلاف غزة". عن ذلك قالت برونشتاين: "نحن نقرع جميع الأبواب، عشرات الآلاف من الأبواب، في كافة أرجاء الدولة ... حتى في الأماكن التي اعتاد الناس فيها على التصويت إلى اليمين، ممّن يُظهرون الشك تجاه "معسكر السلام"، لكنهم يلاحظون الآن أن أمرًا ما سيئًا يحدث في اسرائيل (برونشتاين، 2016).

الباحثة داليا شايندلين، التي تكتب في مدونة " +72" المناهضة بشكل قاطع للاحتلال، تصرح بانتقادات مماثلة. داليا ترثي الحال الذي "لا يوجد فيه تعاطف كاف (لدى اليسار الراديكالي) مع رواية التيار اليهوديّ الاسرائيليّ المركزيّ – هذا أمر سيئ، ينم عن انعدام وحدة الصف، وهذا مسيء للقضية. من الناحية الاستراتيجية، إن أنت لم تستدخل الادعاءات التي تعكس قضايا جوهرية، وإن لم تحترم الجانب اليهوديّ الاسرائيليّ، فلن تستطيع طرح أي حل "(شيندلين، 2016). تتقصى شايندلين هذه الظاهرة، حتى عملية صحوة اليسار المتطرف من مواقف التيار المركزيّ في المجتمع الاسرائيليّ، والتي بدأت خلال الانتفاضة الثانية ودفعت بقسم من معسكر النشطاء إلى "التخلي عن الاسرائيليين".

هذه النزعة، التي تجد صدى لها أيضًا في كتابات كتبة الأعمدة البارزين في "هآرتس" و"+972"، هي بمثابة مرآة تعكس الاستراتيجيّة الفلسطينيّة لإدارة الظهر إلى التداخل والتعاطي مع اسرائيل والإسرائيليين، لصالح التعاطي الدولي: قرارات الأمم المتحدة وحملة المقاطعة من شاكلة "المدد الغيبيّ" الهادفة إلى إجبار اسرائيل على انهاء الاحتلال. كما تقول شايندلين: " شيئًا فشيئًا تَبلور القرار لدى أجزاء من المجتمع المدنيّ بالانطلاق نحو العالم، للتحدث في الخارج، للكتابة بالانجليزية، ودعم الضغط الدولي انطلاقًا من الايمان بأن التغيير لن يأتي من الداخل". لم يحدث هذا في فراغ بالطبع، بل من داخل سلسلة من الادانات الدوليّة، المبالغ فيها أحيانًا، والتي تمثلت في مؤتمر "ديربن" وفي حركة BDS وفي تقرير غولدستون، وفي أزمة "أسطول الحرية" عام 2011، وفي بعض المحاولات لمحاكمة ضباط وساسة إسرائيليين في أوروبا.

وفقًا لما تقول شايندلين، فقد أسفرت الاستراتيجية الدوليّة عن نتائج غير متوقعة، لأنها وفرت رواية مواتية لحملة التشهير من اليمين، وانحسار الشرعية في أوساط عموم الاسرائيليين الذين تصفهم بأنهم يظهرون حساسية تجاه المواعظ الموجهة من الأسرة الدولية". ينعكس هذا في الاستطلاع الأخير لمؤشر السلام: ففي حين أن 43% من المستطلعين اليهود يؤيدون الانسحاب إلى حدود العام 67 في إطار اتفاقية سلام، فان 12% فقط يفضّلون "أن تفرض الاسرة الدوليّة الانسحاب" (مؤشر السلام، 2016). لعل الأمر الذي يتعَلق أكثر بموضوعنا هو حقيقة كون هذه النزعة – أي تفضيل العامل الدوليّ – قد أهلكت نجاعة معارضي الاحتلال في التواصل مع المجتمع في اسرائيل، بينما تتعرض استقامة مرافعاتهم ودفاعاتهم لهجمة غير مسبوقة. تقول شانيدلين: " يُلْمَس ضبط للنفس، بدافع الوعي والادراك، بما يتعلق بالجمهور الاسرائيليّ. لا يوجد حلقات بيتية،

وهم ليسوا في حوار توعوي مع الجمهور الاسرائيليّ، ومع الخطاب الاسرائيليّ. يجب الاعتراف بذلك، والتعامل مع الأمن ومع الانتقاد الإسرائيليّ بجديّة".

رحميم ، برونشتاين ، وشايندلين، محسوبون على نشطاء آخرين كُثر في المجتمع المدنيّ، ممن يعبرون عن روح "محاسبة النفس". الوعي حاضر. لكن كيف يمكن ترجمة هذا الوعي إلى برنامج ينطوي على احتمال لإشراك تلك الفئة التي أسكتت رسالة الدولتين، أي الوسط المتردد، والشريحة التي لا تتعاطف مع "معسكر السلام"؟

خطاب عابر للقطاعات: أيمن عودة وروبي ريفلين

في السنوات الأخيرة ظهر نموذجان واعدان للقيادة السياسيّة التي غيرت الخطاب في المجتمع المدنيّ في إسرائيل، طرحا من طرفين متضادين في الطيف السياسيّ. شخصيتان أفلحتا في صياغة أسلوب تعامُل شموليّ مع العمل السياسيّ المزاوج في اسرائيل بتشديدهما على كرامة الإنسان، والمواطنة المشتركة والتضامن الاجتماعيّ العابر للحدود، وعلى الاعتراف بالتعدديّة واحترام الاختلاف. بعبارة أخرى: بدر عنهما كل ما هو مناقض لجدليّة وخطاب الفئويّة العدائيّة الذي ينتهجه الائتلاف الحاكم. هذان الشخصان نجحا في أحداث تأثير على الخطاب العام وعلى الأجندات السياسيّة واستنهضا ملكة التفكير لدى جماهيرهما بعيدًا عن حدود المعسكر الذي ينتمي إليه كل واحد منهما. نموذجان جديران بالمحاكاة، إن كان من حيث ما يقولان، أو من حيث الأسلوب الذي يتبعانه في القول.

الأول هو الرئيس ريفلين، الذي يُعتبر خطابه عن "أسباط اسرائيل" الأكثر تأثيرًا، إن لم يكن الأوحد على الإطلاق، والذي جاء على لسان صاحب المنصب الاعتباريّ المتمثل برئيس دولة اسرائيل. ريفلين، الذي كان في الماضي أحد القابعين في المقاعد الخلفية لحزب الليكود، ونصيرًا لنظرية "أرض اسرائيل الكبرى"، استخدم المقام الذي قُيّض له في مؤتمر هرتسليا ليضع فجأة مرآة أمام التغيّرات والتحولات في المجتمع الاسرائيليّ، وكان تأثير أقواله صادمًا. عرض ريفلين من خلال مرسومين ما وصفه على أنه "نظام اسرائيليّ جديد"، وفعل ذلك بتعداد نِسَب التلاميذ في جهاز التعليم المنقسم اليوم إلى اربعة قطاعات: القومي (علمانيّ صهيونيّ)، القوميّ الدينيّ (صهيونيّ تقليديّ)، اليهوديّ الدينيّ ("حريديم") والعربيّ. وذلك وفقًا لتقويم العام 1990، وما سيكون وفقًا للتصورات والتوقعات لعام 2018. الوجهة كانت واضحة: هكذا سيصبح المجتمع الاسرائيليّ "الذي لم تعد فيه أكثرية واضحة، ولا توجد أقليات واضحة... بل أربعة قطاعات، و ُن شئنا: أربعة أسباط" مركزية، تختلف جوهريًّا عن بعضها البعض، والتي آخذة بالاقتراب من بعضها من حيث الحجم (ريفلين، 2015).

لدة تفصيله للتداعيات العمليّة، اقترح ريفلين إجراء فحص صادم للواقع. وهو فعل ذلك بتشديده على الاستحقاق الاقتصاديّ الكامن في دمج الشرائح الفقيرة لدى اليهود الحريديم والعرب، وعلى عدم القدرة على فعل ذلك حسب "اللعبة ذات المحصلة صفر بين الأسباط"، حيث تستخدم كمنافسة بين القطاعات على أجندات سياسيّة ضيّقة، وعلى تخصيص الموارد تبعًا لكل قطاع. على صعيد أعمق نَظَر ريفلين بوازع من الشك إلى ركائز وحدة الصف الاجتماعيّ في إسرائيل: "علينا أن نسأل بصدق ما هو القاسم المشترك لجميع هذه القطاعات؟ هل لدينا لغة اجتماعيّة مشتركة، وطباع مشتركة؟ هل لدينا قاسم قِيَميّ مشترك كفيل بتوحيد جميع هذه القطاعات سوية في دولة اسرائيل اليهوديّة والديمقراطيّة"؟

لم تقل نبرة حديث الرئيس أهميّة عن التفاصيل. في مقاله "نحن هنا لكي نبقى"، تطرق ريفلين إلى معطيات سجل السكان، غير أنه انتقد "الديموغرافيا" المستخدمة للتفريق والشرذمة، وقد استخدم مصطلح "الأسباط" من أجل التوجه إلى الاسرائيليين، ومطالبتهم بالترفع عن القبليّة. اختتم الخطاب بالدعوة إلى الشراكة العابرة للمجتمعات، المبنيّة على الثقة والثبات في الحفاظ على جوهر ومكنونات الروح لكل قطاع، وعلى احترام الهُويّة، والمسؤولية المشتركة، والعدالة والمساواة. أثار الخطاب العديد من ردود الفعل ورسخ النبرة في كثير من النقاشات والحوارات في أوساط الأكاديمية، والمجتمع المدنيّ وفي المحافل السياسية. الرئيس يفعل ما يقول، ويطبق ما يتمناه، عن طريق الدعم الرسميّ للحوار، وادانة الخطاب العنصريّ ، والزيارات لدى ضحايا العنف المتطرف، كما حدث في مدرسة "يدًا بيد" في القدس.

تُولي شايندلين لريفلين الاحترام بصفته "الوحيد في المستوى السياسيّ، الذي يفلح في الخروج عن القاعدة انطلاقًا من التفكير الثنائيّ". قد يكون هذا صحيحًا بالنسبة للسكان اليهود. لكن أيمن عودة، الصوت البرلمانيّ الرائد لمواطني الدولة العرب الفلسطينيين، يُعتبر نموذجًا آخر لقيادة "الخيمة الكبرى" ولمدّ اليد للحوار بين القطاعات المجتمعيّة. من دواعي السخريّة، أنّ أيمن عودة مدين ببروزه على الحلبة الوطنية لأفيغدور ليبرمان، الرديف الاسرائيليّ مطارد العرب لدونالد ترامب. في الكنيست السابقة دفع ليبرمان باتجاه التشريع الذي أدى إلى رفع نسبة الحسم بهدف إقصاء الأحزاب العربيّة اعن الكنيست، تلك الأحزاب التي كانت تتنافس فيما بينها عادة على جزء من مجمل أصوات الناخبين. ردًا على ذلك، نحّت الكتل العربيّة الرائدة الأربع الاختلافات الفكرية العميقة فيما بينها جانبًا. وهي من نوع الاختلافات التي أصبحت مسألة حياة أو موت في سوريا المجاورة، واتحدت في قائمة مشتركة ببرنامج سياسيّ مشترك يركز على النضال المشترك من أجل المساواة المدنيّة والحكم الذاتيّ الثقافيّ، وضد العنصريّة والتمييز .

رغم عدم اشغاله عضويّة الكنيست في الماضي، انتُخب عودة لرئاسة الكتلة الجديدة، وأوكلت اليه مهمة بدت للكثيرين مستحيلة: توحيد حزبه اليساريّ الراديكاليّ (الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) مع منافسيه الانتخابيين التقليديين من الكتل العربيّة القوميّة المتشددة، والكتل الاسلاميّة المعتدلة. أفلح عودة في تنفيذ المهمة وقاد حملة انتخابيّة حظيت باطراءات كثيرة لكونه أسهَم في زيادة نسبة التصويت، وضمن (13) مقعداً، واستقطب المديح من الصحافة الاسرائيليّة والأجنبيّة بفضل الخطاب المتمرس تجاه التيار المركزيّ (ريمنك، 2016). في أحد الحوارات المتلفزة تمكن عودة من التفوق على ليبرمان نفسه – محتفظًا بثباته واتزانه، وبالموضوعيّة والصواب، حيال جهود ليبرمان للتشهير والقذع والاستفزاز. يتناقض اسلوب عودة المنفتح تجاه اليهود في إسرائيل مع المشاعر العدائيّة لدى شركائه المتحالفين معه، القوميين في حزب التجمع الوطنيّ الديمقراطيّ، الذين ينتقدهم عودة بافتعال التوترات بدلًا من بناء تحالفات للتغيير . ثمة اجماع على أنه يحسن السير على حبل دقيق بمهارة، محافظًا على وحدة كافية للكتل، وموفقًا في العناية بالاستثمارات الحكوميّة، وهي أكبر ما خُصّص على الاطلاق لتطوير الوسط العربيّ، وكل هذا من قِبل الحكومة الأشد يمينيّة في اسرائيل على الاطلاق (غيرليتس، 2016).

عند تحليل ملكة قيادة أيمن عودة ، فمن الحري الالتفات إيجابيًا إلى مسار المجتمع المدنيّ الذي بنى البرنامج السياسيّ الذي يسير (عودة) عليه. قبل عشر سنوات من ظهور القائمة المشتركة، التأم طيف عريض من المجتمع المدنيّ العربيّ ، والقيادة السياسيّة في إسرائيل، في سلسلة لقاءات حواريّة بغية البلورة والصياغة، بلغت ذروتها بنشر بيانات مشتركة عُرفت بتسمية "وثائق التصور المستقبليّ" (جمال، 2008). عكست هذه الوثائق، وللمرة الأولى، رواية مشتركة، وجملة من المبادئ المشتركة وتطلعات الأقلية الفلسطينية داخل اسرائيل. أثارت هذه الوثائق ردود فعل متعددة في المجتمعين المدنيّ والسياسيّ في إسرائيل، بطرحها للهويّة المشتركة وللتصورات السياسيّة المستقبليّة لمواطني إسرائيل العرب، على بساط البحث بشكل غير مسبوق. سلطت عملية صياغة الوثائق الضوء على القواسم المشتركة التي اعتُمدت لتشكيل القائمة المشتركة بصورة تتجاوز الفوارق الكتلوية، فيما أسهمت النقاشات التي دارت عند نشرها، وبطرق شتّى، بتشكيل مناخات متنوعة لدى النخّب اليهوديّة لسماع هذه النبرة في صوت عودة، ولفهم القاعدة المشتركة لمطالبه.

لا يُعتبر أي واحد من الشخصين أعلاه نصيرًا متحمسًا لحل الدولتين. ريفلين عارضه فترة طويلة من الزمن، إلى أن بدأ مؤخرًا يؤيد اتحادًا (فدراليّة) بين دولتين ("هآرتس"، 2015). غير أن باستطاعة أنصار الدولتين استمداد الإلهام من استراتيجياتهما الإعلاميّة ومن خطابهما التكامليّ عند بحثهم عن سُبُل للشروع بحوار عميق حول مسألة الاحتلال.

استنتاجات

تحت عنوان "محاسبة النفس" يستطيع قادة "معسكر السلام" استخدام الذكرى الخمسين لتحريك عملية "تصور مستقبليّ" خاص بنا، واعادة بناء مجتمعنا العينيّ، وتقييم الأهداف والاستراتيجيّة. وقبل كل شيء، إشراك الوسط المتردد والمجتمع العريض في النقاش. تشتمل العناصر الرئيسيّة لهذه العمليّة الآتي:

1. **الأمن:** يمكن لتقارير "أمن الدولتين" التي نُشرت مؤخرًا أن تشكّل برنامجًا لمحاسبة مشتركة للنفس، تتناول الأبعاد الأمنيّة لإنهاء الاحتلال. يمكن لمثل هذا النقاش أن يرشد أنصار السلام في المجتمع المدنيّ إلى الفهم والمعرفة الواضحين لموروث الانتفاضة الثانيّة والحروب مع حماس وحزب الله والمواجهات المدنيّة العنيفة في أرجاء المنطقة. أي حوار ناجع مع الجمهور الاسرائيليّ العريض منوط بالشرعيّة وبالتعامل الواثق مع المخاوف الأمنيّة الحقيقيّة الناجمة عن إنهاء الاحتلال في الضفة الغربية.

علينا أن نتطرق بشكل خاص للسيناريو المحتمل لدولة فلسطينيّة هزيلة عاجزة عن تلبية احتجاجات سكانها، وعن الوفاء بالتعهدات والالتزامات التي أخذتها على عاتقها في اطار اتفاقية السلام. هذا السيناريو سيؤدي إلى تجدد العنف، وليس من المستبعد أن يؤدي أيضًا إلى إعادة احتلال الضفة الغربيّة. عليه، هناك أهميّ قصوى لدعم دولة فلسطينية بمؤسساتها وبمرافقها ومركباتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة. في هذا المجال يتعين على حركة السلام في المجتمع المدنيّ أن تستقطب دعمًا حقيقيًا من تحالف واسع من الطيف السياسيّ الاسرائيليّ، ودعمًا فاعلًا من الدوائر والأوساط المهنيّة في العديد من المؤسسات الحكوميّة، بما في ذلك سلطات الأمن ووزارات الماليّة والطاقة والخارجيّة.

2. **التآزر:** كان يوفال رحميم قد أوضح في معرض حديثه عن دواعي وجود منتدى السلام "أنّ أحد الأمور التي ينبغي أن تحدث داخل معسكر السلام هو اظهار التأني والتسامح تجاه المنظمات الأخرى وفهم حقيقة أنه ليس لدينا احتكار للحقيقة الوحيدة. جوهر الحوار ليس قائمًا بيننا. علينا أن نجلس سوية للإيجاد السبل للعمل معًا من أجل التوصل إلى استراتيجيّة للتغيير الاجتماعيّ. يمكن لعمليّة محاسبة نفس أن تشكل منتدى للتجسير حتى بوجود نقاط تَشابه واختلاف داخل مجموعة السلام في المجتمع المدنيّ. كذلك الأمر في أوساط أنصار حقوق الانسان ومعارضي الاحتلال: الاعتراف باسهامات وجهات النظر المتنوعة ، تشخيص مشاكل وقضايا وتطلعات تخص جمهوراً واسعاً ، وتكوين تضامن في النضال ضد نزع الشرعيّة من جانب اليمين المتطرف، بناء نمط على نسق "الخيمة الكبرى"، كفيل بتقوية المنظمات المدنيّة في المجتمع الاسرائيليّ، المحسوبة على "اليسار" أو على "معسكر السلام".

3. **المجتمع:** من المحتّم أن يكون الهدف من العمليّة تخليص أنصار السلام من البوتقة الديموغرافيّة، وذلك عن طريق تدعيمهم بأوساط متنوعة، وتحريك الحوار مع التيار المركزيّ في قيادة المجتمع المدنيّ، المكون من جميع "الاسباط" في إسرائيل. يجب أن يكون الهدف تحويل موضوع حل الدولتين إلى موضوع أفقي، بحيث لا يبقى حكرًا على مكونات معسكر السلام ، بل يصبح أجندة يحملها "معسكر السلام" في كل قطاع ديموغرافي.

4. **التوجه إلى رجال الدين:** إن العمل الذي قام به الحاخام ميخائيل ملكيؤور بمدّ يديه للشخصيات الاسلاميّة الفلسطينيّة الأكثر أهمية، ولشخصيات في أماكن أخرى في الشرق الأوسط، إنما هو، في المدى البعيد، الخطوة الأهم لمنح الشرعيّة للسلام. العمل الموازي مع قيادة روحانيّة يهوديّة له كذلك أهمية حاسمة.

ينبغي، بالشكل الأمثل، تخطيط استراتيجيّة، متناسقة قدر الامكان، لمجموعات مختلفة، تنشط في أوساط شرائح مختلفة، واستمرار مدّ الأيدي للمجتمع الفلسطينيّ، والعمل الناجع مع أوساط الاكثريّة الاسرائيليّة من الوسط مع التطرق – على نحو خاص– إلى قضايا الأمن، والنمو الاقتصاديّ والمكانة الدوليّة لاسرائيل، ومدّ الأيدي لمجموعة المستوطنين في إسرائيل بحيث يكون لهم رأي حاسم، سلبًا أو ايجابًا، تجاه حل الدولتين. فهم الذين ستُطلب منهم في قادم الأيام دفع الثمن الباهظ. من الضروريّ، حتى لو كان ذلك موضع خلاف، أن تشمل هذه الرؤيا الحوار مع مجموعة المستوطنين داخل المعسكر الأوسع للصهيونية الدينية. أي تقدم باتجاه حل الدولتين سيستدعي إخلاء / إعادة توطين بلدات داخل فلسطين. لذا فمن الأهمية مواصلة توسيع نماذج موفقة للحوار الهادف إلى الحل مع القيادات الروحية والايديولوجيّة الفكريّة، والمدنيّة لحركة الاستيطان، أي تحرك باتجاه حل الدولتين (زلتسبرغ، 2014).

من الواجب، بنفس القدر، تعزيز حيز "المجتمع المشترك" العربيّ اليهوديّ الذي يجري فيه عمل كثير هام وموفق من قبل منظمات المجتمع المدنيّ، وتوسيع شرعيّة واحتمالات تشكيل تحالفات سياسية ناجعة، التي يستحيل بدونها عمليا تحقيق تقدم ملموس في قضية السلام. التدعيم التربويّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ للمجتمع الفلسطينيّ داخل إسرائيل، يخلق القاعدة للعمل اليهوديّ العربيّ المؤثر على الصعيد السياسيّ مثلما رأينا في نموذجيّ قيادة أيمن عودة وروبي ريفلين، وفي عملية الدفاع والمرافعة المتعددة الأبعاد، والتي شكلت مصدر إيحاء للقرار الحكوميّ رقم 922 (غيرليتس، 2016)[4].

بهذه الروح ستتضمن عملية محاسبة النفس إعادة التفكير بشأن مصطلح حل الدولتين كمصطلح مفاده "الفصل". تصريح إيهود باراك حين قال "نحن هنا، وهم (الفلسطينيون) هناك"، قد فاقم، بطرق شتى، التباعد اليهوديّ العربيّ، ومعارضة حل الدولتين على جانبيّ الخط الأخضر، ويجب استبداله باعتراف ريفلين بأن "نحن هنا لكي نبقى" وعلينا النضال للعيش بأمن وأمان، وبمساواة مدنيّة واحترام متبادل. زيادة على ذلك، فان نظريّة الفصل المُحْكم تعكس التصور بأن اسرائيل إنما هي جزيرة محاصرة في الشرق الأوسط، وليست دولة مزدهرة تسعى إلى الاندماج في المنطقة. في النهاية، فان الفصل الحاد يفاقم مخاطر فشل الدولة الفلسطينيّة. فإسرائيل هي السوق الطبيعيّة والبوابة إلى أوروبا والولايات المتحد. من شأن التشديد الاستراتيجيّ البديل على التبعيّة والاعتماد المتبادليْن في مجالات المجتمع، والثقافة، والاقتصاد، على المدى البعيد، أن يتيح لفلسطين لتصبح دولة مزدهرة وناجحة بجوار اسرائيل.

بخصوص البرنامج، المزيد من الخطابات المؤسِّسة على نسق خطاب ريفلين، والتي تُعرّف الأوامر الأخلاقيّة والسياسيّة بواسطة حساب ديموغرافي بسيط ، قادرة على تطوير العملية. بداية، من شأن خطاب "داخليّ"، موجه إلى شريحة أنصار السلام، الاستعانة بالمعطيات الديموغرافيّة للتشديد على الضرورة الحتميّة في دمج الغالبية الساحقة من الجماهير الاسرائيليّة لتحقيق تقدّم ما باتجاه الحل. بالمقابل، ينبغي أن يُبين الخطاب "الخارجي" للجماهير العريضة بأن "العنوان (الديموغرافيّ) مكتوب على الجدار"، وذلك في سياق استمرار احتلال الضفة الغربيّة، وتبيان سُبُل الإنهاء الآمن للاحتلال، وسبل النضال لتغيير طبيعة النزاع على المدى البعيد. بصورة مُثلى، سوف توفر مصل هذه العملية استراتيجيّة شاملة لأنصار السلام في المجتمع المدنيّ ، وتشجع حوارات عامة موازية مع كافة الشرائح الاسرائيليّة من مختلف "الأسباط"، بغية دفع أوسع الشرائح الاسرائيليّة إلى الاعتراف بالواقع وتحمل أعباء المسؤولية وضمان مستقبل تسوده الديمقراطيّة.

"غير مستدام" هو مجرد العقار المَسكّن، الرائج مؤخرًا لدى المجتمع الدوليّ، لوصف الوضع الراهن بين إسرائيل والفلسطينيين ما بعد العام 1967. نظرة خاطفة إلى فهرس "النزاعات الراكدة" في مختلف أنحاء العالم، من الصحراء الغربيّة وحتى بابوا الغربيّة، مرورًا بقبرص وكشمير وكردستان وقرة باغ والتبت، والكثير غيرها، يُظهر أن أوضاعًا جيوسياسيّة مشابهة يمكن أن تصمد وتدوم زمنًا طويلًا إن لم تزَ الأطراف بديلًا مؤكدًا وآمنًا، بينما الحلول الدوليّة الناجعة نادرة الحدوث (حكلاي ولويزيدس، 2015). يعتقد الباحث في النزاعات، جون بول لدرخ، أن المدة اللازمة للخروج من دوامة نزاع مدمّر، مماثلة للمدة التي كانت لازمة للتورط فيه (بورغس، 2004). فيمكن أن تكون العملية طويلة، لكن لا توجد اختصارات للطريق إلى توسيع الوعي والادراك، وإلى التعامل المقنع مع الأمن، وإلى بناء تحالفات متنوعة حول برنامج يجد له صدىً في المجتمع الاسرائيليّ في القرن الحادي والعشرين.

4 هنالك مقال إضافي في هذه الكراسة يعرض رؤية مفصّلة لهذه القضية، ويدعم تعزيز هوية العرب الفلسطينيين مواطني دولة اسرائيل، وتعزيز العمل المشترك مع شركاء يهود بغية التوصل الى مساواة مدنية كاملة.

مراجع

بيطون ، م. (17.6.2016) . تعزيز التسامح في المدينة: تمويل المبادرات. كول هعير.

برداخ ، ر . (18.7.2016) . مقابلة مع ن . لزروس

غيرليتس ، ر . (6.7.2016) . مقابلة مع ن. لزروس

ماؤور، ر . (19.7.2016) . مقابلة مع ن . لزروس

القيادة المدنية. (1.7.2016) . حوار مشارك في المجتمع المدني: report-2016_web.pdf/07/http://migzar3.org.il/files/2016

مكتب رئيس الحكومة. عمل الحكومة للتطوير الاقتصاديّ لمواطني الأقليات ما بين السنوات 2016- 2020. مكتب رئيس الحكومة: قرارات الحكومة للعام 2015: http:// www.pmo.gov.il/secretary/GovDecisions/2015/pages/des 922.aspx

سالم ، و. (18.7.2016). مقابلة مع ن . لزروس

عميدرور، ي. (5.8.2016). حلف الظلال. مقال رأي في صحيفة "يسرائيل هيوم" : http://www.israelhayom.co.il/opinion/403031

فينكل بيرل، ل. (19.7.2016). مقابلة مع ن. لزروس

روتمان، م. (18.7.2016). مقابلة مع ن. لزروس

رحميم، ي. (14.7.2016). مقابلة مع ن . لزروس

شولتسينر، د. (17.7.2016). مقابلة مع ن. لزروس

شايندلين، د. (19.7.2016). مقابلة مع ن. لزروس

شير، ج (2016). الحرب على البيت. تل ابيب: يديعوت سفاريم

Agha, H., & Malley, R. (2001, August 9). Camp David: The Tragedy of Errors. New York Review of Books.

Bar Siman Tov, Y. (2007). The Israeli-Palestinian Conflict: From Conflict Resolution to Conflict Management. Jerusalem: Jerusalem Institute for Israel Studies.

Bar-Tal, D. (2007, July). Sociopsychological Foundations of Intractable Conflicts. American Behavioral Scientist, 50(11), 14301453-.

Bar-Tal, D., & Schnell, I. (2014). The Impacts of Lasting Occupation: Lessons from Israeli Society. Oxford: Oxford University Press.

Bar-Tal, D., & Schnell, I. (2016). After 50 Years: Save Israel, Stop the Occupation. Palestine-Israel Journal of Politics, Economics and Culture, 21(3.)

Baskin, G. (2016, July 20). Anti-Anti-Normalization. Jerusalem Post.

BICOM . (2016, April 25). Israel›s Narrow Waistline: http://www.bicom.org.uk/map/israels-narrow-waistline/

Braun, C. (2016, June 18). Livni: A referendum is needed now, to see if Israel is going in a two-state direction. Jerusalem Post.

Bronstein, P. (2016, June 16). Darkenu: keeping the dream of Israel alive: http://fathomjournal.org/darkenu-keeping-the-dream-of-israel-alive/

Burgess, H. (2004). Peace Processes: http://www.beyondintractability.org/essay/peace-processes

Clinton, B. (2004). My Life: The Early Years. New York: Alfred A. Knopf.

Eldar, A. (2016, August 9). "Will Netanyahu Dare to Engage in Regional Settlement?". Al-Monitor:

http://www.al-monitor.com/pulse/files/live/sites/almonitor/files/documents/2016/IPI20%survey20%20-%key20%findings.pdf

Gradstein, L. (2016, June 18). Is the Arab Peace Initiative Back on the Table? Jerusalem Post.

Haaretz. (2015, December 3). Rivlin: Confederation of Two States, Israeli and Palestinian, Is the Only Solution. Haaretz.

Haklai, O., & Loizides, N. (2015). Settlers in Contested Lands Territorial Disputes and Ethnic Conflicts. Stanford: Stanford University Press.

Hecht, R. (2016, June 21). President Rivlin is Israel›s Only Opposition to Extremism. Haaretz.

Hirschfeld, Y. (2014). Track-Two Diplomacy Toward an Israeli-Palestinian Solution 19782014-. Baltimore, MD: Johns Hopkins University Press.

Inter-Agency Task Force on Israeli Arab Issues. (2016, January 13). Historic Economic Development Plan for Arab Sector: Overview and Key Allocation Areas. Task Force on Israeli Arab Issues/Activities/Updates: http://www.iataskforce.org/activities/view/437

Jamal, A. (2008, Winter). The Political Ethos of the Palestinian Citizens of Israel: Critical Reading in the Future Vision Documents. Israel Studies Forum, 23(2), 328-.

Kalman, M. (2014, September 15). Will Seeds of Peace Ever Bloom? Haaretz.

Kamin, D. (2013, July 16). The Bearable Lightness of Being Rav Benny. The Times of Israel.

Kelman, H. (1999). The interdependence of Israeli and Palestinian national identities: The role of the other in existential conflicts . Journal of Social Issues, 55(3), 581600-.

Koplow, M. J. (2016, June 3). Two-State Security. Israel Policy Forum: https://www.ipforum.org/201603/06//two-state-security/

Lazarus, N. (2015). Intractable Peacebuilding: Innovation and Perseverance in the Israeli-Palestinian Context. George Mason University, School for Conflict Analysis and Resolution. Arlington, VA: School for Conflict Analysis and Resolution.

Lazarus, N., & Ross, K. (2015). Tracing the Long-Term Impacts of a Generation of Israeli-Palestinian Encounters. International Journal of Conflict Engagement and Resolution, 3(2).

Lazarus, N., Kadayifci-Orellana, A., Kahanoff, M., & Halloun, F. (2014). Field Study USAID West Bank/Gaza People to People Reconciliation Annual Program Statement Grants. United States Agency for International Development, Conflict Management and Mitigation. Washington, D.C.: USAID.

Leibowitz-Schmidt, S. (2015, June 21). Peacemakers: Charedi Women Are Becoming Involved in Peacemaking. Hidabrut Worldwide.

Levy, Y. (2012). Israel›s Death Hierarchy: Casualty Aversion in a Militarized Democracy. New York: New York University Press.

Lior, I. (2015, December 19). Thousands March in Tel Aviv in Protest of Incitement Against Rivlin, Leftist NGOs. Haaretz.

Maltz, J. (2016, January 31). Rabbi Melchior Receives Prestigious International Peace Prize. Haaretz.

Middle East Quartet. (2016). Report of the Middle East Quartet. Brussels: Middle East Quartet.

Miller, E. (2016, February 11). How Rabbi Ovadia Yosef›s Daughter, Adina Bar-Shalom, Became Israel›s Leading Ultra-Orthodox Iconoclast. Tablet.

MITVIM. (2016, June). A Special Privileged Partnership with the EU as an incentive for Israeli-Palestinian peace. MITVIM: The Israeli Institute for Regional Foreign Policies: http://mitvim.org.il/images/A_Special_Privileged_Partnership_with_the_EU_as_an_incentive_for_peace_-_June_2016.pdf

MITVIM. (2016, July 20). Cooperation between Israel and the Arab World: Public Opinion Findings. MITVIM: The Israeli Institute for Regional Foreign Policies: http://www.mitvim.org.il/images/English_-_Public_opinion_findings_on_cooperation_with_Arab_countries_-_July_2016.pdf

Pileggi, T. (2015, May 21). Israel's top diplomat tells colleagues 'entire land is ours'. The Times of Israel.

Rahamim, Y. (2016). Peace-Obstructing Perceptions in Israeli Society. Tel Aviv: Israeli Peace NGO›s Forum.

Rasgon, A. (2016, February 27). PLO Committee meets with hundreds of Israelis. Plus61J: Broadening the Conversation: http://plus61j.net.au/plus61j-articles/plo-committee-meets-with-hundreds-of-israelis/

Remnick, D. (2016, January 25). Seeds of Peace: Ayman Odeh›s Unlikely Crusade. The New Yorker.

Rivlin, R. (2015, June 7). President›s Address to the 2015 Herzliyah Conference. President of the State of Israel Reuven (Ruvi) Rivlin: Main Speeches: http://www.president.gov.il/English/ThePresident/Speeches/Pages/news_070615_01.aspx

Rivlin, R. (2016, June 14). A Shared Israeli Hope: Vision or Dream? President of the State of Israel Reuven (Ruvi) Rivlin: Press Releases: http://www.president.gov.il/English/Presidential_Activities/Press_Releases/Pages/news_140616_05.aspx

Ross, D. (2005). The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace. New York: Farrar, Straus and Giroux.

Sachs, N. (2015, November/December). Why Israel Waits: Anti-Solutionism as a Strategy. Foreign Affairs.

Shaffir, S. (2016, July 14). Israel›s Generation of Tent-Dwellers is Cringing with Shame. Haaretz.

Yaar, E., & Hermann, T. (2016, July 4). Peace Index: June 2016: http://www.peaceindex.org/indexMonthEng.aspx?num=306&monthname=June

Zalzberg, O. (2014). Israel's National-Religious Jews and the quest for peace. Fathom: http://fathomjournal.org/israels-national-religious-jews-and-the-quest-for-peace/

جمهور المتديّنين القوميّين واحتمالات السلام مع الفلسطينيّين – بين الإفشال والدفع قُدُمًا

روئي رڤيتسكي

من جانبَي الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، يكمن التوتّر القوميّ في مضامين مستمَدّة من التقاليد والدين – الفكر، والتصوّر والشريعة. يرتبط الموقف السياسيّ لدى قِطاعات واسعة من جماهير اليهود والمسلمين في الواجبات التي تفرضها قدسيّة البلاد على المؤمن المتديّن، وفي تعامل المصادر المقدّسة مع الغريب والآخر. لكن رغم مركزيّة هذه المسائل لدى الجانبين، تغيب مكانتها غالبًا عن محاولات المصالحة والحلّ التي تحظى بتسمية "العمليّة السلميّة".

أوّلًا، معظم السياسيّين وصنّاع السياسة يتمسّكون بتوجّه "التسوية أوّلًا". في البداية، تناقش القيادات السياسيّة تفاصيل الاتّفاق، ويجري تحديد المؤسّسات والحدود، والتوقيع على الجوانب القانونيّة والترتيبات الأمنيّة. وفقط في حالة اللا حرب، عندما يُحَلّ الصراع، بالإمكان التفرّغ للعداء بين الشعوب ومحاولة تبديده تدريجيًّا. وَفق ذلك، أُعتَقِدَ أنّ كلّ مناقشة عامّة آنيّة للتوتّرات الهُويّاتيّة والثقافيّة والدينيّة لن تؤدّي إلّا إلى عرقلة المفاوضات السياسيّة وجهود التسوية الدبلوماسيّة. فكلّ مشكلة وأوانها، عندما تواتي الظروف، حيث لا يمكن إجراء نقاش لاهوتيّ مبدئيّ في قلب سفك الدماء.

ثانيًا، يخشى الكثيرون من تفاقم حدّة الصراع إذا انتقل من صعيد الصراع السياسيّ إلى حقل الصدامات الدينيّة. فما دام الخلاف يتمحور حول المصالح العمليّة، أو حتّى حول الحسابات التاريخيّة، يمكن التوصّل إلى تسوية. وليس الأمر على هذا النحو في ما يتعلّق بمنظومات عقائديّة متنافسة غير قابلة للتسوية، أو بالتوتّرات الميتافيزيقيّة التي لا يمكن جَسرها. "أَدْيَنة" الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ سيحوّله إلى شموليّ أبديّ وغير قابل للحلّ[1].

لهذه الأسباب وغيرها، لم تأخذ الجماهير المتديّنة من كلا الشعبين قسطًا في بلْورة السلام المنشود تقريبًا، ولم تُشمَل قياداتهم في المفاوضات، ولم تُؤخذ وجهات نظرهم في الاعتبار على طاولات المفاوضات.

أدّت الإخفاقات المتكرّرة للمفاوضات بين القيادات السياسيّة إلى التبصّر أنّ السلام لن يحلّ إذا لم تشارك فيه شخصيّات ومجموعات ووجهات نظر أخرى. انتصار حماس في الانتخابات الفلسطينيّة في قِطاع غزّة عام 2006، وعلى خلاف ذلك، تعاظم قوّة الصهيونيّة الدينيّة في السياسة الإسرائيليّة (كحزب مستقلّ وأيضًا داخل الحزب الحاكم)، شكّلا محفّزات لإعادة النظر في أهمّيّة الدافعيّة الدينيّة لحلّ الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. إلى جانب الدراسة الأكاديميّة للمواقف المتفرّدة للجماهير الدينيّة من الحلّ، والتعقيدات المشتقّة من جوانب الصراع الدينيّة[2]، تنامت وتواترت أنشطة "الحِوار بين الأديان" الذي يُنظر إليه كأداة للسعي نحو السلام؛ فقد طُرح الادّعاء أنّ مشاركة قيادات دينيّة تناقش من خلال الانفتاح والالتزام لجماهيرها على نحوٍ ما تتيح مصادرهم المقدّسة العيش بسلام مع الآخر، هذه المشاركة يمكنها تهيئة القلوب وجعل السلام المنشود مقبولًا على المجتمعَيْن كليهما ومتّفَقًا عليه. سأحاول في الصفحات التالية الإشارة إلى أهمّيّة ومنافع هذا المسار، ووصف شروط جدواه، والتوقّف عند تحدّياته والإنذار بشأن ثمنه.

1 انظر أڤيعزر رڤيتسكي، "الشعب اليهوديّ وصدام الحضارات"، في رڤيتسكي وشتيرن (محرّران)، أشياء وشظايا أشياء، حول يهوديّة الدولة الديمقراطيّة، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة: القدس 2007، ص 725–726. (بالعبريّة)

2 انظر على سبيل المثال: يتسحاق رايتر، "الدين كعائق أمام تسوية الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ"، في يعقوب بار سيمان طوڤ (محرّر)، معيقات السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ، معهد القدس لدراسة إسرائيل: القدس 2010، ص 294–318؛ دوتان هليڤي، "من سيصعد إلى جبل الهيكل يا ربّي؟": الجدل الدينيّ السياسيّ في العالم العربيّ حول "زيارة" القدس، جماعة، مجلّد 22، 2015، ص 23–54.

"الفلسطينيّون هم مجرّد ذريعة لتفكيك الدولة اليهوديّة" – العمليّة السلميّة وبلورة الطابع الداخليّ لإسرائيل

تَعَزّز في العَقدين الأخيرين حضور الجمهور المتديّن في مراكز القوّة وصنع القرار في إسرائيل – السياسيّة والعسكريّة والأيديولوجيّة. على هذا النحو ازداد تأثير الجهات الدينيّة على المواقف الرسميّة بالنسبة لمستقبل العلاقات مع الفلسطينيّين، وكذلك على النشاطات الميدانيّة التي تؤثّر على طبيعة حلّ الصراع، وعلى رأسها مشروع المستوطنات. إزاء هذا البروز المتزايد، من المفاجئ الاكتشاف أنّ جهود البحث عن مَخرج من الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ تكاد تغيب عن أجِنْدة قادة وصُنّاع الرأي العامّ لدى الجماهير المتديّنة في إسرائيل. جرى استثمار الكثير من الجهود لنفي ومناكفة الحلول التي طرحها منافسوهم السياسيّون، لكن مسألة الحلّ المناسب، المُعدَّل أو البديل، شغلت قلّة قليلة فقط. السواد الأعظم من قيادات الجمهور المتديّن رأوا السلام مع الفلسطينيّين تهديدًا، واعتبروا أنّ دَوْرهم يكمن في منع حدوثه وإفشال خطواته.

يكمن التفسير الشائع لهذا في الثمن المتوقَّع دفعه مقابل عقْد اتّفاق بين إسرائيل والفلسطينيّين، الذي تتضمّن مختلفُ مخطّطاته المقترحة تنازلاتٍ عن السيادة الإسرائيليّة في بعض أجزاء من أرض إسرائيل، وقلب إنجازات مشروع المستوطنات ومركزيّته الكبيرة في الرؤيا الصهيونيّة الخَلاصيّة لدى تلاميذ الرابي تسفي يهودا كوك. لكن ثمّة محادثات مع حاخامات بارزين لدى جمهور المتديّنين تُظهر أنّ العنصر الحاسم، الذي يجعل قيادات هذا الجمهور تعارض كلّ اقتراح اتّفاق وإهمال مسألة تسوية الصراع، يتعلّق –على وجه التحديد– بطابع دولة إسرائيل الداخليّ.

هنالك نقاش متواصل بين اليهود في إسرائيل، وكذلك بين المسلمين في جميع دول المنطقة، حول تأثير الدين على السياسة. في الحالة الإسرائيليّة، نقوم بشمل جوانب قانونيّة في هذه القضيّة تحت عنوان "الدين والدولة"، لكنّها تدور بتوتّرات أخرى بين الطابع اليهوديّ والطابع المدنيّ، وبين المحافظ والليبراليّ، وكذلك بين المحلّيّ والكونيّ. هذه جميعها هي نقاشات هامّة تعبّر عن فجوات مشروعة، وتستدعي نقاشًا داخليًّا معمّقًا داخل كلّ مجتمع لتحديد مدى تديّن أو عَلمانيّة مؤسّسات كلّ دولة في المنطقة. وفعلًا، حاول سياسيّون وقيادات جماهيريّة في الكثير من الأحيان الدمج بين ساحتَي الصراع – يُنظر إلى السعي نحو السلام بين إسرائيل وجيرانها أيضًا كحسم للتوتّر الداخليّ بين العَلْمنة والعُرف. جرى عرض وتسويغ السلام كمشروع عَلمانيّ، بل كمشروع عَلْمَنة[3]، وفي إطاره ترتبط إقامة دولة فلسطينيّة مستقلّة أيضًا بتغيير طابع إسرائيل نفسها وتشكيل حيّز عامّ ديمقراطيّ حياديّ تحت العلنيّة اليهوديّة. أدّت هذه الصياغة لدى غالبيّة المتديّنين في إسرائيل (وإلى حدّ كبير من التشابه لدى الحركات الإسلاميّة الفلسطينيّة أيضًا) إلى معارضة كلّ محاولة للمصالحة معارضة شديدة، بدافع التخوّف أنّها تجرّ وراءها "خسارة" هُويّتهم الدينيّة، وتشهد على هزيمة في معركة أخرى داخليّة يخوضونها. إذًا، عندما دار صراع عَلْمَنة المجتمع جنبًا إلى جنب مع محاولة التوصّل إلى السلام، أُخضِعت المواقف من السلام للموقف من الطابع الدينيّ المرغوب لدى الشعوب والمؤسسات السياسيّة. ليس الثمن المتوقّع للسلام وحده هو ما ردع حاخامات وقيادات جماهيريّة عن تأييده، بل هنالك ما هو أكثر شدّة في هذا الردع يتمثّل في تَخيُّل أنّ السلام غايته المُقنَّعة تفريغ يهوديّة الدولة من مضمونها وحسم صراع النخب المتنافسة داخل إسرائيل، الذي تبنّى الموضوع الفلسطينيّ كنقطة مفصليّة.

3 انظر –على سبيل المثال–: "جمهور المتديّنين القوميّين والصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ"، تقرير مجموعة الأزمات الدوليّة رقم 147، تشرين الثاني 2013، ص 35.

المنظور الموصوف هنا يعود ويتكرّر على ألسنة حاخامات وقيادات الرأي العامّ من المتديّنين القوميّين. يقول أحد كبار رؤساء "يشيفاه" في السامرة[4]: "الفلسطينيّون هم مجرّد ذريعة لتفكيك الدولة اليهوديّة. يحلمون في اليسار بتحويل إسرائيل إلى دولة أخرى من الدول الأوروبيّة، دولة بدون غاية وبدون خصوصيّة. وبغية الوصول إلى هناك، الإضرار بالاستيطان هو الأداة. في نهاية المطاف، فريضة الاستيطان في البلاد لا تتوافق مع دولة جميع المواطنين". رابي بلدة في منطقة بنيامين يصف مهمّة المستوطنات بقوله: "نحن نحرس إسرائيل من التعوُّد، والأفول، وخطر التحوّل إلى شعب كبقيّة الشعوب. هذا هو السبب الحقيقيّ لمعاداة اليسار –نحن تذكرة مستمرّة وملحّة للمهمّة اليهوديّة المتمثّلة في أنّ إسرائيل ليست دولة فقط"[5].

يعبّر الحاخامات المختلفون في أحاديثهم عن انعدام الثقة بطهارة نوايا مهندسي السلام. عندما يحلّلون الحوافز التي تدفع خصومهم السياسيّين، فإنّ مشكلة السيطرة العسكريّة على الفلسطينيّين تتحوّل إلى تسويغ هامشيّ، بل مجرد ذريعة. هذه الشكوك البنيويّة من آثار الاتّفاق تنأى بجمهور المتديّنين من الشعبين عن المشاركة في البحث عن الحلّ، وتدفعهم إلى الانغلاق والانعزال والتطرّف في المواقف. ثمّة قلّة فقط يتعالَوْن على هذه التخوّفات، ويواجهون مباشرة التحدّيات الشريعيّة واللاهوتيّة المرتبطة بالحلّ السياسيّ للصراع –تعبيد طريق مشتركة لعَبَدة "إلوهيم" وعَبَدة "الله" للعيش معًا دون خشية عصيانه.

الحوار المباشر بين قيادات دينيّة حول تفاصيل السلام المحتمل وتسويغاته قد يتغلّب على هذه العثرة. اختفاء خبراء المفاوضات المهنيّين عن طاولة النقاشات (المؤقّت) يتيح للحاخامات من التيّارات المختلفة التعامل مع الأسئلة الحارقة وَفق شروطهم ولغتهم هم. ففي حين يُضطرّون في الظروف الحاليّة إلى كيل مواقفهم دائمًا بحيث تُعارض مواقف خصومهم الداخليّين، فإنّ إطار النقاش المتجدّد على قاعدة دينيّة سيتيح لهم التخلّص من الموقف الدفاعيّ والنظر في القضيّة المطروحة بِحُرّيّة.

"هل الأمر أصلًا هو بيد السلطة؟" – استقرار السلام الإسرائيليّ الفلسطينيّ في عصر الصحوة الإسلاميّة

كلّما طُرحت إمكانيّة توقيع اتّفاق سياسيّ على بساط البحث، سُمعت أصوات تتساءل عمّن يمثّل الموقعون المحتملون، وعمّن يبقى خارج المفاوضات ويُتوقّع ألّا يحترم الاتّفاق. الشرخ القائم بين فصائل المجتمع الفلسطينيّ يعزّز التخوّف من أنّ توقيع فصيلٍ ما على تفاهمات يُنذر ببداية حرب مع الآخر. يعتقد جزء كبير من الإسرائيليّين أنّ حركة فتح لا تستطيع ضمان احترام الاتّفاقيّات من قبل التنظيمات الفلسطينيّة الأخرى. توفّر هذه الحقيقة تفسيرًا جزئيًّا لاستطلاعات الرأي المتكرّرة في إسرائيل ولدى الفلسطينيّين، تشير إلى فجوة ملحوظة بين نسبة تأييد اتّفاق السلام ونسبة الثقة في جدوى مثل هذا الاتّفاق[6]. هل الجالسون على الطرف الآخر من طاولة المفاوضات يتحدّثون على نحو كامل باسم الخصم؟ مع من، إذا أمكن الأمر أصلًا، يمكن توقيع اتّفاق مستدام؟

إحدى الإجابات الممكنة تكمن في مبادرة السلام العربيّة، التي تنطوي على اقتراح للجمهور الإسرائيليّ يتمثّل في النظر إلى السلام مع الفلسطينيّين كخطوة يتجاوز مفهومها العلاقات بين الشعبين، وتحمل بين طيّاتها التطبيع الإقليميّ الكامل، وتغيير الوضع الجيوسياسيّ الواسع لإسرائيل ومكانتها في الشرق الأوسط برمّته. لكن إزاء التغييرات الحاصلة في منطقتنا، يبدو أنّ ربط القضيّة الفلسطينيّة بالفضاء العربيّ الشامل يقوم في نظر الإسرائيليّين بدور مختلف جدًّا، وأقلّ طمأنة. لقد قلب الانتقال من آمال الربيع العربيّ إلى ما يطلق محلّلون وكتبة "الخريف الإسلاميّ" عليه: تأثير المنظور الإقليميّ. وبدل تأمين الضمانات، ثمّة تعزيز للتخوّفات. الخوف من صعود التنظيمات الإسلاميّة في السياسة الفلسطينيّة غداة التوقيع على الاتّفاقيّة يبدو كحالة خاصّة لنزعة إلى تضعضع القوى الدوليّة وصعود الجهات المتديّنة في الفضاء العربيّ الواسع.

4 مقابلة، القدس، كانون الأوّل 2015.

5 مقابلة، المجلس الإقليميّ بنيامين، نيسان 2016.

6 انظر الاستطلاع المشترك للرأي العامّ الإسرائيليّ والفلسطينيّ الذي أجراه كلّ من المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة والمركز الفلسطينيّ للبحوث السياسيّة والمسْحيّة، حزيران 2016 /http://pcpsr.org 20table%20of%20findings%20%sites/default/files/Joint%20June%202016 20August%202016_0.pdf%Arabic%2016

الشكوك حول استقرار دول المنطقة تُحوِّل بؤرة التركيز من الجامعة العربيّة إلى الدين الإسلاميّ، من الـ Region إلى الـ Religion. من المستحسن أن يشخِّص دعاةُ تأييد اتّفاق السلام التحدّيَ الماثل أمامهم – وليس المقصود فقط الثقة بالرغبة الصادقة للقيادات الفلسطينيّة في السلام، بل كذلك الثقة في قدرة واستعداد الإسلام السياسيّ تأييد مثل هذا السلام، أو إتاحته على الأقلّ. مسؤول كبير في مجلس "يشاع" قال: "أبو مازن ليس هو القصّة. يقولون إنّ كلّ قصده إقامة دولة مجاورة وصديقة، تعيش مع إسرائيل بسلام وتعاون. لماذا الافتراض أنّ الأمر أصلًا هو بيد السلطة؟ القوّة الحقيقيّة، من غزّة حتّى قطر والسعوديّة، هي بيد الإسلاميّين... هل تريد أن تعرف ما المتوقّع لنا؟ اذهب وافحص ماذا يفعلون في المساجد، لا هنا فقط، بل في جميع الدول العربيّة. كلّ حديث عن السلام هو وهميّ ما دام العرب لا يستطيعون تقبُّل وجود دولة يهوديّة في أرض إسرائيل. وهم لن يتمكّنوا أبدًا، لأنّ دينهم لا يتيح ذلك"[7]. إذا كان تعزيز الإيمان بالسلام لدى الجمهور الإسرائيليّ ممكنًا، فالأمر ممكن بواسطة دحض هذا التصوّر الجوهرانيّ للدين الإسلاميّ كثقافة متجانسة غير متغيّرة، عنيفة وغير متسامحة. عمليّة هامّة من التفكير والدراسة بمشاركة أهمّ القيادات الدينيّة الإسلاميّة من المجتمع الفلسطينيّ والعالم الإسلاميّ العريض[8] مع قيادات يهوديّة متديّنة من إسرائيل، عمليّة كهذه قادرة على ضعضعة الافتراض المسبق بأنّ العائق الدينيّ غير القابل للاختراق يحوّل كلّ الجهود الدبلوماسيّة إلى عقيمة. عندما يتحوّل من اعتدنا النظر إليه كخصم لإمكانيّة التصالح إلى حليف ومسؤول عن نجاحها، يتوافر عندها قسط جديد من الثقة.

"اسألني عمّا يطلبه الخالق منّي، لا أين تقع الحدود" – بشارة اللغة الدينيّة

في قلب القدس، كما هو الشأن في قلب الصراع، جبل الهيكل –أو الحرم الشريف– يجتذب إليه التطلّعات، والأحلام والرغبات، مصحوبة بالتوتّرات والعداء وإمكانيّات التصعيد. صحيح أنّ غالبيّة المشرّعين اليهود يُحرّمون الصعود إلى جبل الهيكل في هذا الوقت، لكن هنالك بينهم مَن يبيح ذلك، ويوصون أو حتّى يُلزمون بالصعود إلى الجبل، وأنظار العالم الإسلاميّ كلّه متعلّقة بهذه الأقلّيّة وأفعالها، والتي تفسَّر أحيانًا كثيرة كاعتراضٍ على طقوس العبادة الإسلاميّة هناك.

ما هي رغبة أولئك اليهود الذين يضعون جبل الهيكل في مركز نشاطاتهم السياسيّة الدينيّة، وكيف يمكنهم تحقيق صلتهم به؟ قيادات دينيّة مختلفة تقدّم أجوبة متنوّعة عن هذا السؤال. البعض يطالب بزيارة جبل الهيكل للصلاة في الباحة بحرّيّة واقامة الطقوس اليهوديّة هناك دون عوائق. وهناك آخرون يريدون إعادة بناء الهيكل على الباحة نفسها – من يريد فعل ذلك بيديه هو وفي المستقبل المنظور، ومن يريد ذلك بجهود غير مباشرة وفي المستقبل الأُخْرَويّ كما يأمل. وثمّة فريق آخر يتطلّع إلى اعتراف من المسلمين المتواجدين على الجبل أنّه في الماضي كان هناك معبد يهوديّ، منه تنجم قدسيّة المكان. قلّة فقط من بين هؤلاء يجدون توقهم الدينيّ العميق في السيادة القانونيّة لدولة إسرائيل العلمانيّة على هذا الجزء من الأرض[9]. بالرغم من ذلك، فإنّ أجزاء ملحوظة من النقاش العام تتلخّص في السؤال عمّن له السيادة في جبل الهيكل، وعمّن سيمتلك هذه السيادة في إطار اتّفاق مستقبليّ. فما السبب؟

يبدو أنّ مسألة السيادة تثير أفكار العديدين ليس بحدّ ذاتها، بل من خلال الافتراض أنّها تشكّل الشرط الأساسيّ لتحقيق بقيّة الآمال. السيادة القانونيّة على منطقة هي بمثابة "الإصبع التي تسدّ الثغرة في السدّ"، فبدونها ستُجرف جميع الآمال ولن يكون فعل في الاتّجاه المرغوب، مَهما كان الأمر – فقدرة العمل في باحة جبل الهيكل تتعلّق مباشرة بالسيطرة عليه. فهل حقًّا هذا الأمر ضروريّ؟ وَفق أقوال شيخ مقدسيّ رفيع المستوى: "لا مشكلة في دخول اليهود للصلاة في باحة المساجد. بل يمكنهم بناء كنيس لهم وعبادة الله على طريقتهم. لكن يُحظر قول هذا بصوت مرتفع، لأنّنا لا نناقش الآن مسألة فقهيّة، بل ثمّة سؤال أقلّ أهمّيّة وأكثر إلحاحًا: من هو السيّد هنا؟ فما دام اليهود لا يأتون هنا

7 مقابلة، جوش عتسيون، حزيران 2016.

8 ثمّة جانب آخر للمنظور الدينيّ هو عدم أهمّيّة الحدود القوميّة في "الأمّة" الإسلاميّة. في هذا الشأن قال شيخ مسؤول كبير من الحركة الإسلاميّة في إسرائيل (مقابلة، أمّ الفحم، شباط 2016): "ليس لدينا دول. لدينا أمّة واحدة، والمفتون في فلسطين لا يقرّرون وحدهم. نحن أوّل المتحدثين لأنّنا نعيش هنا، ونعرف تعقيدات الحياة بين اليهود، لكن هذه قضيّة كلّ مسلم، وليست قضيّتنا نحن فقط".

9 هناك فِرق دينيّة تجد القداسة الكامنة في المؤسّسات العلمانيّة لدولة إسرائيل، لكن التطابق بينها وبين الصاعدين إلى جبل الهيكل ضئيل.

للصلاة، بل لاستعراض الملْكيّة وتعزيز الاحتلال، يُمنع السماح لهم بموطئ قدم"[10]. يقترح الشيخ نسقًا آخر عمّا نألفه؛ إذ وَفْق أقواله وتصوّراته ثمّة علاقة عكسيّة بين السيادةِ والسيطرة الإسرائيليّة على جبل الهيكل وحرّيّةِ النشاط وإقامة الطقوس الدينيّة اليهوديّة في الباحة. من المثير معرفة ما سيكون عليه حسم الجهات الدينيّة؛ فهل فعلًا سيقفون أمام الخيار بين الوضع الحاليّ حيث إسرائيل هي صاحبة السيادة السياسيّة لكن قدرتها على العمل في المكان محدودة، والوضع الافتراضيّ الذي فيه تتنازل إسرائيل عن سيادتها لكن قدرتهم على تعزيز طموحاتهم الدينيّة سوف تزداد من خلال ذلك على وجه التحديد.

في الكثير من الأحيان، لا يتعامل النقاش العامّ مباشرة مع الدوافع الدينيّة، بل مع الحلول الدبلوماسيّة المحدّدة التي يمكنها خدمة تلك الدوافع. يكمن التحدّي في فهم عمق الفكر والدوافع الدينيّة ومحاولة دمجها في الحلول السياسيّة المرغوبة والمتوافرة. الحاجة الدائمة لدى الجماهير المتديّنة في ترجمة رغباتها الداخليّة إلى لغة مسموعة في آذان مَن لا يشاطرونهم الفرضيّات الدينيّة الأساسيّة، تؤدّي إلى التمسّك العنيد بطريقة عمل ممكنة واحدة، رفع رايتها وتعزيزها وكأنّها هي بحدّ ذاتها الإنجاز، والأمل وتحقيقه. الطريق للكشف عن حلول بديلة، أقلّ تضادًا، والتي يمكن أن تخدم بالتوازي آمال كلا الشعبين، تكون بواسطة تقشير طبقات الترجمة والتعامل مع الرغبات الدينيّة نفسها. هذا لن يتطلّب من الطرفين التنازل لصالح السلام المنشود عن إمكانيّة مواصلة التقدّم مع تطلّعاتهم الدينيّة، بل يمهّد مسارًا تستطيع أن تتعايش فيه الأمور معًا. ما زال هذا النوع من الجهد في مهده، بسبب غياب منصّة مفاوضات مباشرة يجري التعبير فيها عن الذهنيّة الدينيّة بما لا يقلّ عن التعبير عن المصالح المادّيّة لدى الأطراف. بغية استساغة وقع ذلك على الآذان، سوف أُورِدُ أقوال بعض القيادات التي تفكّك القضايا المركزيّة إلى مركّباتها الدينيّة وتضيئها بنور جديد.

يشكّل الاعتراف بإسرائيل دولةً شرعيّة تحدّيًا دينيًّا للمسلمين، بسبب اعتبار فلسطين كلّها أرضَ وقف مقدّسة وباعتبار أنّ النظام المرغوب فيها وفي الحيّز كلّه هو الخلافة الإسلاميّة. بالاعتماد على هذه الموقف، ليس وجود دولة يهوديّة سياديّة في الحيّز أمرًا غير محتمل فحسب، بل كذلك مجرّد تقسيم الحيّز العربيّ إلى دول قوميّة هي ورثة الكولونياليّة الأوروبيّة. لذا، فإنّ الأمل الإسرائيليّ في التطبيع سيضطرّ ظاهريًّا إلى تمنّي ترك التطلّعات إلى الخلافة، وعَلْمنة كاملة للفكر السياسيّ وعلاقة أداتيّة مع الأرض. فقط في هذا الإطار، كما يبدو، يستطيع المسلمون التوقيع على سلام مستدام مع إسرائيل والتسليم بوجودها.

يمكن أن يبرز البديل المحتمل لدى العودة من الحلّ المقترح (في هذه الحالة، تفكيك الحدود السياسيّة عامّة ونفي كلّ سيادة غير إسلاميّة على وجه الخصوص) إلى الدافعيّة الدينيّة التي تبلوره. يدّعي مُفْتٍ رفيع المستوى من الحركة الإسلاميّة في إسرائيل أنّ ترقُّب الخلافة الإسلاميّة لا يناقض الاعتراف بدولة يهوديّة مستقلّة: "لنفترض أنّه أقيمت دولة الخلافة، وبقي يهود يعيشون فيها. حسب الشريعة الإسلاميّة، هم يستحقّون العيش وإدارة شؤونهم بنفسهم، والعيش في مجتمعاتهم الخاصّة، واعتماد نظام قضائيّ خاصّ بهم. فما الذي يمنعهم أن يقوموا جميعهم معًا بذلك وأن يُطلقوا على هذا الوضع التسمية دولة؟"[11].

إنّ وجودًا عربيًّا جماعيًّا في أرض إسرائيل يشكّل تحدّيًا للدين اليهوديّ، بسبب تصوّر بعضهم للحركة الصهيونيّة كتحقيق للعودة المنتظَرة إلى صهيون، وبداية الخلاص وتجديد أمر ميراث أرض الميعاد. بناء على هذا الموقف، من الصعب التسليم بالوجود السياسيّ لشعب غريب على جزء من أرض إسرائيل. لذا، فإنّ الأمل في تأييد متديّنين قوميّين للاستقلال الفلسطينيّ سيضطرّ ظاهريًّا إلى تمنّي التخلّي عن منظور الخلاص المسيحانيّ، وعزل اللاهوت عن السياسة، وإيجاد صلة ماديّة مع تاريخ الحركة الصهيونيّة. فقط في مثل هذا الإطار، كما يبدو، يستطيع اليهود المتديّنون التوقيع على سلام مستدام مع الشعب الفلسطينيّ والتسليم بإقامة دولتهم السياديّة.

هنا أيضًا، يكمن البديل المحتمل في حالة استبدال الحلّ في الرغبة القائمة في صُلبه. فهذا ما قاله رابي طائفة من القدس: "إذا كنّا نحن كيهود نؤمن أنّ عودتنا إلى الأرض المقدّسة بغية إقامة دولة فيها هي جزء من البرنامج الإلهيّ وتحقيق النبوّة، فنحن مضطرّون إلى الإيمان بأنّ وجود شعب آخر على نفس الأرض هو جزء من البرنامج الإلهيّ نفسه. على أساس هذا الإيمان، من الواضح لي أنّنا مضطرّون إلى حلّ الصراع بيننا، لا لأنّه كُتِب علينا العيش هنا معًا، بل لأنّه من حسن حظّنا العيش هنا معًا وتحقيق إرادة الربّ"[12].

المواقف المقتبَسة هنا ليست من نصيب التيّار المركزيّ لدى المجموعات الدينيّة المختلفة. لكنّها تشكّل، بالرغم من ذلك، نموذجًا لحاجة إلى تغيير نسق النقاش العامّ. الافتراض السائد هو أنّه يمكن في الحوار المؤسَّس على المصالح التوصّل إلى حالة تخدم الطرفين بإخلاص، بينما تُملي اللغة الدينيّة التضادّيّة التعاملَ مع الخلافات السياسيّة كلعبة المجموع الصفريّ. صحيح أنّ هذا هو واقع الحال عندما لا يستطيع المؤمنون التعبير بلغتهم ويُضطرّون إلى المشاركة في الخطاب العامّ المؤسَّس على فرضيات أداتيّة. هكذا تُلصَق المواقف الدينيّة، وليس ذاك لمصلحتها، بمقترحات سياسيّة معيّنة ليس ثمّة من ضرورة مبدئيّة للتمسّك بها، وتمنحها بهذا هالة من القداسة الدينيّة. يمكن أن تبرز حلول خلّاقة عندما تتحدّث القيادات الدينيّة مع بعضها، والمصطلحات العقائديّة هي لغة شرعيّة للتفاوض، كما قال رئيس "يشيڤاه" في جنوب البلاد: "يمكنني مناقشة السياسة في لغة الصحيفة، لكن في مثل هذه المحادثة لا أفضليّة لي كرابي. لكن ربّما هنالك لغة أخرى. اسألني عمّا يطلب الخالق مني، لا أين تقع الحدود. إن أصغينا إلى ما تقوله التوراة في هذا الموضوع، فقد نتعلّم معًا أيضًا أمورًا جديدة عن الحدود"[13]. على هذا النحو، عندما يتاح لجمهور المتديّنين التعامل مع أسس الصراع بلغتها ومن خلال تصوّراتها، فإنّ المعتقدات الأساسيّة المتجذّرة في التقاليد الدينيّة قد تشكّل محفزًا للتوصّل إلى السلام كتسويغ لاتّفاق مصالحة، وكرغبة في تحمُّل المسؤوليّة المشتركة وحقن الدماء.

"دولة بدون يهودا، بماذا ستكون يهوديّة؟" – ثمن السلام ودافِعوه

خطابات إيهود باراك وأريئيل شارون حينما كانا في رئاسة الحكومة حوّلت مصطلح "التنازلات المؤلمة" إلى رَوْسَم (كليشيه) يصف الثمن المتوقّع تقديمه في سبيل عقد اتّفاق سلام إسرائيليّ فلسطينيّ، ولا سيّما إخلاء المستوطنات. لكن مَن هم الذين يتألّمون من مثل هذه التنازلات في المجتمع الإسرائيليّ؟

يمكن فهم كلمة "احتلال"، التي تصف السيطرة الإسرائيليّة على يهودا والسامرة، بمعنيين. الأوّل يصف وضع اليد على المنطقة، والثاني يصف النظام الذي يعيش السكّان تحته. بَيْدَ أنّ المعنيين، في وعي أجزاء كبيرة من الجمهور الإسرائيليّ، يرتبط كلّ منهما بالآخر. شعار اليمين المتديّن "الشعب لا يمكن أن يكون محتلًّا في بلاده"، الذي تَعود جذوره إلى التعبير عن صلة الشعب اليهوديّ بأرض إسرائيل ضدّ ادّعاءات من مجال القانون الدوليّ، هذا الشعار يُستخدم مرارًا وتكرارًا أيضًا كردّ على ادّعاءات نابعة من مجال الأخلاق والإنكار المبدئيّ للظلم الواقع على السكّان المدنيّين في يهودا والسامرة. في المقابل، احتجاجات بعض أجزاء من الجمهور الإسرائيليّ ضدّ السيطرة العسكريّة على ملايين الفلسطينيّين أدّت، منها وبها، إلى الاغتراب عن أجزاء من البلاد حيث يسكنون، وإلى تضاؤل شعور الانتماء إليها. قال أحد أعضاء الكنيست من أحزاب اليسار: "السؤال ليس ما إذا كنّا مستعدّين لإعطاء هذه المناطق للفلسطينيّين كي نتوصّل إلى السلام بطيبة قلب"[14]. وأضاف: "بل هو متى سنفهم أنّها ليست لنا في الأصل". قالت مديرة رفيعة المستوى في إحدى جمعيّات السلام، عندما سُئلت عن الثمن الذي ستشعر أنّها دفعته في إطار اتّفاق: "إذا كنت تتوقّع أنّني سأفتقد بيت إيل، فعَلَيَّ أن أخيّب ظنّك"[15].

المعسكر الذي يعارض بشدة فائقة اتّفاق السلام اليوم يتوقّع أن يدفع ثمنه يوم الدين في انهيار كامل لمشروع حياته. والمعسكر الذي يقود بفخر السعيَ إلى السلام يتوقّع ألّا يدفع أبدًا ثمنًا مقابل تحقيقه. في هذه الحالة، لم يعد النقاش السياسيّ في إسرائيل مجرّد خلاف حول الخطوات السياسيّة المطلوبة. فعندما لا يتطلّب الأمر من دعاة التسوية أنفسهم التنازل، يكون كلّ حسم حصّةَ هزيمةٍ

10 مقابلة، القدس، آب 2015. انظر كذلك في: "كيفيّة المحافظة على الهدوء الهشّ في الحرم القدسيّ الشريف"، إحاطة لمجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 48، نيسان 2016، هامش رقم 80.

11 مقابلة، كفر قاسم، أيّار 2015.

12 مقابلة، القدس، نيسان 2016.

13 مقابلة، جنوب البلاد، حزيران 2016.

14 مقابلة، تل أبيب، حزيران 2016.

15 مقابلة، ريشون لتسيون، كانون الثاني 2016.

ساحقة لمعسكر أيديولوجيّ سياسيّ كامل. من يرغب في توسيع تأييد الاتّفاق عليه أن يسأل: ما هو الثمن الذي سيدفعه مؤيّدو السلام، وما الذي يمكن أن يربحه المعارضون؟

من محادثات عديدة مع كبار حاخامات الصهيونيّة المتديّنة، يتّضح أنّهم ينظرون إلى تأييد إقامة دولة فلسطينيّة كتشكيك في يهوديّة دولة إسرائيل، ووَفق ذلك، كتحدٍّ ودليل حاسم على النوايا الخبيثة. ثمّة أفق لاسترضاء مخاوفهم في هذا المجال يتعلّق بِـ "التعويض" على شكل تأكيد يهوديّة الدولة في مجالات أخرى.

رابي بلدةٍ في جبل الخليل يدّعي أنّ تعزيز التربية اليهوديّة في جهاز التربية والتعليم الرسميّ سيحوّل التنازل عن مناطق من أرض إسرائيل إلى سهلة أكثر للهضم: "إذا أردتم أخذ بيتي، عِدُوني بأنّكم ستسمحون لي بدخول بيتكم. سآخذ معي حقيبة مليئة بالتوراة الشفويّة، وأنتم تتعهّدون لي أن نجلس معًا، كلّ الأسرة، لندرس عندكم في الصالون – عندها سوف أفكّر في حزم أمتعتي. وإلّا فكيف ستكون دولة بدون يهودا يهوديّة؟"[16]. رابي "يشيفاه" في منطقة السامرة تحدّث عن أهمّيّة الإشهار اليهوديّ في الشارع الإسرائيليّ وتأثيره على الاستعداد للتنازل: "ألكنا ستكون ضروريّة أقلّ كلّما أصبحت تل أبيب تشبه ألكنا أكثر"[17]. كلمات أحد كبار حاخامات الصهيونيّة المتديّنة تجسّد ملخّص هذه الأقوال: "الرؤيا هي أرض إسرائيل لشعب إسرائيل حسب توراة إسرائيل. على قاعدة هذه الرؤيا تأسّست الصهيونيّة الدينيّة، ونحن نريد التقدّم نحوها، وليس لنا حقّ في التنازل عنها. من يعتقد لأسبابه هو أنّه في مجال "أرض إسرائيل لشعب إسرائيل" يتطلّب الأمر النزول بغية الصعود، فمن المُجدي أن يسعى إلى تعزيز "شعب إسرائيل وَفق توراة إسرائيل"، هكذا لن تنهار القدسيّة بكلّيّتها"[18].

تدعيم يهوديّة الدولة في حيّزها العامّ، ومؤسّساتها، وجهاز تعليمها، قد يُستخدم كنوع من التعويض عن إخلاء المستوطنات في يهودا والسامرة، بحيث لا ينظر إلى ذلك كضربة قاضية لرؤيا الصهيونيّة المتديّنة المكتسبة بيدي أولئك الذين لم تتضرّر معتقداتهم ومشاعرهم[19]. ما قيل أعلاه لا يتضمّن دعوة لتمجيد هذه الخطوات بحدّ ذاتها، بل إشارة على قدرتها على الإقناع. من يتمعّن في قيمة مبادرات السلام يجدر به أوّلًا وقبل كلّ شيء قدرتها على توسيع دائرة الراغبين فيه.

"إنّهم يبحثون عن خيول لعربة قد انطلقت فعلًا" – حول حِوار غير مُجْدٍ بين الأديان

"التديّن" التناسبيّ لعمليّة السلام قد يؤدّي، كما هو معلوم، إلى إحداث تحوُّل إيجابيّ على عدّة صُعُد وتعزيز احتمالات دفع الصراع إلى المصالحة، لكن ثمّة بعض أنواع شائعة من الحِوار بين الأديان فائدتُها قليلة وإسهاماتها موضع شكّ.

ثمّة مؤسّسات ومبادرات كثيرة جدًّا تجمع اليهود والمسلمين للقيام بمحادثات مفتوحة حول الديانتين، تناقش الأطرافُ فيها التشابهَ والاختلاف بين المعتقدات والتقاليد والنظُم الشرعيّة والأعياد والعادات. تعزّز هذه اللقاءات التعارفَ بين الأطراف التي لا تلتقي في ما بينها، وتساعد على تخفيف الاغتراب والكراهية والشكوك. بَيْدَ أنّ الرسالة الرئيسيّة لمثل هذا الحِوار، الذي وَفْقَه "كلّنا متشابهون"، تتجاهل وجود الفيل في الغرفة، والاختلاف الجليّ في ظروف الحياة، والمكانة الشخصيّة والسياق السياسيّ، بين اليهود والمسلمين من طرفَي الصراع. تعزيز القيم المشتركة يخلق تماثلًا متخيّلًا، ويصرف الأنظار عن القضايا النزاعيّة القائمة في صُلب اللقاء[20].

في حالات أخرى، تسمو هذه اللقاءات إلى الانشغال المباشر في التحدّيات السياسيّة، من خلال محاولة تجنيد قيادات دينيّة لتأييد حلّ سياسيّ قائم، وثابت، ومَصوغ ومفصّل. تفترض هذه الحالة أنّ الحاخامات ورجال الدين المسلمين هم من قيادات الرأي العامّ، ولديهم شبكات تأثير واسعة قد تقنع رعاياهم في جدوى

16 مقابلة، مجلس إقليميّ جبل الخليل، آذار 2015.

17 مقابلة، بيتاح تكفا، تشرين الثاني 2015.

18 مقابلة، القدس، آذار 2016.

19 هذا إذا كان الإخلاء ذاك فعلًا ضروريًّا، أو مرغوبًا فيه، في إطار اتّفاق. هذه القضيّة بحدّ ذاتها قد تحظى بأجوبة مختلفة عندما تتضمّ الفرضيّات الدينيّة الأساسيّة، اليهوديّة والإسلاميّة على حدّ سواء، إلى التعابير والمصطلحات الدبلوماسيّة.

20 يُتوقّع أن تصطدم نقاشات من هذا القبيل بسرعة فائقة بمعارضة جهات فلسطينيّة تمتنع عن التطبيع مع إسرائيل.

اتّفاق السلام، لكن لا يجري التعامل معهم كمن لديهم تبصُّرات جديدة وريادية حول الكيفيّة التي ينبغي أن يبدو فيها هذا السلام. يَستخدم مهندسو السلام الحاخامات في عمليّة نشره، لا في بَلْوَرَته[21].

قلّة العمل بين الأديان في مسرح الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ تستدعي القيادات الدينيّة إلى النظر في إسهاماتها الممكنة لبلورة السلام المنشود. لكن حتّى ضمن هذه المبادرات، يقصر البعض عمله على الأكثر اعتدالًا من بين القيادات الدينيّة، البراغماتيّة والليبراليّة، أولئك الذين يؤمنون أنّ السلام هو فريضة ساميَة، ولا يحتاجون إلى اللقاء كسيرورة تفكير تحويليّة توليديّة، بل فقط كعمل من أجل هدف مشترك. من هذه القيادات لن تَصدر الأصوات والتبصّرات المطلوبة. حصّة الأسد في النقاش العامّ حول السلام هي بمثابة تردّد أصداء بين المقتنعين مسبقًا، متديّنين وعَلمانيّين، وبغية تجاوز هذه الدائرة ثمّة حاجة إلى أصوات كبار الحاخامات ورجال الدين المسلمين، حتّى أولئك الذين يُعتبرون راديكاليّين ومعيقين للسلام. هم، هم لا غيرهم، يستطيعون ترسيم طريق سلام لا يتضمّن تنازلات عن فرائض التوراة، بل يحقّقها.

تلخيص

القيادة الشجاعة، التي قد تقوم فجأة وتقرّر التوقيع على اتّفاق، لن تستطيع البدء في تطبيقه على أرض الواقع واستدخاله في القلوب حين يكون منعزلًا بهذا الشكل عن السرد السائد بين الشعبين. الثقة بين الفرد وزميله والتوقيع على اتّفاق ليسا إلّا نقطة بداية سباق الاتّهامات المتبادلة حول خرقه. الراغبون في الخلاص من الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ لا يفتقرون إلى الاقتراحات والوثائق المبدئيّة، بل إلى الثقة والدافعيّة. معظم الأسئلة المفتوحة في إطار الاتّفاق هي دلالة على مدى الثقة بين الطرفين. وجود عناصر كنفدراليّة قليلة أو كثيرة؛ وجود حدود مفتوحة أكثر أو مفتوحة أقلّ؛ عودة لاجئين بأعداد قليلة أو كثيرة؛ احتمال بقاء مستوطنين في مناطق يهودا والسامرة –جميع هذه القضايا مرهونة بكسر الثنائيّة الضدّيّة بين مصلحة الإسرائيليّين ومصلحة الفلسطينيّين. عندما يكون ثمّة وضع فيه "مؤيّد الفلسطينيّين" لا يُعنى به أنّه "مناهض لإسرائيل"، وبالعكس، يمكن لبعض الحلول أن تبدأ بالنموّ.

لكن ما دامت مركّبات هامّة من المجتمعين الإسرائيليّ والفلسطينيّ خارج عمليّة صنع القرارات، فإنّ إقصاء هُويّتهم عن محادثات السلام جعلتهم ينأون بأنفسهم عن الإيمان في إمكانيّة حصوله. شمْل الجهات الدينيّة من الشعبين في جهود مشتركة للبحث عن مَخرج من الصراع سيتيح لهم العمل معًا لمصلحة مستقبل مشترك، وتأييد حلّ سياسيّ يستجيب لتطلّعات الطرفين الدينيّة وتقرير المصير للشعبين.

يستند المجتمع المتديّن إلى عمق الوعي التاريخيّ، ويحرص على ربط تاريخ الصهيونيّة بتاريخ الشعب اليهوديّ على مرّ الأجيال. من هذا المنظور على وجه الخصوص، في الإمكان رؤية عمق التغيير الذي تمرّ به الثقافات الدينيّة في تعامل كلّ منها مع الأخرى. الكنيسة المسيحيّة التي اضطهدت اليهود الذين عاشوا قربها على مرّ السنين وشجّعت، أو أتاحت، ملاحقتهم، أحدثت في القرن العشرين تحوّلًا تاريخيًّا في تعاملها مع اليهود من خلال إعادة تفسير الكتب المقدّسة. بل تجاوزت ذلك إلى الحديث الشائع عن التراث اليهوديّ المسيحيّ المشترك. بناء على ذلك، عندما نريد دراسة علاقات اليهود والمسلمين في الشرق الأوسط، يمكننا القيام بذلك على نحوٍ متواضع. الشعب اليهوديّ يخطو خطواته الأولى في السيادة السياسيّة، والمسلمون يَخْطون خطواتهم الأولى كأقلّيّات في دول غير إسلاميّة وديمقراطيّة. الأمل الدينيّ، المتسامح، أن ينجح هؤلاء وأولئك في تعلُّم المضيّ بخطوات ثابتة وواثقة، هو الأمل في إصلاح العالم في ملكوت الله.

21 بغية الامتناع عن هذا الخطأ، لا يفصّل هذا المقال التحدّيات الدينيّة المختلفة لحلّ الصراع وطرق الردّ المحتملة عليها، أو البدائل العينيّة للاقتراحات السياسيّة التي قد تنجم عن مساعي السلام من المنظور الدينيّ. ينبغي لمثل هذه التوصيات أن تصدر من داخل الحِوار غير المباشر بين القيادات الدينيّة من كلا الشعبين.

عن المؤلّفين

د. يائير هيرشفلد

يائير هيرشفلد، هو المدير الأكاديميّ لمركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الاستراتيجيّ، ومعروف عالميًا بفضل دوره المركزيّ في المفاوضات وإعداد اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينيّة التي وُقعت في الثالث عشر من أيلول 1993. في بداية سنوات الثمانينيّات رتب هيرشفلد للمباحثات السريّة بين شمعون بيرس ويوسي بيلين والفلسطينيين من الضفة الغربيّة وقطاع غزة. في عام 1991 أجري بحثًا استراتيجيًا حدد فيه مبادئ وهيكليّة لما أصبح لاحقًا اتفاقيات أوسلو، وفي كانون الثاني 1993 قاد هيرشفلد المباحثات غير الرسميّة مع القيادات الفلسطينيّة، وفيما بعد كان الممثل الرسميّ لطاقم المفاوضات الإسرائيليّ مع منظمة التحرير الفلسطينيّة. أسس د. هيرشفلد بالتعاون مع د. بيلين مؤسسة التعاون الاقتصاديّ (ECF)، التي استخدمت من قبل جميع الحكومات الإسرائيليّة لإعداد برامج استراتيجيّة لتعزيز السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، تعزيز العمليّة بين الإسرائيليين والعرب في الدائرة الأوسع. د. هيرشفلد هو محاضر في موضوع تاريخ الشرق الأوسط ومختص في حل النزاعات وطرق التفاوض في القنوات غير الرسميّة.

عنات كاوفمان

عنات كاوفمان، هي مديرة مشاريع في مؤسسة التعاون الاقتصاديّ (ECF). يتركز عملها في التجارة عابرة الحدود، والمشاريع الاقتصاديّة الإسرائيليّة الفلسطينيّة، وفي قضايا تخطيط السياسات المتعلقة في المعيقات غير التجاريّة في الضفة الغربيّة. كجزء من عملها التقت عنات مع ممثلين رسميين حاليين وسابقين لإسرائيل، والسلطة الفلسطينيّة والمجتمع الدوليّ. درست العلوم السياسيّة والتنمويّة. حاصلة على اللقب الأول (بكالوريوس) بامتياز في السياسة من جامعة لندن، واللقب الثاني MSc في موضوع التنظيمات غير الحكوميّة والتنمية من جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسيّة (London School of Economics & Political Scienc). تعمل باحثة في عدة مؤسسات في لندن في مجال التنمية.

نيد لزروس

نيد لزروس، هو أستاذ زائر في كلية أليوت في جامعة جورج واشنطن، ومحاضر زميل في Israel Institute. بصفته مشخصًا ومعيدًا ومختصًا في حل النزاعات، أعد نيد تقييمًا لمبادرة السلام الإسرائيليّة الفلسطينيّة لكل من USIP، USAID والاتحاد الأوروبيّ. وهو أيضًا مدير أبحاث في Alliance for Middle East Peace. نشرت أبحاث لزروس في Peace and Change, International Journal of Conflict Engagement and Resolution, Journal of Peacebuilding and Development, Palestine-Israel Journal, and Israel Studies Review. حصل نيد على شهادة الدكتوراه عام 2011 من American University's School of International Service، تتقصى أطروحته في الدكتوراه التأثيرات بعيدة المدى للمشاركة في التربية للسلام بين أكثر من 800 مشارك إسرائيليّ وفلسطينيّ، في سن المراهقة وصاعدًا، من مؤسسة Seeds of Peace. كان نيد مديرًا لبرنامج الشرق الأوسط في مؤسسة Seeds of Peace، القائمة في القدس، في السنوات 1996-2004.

روئي رڤيتسكي

روئي رڤيتسكي، هو مدير مؤسسة "موزايكا – المبادرة الدينيّة للسلام"، والتي تجمع بين قيادات دينيّة يهوديّة واسلاميّة، في محاولة لإيجاد طريق لحل الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ، من خلال التفكير بأنّ السعي إلى السلام ليس حصرًا على العلمانيين فقط. رڤيتسكي عضو ناشط في العديد من مجموعات التغيير الاجتماعيّ والتعاون بين الثقافات. روئي هو تلميذ الحاخاميّة وخريج قسم الفكر الإسرائيليّ في الجامعة العبريّة في القدس، وهو يُدرّس في أماكن مختلفة.

العقيد (احتياط) رون شتسبرغ

رون شتسبرغ، هو مستشار كبير وعضو في منظومة تخطيط السياسات في طاقم مؤسسة التعاون الاقتصاديّ (ECF) منذ العام 1999. ضمن وظيفته الحاليّة يتناول استراتيجيّات التعاون العابرة للحدود، وكذلك العلاقات الإسرائيليّة الأردنيّة والقضايا الإقليميّة والأمن. حاصل على اللقب الأول في الصحافة والعلوم السياسيّة، واللقب الثاني في تسوية النزاعات من الجامعة العبريّة في القدس. ويعمل مستشارًا خارجيًا للصليب الأحمر (ICRC) في موضوع استدخال أحكام الاقتتال في الجيش الإسرائيليّ. وهو رئيس لواء (احتياط)في كتيبة المشاه.

العقيد (احتياط) باروخ شبيغل

أدى باروخ شبيغل خدمته العسكريّة الإلزاميّة في كتيبة جولاني (1966-1969). وكان قائد لواء جولاني في السنوات 1988-1990. تمت ترقيته إلى رتبة جنرال عام 1992 إلى أن أصبح قائد وحدة الاتصالات للقوات الأجنبيّة. ضمن وظيفته كان خلال المفاوضات مع الأردن مسؤولًا عن الترتيبات الأمنيّة بين إسرائيل والأردن، تلك المفاوضات التي أدت إلى اتفاق سلام مع الأردن عام 1994. في عام 1995 جرى تعينه نائبًا لمنسق أعمال الحكومة في الضفة الغربيّة وقطاع غزة (COGAT). عمل ضمن هذه الوظيفة في العديد من القضايا المدنيّة والأمنيّة المرتبطة في الصراع الإسرائيليّ الفلسطينيّ. منذ تلك الفترة وهو يعمل مستشارًا استراتيجيًا في مركز ش. دنيئيل أبراهام للحوار الاستراتيجيّ في الكليّة الأكاديميّة نتانيا، وفي مؤسسة التعاون الاقتصاديّ (ECF). في الأعوام 2004-2006 عمل شبيغل مستشارًا خاصًا لوزير الأمن، وتحديدًا في القضايا المتعلقة في نسيج الحياة – القضايا الإنسانيّة، والاقتصاديّة والأمنيّة – وفي العلاقات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينيّة.

يوسي حين

وُلد يوسي حين عام 1948. خدم في الجيش الإسرائيليّ لمدة أربع سنوات. حاصل على اللقب الأول في تاريخ الشرق الأوسط من جامعة حيفا (1975). حصل على اللقب الثاني في إدارة الأعمال من جامعة بن غوروين (2000). كان موضوع رسالة الماجستير "حاجز الضفة الغربيّة – عائق أم حدود" (2007). عمل حين في المخابرات العامة ("الشاباك") لأكثر من 30 سنة، بما في ذلك في وظائف رفيعة، عمل خلالها في مواضيع تتعلق في العرب، إسرائيل ولبنان. عمل حين في إطار مؤسسة التعاون الاقتصاديّ وفي أطر أخرى لإقامة المنطقة العازلة في الضفة الغربيّة والسعي لحل الدولتين: يهوديّة ديمقراطيّة وعربيّة فلسطينيّة.

كمال على حسّان

كمال على حسّان، هو عضو لجنة إدارة ميتافيم – المعهد الإسرائيليّ للسياسات الخارجيّة الإقليميّة، ومحاضر في الجامعة المفتوحة. وهو مرشح للقلب الدكتوراه في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب. مجالات اختصاصه هي: الإسلام، الديمقراطيّة والمجتمع المدنيّ؛ طواقم التفكير والرأي والمجتمع العربيّ في إسرائيل. حاصل على اللقب الثاني في دراسات الشرق الأوسط من جامعة بن غوريون، واللقب الأول في الإدارة العامة من جامعة حيفا. في عام 2010 انتخب كمل من قبل السفارة الأمريكيّة في إسرائيل للمشاركة في برنامج الزملاء حول التربية والقيادة في الشرق الأوسط في كلية مكسويل للمواطنة ولشؤون المواطنة في جامعة سيراكيوز. وهو يُدرّس التاريخ والمواطنة في المدارس الثانويّة، وكان عضو اللجنة التنظيميّة لمؤسسة "أولاد السلام"، وكان ممثلًا للمجتمع العربيّ في إسرائيل في مؤسسة "جيل السلام" (Peace Generation)، ورئيس اتحاد الطلاب في طمرة ورئيس نقابة الطلبة في كلية الجليل الغربيّ.

الدوافع والمعوقات الإسرائيلية لتحقيق تسوية سلمية مع الفلسطينيين

S. Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue
Netanya Academic College
Tel: +972-9-860-7400 Fax: +972-9-860-7401
1 University Street, Kiriat Yitzhak Rabin, Netanya 4223587
Mail: strategic-dialogue@netanya.ac.il
Web: www.netanya.ac.il

978-965-92408-7-6

ISBN 978-965-92408-7-6

S. Daniel Abraham Center for Strategic Dialogue
Netanya Academic College

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG